الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي اليابس ـــ سيدي بلعباس ـــ

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر 1816م

وتأثيراتها الإقليمية والدولية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب الباحث:

مبارك شودار

إشراف:

د/ عبد القادر صحراوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
د. الزين محمد	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا	جامعة سيدي بلعباس
د.صحراوي عبد القادر	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا	جامعة سيدي بلعباس
د. الأحمر قادة	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا	جامعة سيدي بلعباس
د. حمدادو بن عمر	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا	جامعة وهران

السنة الجامعية:

1435-1436هـ/2014-2015م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي اليابس ـــ سيدي بلعباس ـــ

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر 1816م

وتأثيراتها الإقليمية والدولية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب الباحث:

مبارك شودار

إشراف:

د/ عبد القادر صحراوي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
د. الزين محمد	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا	جامعة سيدي بلعباس
د.صحراوي عبد القادر	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا	جامعة سيدي بلعباس
د. الأحمر قادة	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا	جامعة سيدي بلعباس
د. حمدادو بن عمر	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا	جامعة وهران

السنة الجامعية:

1435-1436هـ/2014-2015م

بسم الله الرحمن الرحيم
MRTsoft

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى كافة عائلتي الكريمة

إلى أخي خالد الذي كان السند لي في مسيرتي الدراسية

إلى الأخ شودار عيسى

إلى كل من علمني حرفا طيلة مسيرتي الدراسية

أهدي هذا العمل

شكر وعرفان

نتقدم بخالص الشكر والامتنان، لكل من كان له الفضل في مد يد العون والمساعدة لنا لإنجاز هذا البحث، وعلى رأسهم الأستاذ المشرف **"صحراوي عبد القادر"**، الذي لم يبخل علينا بالنصح والتوجيه والإرشاد، فكان بمثابة الأستاذ والأب جازاه الله عني كل خير

وإلى الأستاذ **"حنيفي هلايلي"** الذي أفادنا كثيرا في السنة الدراسية النظرية والذي قدم لنا توجيهات منهجية وعلمية قيمة

وإلى كل أساتذة قسم التاريخ بجامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس

كما أتقدم بشكري الخالص إلى أخي الأكبر تومي الطاهر الذي مد لي يد المساعدة لإنجاز هذا البحث

قائمة المختصرات:

د.ت: دون تاريخ

ج: جزء

مج: مجلد

ط: طبعة

د.ط، دون طبعة

م: ميلادي

هـــ: هجري

ص: الصفحة

ع: العدد

و.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية

R.Af : Revue Africain
P : page
T : tome
N : Numéro
ENAL : Enterprise Nationale du livre

مقدمة

شهدت الإيالة الجزائرية خلال الفترة العثمانية موجة من التحرشات والحملات البحرية، قادتها الدول الأوروبية في فترات مختلفة ومتباينة بغرض تحقيق أهداف وتحت تأثير عوامل عديدة، إلا أن الإيالـــة الجزائريـــة تمكنت من صد تلك الهجمات وأرغمتها على التقهقر والتراجع، وذلك بفضل قوة جهازها العسكري وفعالية أسطولها البحري، حيث امتلكت قوة بحرية رادعة سيطرت بموجبها على الحـــوض الغـــربي للبحـــر الأبـــيض المتوسط، وتمكنت بفضلها من فرض سيادتها على الساحة الدولية، وأجبرت الدول الأوروبية علـــى الخضـــوع لإرادتها ودفعتها للاعتراف بالدور المحوري والريادي الذي تمارسه في حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلـــك طيلة الفترة الزمنية الممتدة من القرن السادس عشر إلى غاية القرن الثامن عشر الميلادي.

في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، خضعت العلاقات السياسية المتوســـطية إلى إفـــرازات الثـــورة الفرنسية وانعكاساتها، والتي حددت إلى حد كبير طبيعة العلاقات الجزائرية مع الدول الأوروبية والتي اتســـمت بطابع الهدوء والتحسن النسبي نتيجة الظروف الداخلية للدول الأوروبية، إلا أنه بنهاية الحروب الأوروبية ووأد المشروع النابليوني في حدود سنة 1815م أعادت تلك الدول نظرتها للعلاقات التي تربطها بالإيالة الجزائرية وقد كان مؤتمر فينا بمثابة المنبر الدولي الذي عبرت فيه الدول الأوروبية عن مكبوتاتها تجاه الإيالة الجزائرية وإعـــلان رغبتها في التخلص من الضغط الذي فرضته عليهم، وأجمع الحاضرون في هذا المؤتمر على ضرورة تهمـــيش دور الإيالة الجزائرية من القضايا المتوسطية، تحت حجة أن الجزائر أحد الأطراف التي أعاقت تطور وازدهار الملاحة المتوسطية، وبذلك يكون هذا المؤتمر أحد المنابر الإعلامية التي صرحت فيها أوروبا علانية عن عـــداوتها تجـــاه الجزائر.

وفي هذا الشأن قد بحث المؤتمر سبل وطرائق تهميش دور الإيالة الجزائرية خصوصا والإيالات المغاربية عموما من القضايا المتوسطية، ومحاولة إيجاد فضاء متوسطي أوروبي خالص، وقد كان للسير سيدني سميث دور بارز عندما تمكن من إدراج القضية الجزائرية ضمن أعمال المؤتمر وقراراته، وذلك لما استطاع أن يندد بأعمـــال القرصنة واسترقاق المسيحيين وفق مذكرة قدمها في هذا الشأن إلى المؤتمر، وقد نجح إلى حد كبير في استقطاب المؤتمرين للقضايا التي تخص الأمن المتوسطي والملاحة البحرية، وتمكن بعد ذلك من إيجاد صيغة لتنظـــيم عمـــل مشترك أوروبي ضد الإيالات المغاربية.

بعد تسوية الدول الأوروبية لمشاكلها الداخلية في مؤتمر فينا اهتمت فيما بعد بالقضايا الـــتي يشـــهدها البحر الأبيض المتوسط إلا أنها لم تفلح في إيجاد صيغة نهائية لوضع حد لقضية القرصنة واســـترقاق المســـيحيين لاختلاف وجهات النظر حول الطرق والأهداف، وأقرت في الأخير على ضرورة تنظيم عمل جمـــاعي أوروبي يستهدف الإيالات المغاربية ويجبرها على التقيد بشروطها ووضع حد نهائي لممارساتها البحرية خاصة فيما يتعلق بأسر المسيحيين واسترقاقهم.

نظرا للمكانة الدولية التي أحرزتها بريطانيا عقب الثورة الفرنسية فإنها بادرت إلى عقد مـــؤتمر دولي في لندن سنة 1816م دعت إليه ممثلو الدول الأوربية لبحث المسائل المتوسطية وكيفية إجبار الإيالات المغاربية على احترام القوانين التي تنظم العلاقات المتوسطية وفق رؤى وتصورات أوروبية.

تمكنت بريطانيا بفضل مكانتها الدولية الجديدة من كسب الشرعية الدولية التي تخول لها القيام بحملـــة بحرية تجوب بها سواحل الإيالات المغاربية وتجبرهم على تنفيذ القرارات التي انبثقت عن المؤتمرات الدولية، والتي أكدت في مجملها على وضع حد لاسترقاق المسيحيين والأعمال البحرية التي تسيء للأمن الدولي في نظـــرهم وتنفيذا لهذه المهمة قام اللورد إكسموث بتجهيز حملة عسكرية بحرية حملت على عاتقها مسؤولية تنفيذ تلـــك القرارات وطموحات الدول الأوروبية، وقد جاب بها كافة سواحل الإيالات العثمانية في شمال إفريقيا ســـنة 1816م، وقد أدى رفض الإيالة الجزائرية لمطالب إكسموث والقرارات الدولية إلى قيام معركة بحرية بين الإيالة الجزائرية من جهة وبريطانيا وهولندا من جهة ثانية، كان لها الأثر البالغ على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك لما خلفته هذه المعركة من نتائج وانعكاسات طويلة المدى تأثرت بها جميع الدول المتوسطية.

كما تمخض عنها من جهة أخرى اختلال في التوازن الدولي بين ضفتي المتوسط ونقل مركـــز الثقـــل الرئيسي لطرف على حساب آخر، مما أتاح الفرصة لبعض الدول إلى استغلال الوضع الدولي الجديد لتحقيـــق أهداف ومخططات كانت مرسومة من قبل.

الأهمية العلمية للموضوع:

يكتسي موضوع حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م أهمية بالغة بالنســـبة للتـــاريخ الوطني للجزائر بصفة عامة، ولتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني بصفة خاصة، وذلـــك لأن دراســـة هـــذا الموضوع سوف تعطينا صورة واضحة المعالم عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والعســـكرية والاجتماعيـــة للإيالة الجزائرية خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي، كما تدخل دراسة حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م ضمن الإطار العام للعلاقات الدولية للإيالة الجزائرية سواء التي تربطها بالـــدول

الأوروبية بصفة عامة أو ببريطانيا بصفة خاصة، ويمكن لهذه الدراسة من جهة أخرى أن تتطرق إلى الظـــروف الدولية والتحولات التي طرأت على مسرح الأحداث خلال الفترة المدروسة والتي كان البحر الأبيض المتوسط مسرحا لها.

ولهذه الأسباب يعد موضوع حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م من ضمن المواضيع الجديرة بالاهتمام والدراسة والبحث وذلك لما أحدثته هذه الحملة وما خلفته من انعكاسات كان لهـــا الأثـــر البالغ على مستقبل الإيالة الجزائرية هذا من جهة، وما أحدثته من تغيير للمبادئ والقوانين الأساسية التي نظمت العلاقات الدولية طيلة ثلاثة قرون من الزمن من جهة أخرى، وما يعطي لهذه الحملة أهميتها تلـــك الظـــروف الدولية التي أحاطت بها وواكبتها، ومن ناحية أخرى فقد كانت هذه الحملة تجســـيدا ا لـــلإرادة الأوروبيـــة المتحالفة في المؤتمرات الدولية كمؤتمر فينا ومؤتمر لندن، وفاتحة لنظم جديدة غير النظم والأعراف التي سيطرت على إديولوجية الدول المتوسطية في السابق.

وما يمكننا قوله أن الحملة البريطانية الهولندية على الجزائر سنة 1816م والتي قادها اللورد إكسموث قد مثلت حدثا دوليا بارزا نظرا لما كان لها من تأثير على الوضع السياسي والعسكري لمنطقـــة البحـــر الأبـــيض المتوسط بكاملها، غير أن الحدث ما زال يكتنفه الغموض من عدة جوانب، ذلك لأن المؤرخين لم يعطوا هـــذه القضية حقها من الدراسة والبحث، وبناء على ذلك وشعورنا بأهمية هذا الحدث ومدى تأثيره على مســـتقبل الإيالة الجزائرية فقد تناولناه في موضوع بعنوان "**حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر** 1816م **وتأثيراتها الإقليمية والدولية**".

الإطار الزماني والمكاني للموضوع:

يعالج موضوع حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر 1816م فترة زمنية هامة من تـــاريخ الإيالـــة الجزائرية خلال العهد العثماني، وإن بدا للدارسين أن موضوع الدراسة محصور في سنة 1816م فإننا قد تناولنـــا الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1775 إلى غاية 1827م، وذلك حتى نتمكن من إدراج الأطماع الخارجيـــة تجـــاه الإيالة الجزائرية، وقد اعتمدنا سنة 1775م كبداية للدراسة لارتباطها بالحملة الإسبانية التي قادها أوريلي فكانت هذه السنة هي نقطة البداية للموضوع وذلك حتى نضع الموضوع في إطار الخلفيات التاريخية التي استندت إليها حملة اللورد إكسموث، وأتممنا الدراسة بسنة 1827م والتي تمثل منعرجا حاسما في تـــاريخ الإيالـــة الجزائريـــة لدخولها مرحلة جديدة من تاريخها بعد توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية، فجاءت هذه السنة مرتبطة بالحصـــار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية.

وقد كانت دراستنا مرتبطة بهذه السنة كحد نهائي لها حتى ننوه بالانعكاسات الطويلـــة المـــدى الـــتي أحدثتها هذه الحملة على المستوى الإقليمي والدولي.

أما فيما يخص الإطار المكاني للموضوع فقد حصر في مدينة الجزائر وسواحلها بصفة محورية، إلا أننـــا وجدنا أنفسنا مضطرين إلى فتح المجال الجغرافي للموضوع وتتبع مسار الحملة منذ انطلاقها إلى غاية رجوعهـــا وحصر الموضوع بصفة عامة في الساحة المتوسطية وذلك نتيجة للانعكاسات والتأثيرات الـــتي خضـــعت لهـــا الساحة المتوسطية جراء الحملة البريطانية على مدينة الجزائر سنة 1816م.

دوافع اختيار الموضوع:

كانت وراءنا عدة أسباب ودوافع حفزتنا لاختيار هذا الموضوع، ولعل أبرزها الرغبة في التعرف على مصير الأسطول الجزائري في العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي، إذ كـــثيرا مـــا راودتنـــا أســـئلة وإشكاليات ولعل أبرزها وأوضحها للدارسين والباحثين أن الأسطول الجزائري في سنة 1815م كـــان في أوج مظاهر القوة والردع، إلا أنه لم يكن في مستوى تحدي الحصار البحري الفرنسي للجزائر سنة 1827م، ومـــن هذا المنطلق كان لابد لنا أن نعرف التطورات التي شهدها الأسطول الجزائري بين هاتين السنتين.

وفي دراسة أولية تبين لنا أن معركة نافرين سنة 1827م هي التي أثرت في الأسطول الجزائري وجعلتـــه يتقهقر، وبمرور الزمن اكتشفنا مرة أخرى أنه لا يمكن لقوة مسيطرة على الساحة الدوليـــة أن تنـــهار بمجـــرد خسارة معركة كانت طرفا فيها، خاصة لما علمنا من مصادر موثوقة أن حجم المشاركة الجزائريـــة في هـــذه المعركة كانت محددة بستة سفن وهي مشاركة أكثر ما يقال عنها أنها مساعدة رمزية، لذلك راودتنا الأســـئلة من جديد حول نفس الإشكالية، ولما فتح لنا المجال أحد الباحثين من خلال كتاباته النافذة وذلك بعد إلقائـــه الضوء بصورة ملمحة على دور حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م في إنهاك الجهاز البحري الجزائري ومدى تأثيرها على مستقبل الإيالة الجزائرية.

ارتأينا أن نبحث في هذا الموضوع مدفوعين برغبة جامحة في معرفة دوافع هـــذه الحملـــة وظروفهـــا ومراحلها وانعكاساتها حتى نتمكن من الإجابة على إشكاليات عديدة تتعلق بفترة زمنية جد حساسة للإيالـــة الجزائرية، ومما شجعنا للخوض في هذا الموضوع هو المحاولة منا للمساهمة في كتابة التاريخ الوطني خاصة المتعلق بالفترة العثمانية، والذي ما زال يحمل العديد من الأسئلة والإشكاليات، هذا بالإضافة إلى أهمية هذا الموضـــوع الذي يمكننا من إلقاء الضوء على فترة تاريخية حرجة في تاريخ الدولة الجزائرية.

ومن بين الأسباب الأخرى الرغبة في البحث والتنقيب في تاريخ الجزائر العثمانية خاصة تلك الفترات التي مهدت للاحتلال الفرنسي.

الإشكالية:

يدخل موضوع الدراسة في إطار العلاقات الدولية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، ولعل ما ميز هذه الفترة بداية التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية حول مناطق النفوذ.

تعتبر حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م نموذجا للعقلية الأوروبية التي سيطرت خلال ذلك العهد، وفي ظل هذه الأحداث استطاعت إنجلترا أن تفرض وجودها على الساحة الأوروبية وتتحمل مسؤولية تنفيذ قرارات مؤتمر فينا 1815م، خاصة فيما يتعلق بوضع حد لمسألة استرقاق المسيحيين وعليه فإشكالية الدراسة جاءت كالتالي:

إلى أي مدى ساهمت حملة اللورد إكسموث في شل حركة البحرية الجزائرية؟ وكيف عبرت هذه الحملة عن طموحات الدول الأوروبية في ظل تباين الأهداف والمقاصد؟

وإلى أي مدى يمكن اعتبارها حدا فاصلا عجل بخضوع الإيالات المغاربية للإرادة الأوروبية وقوانينها الجديدة؟ وهل يمكن فهم هذه القضية بمعزل عن الأحداث الدولية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط؟

وتتفرع عن هذه الإشكاليات العامة تساؤلات فرعية:

ما هي دوافع حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م؟ وما هي الظروف المحلية والدولية المحيطة بهذا الحدث؟ وما هي التأثيرات الإقليمية والدولية التي نتجت عن هذه الحملة؟

المنهج العلمي المتبع:

إن طبيعة الموضوع وإشكاليته تفرض على الباحث المنهج الذي يمكن أن يتبعه، وعلى هذا الأساس فقد لجأنا إلى توظيف المنهج التاريخي الوصفي الملائم لمثل هذه الدراسة والموضوع، والذي استخدمناه في وصف بعض الأحداث المتعلقة بالحملة مثل الحديث عن الاستعدادات المتخذة من الجانب البريطاني والجزائري على السواء، والحديث عن عملية القصف الذي تعرضت له المدينة والأضرار المترتبة على ذلك، وهذا المنهج لا يمكن الاستغناء عنه في أي بحث تاريخي مهما كانت طبيعة إشكاليته.

خطة البحث:

تناولنا هذا الموضوع وفق الخطة التالية:

الفصل الأول: الأوضاع العامة للإيالة الجزائرية في نهاية القرن 18م ومطلع القرن 19م، تناولنـــا فيـــه الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، كما أشرنا إلى الأطماع الخارجية تجاه الإيالة الجزائرية وذلك في إطار الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1775 إلى غاية 1815م، وقد حاولنا إبراز الطابع العـــام للإيالـــة الجزائرية خلال هذه الفترة وأهم ما ميزها من أحداث.

الفصل الثاني: دوافع حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر ومراحلها، أفردناه للحديث عن جل الدوافع ومراحل هذه الحملة ونتائجها، في البداية تكلمنا عن الدوافع المختلفة الـــتي أدت ببريطانيـــا في نهايـــة المطاف إلى تجريد حملتها ضد الجزائر، فبداية تطرقنا إلى مسألة القرصنة وقضية الأسرى المسيحيين والتي أخذت حيزا واسعا سواء في الكتابات الأجنبية أو المحلية لما لها من دور في توتر العلاقات بين ضفتي المتوسط، وعرجنـــا على دوافع أخرى لا تقل أهمية عن ذلك والتي كان في طليعتها مؤتمر فينا الذي أوصى في مجمل قراراته بضرورة وضع حد نهائي للأساطيل المغاربية وتحدثنا في نفس السياق عن الدوافع السياسية والاقتصـــادية والعســـكرية والدينية، و لم نهمل بدورنا التنافس البريطاني الفرنسي وجهود سيدني سميث ودورهم في تشجيع بريطانيا للقيام بحملتها.

أما الشطر الثاني من الفصل الثاني فقد خصصناه لمراحل حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر والتي قسمناها بدورنا إلى ثلاثة مراحل، حيث تناولنا في المرحلة الأولى الاستعدادات المتخذة من كلا الجانبين أي من قبل بريطانيا والإيالة الجزائرية، وفي المرحلة الثانية أشرنا إلى سير المباحثات والمفاوضات بين اللورد إكســـموث والداي عمر، وختمنا هذه المراحل بمرحلة القصف والتي أبرزنا فيها سير عملية المعارك ونتائجها على الطرفين.

أما الفصل الثالث: فكان بعنوان الانعكاسات الإقليمية والدولية لحملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر، تناولنا في البداية المواقف الدولية المختلفة تجاه الحملة واقتصر حديثنا في هذا الشأن عن موقف الدولـــة العثمانية وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والإيالات المغربية، وذلك لما لهذه الدول من ارتباط وثيق بالحدث ومجرياته، أما في الشطر الثاني فقد تكلمنا عن التكتل الأوربي في إكس لاشابيل سنة 1818م وانعكاساته علـــى الإيالات المغاربية، كما تطرقنا فيما بعد إلى الحملة الإنجليزية على الجزائر سنة 1824م وأهم مراحلها ونتائجهـــا أما فيما يخص الشطر الثالث من هذا الفصل فقد خصصناه إلى التأثيرات الإقليمية التي خلفتها حملـــة اللـــورد إكسموث، حيث أشرنا إلى تأثير الحملة على الجزائر وتونس وطرابلس الغرب والمغرب الأقصى.

ووجدنا أنفسنا مضطرين في الأخير إلى الحديث عن المخططات الفرنسية ونهاية الإيالة الجزائرية، حيث عرجنـــا على أهم الأحداث البارزة التي أدت إلى إعلان الحصار الفرنسي على السواحل الجزائرية سنة 1827م، حيث في

البداية أشرنا إلى المشاريع الفرنسية السابقة في الجزائر ثم تطرقنا للحديث عن مسألة الديون الجزائرية لفرنسا وفي الأخير تحدثنا عن حادثة المروحة والتي كانت سببا مباشرا في إعلان الحصار البحري الفرنسي على الســـواحل الجزائرية بداية من سنة 1827م.

نقد المصادر والمراجع:

ولإنجاز هذا البحث اعتمدنا على عدة مصادر ومراجع يمكن تصنيفها كالتالي:

1- الوثائق الأرشيفية:

استعنا لإنجاز هذا البحث ببعض الوثائق الأرشيفية المتوفرة في المكتبة الوطنية والتي هـــي عبـــارة عـــن رسائل متبادلة بين الإيالة الجزائرية والسلطنة العلية، وقد تمكنا من دراستها وتوظيفها خدمة للبحـــث وإثـــراء للموضوع، ولعل أهمها الوثيقة التي تحمل رقم 30 في الملف الأول من المجموعة 3205، والوثيقة رقـــم 26 مـــن نفس المجموعة والتي هي عبارة عن رسائل قد بعث بها الداي عمر إلى السلطنة العلية في شأن حملة إكســـموث على مدينة الجزائر.

أما فيما يخص خط همايون والمتواجد بمركز الأرشيف الوطني فإننا قد تحصلنا على مجموعة لا بأس بهـــا خاصة تلك الرسائل التي كانت متزامنة مع الحملة البريطانية والتي كانت في معظمها بشأن الحملـــة وأســـبابها ونتائجها وانعكاساتها.

2- المخطوطات:

مخطوط رحلة عبد الرحمن التنلالي التواتي وهو مخطوط بدون رقم تصنيف موجود بخزانة سيدي عبـــد الله البلبالي بأدرار، وقد استفدنا منه خاصة في الفصل الثاني والثالث وذلك أثناء تطرقنا للحديث عـــن عمليـــة القصف وأهم الخسائر المترتبة على ذلك وسير المباحثات والشروط البريطانية التي وافق عليها الداي عمر، وقد مثل لنا مصدرا أساسيا في البحث باعتباره معاصرا وشاهدا على تلك الحملة ووقائعها، وقـــد اعتمـــدنا عليـــه بصورة كلية خاصة في الفصل الثاني.

3- المصادر المطبوعة:

مذكرات وليام شالر: والتي تطرقت لأوضاع الجزائر العامة وعلاقاتها الدولية في الفترة المحصورة مـــن 1816 إلى 1824م وهي الفترة التي قضاها شالر قنصلا في الجزائر، وقد اعتمدنا عليه كمصدر أساسي للبحث لا يمكن الاستغناء عنه في مختلف فصول البحث، أما حمدان بن عثمان خوجة وكتابة المرآة فقد كان حاضرا هـــو

الآخر في مجريات البحث لما لكتابه من قيمة علمية تصب في محتوى الموضوع وإشكالياته، وقد اعتمدنا عليه في الكثير من المناسبات، شأنه في ذلك شأن أحمد الشريف الزهار الذي اسعتنا بمذكراته هو الآخر والتي أشـــارت للموضوع ومحيطه بصفة مختصرة إلا أننا اعتمدنا عليه كمصدر محلي مهم.

4- المراجع:

أمام المراجع فقد كانت كثيرة ومتنوعة ولعل أبرزها كتاب عبد الجليل التميمي والمعنون بـــ"بحـــوث ووثائق في التاريخ المغربي (الجزائر وتونس وليبيا) 1816-1871م، وما يعطي لهذا الكتاب أهميته هـــو توظيفـــه للكثير من الوثائق الأرشيفية بين طياته، وقد اعتمدنا عليه خاصة في الفصل الثاني والثالث.

أما كتاب الأستاذ "حنيفي هلايلي" والمعنون بـــ"العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالـــة 1815-1830م" لا يقل أهمية عن الكتب الرئيسية للموضوع، وذلك لأن هذا الكتاب قد أحاط بصفة كلية بالأوضاع العامة للإيالة الجزائرية في الفترة المدروسة، مما يعني أنه أحاط بموضوعنا من كل الجوانب، لذلك كان المرجـــع الأول والأساسي لهذا الموضوع، كما اعتمدنا على جل كتبه المتعلقة بالفترة العثمانية لما لها من أهمية علمية بالغة بالنسبة للدارسين والباحثين.

كما اعتمدنا على كتاب "أرزقي شويتام" والمعنون بـــ"نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره من 1800-1830م في بعض حلقات البحث، ومن المراجع المهمة الأخرى كتاب "فلتري لوســـات" المغـــرب العربي قبيل احتلال الجزائر 1790-1830م والذي نقله إلى العربية الأستاذ حمادي الساحلي وقد أفادنا في محتوى الفصل الأول، كما لم نفوت الفرصة للاستعانة بكتب الأستاذ "أبو القاسم سعد الله رحمه الله" وكتب الأستاذ "ناصر الدين سعيدوني" هذا بالإضافة إلى الاعتماد على كتاب "جون وولف" في كتابه الجزائر وأوروبا كمـــا استعنا بالكثير من المجلات والدوريات التي لها علاقة بالموضوع.

أما في فيما يخص باللغة الفرنسية فقد اعتمدنا على كتاب "تاريخ الجزائر تحت الســـيطرة العثمانيـــة" والذي كان عنوانه الأصلي هو " Histoire d'Alger sous la Domination Turque" والذي ألفه "دي غرامون" De Grammont وهو يتناول تاريخ الجزائر منذ مطلع القرن 16م إلى غاية سقوطها في قبضة الاحتلال الفرنسي وقد اعتمدنا عليه في مختلف حلقات البحث، كما اعتمدنا كذلك على كتب مولاي بلحميسي ولعل أبـــرزها كتاب الحـــروب الجـــزائرية الأوروبية الســـرية 1518-1830م والمعنـــون بالفـــرنسية بالشكـــل التـــالي " **Alger L'Europe et la guerre Secrète 1518-1830**" والذي تطرق فيه إلى مختلـــف العلاقات التي ربطت الجزائـــر

بالدول الأوروبية، كما اعتمدنا على كتاب "أليز دوفو لكس" والمعنون بـــ "الرايس حميدو" والذي عربه محمد العربي الزبيري.

5- **المجلة الإفريقية** la Revue Africaine:

تولت هذه المجلة نشر العديد من المقالات التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث لذلك لم نجد بدا مـــن الاستفادة منها خدمة للموضوع.

الصعوبات:

لعل عملية البحث في مجملها عملية شاقة وممتعة في نفس الوقت وخلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنـــا عدة صعوبات نجملها كالتالي:

- ضيق الوقت الزمني المتعلق بإنجاز هذه المذكرة، حيث تعذر علينا جمع المادة العلمية الكافية للإحاطـــة بالموضوع من كل جوانبه في وقت قصير.
- قلة المصادر التي تكلمت عن الموضوع وأغلب المصادر التي تكلمت في هذا الموضوع تكلمت بطريقـــة مختصرة جدا لا تتجاوز الأسطر ومثال على ذلك ما كتبه أحمد الشـــريف الزهـــار وغـــيره في هـــذا الموضوع.
- رغم اكتشاف وثائق مهمة بمركز الأرشيف الوطني والتي لها علاقة مباشرة بالموضـــوع إلا أن النظـــام الداخلي لذلك المركز يمنع الباحث من الحصول على كل الوثائق.
- الظروف المادية والتي كان لها الأثر البالغ في تحديد مصير البحث وهي التي منعتنا من الإقامة بـــالقرب من مراكز البحث لمدة طويلة كالمكتبة الوطنية أو مركز الأرشيف حتى يتسنى لنا الاستفادة من جميـــع الوثائق الأرشيفية التي لها علاقة وطيدة بموضوعنا.

الفصل الأول:

الأوضاع العامة للإيالة الجزائرية في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلادي

أولا: الأوضاع السياسية

ثانيا: الأوضاع الإقتصادية

ثالثا: الأوضاع الإجتماعية

رابعا: الأوضاع العسكرية

خامسا: الأطماع الخارجية تجاه الإيالة الجزائرية

شهدت الإيالة الجزائرية في الفترة الأخيرة من العهد العثماني تحولا خطيرا شمل جميع قطاعات الحياة[1] ورغم المحاولات التي قام بها بعض الدايات أمثال الداي محمد بن عثمان باشا* لإصلاح البلاد إلا أن نتائجها كانت محدودة، إذ جاءت في وقت متأخر تفاقمت فيه الأوضاع الداخلية وتعددت الأطماع الخارجية.

ويرجع التدهور العام الذي شهدته الإيالة الجزائرية في أواخر عهدها إلى مجموعة من التراكمات اجتمعت فيها العوامل الداخلية والخارجية، وسنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة الأوضاع العامة للإيالة الجزائرية في الفترة الممتدة من نهاية القرن الثامن عشر إلى مطلع القرن التاسع عشر الميلاديين بداية بالأوضاع السياسية.

أولا: الأوضاع السياسية

1- اضطراب السلطة وتعفن الوضع الإداري

عرفت إيالة الجزائر أثناء العهد العثماني فترات من الفوضى والاضطرابات ارتبطت بعدم الاستقرار السياسي، مما كان له تأثير مباشر على تدهور الأوضاع العامة، غير أن هذه الحالة لا تنفي وجود محاولات إصلاحية كان الغرض منها إحداث تغيير شامل على التدهور الذي شهدته الإيالة، ولعل أهم محاولة في القرن الثامن عشر الميلادي كانت تلك التي قادها الداي محمد بن عثمان باشا، وما يعطي لهذه المحاولة أهميتها سيادة الاستقرار والهدوء[2]، كما أنها كللت فيما بعد باستكمال الوحدة السياسية للبلاد، وذلك بعد أن تم تحرير وهران سنة 1792م، وكان هذا التحرير بمثابة استرجاع الأندلس في نفسية الجزائريين مما جعل الكثير من المعاصرين للحدث يشيدون بصاحب هذا المشروع** بقولهم:

1- بلبراوات بن عتو: "الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته"، **مجلة عصور**، ع6-7، جامعة وهران، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص151.

*- انخرط في صفوف الأوجاق بمدينة الجزائر وشارك في حصار وهران، أصيب أثناءها برصاصة في ركبته اليسرى، وبعد سنوات عين خوجة لحراسة القصر مما يوحي بثقة الداي له، ثم ترقى فيما بعد إلى منصب الخزناجي ولما أصيب الداي علي بوصبع بمرض ألزمه داره لمدة عام، تمرد الانكشاريون وتمكن الخزناجي محمد بن عثمان بحزمه من إفشال التمرد مما ساعده ذلك على الظفر بمنصب الداي بعد وفاة سلفه في 08 فبراير 1766م دون منافسة، وبايعه آغا سبايهية وأعيان الناس والعلماء وشغل منصب الداي ابتداء من سنة 1766 إلى غاية 1791م، للمزيد حول هذه الشخصية أنظر: أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا 1766-1791م، سيرته، حروبه، آثاره، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، كذلك راجع بلبراوات بن عتو، المقال السابق، ومن الكتابات الأجنبية:

de Paradis (Venture), Tunis et Alger au XVIII siècles, Paris, Sindbad, pp. 193-196.

2- محمد بوشنافي: "الداي علي خوجة وإصلاحاته"، **مجلة عصور**، ع3، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزي ع، وهران، الجزائر، 2003، ص151.

**- الباي محمد بن عثمان الكردي أو الباي محمد الكبير رجل من رجالات الجزائر العثمانية الذين ساهموا في صناعة تاريخها في أواخر القرن 18م، إذ حكم بايلك الغرب من سنة 1779- 1797م، وتميز عن بقية البايات بأعماله التي عبرت بوضوح أن الرجل كان مسايرا لمشروع حضاري، ولد الباي محمد الكبير بمليانة التي كانت تحت قيادة والده عثمان الكردي، ولا يمكننا تحديد تاريخ ولادته بدقة إلا أن أغلب=

فَسَارَ مَسِيرُ الشَّمْسِ فِي كُلِّ بَلَدٍ وَهَبَّ كَرِيحٍ يَجْلُبُ الغَيْث نَافِعُ
فَفَاقَ مُلُوكَ الأَرْضِ طرًّا كَأَنَّهُمْ نُجُومُ وهو بَيْنَهَا البَدْرُ طَالِــعُ
فَقَدْ سَادَهُمْ عِلْمًا وَحِلْمًا وَنَجْدَةً وبِالجُودِ والإقْدامِ لِلْكُلِّ جَامِعُ[1]

ولابد من الإشارة والتنويه بفتح وهران وتحريرها من الوجود الإسباني، حيث شكلت هــذه المدينــة الإستراتيجية حيز الصراع بين الجزائر وإسبانيا، فبعد التحرير الأول سنة 1708م تمكنت إسبانيا مــن احتلالهــا للمرة الثانية عام 1732[2]، وفي عهد الداي عثمان باشا تم الإمضاء على معاهدة بين الجزائر وإسبانيا سنة 1791م أكد بندها العشرين والواحد والعشرين على عدم مهاجمة وهران والمرسى الكبير والتضييق عليهما من طــرف الداي بالجزائر أو باي الغرب، في مقابل امتناع الإسبان عن إرسال أي مركب قد يعتبره الطــرف الجزائــري عملا عدائيا إلا بالرجوع إلى السلطات الجزائرية[3]، وفي عام 1792م تمكنت الإيالة الجزائرية من تحقيق رغبتها في تحرير وهران من الوجود الإسباني كما أشرنا سابقا.

أما على الصعيد الخارجي فقد عرفت الجزائر منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي استقرار سياسيا ما مكنها من انتهاج سياسة حازمة مع الدول الأوروبية وعلى رأسها انجلترا وفرنسا، وأخضعت الامتيــازات الفرنسية إلى الرقابة عند تجديدها كل من سنة 1767، 1768، 1790، كما حدت من نفوذ القنصل الإنجليــزي الذي اضطر إلى مغادرة الجزائر سنة 1783م، وتمكنت من رفع قيمة الإتاوات السنوية للدول التي كانت تنتفــع بالتبادل التجاري مع الجزائر دون أن ترتبط معها بمعاهدات مثل البندقية وهولندا[4].

=الدراسات تؤكد على أن مولده بين سنتي 1734-1739م، وتجمع المصادر التي تطرقت إلى سيرة الباي محمد الكبير أنــه ابــن عثمــان الكردي، وبذلك يظهر أنه ينحدر من السلالة الكردية المستقرة بتركيا، تربى الباي محمد الكبير في البلاط العثماني وعرف عنه العلم والصلاح، اشتغل في المصالح الإدارية بقصر الباي، ثم ارتقى إلى منصب قائد القبائل فليتة سنة 1765م، واستقر بزمورة شرق غليزان ودامــت قيادتــه لقبائل فليتة إلى نهاية 1769م، ثم ترقى إلى منصب خليفة الباي بمساعدة الديوان، ونظرا لكفاءته فقد تقلد منصب باي الغرب الجزائري مــن 1779 إلى غاية 1797م، عمل خلالها على توطيد الأمن الداخلي والتصدي للغارات الخارجية، وتمكن من تحرير وهران من الوجود الإسباني عام 1792م، وبقي على هذا النحو إلى أن توفي سنة 1797م، للمزيد حول هذه الشخصية أنظر بلبراوات بن عتو: الباي محمــد الكــبير ومشروعه الحضاري، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة وهران، 2002، وكذلك : "الباي محمد الكبير، حياته وسيرته"، **مجلــة عصــور**، ع3، وهران، الجزائر، 2003، ص ص 157-160.

1- أبو راس الناصري: عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، دراسة وتحقيق بوركبة محمد، ط1، ج2، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، الجزائر، 2011، ص411.

2- عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص 225.

3- ناصر الدين سعيدوني: "المعاهدة الجزائرية الإسبانية"، 1791م، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع7، الجزائر، 1993، ص 76.

4- نفسه، ص 72.

إن الاستقرار السياسي والتفاعل الاجتماعي بين السكان المحليين والسلطة الحاكمة هو ما مكن الإيالة من تحقيق أهدافها المنشودة كتحريرها لوهران وتطبيق سياسة ناجحة في حق الدول الأوروبية، كما حافظ هذا الهدوء والاستقرار على هيبة الدولة وموقعها السيادي في البحر الأبيض المتوسط، إلا أن الأمور ستأخذ منحى آخر في مطلع القرن التاسع عشر تكون نتائجه وباءا على مستقبل الإيالة الجزائرية.

اتفقت الدراسات التاريخية على أن مطلع القرن التاسع عشر كان عهد فوضى واضطراب بالنسبة للإيالة الجزائرية، والذي كان من أبرز مظاهره اغتيال ستة دايات[1]، والجدول الآتي يبين ذلك بوضوح.

الداي	فترة حكمه	طريقة الاغتيال
مصطفى باشا	1798-1805م	قتل ذبحا
أحمد باشا	1805-1808م	قتل رميا بالرصاص وهو يحاول الهروب من القصر
علي الغسال	1808-1809م	أجبر على تناول السم فرفض فخنق
حاج علي	1809-1815م	قتل خنقا في الحمام
محمد الخزناجي	1815م	قتل خنقا في قصر الجنينة
عمر باشا	1815-1817م	نفذ فيه حكم الإعدام خنقا[2]

يتضح من خلال الجدول تعفن الوضع السياسي للإيالة الجزائرية في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي بحيث أصبح منصب الداي منبع الرعب والخطر، كما يؤكد هذا الجدول تفاقم معدل الاغتيالات السياسية أثناء هذه الفترة، و لم يقتصر الأمر على مدينة الجزائر ومركز السلطة، بل عرفت باقي المقاطعات تكرر عمليات العزل والإعدام حتى لم تعد تتجاوز فترة حكم الكثير منهم بضعة شهور.[3]

ترجع بعض الدراسات انتشار ظاهرة الاغتيالات السياسية التي عمت الجزائر خلال القرن التاسع عشر الميلادي إلى فساد الانكشارية* وتدخلها المستمر في الحياة السياسية، وهذه السياسة لم تكن وليدة القرن التاسع

1- محمد بوشنافي: "الداي مصطفى باشا وعصره 1798-1805م"، **مجلة عصور الجديدة**، ع7-8، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2003، ص159.

2- حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص101.

3- ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي البوعبدلي: الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت، ص 40.

*- كلمة عثمانية مركبة من كلمتين وهي مشتقة من لفظ يكيجري وتعني العسكر الجديد وهي جيش من المشاة أنشأ في عهد السلطان أورخان عام 1326م، كانت نواته من أهل الفتوى في الأناضول ثم اعتمد على أبناء نصارى البلقان بعد تتريكهم ونشأتهم على الإسلام، كان جنودها عزابا ثم سمح لهم بالزواج في عهد السلطان سليم الأول بشرط كبر السن، خسرت هذه الطائفة معظم المعارك التي خاضتها طوال القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، كما رفضت التدرب على فنون القتال الحديثة، وقد قام السلطان محمود الثاني بإلغائها عام 1826م في موقعة الخيرية، للمزيد حول هذه الطائفة أنظر: عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، المشرق العربي، د.ط، د.ت، ص=

عشر أو نتيجة لنظام معين بل إن تدخل الانكشارية في أمور الحكم قد بدأ منذ الفترات الأولى لتأسيس الإيالة الجزائرية[1].

بالغت الكتابات الأجنبية في تهويل الأمر وذلك عندما أشاروا أن حياة الداي كانت تنتهي أحيانا بمجرد خروجه من القصر[2]، هذا ما جعل المؤرخ الفرنسي دوغرامون" *de Grammont*" يعتقد أن نصف الدايات قد اغتيلوا[3]، وكانت تداعيات ذلك جلية، حيث انخفض معدل البقاء في السلطة إلى أربعة سنوات وهو ما يبدوا واضحا ابتداء من عهد الداي مصطفى باشا* الذي أطاح به الجند بعد ثلاث محاولات فاشلة، ومنذ ذلك الوقت لم ينفك الجند عن التدخل الواضح في الحياة السياسية، ويفيض كتاب الإخباري أحمد شريف الزهار بالعبارات التي تؤكد على مدى تعاظم دور الجند في تعيين وعزل الحكام حيث كثيرا ما نقرأ «... استقدمه العسكر لدار الإمارة...»، «...وبعدما ثار العسكر وقتلوه...»، «...ولما قتلوا ذهبوا إلى القشلة وأتوا بـ...»، «... ثم وصل العسكر إلى دار الإمارة وأجلسوا...».[4]

أدى تزايد تدخل فرقة الإنكشارية في الحياة السياسية إلى اغتيال معظم الحكام فالداي الوحيد الذي كانت وفاته طبيعية هو الداي علي باشا ** في هذه الحقبة، رغم ما اتسمت به سياسته من صرامة إزاء الجند

= 48-49؛ أما في شأن الجيش الانكشاري في الجزائر أنظر: محمد بوشنافي: الجيش الانكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر 1700-1830م، رسالة ماجستير بجامعة وهران، 2002؛ أنظر كذلك حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص 78-81.

1 - *Gaid (Mouloud), L'Algérie, sous les Turks, maison Tunisinne de led, Tunis, 1974, p150.*

2 - *De Tassy (Laugier), Histoire de Royume D'Alger, Henri du Souzet, Amsterdam, 1725, p135.*

3- *Grammont (H, de), Histoire D'Alger sous la domination turque, 1515-1830, Paris 1887, p227.*

*- من بين القضايا التي أثارت خلافات بين المؤرخين كانت كيفية وصوله إلى السلطة، فبعضهم يعتبره من أولئك الدايات الذين فرض عليهم عرش الإيالة رغما عنهم، وشغل منصب الداي من سنة 1798 إلى 1805م، وبقي في منصبه إلى أن اغتيل سنة 1805م، وكان من ضمن أخطائه هو منحه حرية واسعة لليهود للتصرف في شؤون الإيالة الجزائرية حتى لقب بحامي اليهود، للمزيد أنظر: محمد بوشنافي: "الداي مصطفى باشا وعصره"، **مجلة عصور الجديدة**، المرجع السابق، ص159-170.

4- أحمد شريف الزهار: مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص ص 95-99.

**- لم نعثر في الكتابات التاريخية على سنة ميلاد علي خوجة، وكل ما وجدناه هو أن عهده يعتبر من أهم فترات الحكم العثماني في الجزائر، استولى على الحكم بعد تمكنه من المساهمة في عزل الداي عمر باشا وقتله عام 1817م، واستطاع أن يطبع عهده بمجموعة من الإصلاحات والقرارات الهامة، حيث أرجع الهيبة إلى منصب الداي، كما فرض الطاعة والانضباط بين جنود الإنكشارية، توفي سنة 1818م على إثر مرض الطاعون الذي اجتاح البلاد، للمزيد حول هذه الشخصية أنظر: محمد بوشنافي: الداي علي خوجة وإصلاحاته 1817-1818، المرجع السابق، ص 152.

وهذا ما يفسر تغييره لمقر السلطة من قصر الجنينة إلى القصبة[1] واضطهاد الجند، كما استطاع أن يسيطر سيطرة تامة على الأتراك العثمانيين وذلك من خلال إسناده جميع الوظائف لعدد هام من الكراغلة والحضر وكان يهدف من وراء ذلك إلى إزاحة العنصر التركي العثماني من الحياة السياسية، والاستناد إلى قوة محلية وذلك للحد من تجاوزات الإنكشارية[2].

إن سبب إخفاق الحكام في السيطرة على مجريات الأحداث كان نتيجة لسياسة التجنيد التي انتهجوها فعندما كانت الجزائر في حاجة إلى جنود جدد لتدعيم صفوف جنودها قامت السلطة الحاكمة بإرسال وفد إلى الدولة العثمانية لتجنيد الجنود، ولكن المكلفين بتلك المهمة لم يلتزموا بطريقة التجنيد التي كانت متبعة في العهود الأولى أين عرفت انتقاء الجنود حسب معايير متفق عليها مثل الكفاءة والانضباط والأخلاق.

وصف حمدان بن عثمان خوجة الذي عاصر الفترة الأخيرة من العهد العثماني الجيش الإنكشاري في الجزائر بقوله«...صارت تلك المليشيا المسلحة التي لا مبدأ لها، صارت ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل، ثم قام هؤلاء البؤساء بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة حسب هواهم...»، ويضيف نفس المصدر قوله «... كانوا يفتحون أبواب الميليشيا لأي كان حتى لأناس كانوا قد أدبوا وأدينوا، وكان من بين المجندين يهود ويونانيين...»[3]، وقد أفرزت هذه الظروف التي سادت بأن يتولى الحكم مجموعة من الحكام التي كانت تنقصهم القدرة على وضع حد لتجاوزات الجنود، بل أصبحوا عاجزين حتى عن حماية أنفسهم من مؤامرات الجنود وكانت أول ضحية افتتح بها القرن التاسع عشر هو الداي مصطفى باشا (1798-1805م) عام 1805م ولحقه بعد ذلك أحمد خوجة 1805-1808م[4].

والجدير بالذكر أنه نتيجة لهذه الاغتيالات أصبح الداي الجديد عند تعيينه يبادر في البداية إلى إحداث تغيير شامل في الجهاز الإداري للسلطة، إذ يقوم بتعيين العناصر التي وقفت إلى جانبه أثناء الانقلاب[5]، هذه التغيرات الفجائية وعدم الاستقرار وانعدام الاستمرارية في الجهاز الإداري للسلطة الحاكمة قد أثر بشكل أو

1- عائشة غطاس: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007، ص 59.

2 -*Colombe (Marcel), «Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak D'Alger dans les dernières années de l'Histoire de la Régence D'Alger» R.Af, N°86, 1942, pp173-174.*

3- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص111.

4- أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص29؛ أنظر كذلك:

GARROT (Henri), Histoire général de L'Algérie, imp, p, Crescenzo Voutes, Alger, 1910, p625.

5- *De Tassy (L), op.cit, p233.*

بآخر في تعفن الأوضاع السياسية للإيالة الجزائرية في آخر عهدها، و لم تبق هذه الأوضاع حبيسة السلطة المركزية بل تعدت إلى باقي المقاطعات سواء في الشرق أو الغرب الجزائري، وهذا ما أشار إليه العنتري في وصف أحوال مقاطعة الشرق الجزائري بقوله «...وكان تحدث في تلك الأيام مع العساكر وطلبهم يمشون معه إلى الجزائر لأجل أن يقتل الباشا... فيستولي هو على مملكته»[1].

انعكست هذه الأوضاع على تفكير الدايات حيث أصبحوا لا يفكرون في أمور البلاد بل همهم الوحيد هو جمع المال لأنهم كانوا يعلمون أن مدة توليتهم لا تطول، كما مارس بعض البايات سياسات سلبية في مقاطعاتهم التي يحكمونها، وعندما تكثر الشكاوي ضدهم يقوم الداي بنقلهم إلى مناطق أخرى عوض عن عزلهم، كما حدث ذلك مع الباي عثمان* الذي كان بايا على بايلك الغرب عام 1798م، وقد قال عنه الزياني «... لم يلفت لما كلفه الله من أمور الرعية بل جعل ذلك نسيا منسيا...»[2]، ثم عين على بايلك الشرق سنة 1803م[3]، وبقي في الحكم إلى أن لقي مصرعه في إحدى المعارك ضد القبائل الثائرة، وهذا دليل على ما وصلت إليه السلطة المركزية من ضعف، ورغم ذلك فإن الفترة الأخيرة من العهد العثماني عرفت نخبة من الدايات كانوا في مستوى الأحداث واستطاعوا أن يصمدوا ردحا من الوقت أمام التحديات التي طرأت على الساحة الداخلية والخارجية.

ومن هؤلاء الدايات نذكر الداي علي خوجة (1817-1818م) الذي حاول أن يعيد للجزائر مجدها القديم، وقد أدرك أن فساد الجيش وتدهوره قد أعاق ازدهار البلاد فسارع إلى إصلاح أحواله، وجعل بين الجنود جواسيس يلتقطون له الأخبار كما استخدم فرقا من الأهالي والكراغلة بدلا من الانكشارية.

1- محمد الصالح بن العنتري: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص77.

*- هو ابن محمد بن عثمان الكبير باي وهران خلف أباه على بايلك الغرب خمسة سنوات، وفي عام 1799م عزل ونفي إلى البليدة لمدة عامين ثم أعفي عنه وعين على بايلك الشرق قسنطينة وقد قال عنه العنتري «...وكان عثمان باي رجل حزم في أموره، وطبعه يكره الترك من أجل ظلمهم ويحب العرب لنصحهم وكانت سيرته مليحة مع أهل الوطن والبلاد وحكمه بالعدل والسداد...» لقد أورد كلا من العنتري والزياني معلومات وأفكار متناقضة في شأن هذه الشخصية ويمكن أن يكون عثمان باي قد غير سلوكه وسياسته التي انتهجها في إقليم الغرب بعدما تسببت في عزله ونفيه وأصلح سلوكه وسياسته في إقليم الشرق، للمزيد أنظر: العنتري، المصدر نفسه، ص 69.

2- محمد بن يوسف الزياني: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 206.

3- العنتري، المصدر السابق، ص69.

ويتضح من هذه الإجراءات أن الداي علي خوجة كان يعد لمشروع إصلاحي إلا أن الموت فاجأه على إثر مرض الطاعون[1] فأوصى بمنصبه لخليفة له.[2]

مما سبق ذكره يتضح أن الأوضاع السياسية داخل الإيالة الجزائرية أصبحت تحمل بين طياتها زوال الحكم العثماني بالجزائر، خاصة بعد تفاقم دور الإنكشارية في أمور الدولة، هذه الأوضاع ستشجع على قيام ثورات شعبية وتمردات قبلية قادها رجال الطرقية والمتصوفة في كل من الشرق الجزائري وغربه، كان لها الأثر البالغ على مستقبل الإيالة.

2- ثورات رجال الطرقية

عرفت الإيالة الجزائرية مع مطلع القرن التاسع عشر موجة من الثورات والانتفاضات قادها مجموعة من المرابطين وشيوخ الزوايا هددت بموجبها التواجد العثماني في الجزائر، وكانت عاملا حاسما في زواله وانهياره كما تزامنت هذه الثورات مع اشتداد التنافس الإنجليزي الفرنسي على اكتساب مناطق نفوذ داخل نيابة الجزائر وباستحواذ اليهود على مقاليد الحكم، وانتشار موجة الاستياء العام لدى السكان اتجاه السياسة الجائرة المطبقة من طرف الدايات، ومن أهم هذه الثورات على سبيل المثال تلك التي اندلعت بمنطقة جرجرة خلال أعوام 1804و 1810 و 1823م وثورة ابن الأحرش في الشمال القسنطيني وثورة درقاوة في الغرب الجزائري ما بين سنتي 1805-1816م والثورة التجانية بعين ماضي عام 1816م وثورة النمامشة والأوراس ما بين عامي 1818-1823م[3]، وسنقتصر في حديثنا على ثورة درقاوة وابن الأحرش لما خلفتاه من نتائج وتأثيرات انعكست على الوضع العام للإيالة.

اهتمت الدراسات التاريخية بدراسة ظاهرة التصوف في الجزائر العثمانية[4] وسلطت الضوء على علاقة رجال الطرقية والصوفية بالسلطة الحاكمة، وحاولت أغلب الدراسات الإجابة على إشكالية عامة فحواها ما

1- أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص31.

2 - *Grammont (H, D, de), op.cit, p.381.*

3- حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص22.

4- من بين الدراسات التي تعمقت في دراسة التصوف في الجزائر العثمانية دراسة الدكتور عبد القادر صحراوي والموسومة بالتصوف والمتصوفة في الجزائر العثمانية ما بين القرنين 16-18م وهي أطروحة دكتوراه غير منشورة بجامعة سيدي بلعباس 2009، وكذلك دراسة الأستاذ محمد مكحلي: ثورات رجال الزوايا والطرقية في الجزائر خلال العهد العثماني 1707-1827م وهي أطروحة دكتوراه بجامعة سيدي بلعباس 2009، ومن بين الدراسات الأجنبية *Rinn (Louis), Marabouts et Khouans, Etude sur l'Islam en Algérie, Alger, Adolphe Jourdan, libraire-éditeur, 1884.*

يلي: إلى أي مدى يمكن اعتبار ثورات رجال الطرقية رد صريح على السياسة المنتهجة من طرف السلطة الحاكمة؟ وإلى أي مدى ساهمت الأطراف الخارجية في تغذية هذه الثورات؟

برزت ظاهرة انتشار التصوف والطرقية خلال القرن الخامس عشر الميلادي المتميز بالتشتت السياسي والأزمات الاقتصادية وهزيمة المسلمين في الأندلس وهجرتهم نحو بلاد المغرب الإسلامي*، وقد مرت علاقة العثمانيين بالطرق الصوفية بمرحلتين مهمتين:

أولاهما: هي تقريب هؤلاء إليهم لحاجتهم الملحة لمن يناصرهم أثناء تواجدهم بالجزائر لمجاهدة النصارى فوجدوا في المرابطين وأتباع الطرق الصوفية أحسن معين لهم لإقامة نظام الحكم بالجزائر، وقد استمر هذا الترابط حتى نهاية القرن الثامن عشر، حيث جعلوهم واسطة بينهم وبين القبائل الجزائرية المستعصية عليهم ومن ثم كان لشيخ الطريقة الصوفية المكانة الاجتماعية والسياسية التي أوجدها النظام العثماني بالجزائر.

ثانيهما: المتمثلة في الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي سادت البلاد والمنطقة عامة، حيث أجبر الحكام على نقض عهدهم السابق وسارعوا إلى تهميش المرابطين واستغلالهم كبقية عامة الناس، ولكن هؤلاء المرابطين رفضوا الخضوع للأمر وتمردوا على السلطة وحرضوا الأهالي ضدهم، الشيء الذي تسبب في الكثير من المشاكل للإدارة العثمانية[1]، ومن أبرز هذه الثورات ثورة ابن الأحرش.

أ- ثورة ابن الأحرش

عرفه المزاري بقوله «...أحمد بن الأحرش فتى مغربي مالكي مذهبا ودرقاوي طريقة درعي نسبا، جاء لتلك القبائل وادعى أنه الإمام المهدي المنتظر، وكان صاحب شعوذة وحيل وخبر، يبدل بها الأشياء للشيء الذي يريد فورا، كتقطير السيف دما والحجارة درهما... فرأت منه الناس العجائب وأظهر لهم الأمور الغرائب التي هي قلب العين لا حقيقة لها فنصروه وعقدوا له البيعة حزبا حزبا وجندوا معه وأمره كله كذب واتبعوا في

*- للإطلاع على المأساة الموريسكية ومصير المسلمين بعد سقوط غرناطة سنة 1492م راجع حنيفي هلايلي: التاريخ الأندلسي المورسكي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010، ص ص 18-23.

1- فاطمة قشي سيدهم: "مكانة التصوف في الحياة الاجتماعية والسياسية في العهد العثماني بالجزائر"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع1، الجزائر، 2009، ص 22.

المصادر وامتثلوا له في النواهي والأوامر...»[1]، كما زعم ابن الأحرش أن دعوته مستجابة والنصر حليفه دائما وبارود عدوه لا يضره ولا يصيب أتباعه.[2]

تجمع الدراسات التاريخية أن ابن الأحرش قام بزيارة للمشرق لأداء فريضة الحج، كما شارك في محاربة الفرنسيين بمصر أثناء حملة نابليون بونابرت، وأثناء عودته عرّج على تونس، حيث وجد تأييد من قبل حمودة باشا* الذي حرضه على محاربة العثمانيين والقضاء على حكومتهم بالجزائر، وأثناء عودته إلى قسنطينة قام بتنفيذ مشروعه والدعوة له، وتمكن من استقطاب عدد هائل من السكان بلغ نحو عشرة آلاف رجل[3]، وأرجعت بعض الدراسات أن تمرد ابن الأحرش كان بتشجيع من بريطانيا لأسباب اقتصادية[4]، وإذا سلمنا بأن ثورة ابن الأحرش كانت بإيعاز خارجي فإن استياء السكان من الإدارة العثمانية قد وفر الجو الملائم لهذا التمرد.

زحف ابن الأحرش إلى قسنطينة مع أنصاره ووقعت بينه وبين باي قسنطينة معارك عديدة تمكن فيها ابن الأحرش من الانتصار، واضطر الباي إلى الفرار نحو تونس، ولما علم الداي مصطفى باشا عين عثمان باي حاكما على قسنطينة وفوض إليه أمر ابن الأحرش، إلا أن هذا الباي لم يفلح في مسعاه، حيث قتل في إحدى المعارك مع ابن الأحرش[5] كما ذكرنا سابقا.

أبان سكان الأرياف والشمال القسنطيني مساندتهم لثورة ابن الأحرش وذلك بسبب التصرفات الجائرة لبعض الحكام ومحاولة الباي مد نفوذه إلى المناطق التي ظلت ممتنعة عن سلطته، وانتهاج البايات سياسة مالية مجحفة هدفها استخلاص الضرائب ولو بتجريد الحملات ومعاقبة الممتنعين عن أدائها، واعتمادهم على أسلوب

1- الآغا بن عودة المزاري : طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 300.

2- صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 29.

*- كان حمودة باشا يرمي دائما إلى إثارة الفوضى في الشرق الجزائري حتى يتمكن من ضمه إلى حظيرة الإيالة التونسية ولأجل هذا شن العديد من الهجومات على بايلك الشرق، كما توترت العلاقة بين الإيالة الجزائرية والتونسية في عهده في الكثير من المرات، للمزيد حول العلاقات الجزائرية التونسية في عهد حمودة باشا أنظر: ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط2، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص ص 55-56.

3- مؤلف مجهول: تاريخ بايات قسنطينة، المرحلة الأخيرة، تحقيق حساني مختار، منشورات دحلب، الجزائر، د.ت، ص 25.

4- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 31.

5- محمد بن عبد القادر الجزائري: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، ط2، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 1964، ص 117.

القمع العسكري عند حدوث أي تمرد أو عصيان، ومما زاد في نفور السكان من سلطة البايلك وساعد ابن الأحرش هو معاداة شيوخ الزوايا ومريدي الطرق للحكام، بعد أن تجاهلهم هؤلاء وحاولوا إخضاعهم والتضييق عليهم.[1]

بدأ تصميم السلطة المركزية بالجزائر على وضع حد لهذا التمرد بعزم الداي مصطفى الخروج على رأس قوة عسكرية بنفسه لتتبع الثائرين عندما بلغته أنباء مقتل الباي، إلا أن مستشاريه حاولوا إقناعه بالعدول عن ذلك، فأرسل الحاج علي آغا لتهدئة الجهات الشرقية من البلاد وعين عبد الله بن إسماعيل* قائد وطن الخشنة بايا على قسنطينة وكلفه بملاحقة ابن الأحرش، وقد تمكن الباي عبد الله من تبديد جموع ابن الأحرش بنواحي ميلة بفضل الجيش الذي اصطحبه معه من الجزائر، وعند ظهور ابن الأحرش من جديد بنواحي بجاية انهزم مرة أخرى على يد فرق اليولداش وأعوان المقراني، وبعد جهود مضنية تمكن الحاج علي آغا والباي عبد الله من وضع حد نهائي لثورة ابن الأحرش بالشرق الجزائري، أين تمكن هذا الأخير من الالتحاق بجموع درقاوة بالغرب الجزائري التي أعلنت الثورة على البايلك بزعامة ابن الشريف عبد القادر الدرقاوي.[2]

وما يمكن قوله أن ثورة ابن الأحرش قد أسفرت عن نتائج خطيرة هددت مستقبل الإيالة وعصفت باستقرارها، كما سجلت خسائر فادحة في الأموال والأرواح فلم ينجو إلا القليل من محلة الشرق المؤلفة من أربعة آلاف جندي أغلبهم من الأتراك وقليل منهم من فرق زواوة، وأقنعت هذه الثورة سكان الأرياف بإمكانية التمرد على سلطة البايلك ورفض دفع الضرائب، كما شجعت بعض الدعاة على التمرد مثل الثائر الذي ظهر بعد انسحاب ابن الأحرش وادعى أنه حفيده[3]، ولعل أهم نتيجة لثورة ابن الأحرش في منطقة القبائل هي عودة وحدة المقرانيين الذين كانوا منقسمين على أنفسهم قبل أن يظهر ابن الأحرش في منطقتهم.[4]

1- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000، ص326؛ أنظر أيضا: ناصر الدين سعيدوني: "ثورة ابن الأحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية"، **مجلة الثقافة**، ع78، الجزائر، 1983.

*- حكم إقليم قسنطينة من سنة 1804 إلى غاية 1806م، وقد روى العنتري أنه لقي ترحيبا من قبل السكان وسلمهم رسالة الداي كما سلم رسالة إلى العالم ابن الفكون وذلك لتكثيف الجهود للقضاء على ابن الأحرش، للمزيد أنظر: العنتري: تاريخ قسنطينة، المصدر السابق، ص72.

2- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص321.

3- ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الفترة الحديثة والمعاصرة، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص195.

4- صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م ، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 200.

تجمع جل الدراسات التاريخية على فشل تمرد ابن الأحرش، وبررت هذا الفشل بعدم انتشار الطريقة الدرقاوية في شرق البلاد، إذ كان معظم سكان تلك المنطقة تابعين للطريقة الرحمانية، فإذا نجح ابن الأحرش في كسب بعض الأنصار من أهل شرق البلاد فذلك يرجع إلى شخصيته القوية والمؤثرة، كما يمكن القول أن أهداف ورغبة السكان في التخلص من دفع الضرائب والانتقام من سياسة الحكام قد توافقت مع طموحات ابن الأحرش الذي عرف كيف يستقطب أنصاره بتوظيفه النسب الشريف والكرامات الممنوحة له رغم الاختلاف الطرقي والصوفي بين ابن الأحرش والأهالي.

ومهما كانت نتيجة هذا التمرد فإنه قد عبر عن فقدان الثقة بين السكان المحليين والطبقة الحاكمة وهذا ما ستوظفه وتستغله فرنسا في تنفيذ مشروعها الاستعماري، والدارس للنداء الذي وجه للجزائريين عشية الاحتلال يدرك ذلك بوضوح.

لم يقتصر التمرد في الشرق الجزائري أو في رقعة جغرافية معينة بل امتدت شرارة هذه التمردات إلى كافة نواحي القطر الجزائري، وإن كان مشروع ابن الأحرش قد باء بالفشل في الشرق الجزائري فإن الغرب الجزائري شهد تمردا هو الآخر بزعامة الطريقة الصوفية نفسها ممثلة في شخص ابن الشريف الدرقاوي.*

ب- الثورة الدرقاوية

كانت الدرقاوية** من أهم الطرق الصوفية في الجزائر، وذلك لكثرة أتباعها بغرب البلاد وعلاقاتها الوطيدة بسلاطين المغرب العلوي، وكان شيخ الطريقة الدرقاوية يقيم في العاصمة الروحية للمغرب بفاس، وقد أبدى الدرقاويون مقاومة عنيفة للعثمانيين حتى صار تعبير عاصي مرادف لتعبير درقاوي.[1]

*- لقد أقام عبد القادر ابن الشريف بالمغرب الأقصى وطلب الإذن من شيخ الطريقة الدرقاوية لمحاربة العثمانيين وصورهم له في هيئة كفار لا يصومون ولا يصلون ولا يقومون بأمر الدين، فصدقه هذا الأخير وأذن له بمحاربتهم، لكن لما حضر الشيخ إلى وهران تبرأ منه بعد أن اكتشف كذبه عليه وتزويره للحقائق للمزيد أنظر: يحي بوعزيز: مدينة وهران عبر التاريخ، دار الغرب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت، ص 128.

**- نسبة إلى العربي الدرقاوي صاحب الطريقة المشهورة في عهد الملك سليمان العلوي، وكان مقره بني زروال، للمزيد أنظر: مسلم بن عبد القادر: خاتمة أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 71.

1- حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص30.

اندلع هذا التمرد سنة 1804م في ولاية الباي مصطفى الأولى[1]، وقد تولى جمع أخبارها أبو راس الناصري* في كتابه الذي سماه "درء الشقاوى في حرب الترك مع درقاوة".

شملت هذه الثورة مناطق واسعة هددت بموجبها الوجود العثماني في الجزائر، حيث جند لها العثمانيون قوتهم ودارت معارك كثيرة بين الطرفين[2] كمعركة فرطاسة** التي انهزم فيها جيش الباي، شجعت هذه المعركة الدرقاويين لشن هجومات أخرى على السلطة الحاكمة، وكثر أتباعهم وجروا البلاد إلى حافة الثورة العامة، مما جعل العثمانيين يضيقون الخناق على زعماء الطرق الصوفية الأخرى أثناء وبعد ثورة درقاوة، كما أدت هذه الثورة إلى زعزعة الثقة بين الرعية والولاة.[3]

بعد أن استقر الأمر للدرقاوي دعا أهل الصحراء لبيعته فاستجابوا له فبدأ مرة أخرى يجمع حشوده وقام بمحاصرة وهران، ولما قدمها محمد بن عثمان وجد الدرقاوي قد حاصرها من جميع الجوانب، وحالة الناس سيئة لطول الحصار وكذلك انقطاع الإمدادات البرية نظرا لاستيلاء الدرقاوي على المدينة وضواحيها وسيطرته على المنافذ والمعابر، وصار الدرقاوي يعد جنوده كل يوم بالاستيلاء على وهران ويحثهم على دخولها وتخريبها.[4]

وجه ابن الشريف الدرقاوي النداءات إلى كل القبائل لتعلن الحرب والجهاد ضد العثمانيين وحلفائهم من قبائل المخزن في استراتيجية ذكية لتكثيف الجهود، ووظف في ندائه سياسة الإعفاء الضريبي التي كانت الحلقة البارزة والعامل المهم في تأييد القبائل له ومناصرته، مما مكنه بعد ذلك من السيطرة على جغرافية واسعة

1- أحمد بن عبد الرحمن الشقراني الراشدي: القول الأوسط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط، تحقيق وتقديم ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1991، ص26.

*- من أشهر مؤرخي الجزائر في العهد العثماني، ولد سنة 1165هـ وتوفي 1238هـ، ترك العديد من المصنفات أشهرها درء الشقاوى في حروب الترك مع درقاوة، وعجائب الأسفار ولطائف الأخبار وهو شرح لقصيدة تتضمن الكثير من الأحداث التاريخية، للمزيد أنظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ط1، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص ص 376-381.

2- نفسه، ج1، ص220.

**- هي معركة جرت بين مينا ووادي العبد ومات فيها العلامة السيد الحاج أحمد بن هطال التلمساني صاحب كتاب رحلة الباي محمد الكبير إلى الجنوب الجزائري وكذلك العلامة الأديب عبد الله السيد محمد الغزلاوي، للمزيد أنظر: الآغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ج1، ص 305.

3- أبو راس الناصري: المصدر السابق، ج1، ص28.

4- محمد بن يوسف الزياني: المصدر السابق، ص212.

من البلاد امتدت من حدود مليانة شرقا إلى وجدة غربا، ما أدى بالحاميات العثمانية إلى الانسحاب صوب المدن الساحلية[1]، وقد مكنه هذا الالتفاف الجماهيري من محاصرة وهران.

تفيد الدراسات التاريخية أن تمرد درقاوة كان بإيعاز من المغرب العلوي وذلك نتيجة للأطماع التاريخية بالغرب الجزائري، وما يؤكد هذا الطرح هو سلسلة الغارات والهجمات التي شنها المغرب الأقصى عبر فترات تاريخية مختلفة على مدينة تلمسان وأحوازها*، وقد أدى فشل الغارات العسكرية المغربية إلى تبني سبل أخرى فوجدوا في الطريقة الدرقاوية ذات الانتشار الكبير بالمغرب الأقصى والغرب الجزائري ضالتهم، فوظفوها لتحقيق مرادهم، كما تدل على ذلك الرسالة التي بعث بها الشريف الدرقاوي إلى شيخ الطريقة بالمغرب والتي هذا نصها:

أَيَا أَهْلَ تِطْوانَ فَمَا الحُكْمُ عنْدَكُمْ في أصْحَابِ دَرْقَا وإلى الجَمَلِ يُنْسَبُ
بِنَصٍّ يُزِيلُ المُشْكِلاتِ بِأسْرِهَا أيُتْبعُ مُطْلقًا أمِ التُرْكُ أصْوبُ
إذْ المُحْدثَاتُ شَاعَ في النَّاسِ حُكْمُهَا ياذَا الأمْنِ بالأوْطَانِ بَلَدُنَا مُغَرَّبُ
إذَ نَصَّبُوا للاقْتِدَاءِ فَهَلْ لنَا ثَوابَ صَلاتِنَا أمْ الأمْرُ أصْعَبُ
وهلْ غَيْبَةٌ تَجْري ويُنْصفُ عَادِلٌ جَوابَكُمْ نَبْغِي منَ الحوْضِ نَشْرَبُ

وكان جواب الشيخ الدرقاوي بفاس بالمغرب الأقصى كالتالي:

عَلَيْكَ سَلامُ اللهِ يَا سَائِلِي فَخُذْ نُقولاً مِنَ المِعْيارِ بالسَّوْطِ يُضْرَبُ
وقدْ خَالفُوا سُبُلَ الرَّسُولِ مُحَمَّدُ ومَنْ خَالفَ سُنَنَ النَّبِيُ يُعَذَّبُ
إمامَتُهُمْ معَ الشَّهادةِ بَاطِلَةٌ لبِدْعَتِهِمْ حقًا وصِدْقًا مُركبُ[2]

وفي دراسة أولية لهذه الرسائل يتبين حجم العلاقة بين ابن الشريف وحكام المغرب لأن الرسالة كانت موجهة إلى أهل تيطوان، حتى وإن كان المقصود شيخ الطريقة ثم من الذي دعا ابن الشريف أن يوظف مصطلح تيطوان في رسالته، وهل المقصود بهذا المصطلح الهيئة الحاكمة في المغرب أو شيخ الطريقة الدرقاوية؟

من خلال رسالة شيخ الطريقة الدرقاوية إلى الشريف الدرقاوي نلمس تحريض من قبل شيخ الطريقة على الثورة ضد العثمانيين، ولا نستبعد أن ذلك بإيعاز من السلطة المغربية العلوية، وهذا ما أكدته بعض

1- حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص33.

*- شن المغرب الأقصى العديد من الغارات العسكرية على مدينة تلمسان وتخومها مما أدى إلى توتر العلاقات بين الإيالة الجزائرية والمغرب الأقصى في الكثير من المناسبات، للمزيد حول العلاقات الجزائرية المغربية خلال العهد العثماني أنظر: عمار بن خروف: العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن السادس عشر، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

2- الآغا بن عودة المزاري: المصدر السابق، ص304.

الدراسات التي أفادت فشل وساطة السلطان العلوي الذي طلب منه باي الغرب الجزائري أن يقنع الشيخ بتهدئة الأوضاع إلا أنه أيد موقف أتباعه[1]، لكن شيخ الطريقة سيغير رأيه فيما بعد عند وصوله إلى الغرب الجزائري وقد لخص لنا الزياني رأيه في الثورة قائلا: «... ولما بات سمع الآذان واعتكاف الناس على العبادة في المدينة ورأى جيوش ابن الشريف فيها فساد كثير قال له يا سيدي عبد القادر بن الشريف إنك قلت لي أن الترك ومن تبعهم نصارى لا يصومون ولا يصلون وليس لهم من الدعائم الشرعية شيئا وسألت مني الإذن في جهادهم فأذنت لك، وإني لما رأيتهم وجدتهم أشد إيمانا وعبادة مني ومنك وأتباعك، وأن أتباعك هم المفسدون في الأرض، فلا شك أن الجهاد فيك وفي قومك جائز لا في أهل وهران... وأني بريء مما أنت مرتكبه...».[2]

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن تغير موقف شيخ الطريقة الدرقاوية يرجع إلى:

1. أن الشيخ تلقى معلومات خاطئة عن الحكم العثماني في الجزائر وعن سياسة الولاة وأن الشريف الدرقاوي صورهم له في هيئة كفار ونصارى وبالغ في ذلك حتى يأخذ الإذن منه لتنفيذ مشروعه التمردي، ولما قدم الشيخ إلى وهران واكتشف حقيقة الأمر تراجع وتبرأ من الشريف الدرقاوي.
2. يمكن أن يكون الشيخ قد تعرض لضغوطات من الحكومة المغربية بشأن تهدئة الأوضاع لخوفها من انتقال عدوى الثورة لها بحكم القرب الجغرافي والتماثل الصوفي.

ساعد هذا الموقف على تشتت قوات الدرقاوي حيث انهزم في إحدى المعارك التي لعب فيها فرسان البرجية دورا بارزا لصالح العثمانيين قرب سيدي مبارك*، وقد تم القضاء على حركته في الأخير من طرف قبائل المخزن**، وقد أكدت بعض الدراسات مصرعه أثناء محاولته استعادة مدينة معسكر سنة 1806م.[3]

1- حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص34.

2- محمد بن يوسف الزياني: المصدر السابق، ص213.

*- منطقة بنواحي المحمدية بمعسكر شرقا، الجزائر.

**- هو الجيش الموالي للحكم العثماني يقوم بجمع الضرائب من الأرياف ومساندة السلطة الحاكمة في حروبها مقابل امتيازات كإعفائها من دفع الضرائب، وكان هذا الجيش يتألف من خمسة أعراش هم: الدوائر، الزمالة، الغرابة، البرجية، المكاحلية، للمزيد حول قبائل المخزن أنظر أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 233-235.

3 -*Grammont (H, D, de), op.cit, p.365.*

إن هذه الثورات التي اندلعت تقريبا في وقت واحد وعمت شرق وغرب البلاد لم تكن وليدة الصدفة لأن اليد الأجنبية كانت منذ البداية تحرك الأفراد وتغذي فيهم أطماع الوصول إلى السلطة والزعامة، كما أن سرعة انتشار الثورات تدل على وجود استعداد مسبق للقيام بها نتيجة للسياسة العثمانية.[1]

حركت هذه الثورات الأطماع الخارجية تجاه الجزائر خاصة في ظل التنافس الأوروبي عليها خاصة بريطانيا وفرنسا مغتنمة أوضاعها الداخلية المزرية طبقا لسياستها القديمة.[2]

كشف السلطان العثماني محمود الثاني* عن رغبته في التخلص من هذه التمردات وتحسين أوضاع الإيالة الجزائرية فبادر إلى إرسال فرمان لداي الجزائر يحثه على اتباع سياسة لينة اتجاه السكان المحليين، كما أمر باجتناب ما يؤدي إلى إثارة الفتن والاضطرابات وهذا ما عبر عنه السلطان بقوله: «... أن تكون جميع أفعالك مطابقة للشرع الشريف... وتبذل جل مجهودك في الأفعال الممدوحة والحركات المرغوبة وإياك أن تعمل بخلاف المأمول...»[3]، وهذا ما عمل بمقتضاه الداي عمر** وسار على نهج أراد من خلاله أن يضمن الولاء الشعبي له، ونتيجة لسياسته المنتهجة في تسيير أمور الإيالة فقد بادر السلطان العثماني إلى إرسال تقريره الذي يتضمن عبارات الإشادة بجهوده وحنكته في تسيير شؤون الإيالة.[4]

وعموما يمكن القول أن الإيالة الجزائرية شهدت في مطلع القرن التاسع عشر تعفن إداري وسياسي واكبته تمردات قبلية ذات طابع طرقي وصوفي كادت أن تعصف بمستقبل الإيالة، هذا ما جعل بعض القناصل

1- فاطمة قشي سيدهم: المرجع السابق، ص34.

2- محمد بن ميمون: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 17.

*- ولد سنة 1199هـ، اعتلى عرش الإمبراطورية العثمانية سنة 1222هـ الموافق لـ 1808م وعمره 24 سنة آنذاك، كانت أفكاره متطابقة مع أفكار السلطان سليم الثاني، اهتم بإيجاد نظام موازي للإنكشارية إلا أنه لم يفلح، حيث عادت الإنكشارية إلى سابق عهدها بإثارة الفتن والاضطرابات، عقد معاهدة مع إنجلترا لكي يتفرغ لحرب روسيا وفي سنة 1225هـ اهتم بالتجهيزات الحربية وشهد عصره ثورات البلقان، قاد جيشا بنفسه لمحاربة روسيا وتمكن من الانتصار كما قام بحملات تأديبية ضد الصرب، عرف عهده الكثير من المتمردات سواء في البلقان أو في البلاد العربية مثلما قام به داود باشا والي بغداد، كما شهدت الدولة في عهده ضغطا كبيرا على مختلف الأجهزة توفي سنة 1255هـ، للمزيد أنظر: إبراهيم بيك حليم: التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1988، ص ص 207-206.

3- مجموعة 3205 الملف الأول الوثيقة رقم 30.

**- عمر باشا داي الجزائر في الفترة الممتدة من 1815- 1817م، وفي عهده حصلت حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر، كما - عرفت الجزائر في عهده ظروفا اجتماعية مزرية للمزيد أنظر، أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص117.

4- مجموعة 3205 الملف الأول وثيقة رقم 26.

الفرنسيين يقرون بضرورة كسب المرابطين والتقرب منهم إذا ما عزمت فرنسا إرسال حملتها إلى الجزائر[1]، وقد انعكست الظروف السياسية المتسمة بالفوضى والاضطرابات على باقي المجالات الأخرى مما أعطت الفرصة ومهدت الطريق للأطماع الخارجية خاصة الأوروبية، التي انتهت في هذا الوقت من تسوية مشاكلها نهائيا في مؤتمر فينا وتخلصها من شبح الثورة الفرنسية، و لم تكن الأوضاع الأخرى سواء الاقتصادية أو الاجتماعية بمنأى عن الظروف السياسية وإنما كانت كل الظروف تسير في اتجاه واحد.

ثانيا: الأوضاع الإقتصادية

يرى ابن خلدون بأن للمعاش ثلاثة وجوه فالوجه القديم الأول هو الفلاحة بحيث يقول«... بسيطة وطبيعية وفطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم...» والوجه الثاني هو الصناعة بقوله«...مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكار والأنظار ولهذا لا توجد غالبا إلا في أهل الحضر...»، أما المعاش الثالث فهو التجارة فيقول عنها أيضا «... هي تحيلات في الحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع، لتحصيل فائدة الكسب من تلك الفضلة...»[2] وسنتطرف في هذا العنصر إلى أوجه الاقتصاد الجزائري خلال المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني بداية بالنشاط الزراعي.

1- الزراعة

تعد الزراعة النشاط الأساسي الذي اعتمده معظم السكان خلال الحكم العثماني، إلا أنها تعرضت إلى مجموعة من العراقيل حالت دون ازدهارها خاصة في الفترة الأخيرة من الوجود العثماني، حيث أدى طمع الحكام العثمانيين بأراضي الملك إلى لجوء أصحابها إلى وضعها في مأمن عن المصادرة والحيازة وتحويلها إلى أوقاف أهلية حتى لا يضع ذوي النفوذ والسلطة يدهم عليها، وهي بهذا المعنى غير قابلة لأن تنقل أو تباع ولا يمكن للسلطة أن تلجأ إلى مصادرتها، لأن الوقف يقوم على مبدأ شرعي وعلى صيغة قضائية ملزمة.[3]

أدى اتساع الأراضي الزراعية وخصوبة تربتها واعتدال المناخ إلى تشجيع السكان لممارسة هذا النشاط، كما سمح تنوع التضاريس بتنوع الغطاء النباتي والمحاصيل الزراعية، وقد أشاد ديبوا تانفيل* بالأراضي

1- جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 310.

2- عبد الرحمن ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2001، ص 480.

3- محمد دادة: "الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية"، **مجلة عصور الجديدة**، ع7-8، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص150.

*- هو القنصل الفرنسي في الجزائر في أواخر العهد العثماني أي قبيل قدوم دوفال وقد تسبب في الكثير من المشاكل بين الجزائر وفرنسا.

الجزائرية قائلا «... مهما كانت المرتفعات التي تتخلل أراضي الجزائر فإنها منتجة، ومن شأنها أن تكون صالحة لزراعة المحاصيل المحلية والأجنبية، وقد جربت شخصيا زراعة القطن بضواحي مدينة الجزائر فكانت نتيجته جيدة...».[1]

كانت الأراضي الزراعية الجيدة تقع في سهل متيجة والمناطق الشرقية والغربية من البلاد، إلا أن أراضي الغرب الجزائري كانت أقل إنتاجا بينما كانت الأراضي الفقيرة في منطقة بايلك التيطري[2]، اشتهرت الأراضي الجزائرية بإنتاجها لكميات هائلة من القمح والشعير والزيتون، كما كانت توجد بها مراعي شاسعة مما جعلها تزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل الأبقار والأغنام والماعز، وقد ترك لنا أحد الرحالة الأوربيين الذي زار الجزائر وتجول في مناطقها وترك لنا انطباعاته التي لا تخلو من الدهشة، حيث يصف بكل وضوح المناظر الطبيعية الخلابة ويبين أن أراضيها كانت شاسعة وخصبة تنتج مختلف أنواع المزروعات، وفي رأيه أنها لم تكن تختلف عما هو معروف في البلاد الأوروبية، ويصف مثلا أراضي الشرق الجزائري من دلس إلى عنابة بقول«... سهول شاسعة ومسقية من كل جانب...»[3]، كما أشاد هايدو ببساتين الجزائر وطبيعتها.[4]

شجعت هذه الظروف المتاحة على ازدهار المجال الزراعي وأصبحت الإيالة الجزائرية تغطي احتياجاتها هذا ما جعلها ترسل حمولات من القمح والشعير إلى فرنسا التي أنقضتها من المجاعة[5]، كما صدرت الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر مائتين وأربعين ألف صاع من القمح من ميناء وهران[6]، و لم يكن نشاط الفلاحين مقتصرا على الزراعة فحسب بل شمل أيضا تربية الحيوانات كالأبقار والماعز والخيول العربية التي تتمتع بشهرة عالية.[7]

شهد القطاع الزراعي في الجزائر أواخر العهد العثماني تراجعا ملحوظا وذلك لعزوف الفلاحين عن ممارسة هذا النشاط نتيجة السياسة الضريبية المنتهجة من طرف السلطة الحاكمة، وفي هذا الصدد يشير أحد المعاصرين إلى نتائج ذلك بقوله«...وحكام الأقاليم هم المسؤولون عن جمع الضرائب وبواسطة أعوانهم من

1- أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر...، المرجع السابق، ص 57.

2- *de Paradis (V) , op.cit, p.98.*

3- *Shaw(T), Voyage dans la régence D'Alger, Traduit de l'anglais par J.Mac Carty, Tunis Bouslama, 1981, pp 19-20.*

4- *Haedo (F.D.de), «Topographie et histoire générale D'Alger», traduction Monnereau et A, Berbrugger, R.Af N° 14, 1871, p 456.*

5- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص37.

6- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص122.

7- عبد القادر حليمي: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص 294.

العساكر والشرطة... يستحوذون على كل ما يقع تحت أنظارهم من أموال الشعب، وهذا الظلم لا يطاق جعل الناس يهجرون البلد ويتركون السهول الخصبة ليلجأوا إلى الجبال، ويسكنوا قمما لا سبيل إلا وصول الأتراك وأعوانهم إليها...»[1]، ورغم ما يتسم به هذا القول من المبالغة في وصف العثمانيين وسياستهم خدمة لأغراض وأهداف مرسومة، فإن شهادته لها جانب من الصحة والحقيقة، وذلك لما آلت إليه الزراعة في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، حيث توالت أعوام القحط والجفاف وارتفعت أسعار الحبوب بسبب عوامل مناخية وأخرى سياسية بعدما سادت الفوضى والاضطرابات.

فمجاعة عام 1800م أدت إلى انعدام الأقوات بعدما عمت أنحاء واسعة من البلاد وارتفعت أسعار الحبوب ارتفاعا فاحشا وندرت في الأسواق، مما أدى بالداي إلى استيراد كميات من القمح من موانئ البحر الأسود وحدد سعره بثمانية وعشرين فرنكا للصاع الواحد، واضطر كذلك لوضع حراس عند المخازن حتى لا تنهب من طرف الناس[2]، وترجع بعض الدراسات أسباب هذه المجاعة إلى نزول الجوائح المتمثلة في الجراد الذي أصاب الزرع والغلة بعدما تخلف جمع كبير على حصاده.[3]

تسببت هذه المجاعة في هلاك الضعفاء من الناس الذين تشتتوا عن منازلهم وتفرقوا بسبب الهول الواقع في وطنهم، ولعل هذه المجاعة التي وقعت هي التي جعلت العنتري يسمي كتابه مجاعات قسنطينة، وقد استمر الجفاف والقحط في الشمال القسنطيني مدة ثلاث سنوات متتالية[4]، كما عاث الجراد فسادا على محاصيل سنة 1815م، مما أدى إلى نفس الوضعية السابقة، هذا ما جعل الداي يصدر فرمان بمنع تصدير الحبوب من وهران وقسنطينة وأمر باستيرادها من الخارج لتموين العاصمة وفتح مخازنه للعامة وقد استمر القحط حتى سنة 1816م[5]، وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي كان يعيشها السكان ارتكب بعض الدايات أخطاء كبيرة لما تركوا اليهود يواصلون تصدير الحبوب إلى أوروبا وخاصة فرنسا عوض عرضها في السوق المحلية، مما جعل

1- ويليام شالر: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 59.

2- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص122.

3- جمال قنان: المرجع السابق، ص315.

4- العنتري: مجاعات قسنطينة، المصدر السابق، ص39.

5- لوسات فلتزي: المغرب العربي قبل احتلال الجزائر (1790-1830)، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، سراس للنشر، تونس، 1994، ص 33.

الناس يعتبرون ذلك سببا رئيسيا في ندرتها، إلا أن العنتري قد حمل ثورة ابن الأحرش مسؤولية تلك المجاعة إلى جانب الظروف الطبيعية، حيث ابتعد السكان على حراثة الأرض نتيجة الظروف السياسية المضطربة.[1]

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن النشاط الزراعي في الجزائر تحكمت فيه مجموعة من العوامل الجغرافية والسياسية والاجتماعية، كما ساهم هذا الوضع الزراعي المتردي إلى عرقلة نمو الاقتصاد الوطني وازدهاره، وأثر بشكل فعلي على أوجه النشاطات الاقتصادية الأخرى للإيالة.

2- الصناعة والتجارة

تميزت الصناعة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني بالبساطة وقلة التنوع واقتصرت في أغلبها على المنتوجات اليدوية نظرا لوفرة المواد الخام كالصوف والحرير، وكانت لكل منطقة صناعتها الخاصة، فاختصت مدينة تلمسان بصناعة الصوف والأغطية، كما كانت أجود الزرابي تنتج في قلعة بني راشد والتي تميزت بطابع محلي عريق وأسلوب أندلسي راقي وأشكال تركية جميلة، هذا بالإضافة إلى صناعة الأحزمة الصوفية والحريرية والمناديل وصناعة الجلود من سروج الأجمة والمحافظ.[2]

هذه الإمكانيات الصناعية هي ما مكنت الإيالة الجزائرية من ممارسة عملية التبادل التجاري، وقد أورد المؤرخ الأمريكي وليم سبنسر صادراتها إلى أوروبا والأقاليم الشرقية للإمبراطورية العثمانية، وكان أهم ما تصدره الجزائر الزرابي والخرق اليدوية المطروزة والتمور وريش النعام والشمع والصوف وقطعان الماشية وجلودها[3] كما تحكمت الجزائر في إنتاج بعض المواد المصنوعة في منطقة المغرب وأن تحتل الصدارة في هذا المجال خاصة في صناعة الشاشية[4]، لكنها بمرور الوقت ستسمح للإيالة التونسية بأن تأخذ الريادة في هذا المجال[5]، وقد اختصت مدينة الجزائر وتلمسان وقسنطينة بصناعة الحلي الذهبية، إلا أن هذه الصناعة كانت محتكرة على اليهود، بينما اختصت قرى جرجرة في صناعة الحلي الفضية، بالإضافة إلى هذه الصناعات مارس المجتمع الجزائري كل الأنشطة الصناعية المعروفة كصناعة الفخار والحدادة والنجارة والأسلحة والبارود والأدوات الزراعية وبناء السفن وكانت هذه الصناعة متفاوتة من مكان لآخر.[6]

1- العنتري: المصدر السابق، ص40.

2- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص18.

3- وليم سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص144.

4- نفسه، ص 145.

5 - *de Paradis (V), op.cit, p121.*

6- أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص63.

عرفت الجزائر صناعة السفن الحربية والتجارية وكانت لها ورشات إما لصناعتها أو تصليحها وقد ارتكزت بالأساس في موانئ بجاية والجزائر وشرشال، وقد عينت الإدارة قائدا خاصا لاستغلال الغابات الساحلية في بايلك قسنطينة، كما أولت الجزائر أهمية خاصة لمادة الخشب المخصص لصناعة السفن لأنها كانت بحاجة إلى أسطول قوي لمواجهة الأخطار الخارجية، لذا كانت جل معاهداتها مع دول اروبا الشمالية تنص على أن يكون جزء من إتاواتها من مادة الخشب[1]، ويرجع قلة هذه المادة إلى السياسة العثمانية في الجزائر التي شجعت القبائل على استغلال الغابات، حيث أزيل قسم كبير منها في أوائل القرن التاسع عشر نتيجة انتشار الحياة الرعوية والاستغلال المفرط، فمنطقة الساحل المجاورة لمنطقة الجزائر قطعت أشجارها سنة 1789 بأمر من الداي لبناء خمسين سفينة[2]، وعلى العموم فإن الصناعة الجزائرية في أواخر العهد العثماني قد تميزت بعدة خصائص أهمها:

- اعتمادها على الموارد الأولية المتوفرة كالأصواف والجلود والأخشاب.
- خضوع الصناعة لتحكم ومراقبة النقابات المهنية بحيث انحصرت صلاحيات أمناء هذه النقابات في الإشراف على أصول المهنة والحرص على جودة البضاعة وتحديد كمياتها، كما أخرت منافسة المصنوعات الجزائرية وعدم انتهاج الحكومة سياسة الحماية الجمركية والعمل على تشجيع الاستيراد الخارجي.[3]

عرفت الصناعة الجزائرية*عدة عراقيل عاقت ازدهارها ومن بينها ما يلي:

- مضايقة الحكومة العثمانية للصناعة المحلية بالضرائب المتنوعة، وقد بلغت الرسوم نسبة 10% من ثمن البضاعة.[4]
- قلة الاستهلاك المحلي نظرا لانخفاض القدرة الشرائية للسكان.
- منافسة المصنوعات الأوروبية للمصنوعات الجزائرية التي ظلت مرتبطة بالقدم دون أن يحاول أصحابها تطويرها وتحسينها.

1-*De Paradis (V), op.cit, p237.*

2- حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 152.

3- نفسه ، ص158.

*- للإطلاع على النشاط الصناعي بالجزائر خلال العهد العثماني أنظر: حنيفي هلايلي: "النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، ع26، الجزائر، 2008، ص ص 249-250.

4- عبد القادر حليمي: المرجع السابق، ص299.

- الاحتكار الذي مارسته طائفة اليهود لأهم الصناعات كالمجوهرات والزجاج والساعات اليدوية، كما كان الأسرى المسيحيون والمتطوعون الأوروبيون يتولون صناعة السفن والمدافع وتحضير البارود، فهذه الصناعات على أهميتها ظلت غريبة على الجزائريين وفي أواخر العهد العثماني تناقص عدد الأسرى وانسحب المتعاونين فتعطلت هذه الصناعة، كما انعكس التدهور في القطاع الزراعي والحيواني على الوضع الصناعي حيث قلت المواد الأولية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها.[1]

أما القطاع التجاري فعرف ركودا بسبب إهمال العلاقات التجارية مع إفريقيا والدول الأوروبية وذلك بسبب سيطرة القرصنة على الحياة الاقتصادية في الإيالة الجزائرية، فأصبحت الجزائر أقل بلدان المغرب حظا في ميدان التجارة العالمية[2]، ويقر ويليام شالر بنظام الاحتكار الذي مارسته الحكومة في المبادلات التجارية إلى الخارج قد أدى إلى خراب التجارة الجزائرية وقضى على الزراعة في البلد[3]، والجدول الآتي يوضح حجم المبادلات التجارية للإيالة الجزائرية خلال مطلع القرن التاسع عشر.

الصادرات من كل الموانئ الجزائرية		
الكمية بالقنطار	البضائع	القيمة بالدولار الإسباني
20.000	الصوف بمعدل ثماني دولارات للقنطار	160.000
10000	الجلود بمعدل 30 دولار للقنطار	80000
600	الشمع	18.000
	ريش النعام ومواد مختلفة	15.000
المجموع		[4] 273.000

الواردات		
البلد	البضائع	القيمة بالدولار الإسباني
إنجلترا	بضائع مصنوعة	500.000
إيطاليا	حرائر خيوط منمقة	
ليفورنو	سكر، قهوة، فلفل	300.000
جنوا	بضائع مصنوعة	
فرنسا	سكر، قهوة، فلفل	200.000
موانئ الشرق العثماني	حرير ، خام، ثياب	100.000
فرنسا+ إيطاليا	حجارة كريمة، ألواح فضية، خشب، ماس	100.000
المجموع		[5] 1.200.000

1- ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص62.
2- حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص158.
3- وليام شالر: المصدر السابق، ص101.
4- وليم سبنسر: المرجع السابق، ص147.
5- وليام شالر: المصدر السابق، ص102.

والملاحظ من خلال هذه الجداول أن تجارة الجزائر كانت متواضعة وتراعي مصلحة الحكومة كقاعدة للتوسع التجاري والصناعي، فمن الناحية النظرية كان الدايات ملتزمين برؤوس الأموال ولكن من الناحية العملية كانت تجارة الجزائر عرضة للأوامر المحلية.[1]

عدد وليم سبنسر حجم الضرائب التي تحكمت في المبادلات التجارية، حيث كانت ضريبة الاستيراد على كل المواد 12.5% وعلى الصادرات 2.5% وتكلفة الميناء 12 دولار إسبانيا[2]، هذه الضرائب هي التي وقفت حائلا دون نمو الحركة التجارية للإيالة الجزائرية مع الدول الأوروبية، مما شجع نطاق التجارة الداخلية أو التي كانت لها طرق برية بعيدة عن أعين السلطة الحاكمة وموظفيها، حيث عرفت الجزائر حركة تجارية مع أسواق مدن جنوب الصحراء بواسطة القوافل التي تنطلق بصورة أساسية من الحدود الليبية.[3]

أفرزت الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وفرنسا انعكاسات خطيرة على الميدان التجاري وذلك نظرا للدور الاحتكاري الذي قامت به الشركة الملكية الإفريقية، حيث تمكنت هذه الأخيرة من احتكار معظم المواد التي كانت تنتجها الجزائر مما ساعدها على جني أرباح طائلة وتحقيق نجاح كبير، واعتراف منها بفضل الجزائر عليها نقشت الشركة في عام 1776م على ميدالية ذهبية الجملة التالية "مارسيليا تغنى بثروات إفريقيا"[4]، وقد تمكنت هذه الشركة الاقتصادية من لعب دورين هامين في الجزائر:

الأول: دور اقتصادي تمثل في استغلال خيرات البلاد بالشرق الجزائري ومنها صيد المرجان في كامل المناطق الساحلية للشرق الجزائري.

الثاني: دور سياسي استراتيجي حيث حول الباستيون إلى قلعة ومركز للجوسسة لمعرفة ما يجري داخل البلاد وجعلها قاعدة تموين بالنسبة لرجال الحرب وكان صاحب هذه الشركة دائما يقول: «... إنه من الضروري الاحتفاظ بالمراكز المذكورة تحت ستار التجارة وصيد المرجان حتى تنكشف نية الغزو المبيتة...»[5] هذا بالشرق بالشرق الجزائري، أما النشاط الاقتصادي الفرنسي بالجزائر العاصمة فيظهر من خلال الدور والمحلات التجارية

1- حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص160.

2- وليم سبنسر: المرجع السابق، ص148.

3- نفسه.

4- شارل آندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، ج2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983، ص 362.

5- قدور عبد المجيد: "النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع28، الجزائر، 2007، ص 273.

الكبرى في هذه المدينة، وهي عبارة عن شركات فرنسية يملكها أفراد من مدينة مريسليا ومن بلديات المدن الفرنسية كالدار الباريسية، دار ماريسليا، دار جيمون، دار بريمان، وقد كان التنافس التجاري على أشده بين انجلترا وفرنسا حول استغلال إمكانيات الجزائر الطبيعية، فبينما كانت الأولى تسعى بكل جهدها لتغطية خارطة العالم لنشاطاتها الاقتصادية ولا سيما التجارية كانت فرنسا في عهد الثورة تسعى للسيطرة على القارة الأوروبية.[1]

ومع تراجع النشاط التجاري للإيالة الجزائرية وحرصا من الداي على توفير الأموال المناسبة للإيالة لحفظ استقرارها ومواجهة التحديات التي تطرأ في المستقبل، أوعز إلى الخزناجي بأن ينفذ سياسة مالية خاصة تهدف إلى جمع الأموال من مصادره المختلفة، مما سمح لبعض الرحالة الأوروبيين أن يلاحظوا بأن مسؤولي الخزينة الجزائرية لم يفكروا في سحب أي مبلغ منها ولو كانوا في أشد الحاجة إليه، رغم ما تكدس في هذه الخزينة من غنائم البحر وأسلاب الحملات الداخلية وغنائم الحروب الخارجية.[2]

ومع بداية القرن التاسع عشر استولى اليهود على مقاليد التجارة الداخلية والخارجية للإيالة بموافقة الدايات، وكانت معرفتهم فوق العادة بقضايا العملة، ولعب اليهود دور الوسيط حتى بالنسبة للمحاصيل الزراعية التي يأتون بها بأنفسهم من الأرياف إلى المدن.[3]

تحكم اليهود في المبادلات الخارجية التجارية للإيالة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالحبوب، ولعل قضية الديون الجزائرية لفرنسا خير دليل على ذلك، ونتيجة لهذه السياسة الاقتصادية التي كادت أن تفلس الخزينة الجزائرية، مما جعل الداي عمر يؤخر دفع مرتبات الجند والتي تضمنتها إحدى رسائله إلى السلطان العثماني يشكوا فيها حالة الجزائر الاقتصادية والتي أهم ما جاء فيها «... في سالف الزمن كنا ندفع أجورهم على دفعة واحدة، ولكن منذ عشرة سنوات لم نتمكن من مضاعفة إتاواتهم، كذلك كنا نسدد الأجور كل شهرين أما اليوم فإن تسديد إتاواتهم يتم مرة واحدة كل أربعة أشهر بالنسبة للبعض وستة أشهر بالنسبة للبعض الآخر وقسم ثالث تسدد أجورهم كل سنة...».[4]

1- قدور عبد المجيد، المرجع السابق، ص273.

2- ناصر الدين سعيدوني: "الخزينة الجزائرية 1800-1830"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع3، تونس، 1975، ص 22.

3- حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 162.

4- عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (الجزائر وتونس وليبيا) 1818-1871، ط2، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، تونس، 1985، ص 142.

كان لنفوذ اليهود المتزايد في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلادي أثره السلبي والبالغ على التجارة الداخلية والخارجية، إذ سمحت لهم مكانتهم بالسيطرة على جانب كبير من النشاط التجاري، فكانوا يرسلون قوافل محملة بالحرير والأقمشة والمصنوعات الأوروبية إلى مختلف المدن الجزائرية، وقد ترتب عن هذا الوضع أن فقدت الجزائر جزء كبير من عائدات التجارة، فإذا تمكنت الجزائر من التحكم النسبي في التجارة الداخلية فإنها عجزت عن فرض سيطرتها على التجارة الخارجية، إذ كانت معظم أرباحها يستفيد منها اليهود والأجانب.[1]

ومن خلال ما سبق يتضح أن الضعف العام الذي تعرضت له الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلادي لم يكن مقصورا على القطاع الزراعي والصناعي فقط، بل شمل أيضا القطاع التجاري بفرعيه الداخلي والخارجي، ويمكن أن نعتبر هذه النتيجة منطقية نظرا للترابط والتكامل الذي كان موجود بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للإيالة الجزائرية.

ثالثا: الأوضاع الإجتماعية

إن دراسة أوضاع مجتمع بعاداته وتقاليده والتعرف على أحوال السكان مرتبط أساسا بتناول الطوائف والأقليات التي كان يتألف منها سكان المدن والأرياف، وتفحص كل من الوضعية الاجتماعية والنشاط الاقتصادي لكل طائفة منها وعلاقاتها بالدولة، وبأهم الأقليات العرقية التي كانت موجودة في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، ومن بينها نذكر الفئة التركية وهي أقلية في المجتمع وفئة الكراغلة وفئة الحضر وفئة البرانية وفئة الدخلاء وأهل الذمة من اليهود إلى جانب الفئة الأندلسية وغيرها من الفئات في المجتمع الجزائري.

قسمت بعض الدراسات المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني إلى أربعة فئات، الأتراك المغاربة، بما فيهم الكراغلة، والمسيحيون واليهود[2]، وقد شكل الأتراك طبقة الأسياد واحتلوا المرتبة الأولى في الهرم الاجتماعي حيث كانت بيدهم سلطة البلاد وكانت خريطة توزيعهم تمثل في نفس الوقت خريطة حامياتهم.

استمر عسكر العثمانيين في تعيين دايات الجزائر وعزلهم والسيطرة على المناطق المنخفضة من البلاد وكان هؤلاء الأتراك العثمانيين المولودين في المشرق يتميزون بلغتهم التركية ومذهبهم الحنفي و لم يكن عددهم يتجاوز العشرة آلاف نسمة.[3]

1- أرزقي شويتام: ، المرجع السابق، ص73.

2- وليم سبنسر: المرجع السابق، ص97.

3- لوسات فلتزي: المرجع السابق، ص36.

إن قلة العنصر التركي بالرغم من المدة التي قضاها في الإيالة الجزائرية يرجع أساسا إلى حالة العزوبة التي كان يعيشها أغلب أفراد الجيش، وعدم تبني أبنائهم الكراغلة واعتبارهم عنصرا خليطا لا يعلوا إلى مقام الأصول التركية الخالصة، فضلا عن تعرض الكثير منهم إلى الأمراض والأوبئة[1]، أما عن العزلة التي كانت تنتهجها الأقلية التركية فيمكننا القول أن أسبابها تنحصر فيما يلي:

- رغبة الأتراك العثمانيون في المحافظة على امتيازاتهم.
- ميل غالبية العناصر التركية إلى التمسك بعاداتها وتقاليدها ولغتها وأسلوب عيشها ونمط حياتها.
- اعتقاد الكثير منهم بكونهم جماعة ممتازة تتفوق على باقي العناصر الأخرى.

إضافة إلى فئة الأتراك العثمانيين كان ترتيب الفئات الاجتماعية الأخرى كالتالي:

فئة الكراغلة، فئة الحضر، فئة البرانية، الفئة الأندلسية حتى وإن تقلص عددها في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر نظرا للامتزاج الاجتماعي[2]، هذا بالإضافة إلى أهل الذمة اليهود والدخلاء كان اليهود يقيمون في المدن إلا أن الكثيرين منهم كانوا متفرقين حتى في القرى ويتسم توزيعهم في الجزائر بالتشتت في القرى والتجمع بأكثر كثافة في المدن.[3]

ركزت المصادر الأجنبية المتعلقة بتعداد سكان الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادي إذ أوردت جملة من الإحصائيات وبالرغم من وفرتها فإنها تختلف اختلافا جذريا في تحديد العدد الإجمالي لسكان البلاد، كما أنها اتسمت بالتضارب والتناقض وكان التركيز على سكان المدن دون الأرياف، ونقدم فيما يلي بعض العينات والنماذج عن عدد السكان خلال نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر.

قدرت بعض الكتابات العدد الإجمالي للسكان القاطنين في المنطقة التلية بسبعمائة وثمانين ألف نسمة في مطلع القرن التاسع عشر وهم يتوزعون على النحو التالي:

الأصل	العدد
أتراك وكراغلة	40.000
البلدية والمزارعون	400.000
العرب الرحل	120.000
القبائل	200.000
اليهود	20.000

1- أبو راس الناصري: المصدر السابق، ص34.

2- ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 146.

3- لوسات فلتزي: المرجع السابق، ص38.

المجموع	[1] 780.000

والواقع أن عدد سكان الجزائر بدأ يتناقص بشكل يلفت الانتباه منذ أواخر القرن الثامن عشر ميلادي نتيجة اشتداد وطأة وباء الطاعون، زيادة عن المجاعات التي كانت تحل من حين لآخر، فلم يعد عدد سكان مدينة الجزائر خلال الفترة المذكورة يتجاوز خمسين ألف نسمة.[2]

أما المصادر المحلية فإنها بالغت عندما قدرت عدد السكان في بدايات القرن التاسع عشر بعشرة ملايين نسمة[3]، ويعتبر حمدان خوجة المصدر الوحيد الذي قدم هذا العدد ويبدوا أنه بالغ فيه، أما بعض الدراسات العلمية الحديثة فإنها أقرت على أن العدد الإجمالي لسكان الجزائر كان يقدر في السنوات الأخيرة من العهد العثماني بحوالي ثلاثة ملايين نسمة.[4]

رغم التباين الإثني للإيالة الجزائرية واختلاف الأجناس المكونة لفئات المجتمع الجزائري، إلا أنها انسجمت فيما بينها وكونت كتلة اجتماعية واحدة اشتركت في المصير واتحدت في الروابط الثقافية نتيجة للتأثير والتأثر وهذا بشهادة المؤرخين الأجانب.[5]

أما فيما يخص الأوضاع الصحية للمجتمع الجزائري فإن الإيالة الجزائرية قد شهدت أوضاعا صحية ومعاشية مزرية في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، مما أثر سلبا على نمو السكان وترك آثارا سيئة على وضعهم الاجتماعي، ويعود سبب سوء الحالة الصحية* إلى انتشار الأمراض وانتقال العدوى من الأقطار المجاورة وذلك لصلة الجزائر بعالم البحر الأبيض المتوسط وانفتاحها على أقاليم السودان وعلاقاتها بالبلاد الأوروبية وارتباطها بالمشرق العربي، فمن هذه البلدان ولا سيما مصر والحجاز واسطنبول انتقلت مختلف الأمراض كالكوليرا والتيفوس والجدري** والطاعون، وكانت أهم الطرق لانتقال هذه الأمراض الفتاكة من

1- أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص113.

2- *de Paradis(V), op.cit, P109.*

3- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص08.

4- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 41.

5- وليم سبنسر: المرجع السابق، ص97.

*- للمزيد حول الأوضاع الصحية للجزائر خلال العهد العثماني، أنظر: محمد الزين: الأوضاع الاجتماعية والصحية في الجزائر العثمانية 1518-1830، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس، 2011.

**- لقد فندت بعض الكتابات الأجنبية انتشار هذا المرض في الجزائر قبل سنة 1789م مما يعني أن هذا المرض قد تزامن مع الأمراض الخطيرة الأخرى التي اكتسحت الجزائر ونواحيها للمزيد أنظر:

de Paradis (V), Alger au XVIII E Siècle, Alger, Typographie Adolphe Jourdan place du Gouvernement 1898, p.165.

مواطنها الأصلية بالمشرق الأقصى إلى الجزائر توافد التجار والبحارة والحجاج والطلبة من أقطار الشرق الأوسط إلى الموانئ الجزائرية[1] ومما زاد في حدة هذه الأمراض جهل أغلبية الأهالي بأبسط قواعد الصحة، وبالتالي لم يهتموا بمحاربة الأوساخ و لم يعملوا على استصلاح المستنقعات المنتشرة في سهول متيجة ووهران وعنابة، رغم أنها كانت تتسبب في زيادة انتشار حمى المستنقعات وبالخصوص في فصلي الربيع والخريف، كما أن قلة الأدوية زادت الحالة الصحية سوء.

فالبلاد كانت تكاد تخلوا من صيدليات أو حوانيت بيع الأدوية، فحسب المعلومات المتوفرة لم تكن توجد بالبلاد سوى صيدلية واحدة بمدينة الجزائر[2]، وقد أدت هذه الأمراض إلى تناقص عدد سكان الجزائر وفتكت بالكثير منهم ولعل أشهرهم الداي علي خوجة الذي توفي بالطاعون.[3]

وأهم هذه الأوبئة وباء سنة 1817م الذي دام ثلاث سنوات وعم جميع أنحاء البلاد، وحسب شهادة القنصل البريطاني فإن جماعات كثيرة من الأهالي في مدينة وهران كانت تموت في الشوارع، أما في مدينة الجزائر فقد هلك ما يناهز 13.330 شخصا في الفترة الممتدة من 21 جوان 1817 إلى 06 سبتمبر 1818م وهي الفترة التي بلغ فيها المرض ذروته.[4]

بالإضافة إلى هذه الأمراض فإن المجاعات التي عرفتها البلاد حدت هي الأخرى من النمو الديموغرافي للإيالة وتسببت في الضائقة المالية بعد أن عجزت مصادر الدخل عن تغطية نفقات سنوات القحط والجفاف واجتياح الجراد، وقد أرغمت هذه الكارثة التي تسبب فيها الجراد الداي على فتح مخازن الحبوب أمام الجائعين حتى يؤمن شر الثورة والشغب.

أما انعكاس هذه المجاعات على الأحوال المالية فيظهر في ارتفاع الأسعار ارتفاعا لم يكن معهودا من قبل فبيع الصاع الواحد من القمح تجاوز خمسة عشرة ريال[5]، وانعدمت القدرة الشرائية للسكان حتى صاروا يقتاتون الميتة وغير ذلك مما لا يباح اقتياته.[6]

1- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص559.
2- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص54.
3- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص115.
4- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص55.
5- صالح العنتري: المصدر السابق، ص34.
6- نفسه.

ساهمت هذه الأوضاع في تدهور النمو الديموغرافي لسكان الجزائر كما أشارت بذلك التقارير والدراسات، وأدت هذه الأوضاع إلى تهيئة الأهالي لمواكبة أي مشروع تمردي تجاه السلطة المركزية وهذا ما يفسر انضمام السكان إلى المشاريع التمردية ومباركتهم لها، كما حصل ذلك مع تمرد ابن الأحرش والدرقاوية في الغرب الجزائري، وأثرت هذه الأوضاع من جهة أخرى على الحياة الثقافية للمجتمع الجزائري وغلب على تفكيره الجانب المادي نظرا للظروف المعيشية القاسية، هذا ما أدى بصرف الكثيرين منهم نظرهم عن طلب العلم ونلمس ذلك جليا من قول ابن حمادوش «... فقدمت وجدت من الزوجة مثل ذلك و لم أرها فرحت بقدومي لأنها أيقنت أن أكثر المال ضاع لي فلم يبق لها غرض في، و لم ترى لما عندي من العلم...».[1]

ورغم اهتمام الولاة العثمانيين ببناء المدارس مثلما قام به الباي محمد الكبير الذي كان يساير المشروع الإصلاحي الذي تبناه الداي عثمان باشا، حيث تمكن من بناء مدرستين الأولى بمعسكر والثانية بوهران[2]، إلا أن الحياة العلمية بالنسبة للمجتمع الجزائري بقيت جافة شأنها في ذلك شأن الإيالات العثمانية الأخرى، ومما تجدر الإشارة إليه أن الإيالة الجزائرية في هذه المرحلة عرفت علماء وأدباء كانوا على مستوى رفيع فاق مستوى نظرائهم في الإيالات الأخرى[3]، ولا يمكن لنا تعميم بعض المساهمات العلمية والتي كانت في غالب الأحيان منفردة ومتناثرة عبر الإيالة الجزائرية على كافة المجتمع، ومرد الحياة الثقافية ومستواها بالدرجة الأولى إلى السياسية العثمانية التي نظرت للعلم نظرة تعبدية وربطته بالمسجد والزاوية، والحقيقة أن المستوى العلمي يخضع بالدرجة الأولى إلى الاستقرار السياسي للبلاد وهذا ما لم تشهده الإيالة الجزائرية منذ ارتباطها الروحي بالخلافة العثمانية، وهذا ما يقودنا للقول بأن تردي الأحوال الثقافية كان نتيجة لتداخل عدة عوامل ساهمت في تردي الواقع الثقافي والعلمي للمجتمع الجزائري.

رابعا: الأوضاع العسكرية

1- البحرية الجزائرية

1- ابن حمادوش الجزائري: رحلة ابن حمادوش المسماة لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، تقديم وتعليق وتحقيق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1983، ص 115.

2- أحمد بن هطال التلمساني: رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1969، ص25.

3- أبو راس الناصري: فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تحقيق محمد بن عبد الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 134.

إن موقع الجزائر على سواحل طويلة تمتد على أكثر من 1200كلم في مواجهة شمال المتوسط التي تعتبر الكثير من دولها عبر التاريخ مصدر تهديد الأمن الاستراتيجي لبلاد المغرب عامة والجزائر خاصة، وتعتبرها مجالها الحيوي، ولهذا كانت البلاد الجزائرية عرضة للغزوات الآتية عبر البحر ومنها الغزو الروماني ثم الوندالي والبيزنطي والإسباني وأخيرا الفرنسي، كما واجهت في تاريخها العديد من الحملات البحرية خاصة في العصر الحديث أي في العهد العثماني الممتد من 1518 إلى 1830م.

إن هذه العوامل كلها تحتم على الجزائر أن يكون لها أسطولا بحريا قويا لرد العدوان وردع أي قوة تفكر في ضرب أمنها ووحدتها وسيادتها عبر البحر.[1]

عرف الأسطول البحري الجزائري تطورا ملحوظا منذ القرن السادس عشر وطيلة القرن السابع عشر ونظرا لاهتمام الإيالة الجزائرية بالبحرية وأسطولها فقد جسدت هذا الاهتمام في الرسومات التي كانت تضعها في راياتها وأعلامها[2]، وكثيرا ما لوحظ رسم ذراع بحار يحمل سيفا على الراية الجزائرية، هذا ما جعل أحد المؤرخين الأجانب يطلق على العلم الجزائري في تلك الفترة بعلم الباشا.[3]

أدى تزايد واستمرار النشاط البحري للأسطول الجزائري في بدايات القرن الثامن عشر إلى رفع عدد سفنه بفضل الغنائم البحرية، والذي أصبح يتكون في سنة 1724م على النحو التالي:

العناصر	عدد السفن	عدد مدافعها
السفن المصنوعة في الجزائر	1	52 مدفعا
	1	50 مدفعا
	3	44 مدفعا
	1	40 مدفعا
	2	38 مدفعا
	4	32 مدفعا
السفن المصنوعة في هولندا	1	26 مدفعا
	1	26 مدفعا
	1	22 مدفعا

1- رابح لونيسي: محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص29.

2- بن جبور محمد: "راية الإيالة وتبادل السفارات مع الباب العالي خلال القرن التاسع عشر"، المجلة **المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع4، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص11.

3- جيمس كاثكارت: مذكرات أسير الداي، تعريب إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص92.

	1	16 مدفعا
	1	14 مدفعا
السفن المصنوعة في إنجلترا	1	22 مدفعا
	1	16 مدفعا
	1	12 مدفعا
السفن المصنوعة في إيطاليا	1	26 مدفعا
	1	10مدافع
	1	14 مدفعا
السفن المصنوعة في إسبانيا	1	14 مدفعا
السفن المصنوعة في البرتغال	1	10 مدافع[1]

ساهمت هذه الترسانة البحرية في إثراء الجانب الاقتصادي للإيالة وذلك من خلال تزويدها بثلاث مصادر أساسية هي حمولات السفن بالغنائم البحرية التي تؤخذ من البحر ومبالغ افتداء الأسرى، والإتاوات التي تدفعها الدول الأوروبية لحماية نفسها، وقد أشاد الكثير من الرحالة والأجانب بالترسانة البحرية الجزائرية وانضباط ضباطها وكفاءتهم بقولهم «... ومرساها عامر بالسفن ورياسها موصوفون بالشجاعة وقوة الجأش ونفوذ البصيرة في البحر، يقهرون النصارى في بلادهم فهم أفضل من رياس القسطنطينية بكثير، وأعظم هيئة وأكثر رعبا في قلوب العدو...».[2]

تمكن الأسطول الجزائري من رسم هيبة الدولة في حوض البحر الأبيض المتوسط وجعل الدول الأوروبية تقر بشروط الجزائر ومعاهداتها، ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن أن الأوروبيين دأبوا على نعت نشاط البحرية الجزائرية في العصر الحديث بالقرصنة وهو ادعاء مغرض بعيد عن الحقيقة والواقع، لأن أول من مارس أعمال القرصنة* وتوسع في تطبيقها بكل وحشية هم الأوروبيون أنفسهم في أعقاب الحروب الصليبية وبداية التراجع الإسلامي في الأندلس، وذلك بدافع من الحقد الديني وروح الانتقام والرغبة في الغنم المادي والدليل على ذلك هو مباركة الحكومات الأوروبية لأعمال قراصنتها وتقديم الحماية والعون المادي لهم.[3]

1- حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري، المرجع السابق، ص63.

2- مولاي بالحميسي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص57.

*- سعى المؤرخون الأجانب إلى وصف نشاط البحرية الجزائرية بالقرصنة في كتاباتهم وقد حاولنا الرد على هذه الادعاءات مساندين ومقلدين للمؤرخين الجزائريين الذين دافعوا عن الطرح القائل بأن النشاط الجزائري كان جهادا بحريا وليس كما يدعي الأوروبيين، للمزيد حول هذا الموضوع أنظر: الفصل الثاني من المذكرة.

3- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500-1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص 26.

وبفضل هذا الأسطول أصبحت الجزائر أحد الفاعلين والبارزين في الأحداث الدولية خاصة تلك التي تولتها الدولة العثمانية، فكانت الجزائر طرفا مهما في الحروب الخارجية للخلافة العثمانية.[1]

شهد الأسطول الجزائري خلال القرن الثامن عشر تراجعا ملحوظا خاصة بعد ظهور أساطيل أوروبية قوية، وتزامن هذا التراجع والتدهور مع تدهور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد أدى اتساع الهجمات التي كانت تشنها الدول الأوروبية من حين لآخر بأساطيلها على السواحل الجزائرية بغية القضاء على البحرية الجزائرية إلى إضعاف قوتها، وقد ذكرت بعض التقارير في هذا الشأن بأن المدن الساحلية الجزائرية قد تعرضت في الفترة ما بين 1634-1789م إلى عشرة هجمات قد أضرت كثيرا بالبحرية الجزائرية وأسفرت عن خسائر مادية ومعنوية كبيرة، كما تراجع عدد البحارة الجزائريين حيث لم يتجاوز العدد الإجمالي للبحارة عام 1769م 5300 بحار[2]، و لم يتعد عدد السفن الحربية الجزائرية ستة بواخر عام 1738م.[3]

والجدول الآتي الذي يوضح مقدار الغنائم المسجلة في تلك الفترة يدل على عدم فعالية الأسطول الجزائري وتقهقره خلال القرن الثامن عشر.

الفترة	عدد الغنائم	معدلها السنوي	قيمتها بالفرنك
1769-1765	65	13	1.033.040.9
1779-1770	76	7.6	1.983.010.4
1789-1780	98	9.8	2.764.712.65
1799-1790	145	14.5	[4]8.100.161.84

إن تلك الغنائم تحوي بضائع متنوعة بما فيها البضائع الغير قابلة للاستهلاك محليا (كالخمور) ويتضح من خلال الجدول حجم الغنائم بمختلف أصنافها ومكانتها المساهمة في مداخيل الإيالة، وإن كانت المداخيل قد تراجعت مقارنة بالقرن السابع عشر ميلادي إلا أن هناك استمرارية، وإذا كانت الفترة ما بين 1765- 1792م

1- حنيفي هلايلي: "النظام الحربي للجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر حتى سنة 1830"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع119، مؤسسة التميمي، تونس، 2005، ص 193.

2- بن جبور محمد: "البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني"، **مجلة عصور**، ع 12-13، جامعة وهران، الجزائر، 2008، ص123.

3- نفسه.

4- بليل رحمونة: "دور العمل البحري في اقتصاد إيالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر"، **مجلة الحوار المتوسطي**، ع2، دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، 2010، ص 22.

تظهر عن القيمة القصوى المحصل عليها والتي قدرت بـــ 580.180 فرنك بل ويمكن من هذه المدة حصر تسع سنوات لم يتعد فيها دخل القرصنة 100.000 فرنك مما انعكس على النشاط التجاري للإيالة.[1]

أكد المؤرخ الأمريكي جون. ب. وولف أن انهيار الأسطول الجزائري في هذه الفترة مرتبط بانعـــدام الرياس ذوي الكفاءات، وأكد مرة أخرى على استرجاع وهران وتحريرها سنة 1708م من الاحتلال الإسباني لم يعني تفوق الأسطول الجزائري بقدر ما ساهمت به المشاكل الداخلية لإسبانيا، واســـتدل في ذلـــك إلى نتـــائج المعركة بين إسبانيا والجزائر سنة 1732م حينما يقول فقد تمكن الأسبان من القيام بهجمة جعلت معظم المـــدافع الجزائرية غير صالحة للاستعمال.[2]

ساندت بعض الدراسات هذا الطرح وأقرت بتدهور القرصنة الجزائرية خلال القـــرن الثـــامن عشـــر ميلادي، وأرجعت ذلك إلى المعاهدات بين الدول الأوروبية والإيالة وما تعرضت إليه الجزائر مـــن هجمـــات بحرية أفقدتها جل البحارة الأكفاء وسفنها البحرية، وقد نوهت هذه الدراسات بالتناقص المستمر لسجل الغنائم البحرية حيث لم تبلغ في الفترة الممتدة من 1765 –1792م مائة ألف فرنك، وتناقص عدد وحدات الأســـطول من أربعة وعشرين قطعة سنة 1724م إلى ثمانية مراكب وغليوطتين سنة 1788م.[3]

ويمكن إجمال عوامل تدهور الأسطول الجزائري خلال القرن الثامن عشر إلى ما يلي:

ترجع أسباب تدهور الأسطول الجزائري إلى عوامل داخلية وخارجية، فالعوامل الداخليـــة تتمثـــل في تدهور وتراجع صناعة السفن في الجزائر نتيجة القرار الذي أصدره الداي مصطفى باشا سنة 1799م، إذ مـــنح بموجبه حق استغلال الغابات الواقعة بين بجاية والقل لليهوديين بكري وبوشناق*، وقد سمح هـــذا الاحتكـــار بشراء الأخشاب مباشرة من الأهالي بأثمان أقل مما كانت عليه في العهود السابقة، وهذا مـــا أدى بالأهـــالي أن

1- بليل رحمونة: المرجع السابق، ص23.

2- جون.ب. وولف: الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص401.

3- شارل آندري جوليان: المرجع السابق، ص371.

*- ينحدران من عائلتان يهوديتان من لفورنة الإيطالية، وصلت عائلة بوشناق إلى الجزائر عام 1793م، ووصلت عائلة بكـــري ســـنة 1770م، أسس ميشال بكري شركة تجارية نجحت في مد نفوذها وانضم بوشناق لهذه الشركة عام 1797م، ومع مرور الوقت أصبحت هذه الشركة تهيمن تجاريا وماليا على السياسة الخارجية للإيالة الجزائرية، كما سيلعب هؤلاء اليهود دورا بارزا في احتلال الجزائر من طرف فرنســـا عـــام 1830م، للمزيد حول دور اليهود في الجزائر أنظر: فوزي سعد الله: يهود الجزائر هؤلاء المجهولـــون، ج1، ط1، دار القصـــبة، الجزائـــر، 2005، ص159.

ينصرفوا عن ممارسة هذا النشاط[1]، وقد تسبب هذا الوضع في تكديس الأخشاب على الشواطئ وعدم نقلها إلى ورشات صناعة السفن.[2]

مكن التقدم الصناعي والتقني الدول الأوروبية من تحدي القوة الجزائرية والوقوف في وجهها، ولعل استيلاء الفرنسيين على 10871 غنيمة بحرية[3] بمياه المتوسط ما بين 1793-1815م دليل على مدى التفوق البحري الذي أحرز عليه الأوروبيون، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعاني من قلة التجهيزات البحرية وعلى صعيد آخر دأبت الجزائر على عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الأوروبية تعهدت فيها لهذه الدول بحرية الملاحة وحق التجارة، مما قيد حرية النشاط البحري الجزائري وأدى إلى نزاعات دولية عندما مارست البحرية الجزائرية حقها في فرض سيطرتها البحرية.

كما تشير معظم الدراسات إلى الدور السياسي والعسكري الذي لعبته كل من تونس والمغرب في إضعاف القدرات العسكرية والدفاعية للجزائر، وهذا من خلال الغارات المتبادلة بين الجزائر والإيالتين المجاورتين أو في تغذيتهما للثورات الشعبية أوائل القرن التاسع عشر الميلادي وهو الأمر الذي كان له دور مميز في الإخلال بالقوة الدفاعية للجزائر.[4]

ساهمت الحملات الأوربية على الجزائر وسواحلها في إضعاف الأسطول الجزائري، حيث شنت الدول الأوروبية العديد من الحملات خاصة في القرن الثامن عشر الميلادي وأبرزها الحملات الإسبانية الثلاثة: حملة الضابط أوريلي "*Oreilly*" 1775م وحملتا أنطونيو بارثيلو"*Antonio de Barecelo* " عام 1783 و 1784م[5] إضافة إلى الحملة الأمريكية عام 1815م.

عرفت الجزائر انهيارا ديموغرافيا صاحبه تردي في الأحوال الصحية وحوادث وفتن واضطرابات مما جعل الأنظار تتحول من الاهتمام بشؤون البحر إلى معالجة الأمور الداخلية، وأدت هذه الأوضاع في الأخير إلى تناقص عدد البحارة العاملين بالسفن والذين لم يعد يتجاوز عددهم 5300 بحار عام 1769م[6]، بعد أن عزف الأهالي عن ركوب البحر وفضل الأتراك العثمانيين الخدمة في الجندية داخل البلاد وتلاشى العنصر الأندلسي

1- أرزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية) 1519-1830، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص59.

2 -*Garrot(H), op.cit, p. 654.*

3- ناصر الدين سعيدوني: ورقات ...، المرجع السابق، ص199.

4- حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص40.

5- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر الحديثة، ط2، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص74.

6- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص199.

المغامر باندماجه في سكان المدن والجهات القريبة منها، هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل التي ساهمت في إضعاف الأسطول الجزائري* خلال القرن الثامن عشر الميلادي والتي لا يسعنا الحديث عنها في هذا الفصل لأن الأسطول الجزائري سيأخذ منحى آخر في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي.

عرفت البحرية الجزائرية خلال مطلع القرن التاسع عشر الميلادي انتعاشا كبيرا ومرد هذا الانتعاش إلى تلك المعاهدات واتفاقيات السلام التي أبرمتها الجزائر مع بعض الدول الأوروبية كالسويد والدانمرك والبرتغال وإسبانيا، وإلى انشغال الدول الأوروبية بحروب نابليون**أثناء الفترة الممتدة من 1805 -1815م[1]، هذه الظروف مكنت الجزائر من إعادة بناء قوة رادعة في الحوض المتوسطي ونلمس هذا النشاط المتزايد للأسطول الجزائري من خلال تزايد قيمة الغنائم كما هو موضح في الجدول التالي:

السنة	عدد الغنائم	القيمة بالفرنكات	جنسية الغنائم
1798	42	1510529	أكثرها إسبانية وإيطالية
1799	31	1583482	16 بندقية، 5 نابولية، 2 برتغالية، 1 مالطية، 1 سويدية، 1 أمريكية، 1 بروسية، 4 مجهولة
1800	19	523574	17 نابولية، 1 بندقية، 1 مجهولة
1801	04	340318	3 نابولية، 1 مجهولة
1802	20	575153	19 نابولية، 1 برتغالية
1803	؟	43188	65 أسير من داخل الأراضي سفينة مجهولة
1804	09	272850	7 نابولية، 21 مجهولة
1805	08	190433	6 نابولية، 1 بندقية، 1 برتغالية

يتضح من خلال هذا الجدول أن الأسطول الجزائري في مطلع القرن التاسع عشر قد استعاد مكانته وهيبته القديمة، كما لعب دورا حاسما في الحروب الأوروبية وذلك من خلال شنه للعديد من العمليات البحرية

*- للمزيد حول الأسطول الجزائري والنظام الحربي للإيالة الجزائرية أنظر الدراسة القيمة للأستاذ حنيفي هلايلي، النظام الحربي للجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر حتى سنة 1830م، أطروحة دكتوراه، سيدي بلعباس، الجزائر، 2004.

**- نابليون بونابارت 1769-1821م، من أشهر رجالات فرنسا وزعمائها، عين في سنة 1796 قائدا للجيش الفرنسي في إيطاليا، غزى مصر سنة 1798م وفتح بذلك صفحة المسألة الشرقية، وأطلق شرارة النهضة عن طريق معلم التحدي الغربي للشرق والإسلام، وجه نداء لليهود يستحثهم فيه على إعادة بناء الهيكل بهدف الاستعانة بهم لخدمة أهدافه التوسعية، أصبح القنصل الأول لفرنسا ابتداء من نوفمبر 1799م، ثم أعلن نفسه إمبراطور 1804-1814م إلى غاية انهزامه في معركة واترلو 1815 ببلجيكا، فكر في جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية وكانت له نية غزو الجزائر فبعث الجواسيس مثل بوتان ويعتبر نابليون من أهم الشخصيات التي صنعت التاريخ الفرنسي.

1- أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص51.

الناجحة، واستطاع أن يقف إلى جانب الثورة الفرنسية وحكومتها من خلال تشويشه على الحكومات الرجعية المعادية لطموحات وأفكار الثورة الفرنسية.

وفي هذا الشأن أشار تقرير الضابط بوتان "*Boutin*" إلى حجم الأسطول الجزائري ووحداته في سنة 1808م وذكر بأنه يتكون من ثلاث بوارج تحمل الأولى 50 مدفعا والثانية 46 مدفعا والثالثة 44 مدفعا وسبعة أشباك* بـ12 إلى 32 مدفعا و10 شالوبات، و3 بلاقرات تحمل بين 10 و 22 مدفعا راسية في حالة تأهب و50 شولوبا من الصنع القديم لحماية الميناء وعدة بوارج قرصان صغيرة تسمى لنجور تحمل بين 4 و 6 مدافع.[1]

إن هذه الانطلاقة لإعادة بناء الترسانة البحرية تعود بدون شك إلى توطيد المنشآت وإلى التحسينات التي أدخلت على البحرية الجزائرية، وإلى مجموع البنية السياسية والعسكرية في عهد الداي محمد بن عثمان باشا وقد استغل خلفاؤه من بعده الأوضاع الدولية الجديدة والرخاء الناجم عن المداخيل المالية التي وفرها تصدير الحبوب لتقوية وتنويع العتاد الضروري للأسطول البحري، لكن ليس من قبل المصادفة أن الدفع القوي للبحرية الجزائرية بدأ ببداية الحروب الأوروبية العامة وانتهى بانتهائها، هنالك عناصر خاصة شجعت على هذا النمو الاستثنائي للبحرية الجزائرية[2]، ففي السابق كان مضيق جبل طارق تحت حراسة الأساطيل الإسبانية والبرتغالية المعادية للجزائر، وكان من الصعب اجتيازه في كل الأوقات، غير أن إبرام الصلح مع إسبانيا وعقد الهدنة مع البرتغال في 1793م أصبح المضيق مفتوحا للسفن الجزائرية، كما وضع احتلال نابليون لجزيرة مالطا في 1798م حدا نهائيا لقرصنة مالطة التي كانت تعيق كثيرا تحركات السفن الجزائرية في شرقي البحر المتوسط.[3]

بفضل هذه القوة البحرية تمكنت البحرية الجزائرية من غنم ثلاث سفن برتغالية غنية بحمولاتها سنة 1810م وعادت بها إلى الجزائر، مما اضطر المبعوث البرتغالي إجراء مفاوضات لتسليم الأسرى مقابل فدية كبيرة تعبر عن عودة النشاط الجزائري كما كان خلال القرن السادس عشر.[4]

سارعت بريطانيا إلى ترضية الداي سنة 1811م عن طريق ثلاث سفن محملة بالأسلحة، وذلك على إثر خلاف وقع بين الداي والبريطانيين حول احتجاز بريطانيا لسفن جزائرية كانت في طريقها إلى فرنسا، هذا

*- الشبك نوع من المراكب وقد اشتق اسمها من التشابك أو الالتحام أثناء المعارك البحرية.

1- علي خلاصي: الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص175.

2- لمنور مروش: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة الأساطير والواقع، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص471.

3- نفسه.

4- أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص61.

ما زاد من روابط الصداقة بين الجزائر وإنجلترا وهي الصداقة التي شعرت بوطأتها فرنسا[1]، إن هـــذه السياســـة المنتهجة من طرف الدول الأوروبية تجاه الجزائر خاصة إنجلترا وفرنسا لم يكن الهدف منها حفظ السلم والأمن الدوليين بقدر ما هو تنافس فرنسي بريطاني على الجزائر ولكل منهما أطماعه اتجاهها.

تمكن الرايس حميدو* من رفع حجم الأسطول الجزائري إلى ثلاثين سفينة[2] وكان الأسطول الجزائـــري في عهده حسب المصادر الأجنبية يتكون من:

فرقاطة ذات 50 مدفعا عليها 500 بحار.

فرقاطة ذات 46 مدفعا عليها 460 بحار.

فرقاطتين ذات 44 مدفعا عليها 450×2 بحار

فرقاطة ذات 38 مدفعا عليها 400 بحار.

2 كروفيت ذات 24×2 مدفعا عليها 500 بحار.

1 كروفيت ذات 22 مدفعا عليها 230 بحار.

مركبين شراعيين بـــ22×2 مدفعا عليهما 450 بحار.

مركب شراعي يحمل 20 مدفعا بـــ200 بحار.

مركب شراعي يحمل 4 مدافع بـــ40 بحار.

هذا إلى جانب عدد آخر من السفن الصغيرة.[3]

وبفضل هذا الأسطول تمكن رياس البحر من تحقيق غنائم معتبرة تجاوزت 7 مليون فرنـــك في الفتـــرة الممتدة من 1797م إلى 1814م[4]، كما شهدت الجزائر في هذه الفترة بفضل أسطولها ومكانتها الدولية مســـارعة

1- أبو العيد دودو: المرجع السابق، ص61.

*- الرايس حميدو من أبطال البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني، ولد سنة 1770م، وتوفي سنة 1815م في إحدى المعارك مع الولايـــات المتحدة الأمريكية، كان قائدا فذا للأسطول الجزائري الذي عرف في عهده تطورا وازدهارا ملحوظا، تمكن بفضله من إرجاع هيبـــة الدولـــة الجزائرية إلى سابق عهدها، له باع كبير في عالم البحار، قال عنه ألبيردوفو" Devoulx " الرايس حميدو بن علي لم يكن تركيا ولا كرغليا بل عربيا من الذين استوطنوا المدينة منذ زمن طويل، كان حميدو نشيطا كريما لبقا رشقا ظريفا مع جميع الناس كبارهم وصغارهم الأمر الذي جعله محبوبا لدى العموم" للتفاصيل أكثر حول الرايس حميدو أنظر ألبيردوفو : الرايس حميدو، تعريب محمد العربي الزبيري، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1972، ص ص 10-11.

2- شارل آندري جوليان: المرجع السابق، ص371.

3- علي تابليت: من "أبطال البحرية الجزائرية الرايس حميدو 1770-1815م"، **مجلة التراث**، ع4، شركة الشهاب، باتنة، الجزائـــر، 1989، ص60.

4- المنور مروش: المرجع السابق، ص473.

الدول الأوربية لتقديم فروض الطاعة والولاء للإيالة الجزائرية لكسب ودها، وذلك عن طريق الهدايا التي غالبا ما كانت في شكل عتاد حربي، وفي هذا الشأن قدمت أمريكا في سنة 1796م حوالي 1000 قنطار من البارود و 1000 قطعة خشبية لتجهيز السفن ومعدات أخرى خاصة بالشأن الحربي.[1]

أدى النشاط المتزايد للأسطول الجزائري في الحوض المتوسطي في مطلع القرن التاسع عشر ميلادي إلى تذمر السلطان محمود الثاني من السلطة الجزائرية وأسطولها، ونقرأ ذلك من خلال الفرمان الذي أرسله إلى الداي عمر وأهم ما جاء فيه نذكر «... أنه منذ سنين عديدة وسفن القرصان الذين هم من طرف أوجاق الجزائر الغرب يتعرضون لسفائن تجار رعية دولتي العلية الذين يجولون في البحر المتوسط بقصد التجارة، وينهبون أموالهم ويأخذون بحرياتهم مثل الأسارى، وكذلك يتجاوزون الشروط والعهود ويتعدون على سفن تجار دول أوروبا الذين هم أحباب مع سلطنتي السنية...».[2]

يفهم من قول السلطان وفرمانه أن الأسطول الجزائري لم يحترم المعاهدات المبرمة بين الدولة العثمانية وباقي الدول الأوروبية، واعتبر البحر الأبيض المتوسط فضاء واسعا لإبراز مظاهر قوة الأسطول الجزائري، ولم يستثني في ذلك حتى الدول التي كانت على علاقات ودية مع الدولة العثمانية، ولا نستبعد نحن أن تكون بعض الدول الأوروبية هي التي اشتكت من تصرفات الأسطول الجزائري للدولة العثمانية، ومهما يكن فإن دل هذا التقرير على شيء فإنما يدل على فعالية النظام الحربي البحري للإيالة الجزائرية خلال مطلع القرن التاسع عشر.

ولما وصل التقرير أو الفرمان إلى الداي عمر باشا سارع إلى شرح وجهة نظره وتبرير موقفه، ورد على ادعاءات الأوروبيين بقوله «... رفعت كثير من الشكايات ضد أوجاقنا إلى حضرة سلطاننا، إنها اتهامات باطلة وافتراء واضح، نعلن لحضرة سلطاننا أن قراصنتنا عندما اعترضوا سبيل البواخر الأجنبية قد طلبوا إليهم إعلامهم بنوعية الذخائر المحملة، ولكن قواد تلك البواخر الفرنسية والروسية وآخرين من بواخر المسيحيين قد رفضوا وعليه فإن معركة حربية اندلعت بين الطرفين وتسببت في خسائر كثيرة من الأرواح والعتاد، غير أننا عدلنا عن مهاجمة بواخر الأوروبيين امتثالا لأمركم الشريف السلطاني...».[3]

وبهذا التقرير يكون الداي عمر باشا قد برأ إيالته من التهم المنسوبة إليها رغم أن النشاط البحري كان حركة عالمية في ذلك الوقت لها قوانينها التي تضبطها وتنظمها، غير أن الأوروبيين رأوا في النشاط البحري

1- مجموعة 3190 الملف الأول رقم 444.

2- مجموعة 3205 الملف الأول رقم 25.

3- عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص141.

الجزائري خلال مطلع القرن التاسع عشر قوة مهددة لهم ولمصالحهم التجارية والأمنية، لذا بادروا إلى استخدام كل الطرق والوسائل للحد من قدرته وحركيته الدؤوبة في الحوض المتوسطي، وبعد أن فشلت كل مساعيهم الفردية وحدوا صفوفهم وراء هدف واحد وهو القضاء على هذا الأسطول المهيمن، وبدأت الترتيبات لذلك منذ مؤتمر فينا 1815م أين برزت القضية الجزائرية أحد النقاط المحورية والجوهرية التي ناقشها المؤتمر.

2- الجيش الإنكشاري

كان الجيش يشكل الركيزة الأساسية التي بني عليها نظام الحكم في الجزائر خلال العهد العثماني شأنها في ذلك شأن الإيالات العثمانية الأخرى، حتى أن مصطلح أوجاق* الذي كان في إسطنبول يطلق على الفرق العسكرية التي يتشكل منها الجيش العثماني، أما بخصوص الجزائر فيستخدم للدلالة على وحدات الجيش وعلى الإيالة ذاتها أيضا فيقال جزائر غرب أوجاغي.[1]

ونظرا إلى علاقة الجيش باستمرار نظام الحكم بالإيالة فإن الولاة العثمانيين كانوا يحرصون على تجنيد عناصره باستمرار بواسطة تجنيد المتطوعين من الأقاليم التابعة للدولة العثمانية في الأناضول بصفة خاصة وجلبهم إلى الجزائر وضمهم إلى وحدات الجيش بها، وعلى الرغم من الهزات العنيفة التي لحقت نظام الحكم في الجزائر في مراحل تاريخية معينة وما ترتب عنها من نتائج أثرت بشكل ملموس على العلاقات المباشرة بين الإيالة والباب العالي، فإن تجنيد المتطوعين ظل على امتداد العهد العثماني يشكل الحبل المتين الذي يشد الجزائر إلى الدولة العثمانية.[2]

أما فيما يخص تعداد الجيش الإنكشاري بالجزائر فقد تضاربت المصادر التاريخية فيما بينها رغم اتفاقها الكامل حول التركيبة الإثنية التي تكونه، ومما جاء في تقارير الضابط بوتان عن الجيش الإنكشاري في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر قوله: «... إن المشاة تتكون من الأتراك الذين قدموا مباشرة من الشرق وكذلك من الكراغلة أبناء الجنود الأتراك الذين رخص لهم الزواج في الجزائر، ومن عدد قليل من الزواوة وجميعهم يمكن أن يصل عددهم إلى خمسة عشرة ألفا، أي عشرة آلاف تركي وخمسة آلاف كرغلي

*- يعني في اللغة التركية الأشياء التي لها علاقة بالتقارب فهو يعني المدفأة والموقد اللذين يجتمع حولهما الأفراد ويطلق كذلك على المساحة الصغيرة من الأرض التي يحددها الفلاح لغرس نوع معين من الخضر أو الفواكه، ويطلق أيضا على المنزل الذي تجتمع فيه العائلة، ويبدوا أنه لما كانت وحدات الجيش تعيش مجتمعة ومتآلفة مثل الأسرة الواحدة فقد أطلق عليها هي أيضا.

1- خليفة حماش: "تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ع2، الجزائر، 2003، ص27.

2- نفسه، ص28.

ومن هذا العدد تتشكل حاميات مختلف المدن في البلاد، ولن يبقى في مدينة الجزائر أكثر من عشرة آلاف جندي، ففي الحملة ضد تونس تم تعبئة ثمانية آلاف جندي و لم يبق سوى عدد قليل من القوات في مدينة الجزائر...».[1]

وعلى العموم فإن هذه التقديرات تبقى نسبية لأن الجيش الإنكشاري تعداده غير ثابت فهو يتزايد ويتناقص وفقا للظروف السياسية ومدى علاقة الإيالة الجزائرية بالدولة العثمانية، أما لوجي دوتاسي" *Lougier de tassy*" فقد قدر عدد الإنكشارية في الربع الأول من القرن الثامن عشر الميلادي بـــ 12.000 ألف جندي[2]، إلا أن بعض المعاصرين لأواخر العهد العثماني قد بالغوا نوعا ما حينما رفعوا عدد الكراغلة المحاربين في جيش الإنكشارية إلى 10.000محارب.[3]

كانت عملية تجنيد الإنكشارية تتم وفقا لعملية مدروسة، حيث كان للجزائر وكلاء في القسطنطينية وأزمير مهمتهم جمع الجنود وتجنيدهم واستئجار السفن لنقلهم إلى الجزائر، وقد كانت عملية الاختيار في البداية تتم على أسس أخلاقية ودينية متعارف عليها، لكن بمرور الوقت أصبحت عملية التجنيد تطال مختلف الجنود دون مراعاة السيرة الذاتية للجندي، هذا ما جعل المؤرخ الأمريكي وليام شالر يقر بأن معظم الذين يقبلون الانخراط في سلك الانكشارية من الأشرار الذين يخرجون من السجون وينتمون إلى أدنى الطبقات الاجتماعية.[4]

كانت مهمة الجنود الأساسية في العهود الأولى من الحكم العثماني هي الدفاع عن البلاد والمحافظة على الأمن الداخلي بوازع ديني بحت، وتمكنوا بفضل هذا الوازع الديني والتنظيم المحكم من تحقيق عدة انتصارات والتصدي لجميع الغارات الخارجية، ولكن مع مرور الوقت انحرف الجنود عن مهمتهم الجوهرية، وحلّ محل الوازع الديني الدافع المادي إذ أصبح الجنود يولون اهتماما متزايدا للجانب المادي، مما سمح لهم بتشكيل طبقة ممتازة في المجتمع، وبالتالي أصبحوا يتصرفون في أمور البلاد حسب أهوائهم وأغراضهم، فكلما حاول الداي المساس بمصالحهم وامتيازاتهم أو تأخر عن دفع مرتباتهم كان مصيره العزل أو الاغتيال.[5]

أرجع حمدان خوجة أسباب انحطاط الدولة الجزائرية خلال العهد العثماني إلى تجاوزات الانكشارية وانحرافها بقوله «... وهكذا صارت تلك الميليشيا المسلحة التي لا مبدأ لها صارت تركب المخالفات ضد البدو

1- جمال قنان: نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص307.

2-*de Tassy (L), op.cit, p77.*

3- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص117.

4- وليام شالر: المصدر السابق، ص52.

5- أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص46.

والقبائل ثم قام هؤلاء البؤساء بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة بحسب هـواهم...»[1]، ورغـم المحـاولات الإصلاحية التي تبناها بعض الدايات* تجاه هذه الفرقة إلا أنها فشلت لأنها جاءت في أوقات متأخرة تفاقمـت فيها الأوضاع الداخلية وتعددت الأطماع الخارجية، ولعل أهم حركة إصلاحية تلك التي قام بها الداي علـي خوجة عندما قرر التخلي عن فرقة الإنكشارية بعدما أوقف جلب المتطوعين من المشرق.[2]

إن فساد الإنكشارية في الجزائر راجع بالأساس إلى الطابع العام لهذه الفرقة فتمردها في الجزائـر هـو امتداد للتمرد الذي أعلنته هذه الفرقة في الدولة العثمانية بإسطنبول، وتفيدنا الدراسات بفشل الإصـلاحات في شأن هذه الفرقة داخل الدولة العثمانية التي استهدفت طائفة الإنكشارية** والتي تقدم بها الصـدر الأعظـم في زمن السلطان محمود الثاني[3]، وعموما فإن الجيش الانكشاري في الجزائر قد لعب دورا ازدواجيـا سـاهم في تحديد مصير الإيالة في بعض الأحيان.

تناقص عدد جيوش الانكشارية بالجزائر خلال القرن التاسع عشر الميلادي وذلك نتيجة لحدثين بارزين كانا وراء تدهور عملية التجنيد، التي كانت تقوم بها الإيالة في الأقاليم العثمانية وبشـكل خـاص في غـربي الأناضول، تمثل أحداهما في الحرب اليونانية العثمانية التي حولت البحر الأبيض المتوسط إلى ساحة قتال مريـر ومستمر بين اليونانيين والعثمانيين، مما أثر بشكل كبير على الاتصالات بين الجزائر وأقاليم الدولـة العثمانيـة

1- حمدان خوجة: المصدر السابق، ص111.

*- أهم محاولة إصلاحية بشأن الفرقة الإنكشارية بالجزائر تلك التي قام بها الداي علي خوجة 1817-1818م، حيث استطاع أن يتحـرر مـن سيطرة الجيش على مقاليد السلطة، وهذا من خلال انتقاله ونقله لمركز السلطة من قصر الجنينة إلى القصبة في 02 ديسمبر 1817م وتكوين فرقة عسكرية محلية من عناصر زواوة والكراغلة لحمايته من الاستبداد الانكشاري.

2- محمد بوشنافي: علي خوجة وإصلاحاته...، المرجع السابق، ص153.

**- قلد السلطان محمود الثاني مصطفى باشا صدرا أعظما ووكل له أمر تنظيم الإنكشارية وإجبارهم على اتباع نظامهم القـديم الـذي سـنه السلطان سليمان القانوني والذي أهمل منذ زمن، استدعى الصدر الأعظم جميع موظفي الدولة ووزرائها وأعيانها ثم قام فيهم خطيبا وأظهر لهم ما كانت عليه حالة الإنكشارية وما وصلت إليه وما يجب أن تكون عليه في النظام، كما أمر بضرورة تقليدهم الأسلحة النارية المخترعة حديثا والتي كانت سببا في انتصار روسيا على جيوش الدولة العثمانية، ثم عرض على الانكشارية عدة اقتراحات منها إلـزامهم بملازمـة ثكنـاتهم العسكرية خصوصا غير المتزوجين منهم وقطع مرتبات الساكنين خارجا عنها وجعل تدريبهم وتمرينهم على الأصـول العسـكرية الجديـدة المستعملة في جيوش أوروبا والتي أكسبتهم قوة عظيمة أمرا إلزاميا، وغير ذلك من الإصلاحات والترتيبات التي لو اتبعـت لأصـبح جـيش الإنكشارية من أقوى الجيوش، فأقر الجميع هذه الإصلاحات، ثم حصل الصدر الأعظم على فتوى بضرورة تنفيذ نظامات الانكشارية بكـل صرامة وأدخل أغلب ضباط الجيوش المنتظمة التي أمر بإبطالها في جيش الانكشارية وألحقها بالوظائف العالية، فاغتاظت الانكشـارية لـذلك واتحدوا على مقاومته ثم ما لبثوا أن أظهروا التمرد والعصيان وهجموا على الصدر الأعظم وحدثت معارك بين الانكشارية والصدر الأعظـم ومؤيديه انتهت بموت الصدر الأعظم...، للمزيد حول هذا الموضوع أنظر محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1981، ص 198.

3- نفسه، ص 197.

بالشرق وبشكل خاص مدينة أزمير التي كانت تشكل المصدر الأساسي الذي تتزود منه الإيالة بالمتطوعين، أما الحدث الثاني الذي أثر على عملية التجنيد التي كانت تقوم بها الإيالة فكان ميدانه اسطنبول عاصمة الدولة العثمانية وتمثل في القضاء على الجيش الانكشاري على يد السلطان محمود الثاني عام 1826م.[1]

كما ساهمت الثورات الداخلية والتمردات القبلية في كل من الشرق والغرب الجزائري إلى تناقص تعداد الجيش الانكشاري في الجزائر، مما جعل الداي عمر يرسل رسالة إلى السلطان العثماني يشكوا له فيها قلة الانكشاريين ويطلب منه السماح للوكلاء الجزائريين بتجنيد المتطوعين[2]، كما أشارت إحدى رسائل الداي عمر إلى السلطان محمود الثاني والمؤرخة في جوان 1816م إلى آثار الاضطرابات الداخلية التي أحدثها ابن الأحرش والدرقاوي على الجيش الانكشاري والتي تسببت في هلاك جزء كبير منه ونلمس ذلك من قوله «... أما واجبكم فهو معاونتنا بإرسالكم الأوجاق والأسلحة خصوصا عندما ظهر هذا المهدي الكاذب منذ خمس وعشر سنوات في غرب وشرق الجزائر، لقد ثار علينا، كما أن جماعته لا تؤمن بالله ولا عقيدة لهم ورؤوسهم مكشوفة، ويسكنون الجبال لقد هاجم العساكر الأتراك قسم منهم وأسر القسم الآخر... وعليه فإننا نعلمكم أن عددا من الموتى قد سجل اثر المعارك...».[3]

ظل الجيش الانكشاري في تناقص مستمر نتيجة لعدة عوامل ذكرت سابقا ولعل أبرزها الأحداث الدولية التي سيطرت على الحوض المتوسطي في العقد الأول والثاني من القرن التاسع عشر، وأدى فساد هذه الفرقة إلى نفور الحكام والسلاطين من الاعتماد عليها في سياساتهم العسكرية كما حدث مع السلطان محمود الثاني والداي علي خوجة، وبقي أمر الانكشارية يتقلص ويتبدد حتى نهاية الإيالة الجزائرية.

شجعت هذه الأوضاع المزرية داخل الإيالة الجزائرية والتي اتسمت بتدهور جميع الأجهزة الإدارية والعسكرية للدولة الجزائرية في أواخر عهدها، ولعل أبرزها انهيار الجهاز العسكري فيما اصطلح على تسميته بالجيش الانكشاري وانحرافه على مهمته الموكلة إليه الدول الأوروبية لشن هجمات وغارات مختلفة كانت تستهدف في المقام الأول القضاء على الإيالة وتقويض أركانها.

1- خليفة حماش: المرجع السابق، ص38.

2- عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص142.

3- نفسه، ص144.

خامسا: الأطماع الخارجية تجاه الإيالة الجزائرية

شهدت الجزائر خلال الحكم العثماني العديد من الغارات البحرية والحملات العسكرية التي شنتها الدول الأوروبية تحت تأثير عدة عوامل منها الدينية والسياسية والاقتصادية وغيرها، ومما لا شك فيه أن هذه الحملات كانت تهدف إلى تحطيم القدرات الدفاعية للإيالة الجزائرية ثم إخضاعها واحتلالها، وتماشيا مع هذه السياسة شنت إسبانيا في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وبالضبط في الفترة الممتدة من 1775-1784م ثلاث حملات عسكرية، مما يدل على الرغبة الجامحة لإسبانيا في القضاء على دار الجهاد واحتلالها ومن بين هذه الحملات حملة الضابط أوريلي"*O'reilly*"1775م وحملتا دون أونطونيو"*Antonio de Barecelo*" 1783م و 1784م وسنتطرق إلى هذه الحملات محترمين ترتيبها الزمني.

1- حملة أوريلي"*O'reilly*" 1775م

يعتبر الهجوم الإسباني على مدينة الجزائر سنة 1775م من المعارك المهمة والوقائع الحاسمة في التاريخ الجزائري الحديث وذلك للأحداث التي تميز بها والنتائج التي أسفر عنها، فقد كان هذا الهجوم الإسباني إحدى حلقات المخطط الصليبي الذي حاولت الدول الأوروبية وعلى رأسها إسبانيا تنفيذه لصالح المسيحية على حساب سيادة أقطار المغرب العربي، وقد أصبحت السيطرة على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط تقتضي تنفيذ هذا المخطط.[1]

استعانت إسبانيا في حملتها هذه بنفوذ الكنيسة وبتأييد بعض الدول الأوروبية المسيحية، وعلى رأسها دول المدن الإيطالية التي أمدتها بقوات عسكرية مثل جنوة ونابولي ومالطة وليفورنة وذلك بحجة حماية السواحل الإسبانية من غارات البحارة الجزائريين، ومن أجل إطلاق سراح الأسرى النصارى.[2]

تفاءل الإسبان بنجاح حملتهم الضخمة*، وأقيم احتفال حضره كبار المسؤولين في كنيسة القديس سان فرانسيسكو على شرف مفهوم الصفوية راعية النعمة لكل الإسبان متضرعين لها حمايتهم وانتصار حملتهم[1]، مما

1- ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص155.

2- نفسه، ص 156.

*- ضمت الحملة وحدات المشاة التي تتألف من حوالي عشرين ألف رجل وحوالي ثمانمائة فارس وتسعمائة مدفعي مع مدافعهم، وحملت السفن ثلاثة آلاف وخمسمائة بحارا، كما دعمت بخمسون باخرة ذات طاقة نارية أبعد، للمزيد حول هذه الحملة أنظر: مختار حساني: التراث الجزائري المخطوط في الجزائر والخارج، ط1، ج2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009، ص55؛ أما المصادر الأجنبية فقدمت تعداد الحملة كما يلي: ستة سفن وإثنى عشرة فرقاطة وتسعة شباك وأربعة وعشرون من السفن الأخرى المسلحة وعلى متنها جميعا أربعة وعشرون ألف وأربعمائة وسبعة وأربعون شخصا بما فيهم المشاة والخيالة والفرسان ورجال المدفعية والبحارة، وستمائة من الفارين كعمال وجميعهم تحت=

يؤكد على دور العامل الديني لهذه الحملة والتعصب الكاثوليكي لإسبانيا تجاه العالم الإسلامي عامة والجزائر خلال القرن الثامن عشر الميلادي خاصة.

يبدو أن هذه الحملة جاءت نتيجة لتوتر العلاقات الجزائرية الإسبانية، نظرا لاستمرار الوجود الإسباني في وهران والمرسى الكبير وبعد فشل محاولات التفاهم التي بادرت إليها إسبانيا لجأ ملكها إلى استخدام القوة العسكرية، فأمر جيوشه في كل من قادس وبرشلونة وقرطاجنة للقيام بالتحضيرات اللازمة من تجميع للفيالق والعتاد والذخيرة والمؤن لهذه المأمورية[2]، وشرع في التحضير لهذه الحملة منذ بداية جوان 1775م فأسند قيادة الجيش البري إلى الكونت أوريلي وقيادة البحرية لدون بيترو "*don Pedro*".[3]

انطلق الأسطول الإسباني من خليج قرطاجنة في 23 جوان 1775م ووصلت السفن إلى خليج الجزائر في 30 جوان من نفس السنة، وفي الفاتح جويلية اكتملت قطع الأسطول كلها وأرست في ميناء الجزائر.

تشير الدراسات التاريخية أن المعلومات المتعلقة بالحملة لم تكن سرية[4] بل وصلت إلى الجزائر معلومات تتعلق بها، مما جعل الدولة الجزائرية تحضر نفسها لمواجهتها وأن تستعد لها، وفي هذا الشأن بدأت الترتيبات اللازمة للدفاع عن البلاد، فاستقر الداي محمد عثمان باشا ومعاونوه بالجزائر العاصمة وضواحيها واستقدموا القوات والفرق من البايلكات ونادوا في الناس للجهاد[5]، وبدأت الاستعدادات مع ظهور الطلائع الأولى للأسطول الإسباني في ساحل الحراش، وكان يتقدمهم محمد عثمان باشا الذي أصدر أوامره باستدعاء الفرق العسكرية من جميع البايلكات، وهنا يصف لنا ابن رقية التلمساني الاستعدادات الجزائرية لصد الهجوم الإسباني بقوله «...بعده محمد باشا بعث إلى صالح باي صاحب ناحية الشرق لأنه كان نبهه أن لا يفارق ناحية حمزة، بحيث يقدر أن يأتي إلى الجزائر في يومين أو ثلاثة إذا أمرناه بالقدوم إلى الجزائر، وكذلك باي ناحية طيترة وكذلك بعث إلى خليفة ناحية الغرب لأن الباي كان مشتغلا بحفظ ناحية مستغانم وأيضا كان معترضا بجهة

=قيادة الكوند أورييللي O'reilly، للمزيد راجع: جيمس ولسون ستيفن: الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797م، ترجمة علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2008، ص58.

1- نفسه، ص59.

2- *Berbrugger (Adrien), « Expédition du conte d'Oreilly Contre Alger en 1775» R. Af, N°8, 1864, p173.*

3- جميس ولسون ستيفن: المصدر السابق، ص58.

4- مختار حساني: المرجع السابق، ص56.

5- ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص156.

وهران، إذ شاع بأن اللعين أراد أن يبعث جماعة من العسكر من وهران إلى الجزائر في البر وربما يتمكن من الإغارة ناحية تلمسان أو معسكر أو مستغانم إن لم يكن الباي هنالك...».[1]

ومما قرره الداي محمد عثمان باشا في إطار استعداداته ضرورة تعاون جميع سكان مدينة الجزائر بمختلف فئاتهم في أعمال الدفاع والتحصين وفق خطة عسكرية مرسومة، حيث وزع الجيش إلى ثلاث وحدات أسندت قيادتها إلى كل من حسن الخزناجي وآغا العرب ومصطفى خوجة الخيل، كما لعب صالح باي* دور ريادي في هذه المعركة حيث كان تعداد جيشه حوالي عشرين ألف من فرسان العرب[2]، وأخذت القوات الجزائرية استعدادها لمواجهة العدو.

كان لهذه الاستعدادات المبكرة والتحصينات القوية دورا كبيرا في تطويق القوات الإسبانية وإحباط مخططاتها التي ترمي إلى محاصرة المدينة والاستيلاء عليها، مما تسبب في مفاجأة العدو وإرغامهم على النزول في مصب وادي الحراش وفق استراتيجية عسكرية محكمة.[3]

وصف القائد الإسباني المكلف بالإشراف على عملية النزول البري الأميرال مازاريدو "*Mazarredo*" ظروف تمركز الجيش الإسباني بالساحل المقابل لمدينة الجزائر بقوله«...بعد أن تجمعت الحملة في خليج الجزائر في الفاتح جويلية، طلب مني الكونت أورييللي باعتباري قائدا للأسطول أن أنزل إلى البر مباشرة مع الأفواج الأولى للجيش مصحوبا بإثني عشرة قطعة مدفعية من عيار أربعة، يتبعها على الفور إنزال إثني عشرة مدفعا من عيار ثمانية، بالإضافة إلى ثمانية مدافع من عيار إثني عشرة، وكانت الرياح قوية يوم الثالث جويلية مما أعاق عملية الإنزال التي كانت مقررة في اليوم الرابع من جويلية، ولهذا كلفت بوضع الخطة النهائية لنقل الجنود، وتعيين السفن التي ستحملهم إلى الشاطئ على أن تنزل للبر قوة قوامها سبعة آلاف وسبعمائة رجل وتلتحق بهم بعد وقت قليل قوة أخرى مكونة من سبعة آلاف رجل...».[4]

1- ابن رقية التلمساني: الزهرة النيرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم 1626، ص 26.

*- ولد صالح باي بأزمير غرب الأناضول سنة 1725م، ينتمي إلى أسرة متوسطة الحال التحق بأوجاق الجزائر في سن السادسة عشرة من عمره، عمل في أول عهده بالجزائر بمقهى الأوجاق، ثم انخرط في فرقة الأوجاق المرابطة بالشرق الجزائري بقسنطينة، وفي مدينة قسنطينة أظهر صالح باي مهارة حربية وكفاءة تنظيمية ومقدرة إدارية أهلته أن يرتقي إلى رتبة باي بالشرق الجزائري، للمزيد حول هذه الشخصية أنظر: ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص59.

2- ابن رقية التلمساني: المصدر السابق، ص27.

3 -*Berbrugger (A), op.cit, p174.*

4- *Joseph de (Mazarredo), « Expédition d'Oreilly Contre Alger en 1775 », R.Af, Alger, 1864, pp 256-257.*

نزل الجنود الإسبان إلى البر محملين بأسلحتهم المختلفة، غير أن التمركز الجيد للقوات الجزائرية واستعدادها المبكر بالإضافة إلى التحصينات كان لها دور في إحباط مخطط القوات الإسبانية المتمركزة في الساحل ومحاصرتها في مساحة ضيقة بين مرتفعات الساحل بناحية حسين داي وشاطئ البحر وذلك نتيجة لخطة عسكرية رسمها صالح باي فهو الذي اقترح تعديل خطة الجيش وطريقة الهجوم.[1]

حاول الإسبان فك الحصار مبكرا عندما تقدمت قواتهم نحو البساتين والحقول الواقعة بمنحدرات الساحل بين الحراش ووادي خنيس[2]، لكنهم تعرضوا إلى مقاومة شرسة من طرف القوات الجزائرية التي كانت متحصنة بالهضبة ووسط أحراش الغابات فكانت نيرانهم كثيفة وأكثر فعالية[3]، وقد أسفرت تلك الاشتباكات عن خسائر فادحة في صفوف الإسبان حيث لقي جميع الجنود الذين كانوا خارج المعسكر مصرعهم وقطعت رؤوسهم وتركت جثثهم ملقاة على الأرض.[4]

بعد اليوم الأول استأنفت المعركة بقوة وتحصنت القوات الجزائرية ببطارياتها وراء كثبان الرمل، حيث كانت تقصف معسكر الإسبان محدثة فيهم خسائر فادحة، وكان الإسبان ينقلون جرحاهم عبر القوارب إلى مركز الأسطول لتلقي العلاج[5]، ورغم هذا المجهود الحربي لم يتم حسم المعركة، وهنا أشار صالح باي بتجميع كل الإبل التي كانت في معسكره وعددها خمسمائة، ثم هجم بها على المعسكر الإسباني والجنود من خلفها[6] وكان صالح باي يهدف من وراء هذه الخطة إلى توفير الحماية لجنوده من وابل الرصاص المنطلق من معسكر العدو، وفي الوقت ذاته محاولة إرباك العدو وإشاعة الخوف في صفوفه، وفي ظل هذا الالتحام استطاعت المدفعية الجزائرية أن تحدث خسائر معتبرة في السفن الإسبانية.

أما هجوم صالح باي الذي شنه بقواته فقد أفشل مخطط العدو الرامي إلى اختراق القوات الجزائرية عبر مرتفعات الساحل، وأرغمهم على التراجع والتقهقر والالتحاق بالسفن دون محاولة منهم لتنظيم طريقة انسحابهم ولما أيقن القائد العام أن المقاومة لم تعد ممكنة قرر الانسحاب.

1- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج2 ....، المرجع السابق، ص 339.

2- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص159.

3- *Berbrugger (A), op.cit, p179.*

4 - *Féraud (Charles), « Deuxième récit indigène de l'Expédition d'Oreilly en 1775 », R.Af, Alger, 1865, p185.*

5- *Mazarredo (J), op.cit, p262.*

6- مجموعة 3190، ملف2، وثيقة رقم 13.

بدأت عملية الانسحاب وأعطيت الأوامر للسفن بالابتعاد عن الساحل، ويبدو أن القائد العام أورياللي تفاجأ لما حدث لجنوده و لم يستسغ طعم الهزيمة، فقرر قصف مدينة الجزائر بالقنابل يوم 13 جويلية لكنه وجد معارضة من أعضاء المجلس الحربي فاضطر للتراجع عن قراره.[1]

قدرت بعض المصادر المعاصرة لحملة أورياللي على الجزائر خسائر الإسبان بحوالي ثمانية آلاف قتيل وثلاثة آلاف جريح حتى شك الإسبان بأن رصاص الجزائريين مسموم[2]، ويفسر ابن رقية التلمساني حجم الخسائر الإسبانية إلى سياسة الداي الذي وعد الجيش الجزائري أمولا مقابل عدد القتلى ولأجل ذلك لم يشتغل أحد من الجيش بأسر الإسبانيين لأنهم لا يأخذون مقابل ذلك[3]، أما العنتري فقد قدر خسائر الإسبان بحوالي ثلاثة آلاف قتيل وأربعة آلاف جريح[4]، وإن تضاربت المصادر حول تعداد الخسائر الإسبانية فإنها تقر بالانتصار بالانتصار الكبير الذي حققه الجزائريون في مقدمتهم الداي محمد عثمان باشا.

أرجعت الكتابات الأجنبية انهزام الضابط أوريلي وجيشه إلى أسباب استراتيجية وطبيعية متناسية في ذلك دور الجيش الجزائري وحنكته، وعدد هؤلاء الكتاب الأخطاء التي وقع فيها الجيش الإسباني في كتاباتهم وأولوها أهمية بالغة في تحديد مصير المعركة، واعتبروا أن الإنزال في نفس المكان الذي نزل به شارل الخامس سنة 1541م[5] هو سبب الهزيمة.

ومهما يكن فإن الغارة الإسبانية قد باءت بالفشل الذريع وذلك نتيجة للدور الجهادي للجزائريين ومهارتهم وخبرتهم بالفنون الحربية والشؤون العسكرية، حاولت إسبانيا بالرغم من الخسائر الفادحة التي تكبدتها أثناء المعركة التقليل من حجم تلك الخسائر، لكن الحقيقة أن الجزائر ظلت حصنا منيعا عن الأعداء وهذا ما أكده صاحب مصنف الزهرة النيرة بعد حملة 1775م قائلا «...وليعرفوا قدر الجزائر، إذ تراب نواحيها معجون بدماء الكفار، اللهم أدمها دار جهاد ومحل عزم واجتهاد إلى يوم التناد...».[6]

ورغم النتيجة النهائية لهذه المعركة والتي كانت وباء على إسبانيا وجنودها إلا أنها لم تثني من عزيمة الإسبان في تكرار حملاتهم وشن غارات جديدة على مدينة الجزائر وهذا ما تجسد في حملات دون أونطونيو.

---

1 - *Mazarredo (J), op.cit, p256.*

2- ابن سحنون الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1973، ص261.

3- ابن رقية التلمساني: المصدر السابق، ص31.

4- أبو القاسم سعد الله: ج3، المرجع السابق، ص339.

5- مختار حساني: المرجع السابق، ص56.

6- ابن رقية التلسماني: المصدر السابق، ص32.

2- حملة دون أونطونيو بارثلو "*Antonio de Barecelo*" الأولى 1783م

حاولت إسبانيا بعد كارثة الحملة السالفة الذكر أن تفتح مع الجزائر مذكرات سياسية، لكن الديوان رفض رفضا قاطعا الدخول في أي مفاوضات ما دامت إسبانيا تحتل وهران والمرسى الكبير[1]، فاستغلت إسبانيا الوضع الدولي للجزائر مع أوروبا، واجتمع الأسطول الإسباني في مدينة قرطاجنة الإسبانية وكان يشمل 76 سفينة حربية وعلى رأسه أحد أعلام البحر المشهود لهم بالقوة والمهارة الأميرال أونطونيو بارثلو" *Antonio de Barecelo*"ثم أبحر نحو الجزائر في جويلية سنة 1783م.[2]

ويمكن أن نعدد أسباب ودوافع هذه الحملة إلى ما يلي:

- محو آثار الهزيمة السابقة التي تكبدت فيها إسبانيا خسائر فادحة.
- رغبة إسبانيا في استرجاع هيبتها الإقليمية والدولية ومحاولة التعويض بعد هزيمتها أمام بريطانيا وفشلها في استرجاع جبل طارق.
- الرغبة الجامحة في تدمير البحرية الجزائرية، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى دينية وسياسية واقتصادية وغيرها.

تلقى الداي محمد عثمان باشا رسالة من سلطان المغرب الأقصى ينبهه فيها من خطر الحملة التي يتم الإعداد لها في إسبانيا[3]، لهذا بادر الداي في أخذ جميع الاحتياطات اللازمة، حيث استقدم الفرق العسكرية من جميع البايلكات، كما أمر بإجلاء المدنيين بعيدا عن مرمى القصف الإسباني وتفاديا لأي حركة تمرد قد تصدر من قبل الأسرى الأوروبيين، تم ترحيل 1548 أسير إلى عاصمة التيطري[4]، كما حصن المدينة وقوى دفاعاتها وبمجرد وصول الأسطول الإسباني اصطفت قطع منه قبالة المدينة ثم شرعت في القصف، وفي اليوم الثاني خرجت من الميناء بعض سفن الأسطول الجزائري لمواجهة العمارة الإسبانية، واشتد تبادل إطلاق النار بينهما و لم يتمكن الأسطول الإسباني من إصابة السفن الجزائرية لأن قذائفه كانت تسقط بعيدة عنها.[5]

1- أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492- 1792م، ط1، دار البصائر للتوزيع والنشر، الجزائر، 2007، ص473.

2- نفسه، ص 474.

3- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص74.

4 -*Grammont(H. De), op.cit, p267.*

5- *Féraud (Charles) , « Les trois Attaques des Espagnols contre Alger, au 18 siècle », R.Af, Alger, 1876, p305.*

شهد اليوم الثاني تبادل ناري كثيف تخللته بعض المناورات العسكرية من قبل السفن الجزائرية مما أسفر عن مقتل حوالي عشرة جنود يتقدمهم خوجة الخيل، تم استئناف المعركة من جديد بين الجانبين أسفر عن هدم بعض المنازل كما أصيب قصر الجنينة من طرف القوات الإسبانية، وفي اليوم السابع اتخذت السفن الإسبانية مواقعها للقتال حيث تم تبادل إطلاق النار بينها وبين الأسطول الجزائري لمدة ساعتين، وفي حدود السادسة مساء توقف القصف الإسباني[1]، وفي اليوم الموالي تجدد القصف الإسباني لكن تبين أن قذائفه كانت بعيدة عن الهدف، وبعد حوالي عشرة أيام من القصف الإسباني المتواصل على مدينة الجزائر استعد الأسطول الإسباني للمغادرة حيث تجمعت سفنه وبدأت تتجه نحو الشمال.[2]

خلفت هذه الحملة آثارا بالغة على النسيج العمراني لمدينة الجزائر حيث هدمت الكثير من البنايات العمرانية كما أصابت قصر الجنينة وهدمت المسجد الذي بناه محمد عثمان باشا[3]، وتشير بعض الدراسات أن هذه الحملة قد قذفت مدينة الجزائر بحوالي سبعة آلاف وخمسمائة قنبلة ولكن قوات الداي صمدت وتصدت لها بكل حزم وأمطرتها بحوالي خمسة عشرة ألف قذيفة[4]، وهو ضعف ما قذفت به هي المدينة وأرغمتها على الانسحاب مهزومة مخذولة كما جرى لحملة أوريلي منذ ثماني سنوات قبل ذلك، واستشهد من الجزائريين حوالي ثلاثمائة من المدنيين ومائة من العسكريين حسب رواية أجنبية[5]، وتأكد الإسبان مرة أخرى من عدم جدوى مغامراتهم العسكرية، ورغم ذلك سوف يلتجؤون إليها مرة أخرى بعد عام من هذا التاريخ وهذه المغامرة ليتعرضوا لنفس المصير.

3- حملة دون أنطونيو بارثلو "*Antonio de Barecelo*" الثانية 1784م

على الرغم من فشل الحملتين السابقتين وتحطمهما عند أسوار مدينة الجزائر، إلا أن الإسبان لم يتعض من عدم جدوى مغامراتهم العسكرية، ومع ذلك صمموا على تجديد الكرة مرة أخرى، وجمعوا هذه المرة أسطولا أضخم اشتركت فيه العديد من القوى المسيحية مثل نابولي، مالطة، البرتغال، وأصدر البابا بيوس

1- *Feraud (Ch), op.cit, p311.*
2 - *Ibid, p312.*

3- أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص31.

4- يحي بوعزيز: المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780-1798م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص24.

5- *Feraud (Ch), op.cit, p314.*

السادس براءة بابوية أقر بموجبها منح صكوك الغفران وبارك هذه الحملة في منشور أعلنه يوم 14 جوان 1784م.[1]

وصلت معلومات حول الحملة للداي محمد عثمان باشا الذي بادر إلى الاستعداد لها وتجهيز جيشه لمواجهتها، حيث تمكن من صنع خمسين مركبة المسماة الأنجور وضم إليها سفن أخرى وأصبح مجموع السفن ستين سفينة[2]، وحسب بعض الروايات أن هذا النوع من السفن المسمى الأنجور كان حكرا على إسبانيا وقد تمكنت الجزائر من صناعته بعد تقليدها لمركب معطوب وجد على الشاطئ الجزائري بعد انسحاب الحملة الإسبانية السالفة، وبهذا تمكن الجزائريون من استغلال خفة وسرعة هذه السفن، وفي هذا الشأن يذكر الشريف الزهار قوله «... لقد سمعت ممن حضر ذلك الوقت أن الإصبانيول تكسر لهم لنجور من الذي كانوا يقاتلون به، وجده المسلمون في عين الربط في رملة هنالك، وسمع بذلك القبطان المذكور فأرسل إليه معلم السفائن فعاينه وأخذ قالبه، ثم التقى القبطان مع الأمير واتفقوا على أن يجعلوا من ذلك الصنف خمسمائة لنجور فأمروا كبير الطرسنة ويقال له وكيل الحرج أن يباشر صنع ذلك، فصنع العدد الذي أوصى به...».[3]

تشير بعض الدراسات أن الجزائر قد تزودت بمختلف الأسلحة –البارود– والطلقات– وبعض المدافع الجديدة من السويد والأراضي المنخفضة وإنجلترا[4]، كما أمر الداي بتحصين المدينة وحث الناس على الجهاد وقبل وصول الحملة كانت الإيالة الجزائرية على أتم الاستعداد لها، وذلك بفضل المعلومات المسبقة التي وصلت إلى الداي حول الحملة وتجهيزاتها.

وصل الأسطول الإسباني إلى الجزائر يوم 09 جويلية 1784م[5]، ومع صباح اليوم الثالث من وصول الأسطول الإسباني ظهرت سبعون سفينة إسبانية من نوع شالوب متخذة وضعية القتال، لكن السفن الجزائرية لم تمهلها حيث برزت لها ثلاثة وستون سفينة بعضها مزود بالمدافع الثقيلة، وبعد مناورات عسكرية شرعت السفن الجزائرية في رمي القذائف والقنابل على الأسطول الإسباني، وبعد تبادل لإطلاق مختلف القذائف انتهت المعركة بانسحاب السفن الإسبانية إلى مجمع أسطولها وبقي الأسطول الجزائري في ميدان المعركة.[6]

1- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص25.

2- عبد القادر فكاير: "حملتا أونطونيو بارثلو على الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر من خلال مخطوط تاريخ مجيء الصبنيول"، **مجلة عصور الجديدة**، ع1، جامعة وهران، الجزائر، 2011، ص80.

3- أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص32.

4- جون. ب. وولف: المرجع السابق، ص408.

5 - *Grammont(H. de), op.cit, p267.*

6 - *Feraud(Ch), op.cit, p315.*

وفي اليوم الموالي استأنفت المعركة وبادر الطرفان إلى تبادل القذائف النارية لمدة ستة ساعات انسحب بعدها الأسطول الإسباني ليفسح المجال لسفنه الأخرى لكي تبادر بالهجوم في إستراتيجية عسكرية لكنها باءت بالفشل، مما أدى بها إلى الانسحاب تاركة المجال للأسطول الجزائري محافظا على مركزه.[1]

أدى هذا التبادل المستمر لإطلاق النار إلى غرق عدد من السفن حيث غرقت سبعة سفن إسبانية وثلاثة جزائرية، وبلغ عدد القتلى من الجزائريين ستة وعشرين وعدد الجرحى عشرين وبهذه الصورة القتالية الجديدة التي اتبعها الجزائريون لم يتمكن الأسبان الاقتراب من المدينة[2]، وبعد عدة مناورات عسكرية لم تتمكن الحملة الإسبانية من تحقيق هدفها مما جعل الأسطول الإسباني يبادر للانسحاب بداية من يوم 22 جويلية، وفي يوم 23 جويلية أقلع الأسطول الإسباني منهزما راجع إلى إسبانيا.[3]

كان من بين نتائج هذه الإنكسارات المتوالية لإسبانيا أن بادرت للبحث عن صلح مع الجزائر يحفظ مصالحها، لكن الداي محمد عثمان باشا اشترط عليهم شروط عديدة من أهمها الانسحاب من وهران والمرسى الكبير، ثم دخلت الدولتين في مفاوضات بين عامي 1785-1786م، حيث وصل إلى الجزائر عدد من المفاوضين نذكر منهم الكوندي ديسبي والأمير مازا ريدو، وساعدهم في مهمتهم القنصل الفرنسي واستمرت المفاوضات عاما كاملا قبل أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق نهائي، وفي 14 جوان سنة 1786م أمضى الداي محمد عثمان باشا على بنود الصلح المتألفة من 25 بندا[4]، وكانت هذه البنود كلها متعلقة بأمر البحر، أما وهران والمرسى الكبير فلم يوقع عليها الصلح وفي هذا الصدد يخبرنا أحمد الشريف الزهار بقوله «...فلما كانت سنة 1189هـ أتى الإصبانيول للصلح وأتوا معهم بالأسارى الذين عندهم وأبدلوهم بالنصارى الأسارى، أما الأسرى الباقين من الإصبانيول فدفع عنهم ألف دوروا على الرأس وحمل الأسارى ووقع بينهم الصلح على مائة عام وذلك في البحر فقط، أما في البر من جهة وهران فلم يقع الصلح إلى أن فتح الله على المسلمين في أول ولاية حسن باشا..».[5]

وأهم بنود الصلح نذكر:

- أن يكون السلم الدائم بين البلدين.

1 - *Anonyme , « Enterprise de don Angelo Barcelo Contre Alger 1784 », R.Af, N°26, 1882, p228.*

2- عبد القادر فكاير: المرجع السابق، ص81.

3- *Anonyme, op.cit, p316.*

4- عبد القادر فكاير: المرجع السابق، ص83.

5- أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص34.

- أن لايتعرض البحارة الجزائريون إلى السفن الإسبانية في البحر ونفس الأمر ينطبق على البحارة الإسبان.
- يسمح للمراكب الجزائرية بالرسو في جميع الموانئ الإسبانية، وتعامل المراكب الإسبانية نفس المعاملة في الموانئ الجزائرية.
- يستطيع التجار الإسبان أن يتزلوا بضائعهم ويتاجروا بحرية في الموانئ والسواحل الجزائرية ويتمتع التجار الجزائريون بنفس الحقوق في الموانئ الإسبانية.
- يقيم قنصل لإسبانيا في الجزائر، وللداي أن يعين متى شاء شخصا مناسبا ليستقر بأحد مراسي إسبانيا بصفته ممثلا للدولة الجزائرية.[1]
- تبقى مدينة وهران وحصونها وقاعدة المرسى الكبير على ما كانت عليه من قبل.*

والملاحظ أن إسبانيا لجأت إلى هذا الخيار والمتمثل في المفاوضات السياسية بدل الغارات العسكرية بعد أن تأكدت باستحالة تقويض أركان الدولة الجزائرية بالخيار العسكري، وبعد التوقيع على هذه المعاهدة خفت حدة الصراعات الجزائرية الإسبانية نوعا ما، واقتصر الصراع على مدينة وهران والمرسى الكبير.

4- الحملة الأمريكية 1815م

اتسم النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي بظهور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مستقلة واستقلالها عن بريطانيا جعلها تفقد الحماية التي كانت هذه الأخيرة تضمنها لتجارة مستعمراتها السابقة في أمريكا الشمالية وسفنها التجارية، ومن هذا الوضع الجديد للدولة الأمريكية المستقلة نشأت سلسلة من الصعوبات كان على الدولة الناشئة أن تواجهها بمفردها وأن تجد لها الحلول.[2]

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن أن الجزائر تعد من أوائل الدول التي اعترفت بالاستقلال الأمريكي ولهذا فمن الطبيعي أن تكون العلاقات فيما بينهما وطيدة وجيدة، لكن تخللتها بعض الصدامات بحكم أن الجزائر آنذاك كانت سيدة البحر الأبيض المتوسط نسبيا وكانت تفرض على سفن البلدان التي تمر عبر هذا البحر إتاوات مقابل حمايتها من القرصنة البحرية، و لم يكن الجزائريون هم الذين يمارسون هذه القرصنة كما

1- عبد القادر فكاير: المرجع السابق، ص83.

*- للمزيد والتوسع حول هذه المعاهدة أنظر: يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص38.

2- هيفاء معلوف الإمام: "العلاقات الأمريكية- شمال إفريقية في العصر الحديث"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع15-16، تونس، 1979، ص63.

يدعي بعض المؤرخين الغربيين، بل القرصنة كانت آنذاك سلوكا يمارس من تنظيمات وجماعات الكثير منها أوروبية.[1]

كانت السياسة الخارجية للإيالة الجزائرية تقوم على مبدأين مع الدول الأوروبية تمثل المبدأ الأول في ضرورة توقيع معاهدة صداقة بين الجزائر وأوروبا وتعتبر بذلك هذه الدول في خانة الدول الصديقة، أما المبدأ الثاني فهو إعلان الحرب على كل دولة لا تربطها معاهدات صداقة مع الإيالة، وبهذا الشأن لم توقع أمريكا أي معاهدة مع الجزائر متحججة بمحدودية تجربتها مع الجزائر ونقص الخبرة في شؤون البحر الأبيض المتوسط[2] ولجأت إلى الدول الأوروبية لمساعدتها في تحقيق هذا الهدف، ولما فشلت المساعي لدى الدول الأوربية بدأت أمريكا تشن حملة دبلوماسية ضد الجزائر كان الهدف منها تكوين تحالف أوروبي أمريكي لمحاربة الجزائر.

وبينما كان الأمريكان في حيرتهم جاءتهم الأنباء بأن الجزائر قد وقعت معاهدة مع إسبانيا وأنها قد أعلنت الحرب على أمريكا، وأن أسطولها قد قبض على سفينتين أمريكيتين هما ماريا ودوفين في عرض المحيط الأطلسي، مما اضطر أمريكا إلى الرضوخ للأمر الواقع وفتح المفاوضات المباشرة مع الجزائر وجاء مسؤولها ليفاوض على إطلاق سراح الأسرى الأمريكان الذين اعتقلوا مع السفينتين المذكورتين، لكن الجزائر اشترطت أن تدفع أمريكا 59496 دولار[3] مقابل واحد وعشرين معتقلا، وبعد مدة توصل الطرفان إلى عقد معاهدة سنة 1795م احتوت على اثنين وعشرين بندا وكلها تتعلق بشروط وتنظيم التعامل بين البلدين.*

تماطلت أمريكا في دفع مستحقاتها تجاه الجزائر مما تسبب في غضب الداي الذي طالب بتسليم العتاد والأجهزة التي نصت عليها المعاهدة، وهذا الطلب رفضه القنصل لير وعلى إثر ذلك أمر الداي سفنه بالخروج والتجوال بقصد أسر السفن الأمريكية، وقد نتج عن هذه الجولة أسر ثلاث سفن أمريكية[4]، إلا أن القنصل الأمريكي لير تمكن من تحسين العلاقات فيما بعد وذلك بعد أن اقترض الأموال من اليهود ودفعها إلى الحكومة الجزائرية وبهذا العمل عادت العلاقات الجزائرية الأمريكية إلى مجراها الطبيعي.

1- رابح لونيسي: "العلاقات الجزائرية الأمريكية عبر التاريخ"، **مجلة عصور**، ع16، جامعة وهران، الجزائر، 2010، ص32.

2- أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط3، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990، ص284.

3- نفسه، ص286.

*- حول نص المعاهدة الجزائرية الأمريكية راجع، الجيلالي شقرون: "اتفاقية السلام والصداقة الأمريكية الجزائرية الأولى 05 سبتمبر 1795م"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع2، سيدي بلعباس، الجزائر، 2010، ص 41؛ وكذلك: العلاقات الدبلوماسية بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 1776-1830م، مذكرة ماجستير، وهران، 2004.

4- أروين راي: العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة 1776-1816م، ترجمة: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص234.

استغلت أمريكا صلحها مع بريطانيا والوضع الدولي للجزائر إذ كانت الإيالة الجزائرية في هذه الفترة في حروب مع كل من إيطاليا، إسبانيا، هولندا، بروسيا، الدانمرك، وروسيا، وأعلنت حربها على الجزائر في 23 فبراير 1815م بعدما أوصى الرئيس ماديصون الكونغرس باتخاذ هذا القرار، وفي شهر مارس التالي حول الكونغرس للرئيس السلطة لتجهيز الأسطول واستخدامه بالطريقة التي يراها ضرورية لشن أعمال العدوان على الجزائر.[1]

وتنفيذا لهذا القرار استغلت أمريكا غياب الأسطول الجزائري واعتمدت على عنصر المفاجئة حيث لم تعلن الحرب على الجزائر رسميا وهذا ما يتنافى مع القوانين الدولية كما يتنافى من جهة أخرى مع بنود معاهدة 1795م، ومن جهة أخرى فإننا نعلم أن الجزائر لم تعلن الحرب رسميا على أمريكا سنة 1812م وإنما قامت بحركة ضغط ضد سفنها وتجارها لإجبارها على القيام بالتزاماتها[2]، ويصف وليام شالر القنصل الأمريكي في الجزائر كيفية قدوم الأسطول الأمريكي والأحداث التي جرت بعد ذلك بقوله «...بمجرد التصديق على معاهدة غانت قرر الكونغرس الأمريكي الذي كان مجتمعا أنه لم يعد يحتمل دفع الضريبة للجزائر، وأعلن الحرب على الإيالة، واتخذ الإجراءات الضرورية لإرسال قوات بحرية للبحر الأبيض المتوسط لكي ترغم الجزائر على عقد الصلح... وبهذا المناسبة وقع اختيار رئيس الولايات المتحدة على شخصي وعلى القبطان بينبريدج "*Bainbridge*" والقبطان ديكاتور "*Decature*" قائدي الأسطول وكلفنا بمهمة عقد الصلح مع الجزائر...».[3]

تذكر بعض الدراسات أن الأسطول الأمريكي قد فاجأ الرايس حميدو في عرض البحر المتوسط وفق إستراتيجية عسكرية، بأن رفع العلم البريطاني بدل العلم الأمريكي، باعتبار أن لبريطانيا علاقات متميزة مع الجزائر وعليه فإن حميدو لم يهتم بأمر السفن القادمة إليه يوم 17 جوان 1815م لأنها كانت من دولة صديقة، وفجأة حصل سوء تفاهم بين السفن الأمريكية فرفعت واحدة منها العلم الأمريكي، فعلم حميدو جنسية السفن وبدأت المعركة بين الأسطولين، قاوم رفاق الرايس حميدو بشجاعة فائقة إلى أن استشهد الرايس حميدو.[4]

لما وصل الأسطول الأمريكي إلى الجزائر أبلغهم القائد الأمريكي خبر أسر السفينتين ومقتل الرايس حميدو، وعقب ذلك قدم شالر وديكاتور مشروعا للمعاهدة المقترحة ومن أهم بنودها إلغاء الضريبة السنوية وإطلاق سراح الأمريكيين بالجزائر، وبعد ذلك طالب الطرف الجزائري بهدنة لإتاحة المزيد من الوقت للتفكير

1- أروين راي، المرجع السابق، ص245.
2- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص298.
3- وليام شالر: المصدر السابق، ص146.
4- علي تابليت: المرجع السابق، ص61.

في مشروع المعاهدة المعروضة للبحث، لكن رد المفاوضين الأمريكيين كان حاسما حيث لم يمنحوهم الوقت الكافي للتفكير وذلك استغلالا لغياب الأسطول الجزائري، وبعد مداومات عديدة وقعت معاهدة بين الجزائر وأمريكا ونزل وليام شالر كقنصل عام لأمريكا في الجزائر، كما أخذت التدابير اللازمة لإرجاع السفينتين الجزائريتين المأسورتين في قرطاجنة بإسبانيا وهكذا تم التوقيع على معاهدة 1815م.[1]

لقد كانت حملة الولايات المتحدة الأمريكية عاملا مشجعا للدول الأوروبية لشن حملاتها العسكرية على الجزائر قصد الحصول على نفس المعاهدة التي حصلت الولايات المتحدة الأمريكية عليها، ويتضح من كل ما سبق أن الأوضاع العامة للإيالة الجزائرية في أواخر عهدها أصبحت تحمل بين طياتها بذور الفناء والانهيار على مستوى جميع الأصعدة، فبداية بالأوضاع السياسية التي شهدت تدهورا بفعل التدخل المستمر للجيش الانكشاري في الحياة السياسية.

هذا التدخل الذي نتج عنه تقويض أركان الدولة الجزائرية بفعل الاغتيالات التي طالت الحكام والدايات، كما أدت السياسة الضريبية التي انتهجها الحكام العثمانيين في الجزائر إلى انعدام الرابط الروحي وتضعضعه بين الأهالي والحكام، مما وفر فرصة مناسبة لبعض الطرقيين أن يستغلوا تأزم العلاقة بين الأهالي وحكامهم وجرهم لمواكبة تمردات قبلية كادت أن تعصف بمصير الإيالة.

عرفت الجزائر في أواخر عهدها خاصة في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي انتعاش البحرية والأسطول وهذا ما أكدته الغنائم الكبيرة الموفرة في هذه الفترة، وقد ساعد على هذا الانتعاش الظروف الدولية آنذاك التي عرفها البحر الأبيض المتوسط نتيجة الثورة الفرنسية، مما أسفر على تنافس الدول الأوروبية لإمضاء معاهدات صداقة مع الجزائر، لكن بانتهاء المشروع النابليوني أعادت هذه الدول نظرتها لتلك العلاقات التي تربطها بالجزائر، فكان مؤتمر فينا بمثابة الهيئة الدولية التي منحت بريطانيا الحق لشل حركة الأسطول الجزائري متحججة بعدة ذرائع كان في طليعتها إلغاء الرق والقضاء على القرصنة.

لكن الحقيقة أن هناك العديد من الدوافع والحجج الواهية التي دفعت ببريطانيا لتنفيذ حملتها على الجزائر سنة 1816م، وعليه فالإشكالية المطروحة هي:

ما هي الدوافع الحقيقية لحملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م؟ وكيف شكل ملف الاسترقاق والقرصنة عاملا أساسيا لهذه الحملة؟ وكيف جسدت هذه الحملة طموحات الدول الأوروبية؟ وإلى أي مدى ساهمت هذه الحملة في تقويض أركان الدولة الجزائرية الحديثة بمختلف أجهزتها خاصة الجهاز العسكري المتمثل في الأسطول البحري؟

1- أروين راي: المصدر السابق، ص250.

الفصل الثاني:

دوافع حملة اللورد إكسموث 1816م

على مدينة الجزائر ومراحلها

أولا: دوافع حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر

ثانيا: مراحل حملة إكسموث على مدينة الجزائر 1816م ونتائجها

أولا: دوافع حملة اللورد إكسموث*

1- مسألة القرصنة

يختلف مفهوم القرصنة باختلاف مفاهيم وتيارات الدول السياسية، فهي نوع من الحروب البحرية ما بين الدول المتعادية مقننة بتنظيم وتقاليد تميزها عن حركة السلب والنهب وقطع الطريق واللصوصية، فهي عبارة عن سفن مسلحة تعمل باسم حكومة دولة ما مكلفة بمهام ضد سفن وسواحل أعداء مقصودين بالذات فهي بمثابة حرب مشروعة تتم بواسطة بيان صريح للحرب، وكانت القرصنة والنشاط الاقتصادي مترابطين فهي بذلك ظاهرة استيطان للبحر المتوسط خاصة، باركتها كل الدول لتحقيق الازدهار والتقدم ورد الاعتداء ومثلت بالنسبة للمسلمين شكلا من أشكال الجهاد البحري.[1]

وبهذا المفهوم الاصطلاحي للقرصنة فإننا نستطيع أن نفند الطرح الأوروبي الذي بالغ في تشويه صورة البحرية الجزائرية ونشاطها خلال العهد العثماني، وما يمكننا قوله أن البحرية الجزائرية خلال العهد العثماني قامت بدورها وفرضت وجودها في ساحة المتوسط انقيادا لما أملته العقيدة والأعراف الدولية آنذاك.

نشطت القرصنة وتأججت في مرحلة دقيقة من تاريخ الشعوب المتوسطية بشقيها الأوروبي المسيحي والمشرقي المغاربي الإسلامي، ففي أوروبا وبالخصوص في شبه الجزيرة الإيبيرية حدثت تطورات وظهرت انشغالات كان لها بالغ الأثر في إشعال فتيل القرصنة، سواء أوروبية منها أو المغاربية مع تباين في الأهداف والمقاصد، فقد تصدر الإيبيريون من جهة حركة الكشوف الجغرافية الكبرى، ومن جهة أخرى قضوا على آخر إمارة إسلامية بغرناطة سنة 1492م وعملوا على طرد الموريسكيين من الأندلس، كلا الحدثين عمقا هوة الخلاف وأجج نار الصراع بين الضفتين والعالمين الإسلامي والمسيحي.[2]

فسر بعض المؤرخين القرصنة بأنها حرب ذات طابع اقتصادي أو بالأحرى صناعة، إذ هي شكل من أشكال الحرب التجارية تعتمد على التفوق في العتاد الحربي، وهذا النوع من الحروب كان جد مألوف ومعمول به عالميا، والممارسين لهذا النشاط ينتمون إلى ديانات وأصول مختلفة[3] عمروا البحار والمحيطات العالمية بكاملها، ولقد أثار فرسان مالطة الرعب في سواحل شمال إفريقيا لمدة طويلة، وبذلك لم تكن القرصنة

---

* - ولد سنة 1757م، كان قائد البحرية البريطانية خلال القرن التاسع عشر، نال شهرة كبيرة بعد قيامه بحملة ضد الجزائر سنة 1816م، توفي سنة 1833م.

1 - *Belhamissi (Moulay), Marine et marins D'Alger 1518-1830, T3, Alger, Bibliothèque Nationale Algérie, 1996, p93.*

2 - حنيفي هلايلي: "القرصنة وشروط افتداء الأسرى الإسبان في الجزائر خلال العهد العثماني"، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ع4، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2005، ص 243.

3 - *Belhamissi (M), Histoire de la marine Algérienne1516-1830, Alger, Enal, 1983, p 67.*

اختصاصا إسلاميا كما يدعي الغرب ومؤرخيه[1]، وعلى كل فإن القرصنة بالنسبة للمسلمين هي جهاد بحري تبناه سكان شمال إفريقيا عندما تعرضت سواحلهم إلى الاعتداءات المسيحية.[2]

لقد دار نقاش كبير عن القرصنة وأظهرت دراسات جادة أنه لا يمكن ربط الظاهرة بدين دون آخر أو بحضارة دون أخرى، بل هي ظاهرة كونية مارسها المسيحي والمسلم على حد سواء، ورأى بعض الباحثين في تركيز الأوروبيين على القرصنة المسيحية المعادية للإسلام إرادة ونزعة مدعمة ومدافعة عن مركزية الغرب وبهذا تدخل كل الكتب التي تدرس القرصنة المعادية للإسلام ضمن نماذج اسطوغرافية ذات دعاية لمركزية الغرب المسيحي، الذي أراد أن يجعل من نفسه النموذج لكل الحضارات، لأن القرصنة المسيحية حسب هذا الطرح ما هي إلا شرطة بحرية كانت تهدف إلى حماية المسيحية من هجومات البربري، فبقدر ما كان الفارس المسيحي يحركه الإيمان والعدالة كان القرصان المغربي تحركه العدوانية والرغبة في السطو وسفك الدماء وابتزاز حقوق الناس.

تصدت الدراسات الحديثة الجادة لضرب هذا الطرح، وبين أصحابها أن القرصنة المسيحية كانت آلة تهدف إلى جمع الأموال بالرغم من معارضة البابا أحيانا، لأنه كان يرى أن الحركة لا تخدم المسيحية إذ كثيرا ما ردد «... إنه من الأفضل للمسيحيين أن يهاجموا بعض الثغور الإفريقية عوض نهب ممتلكات السفن التجارية لأن هذه الممارسات لا تضعف الإمبراطورية العثمانية، بل تتسبب في تهييج سلاطينها دون أن تلحق بهم أي ضرر».[3]

مارست الدول الأوروبية القرصنة بكل وحشية تجاه دول شمال إفريقيا، والجدول الأتي يبين إحصاءات عدد الأسرى المغاربة وعلى وجه التحديد من سكان طرابلس الغرب وشرق الجزائر، قد ألقي عليهم القبض ثم نقلوا إلى مالطة فكانت النتيجة كما يلي:

السنة	عدد الأسرى	السنة	عدد الأسرى
1764	204	1780	240
1770	02	1785	157
1775	94	1788	78

1 - *Père (Dan), Histoire de Barbbarie et de ses corsaires, Paris, seconde édition, 1646, p300.*

2 - بليل رحمونة: المرجع السابق، ص19.

3 - عبد المجيد قدوري: المغرب وأوروبا ما بين القرنين 15-18م مسألة التجاوز، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2000، ص342.

ولإتمام هذه المعلومات نشير إلى أن النصارى قد ساقوا إلى جزيرة مالطة حوالي 500 مسلم ألقي عليهم القبض في عرض السواحل التونسية فيما بين 1780 إلى 1789م، و468 مسلم فيما بين 1790 و 1798م.[1]

وبهذا يتضح أن ظاهرة القرصنة ليست حكرا على المغاربة، فقد مارسها الأوروبيون أيضا بكل وحشية ويجب أن نبين من الطرف الذي كان سباقا لهذا النشاط، حتى نفرق بين مصطلح القرصنة والجهاد البحري الذي كان رد فعل مباشر ورفضا للهيمنة.

تمكنت الجزائر من إرساء أسس الدولة الجزائرية الحديثة في إطار اتحادي مع الخلافة العثمانية بفضل بعض القادة المتميزين[2]، ولعل هذا القرار كان نتيجة لصد الهجمات المسيحية على السواحل الجزائرية التي احتلت بصفة كاملة من طرف الإسبان، ومن هنا بدأت عملية التحرير للسواحل الجزائرية وتطهيرها من الغزاة.

لم يكن الجهاد البحري الجزائري منذ نشأته في حوض البحر الأبيض المتوسط يهدف إلى الاعتداء والنهب، لكنه كان رد فعل قام به المسلمون ضد القراصنة المسيحيين، الذين كانوا قراصنة حقيقيين يقومون بنهب الشواطئ الإسلامية تحت ستار الاستمرار في خدمة الصليب، وكان هدف الجزائريين الجهاد والدفاع عن وطنهم، وأما العمليات الحربية فكانت موجهة ضد أساطيل الدول التي تعتدي عليهم وتستولي على سفنهم، و لم تكن الغاية من الهجمات على السفن الأجنبية الحصول على الغنائم فقط بل الدفاع عن النفس والذات.[3]

تغير النشاط البحري الجزائري من موقف دفاعي خلال القرن 16م ضد الاعتداءات الأوروبية إلى موقف هجومي، امتد خلال القرن 17م إلى سواحل أوروبا الجنوبية وتوسع نشاطهم فيما بعد ليصل إلى المحيط الأطلسي، إذ وصلوا إلى انجلترا وإيرلندا وإسلندا، ويرجع الفضل في تحقيق هذا التفوق إلى نوعية السفن التي كانوا يستعملونها حيث كانت تمتاز بميزتين الانخفاض والسرعة، مما سمح لها بأن تنفذ عملياتها الحربية بكل نجاح.[4]

هذا ما جعل الأوروبيون يطلقون وصف القرصنة على الجهاد الذي كانت تقوم به البحرية الجزائرية[5] وقد أثارت هذه المسألة اهتماما كبيرا في الكتابات الأجنبية المتعلقة بتاريخ الجزائر في القرن 17 و 18 م، وقد

1 – لوسات فلتري: المرجع السابق، ص79.

2- *Kadache (Mahfoud) , L'Algérie durant la période Ottomane, OPU, Alger, 1991, p18.*

3 – فاطمة الزهراء سيدهم: "موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر"، **مجلة كان التاريخية**، ع13، دار الكتب والوثائق القومية المصرية، مصر، 2011، ص27.

4 – أرزقي شويتام: دراسات ووثائق...، المرجع السابق، ص54.

5 - *Pere (D), op.cit, p300.*

اقترنت البحرية الجزائرية بأوصاف عدة كاللصوصية، ووصفت الإيالة بوكر القراصنة واللصوص، رغم أن الإيالة الجزائرية قد مارست مثل أي دولة بحرية في الشرق أو في الغرب القرصنة بمفهومها الشرعي والقانوني الذي يحدده قانون البحار والعرف الدولي.[1]

وحول هذه المسألة قال كات"*CAT*": «... قد رأينا خلال القرن 17م الهولنديين والإنجليز والبنادقة وفرسان مالطة والجنويين يحاربون البحارة الجزائريين، إلا أن حماس الجزائريين المتزايد وصيانتهم الرائعة لأساطيلهم سمحت لهم بأن يصمدوا أمام الأعداء...» وأضاف في حديث آخر قوله: «... لم يقوموا وحدهم بالقرصنة بل هناك الإنجليز والهولنديون وأناس من مختلف الأمم كانوا يمارسون القرصنة ببشاعة وعنف...».[2]

ومعنى ذلك أن القرصنة التي اتهمت بها الجزائر وحدها كانت فيما يبدوا ممارسة عامة شاركت فيها كل الدول البحرية آنذاك، وأن سلوك الجزائريين البحري إنما كان في معظمه رد فعل على اعتداءات الأوروبيين وقد أكد الرحالة الأجانب نظرتهم العدوانية للنشاط الجزائري إذ يقول أحد الرحالة الإنجليز ما يلي: «... إنه سمع عن القراصنة قصصا مرعبة ويقارن بين أحفاد أولئك الذين حاربوهم (بربروس) وبين أحفاد الإنجليز المتحضرين...».[3]

ومن خلال ما سبق يتضح أن خطة الجزائر في البداية هي الدفاع ضد هذه الاعتداءات والتحرشات وضد إرادة التنصير والتمسيح، ثم لما أخذت هذه الاعتداءات والتحرشات صبغة الحملات الصليبية وتحولت إلى أحلاف كبيرة، انتقلت الجزائر من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم وأخذت قواتها البحرية تضرب أوكار القراصنة الأوروبيين في عقر ديارهم وعلى شواطئ بلدانهم، وكان عمل البحرية الجزائرية مقاومة ضد العدوان في الأساس الأول، وحتى مع التسليم بأنه قرصنة في بعض الفترات فإن الأوروبيين هم الذين سبقوا إليه ومارسوه كحركة للغنم والسلب وهم الذين أرغموا الجزائريين على عمل المثل في إطار رد الفعل.[4]

وقد تمكنت الجزائر بفضل أسطولها البحري من أن تلعب دورا كبيرا في التاريخ لفترة دامت ثلاثة قرون[5]، ورغم أن القرصنة البحرية كانت ظاهرة دولية قانونية مارستها كل الدول إلا أن الدول الأوروبية

1 - بن جبور محمد: المرجع السابق، ص111.

2 - أرزقي شويتام: دراسات ووثائق...، المرجع السابق، ص55.

3 - عبد الله الركيبي: الجزائر في عيون الرحالة الإنجليز، ج1، دار الحكمة، الجزائر، د.ت، ص 209.

4 - يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص27.

5 - *Devoulx (Albert) , « la marine de la Régence D'Alger », R.Af, N°13, 1869, p381.*

برعاية الكنسية ومباركتها أجمعت على أن تكون نشاطا محتكرا أوروبيا فقط، على أساس أن البحرية الإسلامية مجرد لصوصية واسترقاق.[1]

اتخذت الكنيسة من القرصنة البحرية الإسلامية عامة والجزائرية خاصة وسيلة لتوحيد جهود الدول الأوروبية، وتحقيق الوفاق بينها في أحلاف مقدسة لرسم خارطة جيوسياسية جديدة لأوروبا، تزعمتها بريطانيا العظمى باعتبارها سيدة البحار، وخصوصا بحكم سيطرتها على جزيرة مالطة ومضيق جبل طارق، واستخدمت الدول الأوروبية القانون البحري الدولي الجديد الذي يمثل قانونا أوروبيا في أساسه، لتطبيق مخططاتها الرامية إلى إلغاء دور الجزائر الدولي القائم على ممارسة الجهاد البحري، فأقرت سياسة التكتل والوفاق من أجل فرض الهيمنة الأوروبية، وهو الأمر الذي واجهته الجزائر العثمانية من خلال رفع التحدي ومقاومته حتى النهاية[2] وفي الوقت الذي كانت فيه الجزائر تخوض غمار الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية، اجتمعت الدول الأوروبية بفينا أواخر سنة 1814م وبداية 1815م، قصد تسوية الخلافات والقضايا الأوروبية الناجمة عن الحروب النابليونية، وقد تطرق المؤتمرون إلى قضية القرصنة المغاربية، وقام ممثلو فرسان مالطة* بتسليم عدة مذكرات إلى المؤتمرين يطالبونهم فيها بإعادة تشكيل نظامهم القديم، وذلك بمنحهم مقرا آخر في البحر المتوسط تجتمع فيه جميع أساطيل الدول المسيحية لمواجهة قراصنة الدول المغاربية ومحاربتهم.

كما سلم الأميرال الإنجليزي سيدني سميث** "*S. Smith*" مذكرة إلى المؤتمرين استند في إعدادها إلى التجارب التي اكتسبها خلال المعارك البحرية التي شارك فيها، وقد ألح سيدني سميث في مذكرته على ضرورة القضاء على قراصنة الدول المغاربية.[3]

---

1 – حنيفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815-1830، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص10.

2 – محمد العربي الزبيري: "مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال"، **مجلة الأصالة**، ع12، الجزائر، 1973، ص124.

* – فرسان مالطة أو فرسان يوحنا نظام ديني عسكري حيث طردوا أثناء الحروب الصليبية من القدس فاستقروا بجزيرة قبرص وعرفوا باسم الاستبتارية، وبعد ذلك انتقلوا إلى جزيرة رودس بعد أن طردوا منها اليونانيين وعرفوا هنالك بفرسان رودس، إلا أن السلطان العثماني سليمان القانوني قام بطردهم من هناك في عام 1522 فلجئوا بعدها إلى جزيرة مالطة سنة 1530م، وبقوا هناك حتى فرق نابليون صفوفهم سنة 1798م، للمزيد أنظر: *Garrot , op.cit, p466*.

** – ولد في 03 جوان 1771 بولاية وود فورد، درس في نيو كلوليج بأكسفورد أنشأ جريدة إيد ينبرج ريفيو سنة 1808 بالاشتراك مع هنري بروجهام، شارك بقلمه في هذه المجلة مدة 25 سنة، كما نشر أول كتاب له سنة 1800م واشتهر اسمه عن طريق المقالات التي كان ينشرها في مجلته، انتقل إلى لندن سنة 1803 وأصبح محاضرا في الفلسفة بالمعهد الملكي، كان ضمن الجيش البريطاني الذي حارب نابليون في مصر سنة 1798، وقد قدم هذه المذكرة إلى مؤتمر فينا في 31 أوت 1814 لدراسة الوسائل والطرق الناجحة للقضاء على قراصنة البلدان المغاربية، توفي سنة 1845، للمزيد حول هذه الشخصية أنظر، علي تابست: "مذكرة سيدني سميث ضد النشاط البحري لدول المغرب"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع7، الجزائر، 1993، ص167.

3 – أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص147.

وبهذا الشكل أصبحت الجزائر والإيالات المغاربية مهددة من طرف التكتل الأوروبي المتحزب ضدها تحت ذريعة محاربة القرصنة، وبذلك شكل هذا الموضوع أحد الأعمدة الأساسية والمحرضة على حملة اللورد إكسموث ضد الجزائر، وعلى هذا الأساس اعتبر ملف القرصنة أحد الدوافع الأساسية التي دفعت ببريطانيا لشن حملتها على الجزائر، وتكليف اللورد إكسموث بهذه المهمة وبذلك تحقق هدفين مهمين بالنسبة لها، إزاحة الجزائر وبحريتها من عرض البحر الأبيض المتوسط خدمة للمسيحية وأوروبا وفتح المجال لنفسها لكي تسيطر على زمام البحر الأبيض المتوسط.

2- قضية الأسرى

واجه الباحثون والمؤرخون المهتمون بتاريخ الجزائر العثمانية مشكل تعداد الأسرى في الجزائر، وهذا الإشكال شأنه شأن إحصاء السكان، إذ لا يمكن التسليم بالتقديرات الرقمية المطروحة سواء بخصوص تعداد السكان أو بخصوص عدد الأسرى المستخرجة من المصادر الأوروبية، إلا أنه في نهاية القرن 16م وبالضبط في سنة 1578م بلغ عدد الأسرى قرابة 25 ألف أسير[1] وخلال القرن 17م ارتفع هذا العدد إلى 30 ألف أسير[2] لكن مع بداية القرن 18م يلاحظ تراجع لأعداد الأسرى في الجزائر فمن 10 آلاف سنة 1700م[3] إلى 2000 سنة 1738م[4] ثم يتأرجح هذا العدد بين زيادة ونقصان حتى سنة 1830م حيث تتناقص التقديرات بين 500 و 122 أسير.[5]

ومن المتفق عليه أن عددهم غير مستقر وغير ثابت، فهو يتزايد ويتناقص من فترة لأخرى تحدده طبيعة علاقات الجزائر بالدول الأوروبية هذا من جهة، ومدى تفوق أسطولها في عرض البحر الأبيض المتوسط من جهة ثانية، أما الحديث عن جنسيات هؤلاء الأسرى وانتماءاتهم فقد شكلوا فسيفساء داخل المجتمع الجزائري، حيث كانوا من مختلف الأمم والدول فكان منهم البرتغاليون والإسبان والفرنسيون والإنجليز والفلنديون والهنغاريون.[6]

1 – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص95.

2 – حنيفي هلايلي: أوراق...، المرجع السابق، ص 69.

3 – وليم سبنسر: المرجع السابق، ص157.

4 – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص569.

5 – حنفيفي هلايلي: المرجع السابق، ص69.

6 – *Belhamissi(M), Alger L'Europe et la guerre secrète 1518-1530,Alger, édition Dahlab, 1999, p43.*

وقد كان بيع وتوزيع المسيحيين الأسرى يساهم في مداخيل الدولة الجزائرية، وقد اختلفت التسميات التي أطلقت على هؤلاء، فبينما اعتبرتهم الكتابات الأوروبية عبيدا كانوا في القاموس الجزائري وكامل الإيالات العثمانية أسرى حرب.

إن الأسرى الذين لا يختارهم الداي ليعملوا كحراس أو خدم ولا يشتريهم الباعة يصبحون ملكا للدولة توظفهم في مختلف الأعمال، كتوظيفهم مثلا لصناعة السفن أو في دار الصناعة[1]، وعلى هذا الأساس صنف الأسرى في الجزائر العثمانية حسب مهنهم فكان منهم الحرفيون والملاحون والحمالون والمكلفون بالأشغال العامة، وكان الحرفيون أمثال الحدادين والبنائين والنجارين وصانعي الأشرعة يتوجهون في الصباح إلى الورشات لأداء أعمالهم، أما أولئك الذين لا يملكون حرفة فإنهم يقسمون إلى فرق ويكلفون للقيام بمختلف الأشغال العمومية، مثل شحن السفن وتفريغها ونقل الأحجار من المحاجر الواقعة خارج المدينة[2]، كما كان عدد من هؤلاء الأسرى يرسل إلى القنصليات ومستشفيات المسيحيين والإرساليات والثكنات الإنكشارية للقيام بأعمال الصيانة والتنظيف، وهناك من كان يستأجر الحانات الواقعة في السجن، حيث كانوا يربحون مبالغ مالية تمكنهم من افتداء أنفسهم.[3]

تمتع الأسرى في الجزائر بصفة عامة بحرية نسبية، فقد سمح لهم للاحتفال بأعيادهم وممارسة شعائرهم الدينية، كما خصصت لهم مقبرة خارج باب الوادي لدفن أمواتهم[4]، إلا أن الكتابات الأجنبية قد بالغت في وصف حالة الأسرى المسيحيين بإيالات شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، وبهذا الصدد ينقل لنا الراهب دان وصفا مثيرا لحالة الأرقاء المسيحيين بقوله:«... فليست هذه هي المحن التي يعاني منها المستعبدون المساكين في تلك القوادس، لأنهم أيضا يموتون أحيانا بالعطش بعدما يذبلون في هذه الوضعية المؤسفة أياما عديدة...» ويضيف في موقع آخر «... يدفعونهم دوما إلى الإفراط في الاشتغال أكثر من اعتدال حقيقي تتناسب فيه القوة مع التعب بحيث لو لم يخشوا بفقدانهم لمستعبديهم من ضياع المال المستثمر فيهم لتركوهم بكل تأكيد يموتون من شدة الجهد على السماح لهم بأقل قدر من الراحة...».[5]

1 - وليم سبنسر: المرجع السابق، ص156.

2 - أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص202.

3 - *de Paradis (V), op.cit, p153.*

4 - أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص203.

5 - حسن أميلي: "معاملة الأسرى المسيحيين في كتاب بربارية وقراصنتها للأب بيار دان"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع119، تونس، 2005، ص184.

ويلوح الأب دان في كتاباته على حرص البحرية الجزائرية وشغفها في أسر المسيحيين، ثم يبالغ عندما يصف معاملة الجزائريين للأسرى المسيحيين ونستشف ذلك من قوله: «... كلما ساروا عبر البحر يحرصون دوما على وجود أرقاء مسيحيين على متن مراكبهم، والذين هم في غالب الأوقات البحارة الذين يقودونها وللحظة قبل المواجهة يحبسون جميع المسيحيين ويكبلون الأيدي والأرجل أربعا بقضبان حديدية كبيرة تتدلى منها الأصفاد، وهو ما يبدوا لهم وسيلة أكثر يسرا للتخلص من خشية قيام بعض الأرقاء بالتمرد عليهم أثناء النزال، وإذا ما حدث وأصبحوا أسياد السفينة التي هاجموها يأخذون منها كافة المسيحيين على الفور...».[1]

وقد حذت الكتابات الأجنبية الأخرى حذوى الأب دان وأيدته في طرحه، لتحقيق هدف منشود من وراء ذلك وهو دفع المسيحيين لتوحيد جهودهم ضد الجزائر، ومن بين هذه الكتابات تلك التي ذكرت قيام السلطات المغاربية بتعذيب الرهبان وقتلهم[2]، وكان أغلب هذه القصص المبالغ فيها من نسج الخيال وذلك قصد الوصول إلى أحد الهدفين وهما:

تشويه الإسلام والمسلمين وقوهم العسكرية لاستجداء العطف وإثارة الحمية الدينية لتكون التبرعات أكثر ودائمة، الأمر الذي جعل بعض الباحثين الأوروبيين الموضوعيين إلى حد ما يستنكرون مثل هذا القص الخرافي، وقد تصد لهؤلاء بالانتقاد الفرنسي لوجي دوتاسي "*laugie de Tassy*"عام 1724م حيث أنكر على رجال هذه التنظيمات الدينية المتعصبة والمغرضة مثل هذه الدعايات المفضوحة والمبالغ فيها، كما وضح بعض الباحثين الأجانب بأن الأتراك العثمانيين المشار إليهم من طرف رجال الدين ليسوا بهذه البشاعة من اللاإنسانية التي تحكمها قوانين، محذرين من كل هذه القصص المسمومة التي يفتعلها رجال الدين ضد المسلمين الأتراك العثمانيين والجزائريين، وبرروا ذلك إلى طمعهم الشره في الحصول على المزيد من التبرعات المالية.[3]

وقد فند بعض الباحثين الأجانب هذه الأطاريح المغرضة بقولهم:«...أن المغرب منذ فجر الإسلام حتى القرن الماضي غالبا ما كان يأوي ضمن دوله ومجتمعاته عناصر وفئات وجاليات من مختلف الأقطار الأوروبية

1 – حسن أميلي: "القراصنة ومعتقداتهم بشمال إفريقيا في كتاب باربارية وقراصنتها"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع115، تونس، 2004، ص169.

2 – ديكثودي صوريس: تاريخ الشرفاء، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، المغرب، 1989، ص 198.

3 – عبد الله حمادي: "جزائر القرن السادس عشر من خلال وثائق بعض الأسرى الإسبان"، **مجلة المصادر**، ع06، الجزائر، 2002، ص271.

وخاصة من البلاد المتوسطية، إيطاليا، فرنسا وإسبانيا، ويكمن أن نقول بأن هذا الوجود لم يكن ينطوي على أي مظهر أو علاقة استعمارية...».[1]

كما قدم وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر حقيقة عن الأسرى المسيحيين في الجزائر وبين ظروفهم وحالتهم فيها إذ يقول: «... كانت سلطات الإيالة دائما تحميهم من الأذى ومن سوء معاملة الأهالي، وإنه لمن الإنصاف القول بأن حالتهم هنا لم تكن أسوأ من أسرى الحرب الذين يقعون في أيدي البلدان المسيحية المتحضرة، والأشغال التي كان يطلبها إلى الرجال القيام بها لم تكن مفرطة المشقة، والأسرى الذين يجدون كفيلا لهم يضمن عدم هروبهم كان يسمح لهم بحرية الخروج إلى حيث يريدون...».[2]

شغل الأسرى المسيحيين عددا من المناصب العليا داخل الإيالة الجزائرية، مما مكنهم من كسب ثروات طائلة[3] رغم أنهم لا زالوا على دينهم، ويقر كاثكارت الأسير الأمريكي بالجزائر بهذه الحقيقة حيث يقول: «... إن التقليد المتبع في الإيالة هو أنه حينما يحظى الباي أو الخليفة أو القائد أو سفير دولة أجنبية أو قنصل بمقابلة الداي وتقدم إليه القهوة التقليدية، يترك على صحن القهوة قطعة من النقود الذهبية تكون في مستوى مرتبة الزائر الذي نال شرف شرب القهوة من الداي، وتجمع هذه المبالغ في صندوق مغلق محفوظ في منزل الداي الخاص، ويقوم سعادة الداي بإضافة مبلغ من ماله الخاص إلى محتوى الصندوق ثم يوزع على الأسرى مرتين في السنة...».[4]

والحقيقة أن الأسرى المسيحيين في الجزائر قد عوملوا وفق الإطار العام الذي كفله الدين الإسلامي للأسرى منذ زمن بعيد، و لم يحيد حكام الجزائر عن هذه القاعدة طوال الحكم العثماني وذلك باعتراف الأسرى المسيحيين أنفسهم، والجدير بالملاحظة هو السكوت شبه التام من طرف المصادر العربية عن وضعية الأسرى الجزائريين في السجون الأوروبية[5]، وكذا عن وضعية العذاب والتشريد التي كان يتعرض لها الجزائريين خاصة والمسلمين عامة على أيدي قراصنة ولصوص البحر المالطيين والإيطاليين والإسبان والفرنسيين.[6]

---

1 – سلفا توري بون: "وضع الجاليات الأوروبية بالمغرب"، **مجلة الأصالة**، مج10، ع25، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ص139.

2 وليام شالر: المصدر السابق، ص100.

3 – نفسه.

4 – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص203.

5 – للمزيد من التفاصيل عن وضع الأسرى الجزائريين في أوروبا أنظر:

Belhamissi (M), Les captifs algériens et L'europe chrétienne 1518-1830, E.N.A.L, Alger, 1988, p113.

6 – عبد الله حمادي: المرجع السابق، ص270.

كونت الكنيسة المسيحية جمعيات مختلفة* في البداية تعمل على جمع الأموال اللازمة لافتداء الأسرى في الجزائر، واتبعت هذه الجمعيات عدة طرق وأساليب لتحقيق هدفها، حيث كانت هذه الجمعيات تنتقل من قرية إلى أخرى ومن مدينة إلى مدينة لجمع الأموال، وتقوم بالمبالغة في وصف حالة الأسرى حتى يستعطفوا الناس الذين كانوا يرمون بالذهب والفضة في الأواني لسذاجتهم، واستغل الفرصة الدجالين المتخفيين في زي الرهبان لجمع الأموال كذلك بتقليد هذه الطريقة.[1]

استغلت هذه الجمعيات وأطراف أخرى فرصة انعقاد مؤتمر فينا 1815م لتندد بأعمال القرصنة الجزائرية ووضع الأسرى المسيحيين، وتضمنت مذكرة سيدني سميث المقدمة للمؤتمر إلحاح هذا الأخير بوضع حد لمسألة استرقاق المسيحيين بقوله: «... ففي الوقت الذي تناقش فيه وسائل إلغاء تجارة الرقيق الأسود في سواحل إفريقيا الغربية، فإنه لمن الدهشة أن لاننتبه إلى الساحل الشمالي في هذه القارة الذي يقطنه الأتراك، الذين يضطهدون جيرانهم ويخطفونهم ليستخدمونهم في جدف سفنهم، إن مثل هذه الأعمال لا تغضب الإنسانية فحسب بل إنما تعرقل التجارة، إذ أصبح من الصعب اليوم أن يبحر بحار في البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي على سفينة تجارية دون أن يتعرض لاعتداءات القراصنة...».[2]

إضافة إلى هذه المذكرة أسس سميث جمعية محاربة القراصنة ولكي يحافظ على جمعيته وكسب تأييد الدول الأوروبية أسس جمعية أطلق عليها اسم جمعية "فرسان محرري الرقيق الأبيض في شمال إفريقيا"، وقد شكلت هذه الجمعية من فرسان النظم الإمبراطورية والملكية والشخصيات المسيحية البارزة، وكان سميث يهدف من رواء عمله هذا إلى إعادة تشكيل نظام فرسان مالطة في شكل جديد.[3]

وبناء على ما خلص إليه المؤتمرون فقد وجد هؤلاء الفرصة سانحة لتوجيه شكاياتهم إلى الباب العالي والسلطان العثماني يدينون أعمال الجزائر البحرية وكيفية معاملتها للأسرى المسيحيين، لذا بادر أحد السفراء المسيحيين بتقديم شكواه إلى السلطان العثماني في حق الجزائر، مما جعل السلطان محمود الثاني يوجه فرمان إلى الإيالة الجزائرية يأمرها بإطلاق جميع الأسرى التابعين لدولة السفير السابق والمندد، ومما جاء على لسان السلطان نذكر:«... فبينما هم يجولون في البحر لأجل التجارة إذ بسفينة من قرصان الجزائر الغرب تعرضت

* – مثل جمعية الإخاء الفرنسية وجمعية بالرمو حيث استطاع أنصار هذه الجمعيات الحصول على قرار من البابا بجمع التبرعات في جميع الكنائس بداية من سنة 1778 .

1 – جون .ب. وولف: المرجع السابق، ص216.

2 – علي تابست: مذكرة سيدني سميث...، المرجع السابق، ص168.

3 – أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص148.

لهم فأخذت من عند القبطان ونهبتهم... ولذا يجب عليكم تخليص هؤلاء من الأسر، وهذا هو الباعث على طلب صدور أمري الشريف هذا، وليكن في معلومك أنه بمجرد وصول أمري هذا إليك تطلق سبيل الأسارى المساكين...».[1]

شكل موضوع الأسر إحدى القلاع الشائكة بين الدول الأوروبية والإيالة الجزائرية، رغم أنه تقليد قديم وجد وتبلور وفق الحروب والصراعات وخضع للتطورات التي كانت تشهدها منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط في العصور الحديثة، وتمكنت هذه القضية من لعب دور أساسي وجوهري في سياسة بريطانيا الخارجية بعد مؤتمر فينا، حيث كانت أحد الذرائع الأساسية لحملة اللورد إكسموث[2]وهو ما تجلى واضحا في مفاوضاته ومعاهداته مع الجزائر أثناء تحريده حملته عليها.

3- المسألة الجزائرية في مؤتمر فينا 1815م

كانت معظم الدول الأوروبية وأمريكا في نهاية القرن 18م تدفع ضريبة سنوية وأخرى دورية إلى إيالة الجزائر مقابل حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط[3]، ومع بداية القرن 19م دعمت الجزائر أسطولها الحربي حتى أصبح يحتل مكانة مرموقة بفضل عدد سفنه وقطعه وقادته الأكفاء مثل الرايس حميدو، ومن ثم تضاعف النشاط البحري مستهدفا جميع الأساطيل الأوروبية المعادية للإيالة الجزائرية، خاصة وأن أوروبا كانت مشغولة بحروب نابليون التي أضعفت قواها، فلم تعد تفكر إلا في التخلص من براثين الإمبراطورية الفرنسية، وحينما انتصر الحلفاء أعادوا أسرة البروبون إلى عرشهم في فرنسا.

وراحوا يبحثون عن كيفية يحافظون بها على الانتصار، فكلفوا إمبراطور النمسا بتوجيه دعوات لممثلي سائر الشعوب الأوروبية التي شاركت في الحرب لحضور مؤتمر دولي يعقد في فينا*، وهذا المؤتمر في معناه الواسع كان انتصارا للرجعية والملكية في أوروبا، والذي يهمنا منه هو أن المؤتمرين قد ناقشوا فيما ناقشوا وضع حد لتجارة الرقيق في شمال إفريقيا[4]، ومطالبة الجزائر بالذات بالكف عن محاربة جيرانها.[5]

---

1 - مجموعة 3205 الملف الأول رقم 27.

2- *Belhamissi(M), marine…, T2, op.cit, p71.*

3 - محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص73.

* - انعقد هذا المؤتمر في النمسا في أواخر ديسمبر 1814 وأوائل يناير 1815، وقد حضر أعمال هذا المؤتمر حوالي 140 وفدا على رأسهم القوى الكبرى آنذاك، إنجلترا، النمسا، روسيا، بروسيا، فرنسا، وقد اعتبره المؤرخون أعظم اتفاق دبلوماسي أوروبي أمكن الوصول إليه في أوروبا بعد صلح وستفاليا 1648م.

4 - عمر عبد العزيز عمر: جوانب من تاريخ المغرب العربي في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص32.

5 - أبو القاسم سعد الله": أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص301.

اجتمع مندوبو الدول الأوروبية في مؤتمر فينا لتنظيم المسائل الأوروبية، وطبيعي أن يستطرد الحديث إلى المسائل التي تمس أوروبا في خارجها، ومن هذه المسائل مسألة نقل العبيد من القارة الإفريقية وبيعهم في أسواق الرقيق، واستغل بعض المندوبين بحث هذه المسألة لإثارة مسألة أخرى ادعوا أنها متصلة بها وهي أسر السفن المغربية للسفن المسيحية واسترقاق الملاحين والتجار المسيحيين[1]، وقد أثير موضوع الجزائر في مؤتمر فينا في مناسبتين، الأولى عندما طالب فرسان مالطة بمنحهم أي مقر في البحر المتوسط ليكون قاعدة لجميع الشعوب المسيحية تعمل منها على تحطيم قراصنة المسلمين بصفة عامة وشمال إفريقيا بصفة خاصة[2]، والمناسبة الثانية تتعلق بموضوع تجارة الرقيق[3] ورغبة المؤتمرين في تحرير الأسرى المسيحيين الذين ما يزالون بالمغرب، وكان اهتمام مؤتمر فينا بهذه المسائل هو عبارة عن خدمة الأعضاء المشتركين فيه على حساب غير المشتركين، وإعطاء قرارات لها صبغة جماعية، والسماح لأنفسهم بتطبيقها على أنها جزء من القانون الدولي.

اهتم الأميرال سيدني سميث بالموضوع وقدم مذكرة لمؤتمر فينا طالبهم فيها بضرورة وضع حد لأعمال القراصنة، وذلك بقيام عمل أوروبي جماعي وتحطيم حكومات الدايات وإقامة حكومات أخرى مكانها، وأظهر اندهاشه من أن الدول الأوروبية تعتني بإلغاء تجارة الرقيق الأسود وتترك في نفس الوقت مسلمي شمال إفريقيا يأسرون المسيحيين ويجبرونهم على التجديف في السفن[4]، وأهم ما جاء في تقريره نذكر: «... ففي الوقت الذي تناقش فيه وسائل إلغاء تجارة الرقيق الأسود في سواحل شمال إفريقيا الغربية، فإنه لمن الدهشة أن لا ننتبه إلى الساحل الشمالي لهذه القارة الذي يقطنه الأتراك، الذين يضطهدون جيرانهم ويخطفونهم ليستخدموهم في جدف سفنهم، إن مثل هذه الأعمال لا تغضب الإنسانية فحسب بل تعرقل التجارة، إذ أصبح من الصعب اليوم أن يبحر بحارا ما في البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي على سفينة تجارية دون أن يتعرض لاعتداءات القراصنة».[5]

كما قدم سيدني سميث الوسائل الكفيلة للقضاء على القرصنة المغاربية، كما وجه الأنظار خاصة إلى داي الجزائر الذي اتهمه بأنه لا يعترف بسيادة السلطان العثماني، ودعا الدول الأوروبية إلى القيام بعمل مشترك

1 – أحمد عزت عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1970، ص 326.

2 – صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1993، ص 73.

3 - *Merouche (Lemnouer), Recherches sur L'Algérie à L'époque ottomane II la course Mythes et Réalité, ouvrage publie avec le soutien du centre national de livre, Edit, 2000, p320.*

4 – جلال يحي: المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، ج3، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص 91.

5 – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص148.

ضده، وأكد لهم أنه ليس في هذا العمل اعتداء على سيادة السلطان بل تأكيدا لهذه السيادة في نظره[1]، ولإثارة المشاعر العدائية عاب سميث على الدول الأوروبية الإتاوات التي تدفعها للداي، وأشار إلى أن فرسان مالطة لن يستطيعوا وحدهم القضاء عل القرصنة المغاربية، فالأمر يحتاج إلى إجراءات أشد، وهذا العمل المشترك العسكري والدبلوماسي الذي يدعوا إليه سميث لن يكون الغرض منه سوى جعل أوروبا في مأمن عن العدوان في رأيه، ويكفي لذلك في رأيه أن تقوم أوروبا بتحطيم الحكومات المغاربية القائمة وتقيم مكانها حكومات ترعى مصالح التجارة وتنسجم مع بقية دول العالم.[2]

والمتمعن للعلاقات الدولية في وقتنا المعاصر أي في مطلع القرن 21م يبصر جيدا أن هذا المبدأ قد سيطر على فكر الغرب وإيديولوجيته تجاه الشرق، وأصبح كمبدأ أساسي تتعامل به الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في علاقاتها الدولية، حيث كثيرا ما تحزبت الو.م.أ وأوروبا إلى تفكيك دول لم تساير شروطها ومصالحها وأقامت مكانها حكومات تابعة لها تنفذ سياستها وفق قرارات منتهجة وأهداف مرسومة.

وقد استطاع سيدني سميث أن يؤسس جمعيات لهذا الغرض كان أبرزها جمعية محاربة القراصنة وجمعية فرسان محرري الرقيق الأبيض في إفريقيا، وأخذت آراءه تنتشر في معظم بلاد غرب أوروبا واعتنقها العامة على أنها مبادئ إنسانية واستخدمها رجال السياسة والاقتصاد لتنفيذ مآربهم.[3]

اقترح سميث على المؤتمرين في فينا طريقتين رآهما متكاملتين لإجبار الجزائر بصفة خاصة والإيالات المغربية تونس وطرابلس الغرب بصفة عامة على التخلي عن نشاط القرصنة، تمثلت الطريقة الأولى في تكوين قوة بحرية مشتركة بين الدول الأوروبية لمحاصرة السواحل المغاربية ومنع السفن الحربية الخروج من موانئها، أما الطريقة الثانية فهي قيام سفراء الدول الأوروبية بتحميل الباب العالي مسؤولية تلك الأعمال، وهذا من خلال السماح لها بتنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية[4]، وبعد مداولات ومناقشات أجمع الحاضرون على ضرورة القيام بعمل مشترك للقضاء على حكومة الدايات وإيجاد حكومة محلية تحترم القوانين الدولية[5]، ومن جهة أخرى كانت بريطانيا تشعر بنشوة الانتصار على نابليون في معركة واترلو 1815م وأصبحت بعد ذلك

1 – أحمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص327.

2 – نفسه، ص327.

3 – جلال يحي: المرجع السابق، ص92.

4 – حنيفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية...، المرجع السابق، ص13.

5 – محمد العربي الزبيري: مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي...، المرجع السابق، ص122.

سيدة البحر الأبيض المتوسط، فأوكل إليها المؤتمر في هذا الشأن اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحطيم القرصنة المغاربية.[1]

ورغم سعي بعض الأطراف لدفع فرنسا للقيام بهذه المهمة إلا أنها لم تستجيب لطلبهم، حيث كان شاتو بريان عضو في الجمعية الأولى جمعية محاربة القراصنة فطلب من ملك فرنسا العمل على إلغاء الرقيق وذكره بأن فرنسا كانت الدولة الأولى التي خرجت منها أولى الحملات الصليبية فلتكن كذلك هي من ترسل آخرها، ولكن أحوال فرنسا بعد حروب نابليون لم تكن تسمح لها القيام بأعمال حربية جديدة[2]، أما بريطانيا فقد وضح وزير خارجيتها كاسلريه بنفسه موقفها فقال: «... إن بريطانيا ما زالت تحتفظ بسياستها التقليدية التي تفضل بقاء النيابات حتى لا تتعرض شمال إفريقيا لحالة من الفوضى تمكن فرنسا من إخضاعها دون عناء...».[3]

وهو ما تم فعلا فيما بعد، حيث بعد أن شنت بريطانيا حملة إكسموث على الجزائر وأنهكت بموجبها القدرات الدفاعية للإيالة الجزائرية أصبح الطريق معبد أمام فرنسا لاحتلال الجزائر.

ويبدوا أن هذا الموقف كان مجرد مناورة سياسية من طرف بريطانيا حتى يتسنى لها إبعاد فرنسا من إمكانية قيامها بحملة مشتركة مع بريطانيا أو مقاسمتها سيادة البحر الأبيض المتوسط، لأنه لم يمض عام واحد على المؤتمر حتى كانت بريطانيا قد نفذت فكرة التدخل باسم أوروبا والمسيحية، ولكنها انفردت تقريبا بالتدخل المسلح ضد نيابة الجزائر، وإن أشركت معها قطعا من الأسطول الهولندي لتثبت صفة الحملة الأوروبية ولا شك أن هذا التدخل قد جاء نتيجة للمركز الجديد الذي اكتسبته بريطانيا في منطقة البحر المتوسط إثر حروب نابليون.[4]

وهكذا أصبحت السياسة الإنجليزية في البحر الأبيض المتوسط بعد مؤتمر فينا وتفويض الدول الأوروبية لها عدا فرنسا، إحدى العقبات الرئيسية التي تقف في وجه النشاط البحري الجزائري، بالإضافة إلى تخوف الحكام الجزائريين من البحرية الإنجليزية التي هي قاب قوسين أو أدنى من الجزائر من خلال تواجدها في مالطة وجبل طارق.[5]

1 – عمار عمورة: الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 102.

2 – جلال يحي: المرجع السابق، ص 92.

3 – صالح العقاد: المرجع السابق، ص74.

4 – نفسه.

5 – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص15.

تحصلت بريطانيا على الشرعية الدولية التي خولها لها مؤتمر فينا ومكنتها منها قوتها العسكرية المتمثلة في الأسطول البحري الرادع، وأصبح لها الحق في شن هجمات بحرية عسكرية على الإيالات المغاربية، بحجة القضاء على القرصنة وتحرير الأسرى المسيحيين، وانطلاقا من هذه المكانة الدولية جهزت نفسها للقيام بحملتها على الجزائر سنة 1816م.

لقد كان لمؤتمر فينا انعكاسات خطيرة وقاسية على نيابات الشمال الإفريقي، وذلك لما أسفر عنه هذا المؤتمر، وقد شكل أحد الملتقيات الدولية التي حدت من النشاط البحري الجزائري والمغاربي، مما جعل بعض المؤرخين يعتقد أن الحرب الجزائرية الأوروبية التي استمرت ثلاثة قرون قد وضع مؤتمر فينا نهاية لها وذلك بعد تمكن الأوروبيين من الانتهاء من حروبهم الداخلية والتفرغ لحرب الجزائر.[1]

4- الدوافع السياسية

تمخض عن مؤتمر لندن 1816م الذي اجتمع فيه وزير خارجية بريطانيا اللورد كاسلريه مع سفراء كل من روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا في لندن 1816م نتائج كان لها الأثر البالغ على مستقبل الإيالات المغاربية، حيث بحث هذا المؤتمر مشروع تكوين حلف عسكري مشترك لمدة سبعة سنوات وكان الهدف منه مقاومة الإيالات المغاربية[2]، يكون مقره في باريس كما تكون له صلاحيات إعطاء الأوامر والتعليمات لقناصل الدول المعتمدين في الجزائر، غير أن هذا المشروع لم يلق تجاوبا من بعض الأطراف، لأنه اشتم من خلاله رغبة بريطانيا في فرض هيمنتها على البحار والتجارة البحرية وإضفاء الشرعية الأوربية والدولية عليها.[3]

لم تتوصل الدول الأوروبية في مؤتمر لندن إلى قرار نهائي حول قضية القرصنة المغاربية، إلا أن انجلترا وهولندا اتفقتا على شن حملة عسكرية ضد الجزائر، وقد قامت إنجلترا بإعداد مجموعة من التبريرات لحملتها على الجزائر[4]، وقبل التطرق إلى هذه المبررات الواهية لا بد من الغوص في تفاصيل العلاقات الجزائرية البريطانية قبل حملة إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م.

ازدادت العلاقات الجزائرية الإنجليزية تحسنا في القرن 18م إثر توطد التفوق البحري الإنجليزي واحتلال الإنجليز جبل طارق، كما كانت انجلترا أقل ضيقا من الدول الأوروبية بشأن نشاط البحرية الجزائرية، لأن هذا النشاط كان يستهدف الدول المنافسة للتجارة الإنجليزية، وبالرغم من أن بريطانيا فشلت بصورة عامة في دفع

1 - *Merouche (L) , op.cit, p320.*

2 - حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص24.

3 - جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1997، ص 326.

4 - أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص150.

الجزائر إلى اتخاذ موقف معاد لفرنسا عقب قيام الثورة الفرنسية، فإن انتصار انجلترا في معركة الطرف الأغر وطد مركزها في الجزائر وسمح لها سنة 1807م بأن تحل محل الفرنسيين في المراكز الفرنسية التجارية بالجزائر.[1]

توطدت العلاقات بين الجزائر وإنجلترا حتى أصبحت بريطانيا تستغل نفوذها ومكانتها لدى الجزائر لحل مشاكل عالقة بين الدول الأوروبية والإيالة الجزائرية، كما حدث ذلك مع البرتغال حيث سافر سكرتير المفوضية البريطانية في لشبونة قاصدا الجزائر، وتمكن من إجراء مفاوضات مع السلطات الجزائرية لعقد هدنة أو معاهدة صلح بين البلدين، وتقتضي هذه المعاهدة بأن تدفع البرتغال إلى الجزائر مبلغ 690 ألف دولار مضاف إليه مبلغ 337 ألف دولار فدية للأسرى البرتغاليين المحتجزين في الجزائر والذين يبلغ عددهم 615 أسير[2] ، كما تعهدت بريطانيا بأن تستمر على استخدام نفوذها في الجزائر للحصول على عقد معاهدة نهائية للصلح، وفي سنة 1812م عقدت بين البلدين معاهدة صلح نهائية بواسطة الوزير البريطاني المفوض لدى دول المغرب دفع بموجبها البرتغال مبلغا إضافيا قدره نصف مليون دولار إلى الجزائر.

كما تعهدت بأن تدفع ضريبة سنوية قدرها 24 ألف دولار بالإضافة إلى الهدايا القنصلية التقليدية وهدايا فترة كل سنتين، وعقب عقد هذه المعاهدة عين قنصل إنجلترا في الجزائر قنصلا للبرتغال[3]، وعندما عجزت الدول الأوروبية على إرسال العتاد الحربي والبحري الذي تنص عليه المعاهدات، بادرت بريطانيا إلى إرسال ثلاث سفن كبيرة تحت حراسة بارجة مشحونة بالصواري والكابلات والحبال والبارود وغير ذلك من مواد الحرب، وقد وصلت هذه القافلة البحرية إلى الجزائر في 16 ماي 1810م.[4]

وفي شهر أفريل 1812م تلقى الداي رسالة من الأمير الوصي على عرش إنجلترا جاء فيها: «... يصرح الأمير الوصي على العرش باسم والده جورج الثالث بأن المرض الطويل الذي يعاني منه الملك قد حال بينه وبين الرد على رسالة الداي التي نقلها إلى لندن سفيره الحاج حسن، وهو يعرب عن أوثق علاقات الصداقة للداي، تلك الصداقة التي تقوم على المعاهدات التي تربط بين البلدين، ويؤكد للداي أنه سيحمي عاصمته بواسطة أسطوله مادامت علاقات الصداقة قائمة بين الأمتين، وهو يصرح بأن الأسطول البريطاني هو سيد جميع البحار ويلقي الرعب في الدول البحرية، وأن كل من يحاول الوقوف في وجهه سينتهي الأمر بإخضاعه، يرجوا من

1 – محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث، من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط2، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، 1979، ص 142.

2 – وليام شالر: المصدر السابق، ص136.

3 – نفسه، ص 137.

4 – نفسه.

الداي أن لا يسمح لأعداء بريطانيا العظمى بالمساس بعلاقات التفاهم والانسجام القائم بين الأمتين، وأن لا يصغي إلى أقوالهم الخداعة، وسفيره سيبلغه مدى حسن استقباله ومعاملته في إنجلترا...».[1]

يبدوا لنا من خلال هذه الرسالة أن بريطانيا سعت لتمتين علاقاتها مع الجزائر، وذلك نظرا لقوة البحرية الجزائرية في حوض البحر الأبيض المتوسط في مطلع القرن 19م، وكان وراء سياسة بريطانيا في هذا التقارب أمران:

1. الظروف الدولية نتيجة حروب الثورة الفرنسية وانشغال بريطانيا بها.
2. محاولة بريطانيا جر الجزائر إلى حلبة الصراع الأوروبي أو على الأقل ضمان حيادها.

إلا أن بريطانيا لم تف بوعودها التي كانت في الرسالة، لأنه حينما هاجم الأسطول الأمريكي الجزائر لم تتدخل، هذا ما جعل أحد المسؤولين الجزائريين يقول للسفير البريطاني«... لقد سبق أن أخبرتنا أن أسطولكم سوف يطرد الأسطول الأمريكي من البحار في ظرف ستة أشهر، ولكن الأمريكيين يشنون الحرب علينا مستعينين ببعض السفن الحربية التي أخذوها منكم...».[2]

شهدت العلاقات الجزائرية البريطانية أزمة عقب انتهاء الحروب النابليونية، وتتحمل إنجلترا المسؤولية الأولى لهذا التطور في العلاقات بين البلدين، ذلك أنها بعد أن أصبحت القوة البحرية الأولى في المتوسط بعد هزيمة فرنسا وحصولها على الجزر الأيونية بالإضافة إلى مراكزها السابقة في جبل طارق ومالطة، تزعمت الحملة المعادية للجزائر في مؤتمر فينا والمؤتمرات التي تلته.[3]

حظيت دول المغرب البحرية باهتمام خاص خلال اللقاء الأوروبي في فينا، وقد نجحت المؤسسة القرصانية الصليبية المالطية بطرح قضية قرصنة الدول المغاربية في البحر الأبيض المتوسط أمام هذا المؤتمر، وذلك عندما قدمت مذكرة طالبت فيها باتخاذ الإجراءات على المستوى الأوروبي لقمع قرصنة الدول المغاربية، وقد دعم هذا الطلب مشروع مفصل قدمه الإنجليزي سيدني سميث، وعلى الرغم من أن المندوب الإنجليزي قد أظهر نوعا من اللامبالاة بهذا المشروع خوفا من إثارة حساسيات الدول الأخرى نحو إنجلترا، واتهامها بكونها تريد أن تستغل الظروف لإحكام قبضتها على البحر الأبيض المتوسط، وفي الحقيقة أن هاته المبادرات في الواقع كانت قد أوحت بها لندن وبدافع منها.[4]

1 – وليام شالر: المصدر السابق ، ص140.

2 – أروين راي: المرجع السابق، ص270.

3 – محمد خير فارس: المرجع السابق، ص143.

4 – جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1617-1830، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص252.

فإنجلترا تريد تصفية حساباتها مع دول المغرب وخاصة الجزائر بسبب موقف الحياد الذي اتخذته هاته الدولة أثناء الصراع الدائر في أوروبا، فهؤلاء لم يسمحُ للجزائر أبدا ذلك الموقف الحيادي الصلب الذي اتخذته في هذه الحروب بالرغم من مساعيهم ومحاولاتهم، فوجود دولة مصممة على أن تخطط سياستها بنفسها وباستقلالية تامة مثل الجزائر، لم يعد في نظر الإنجليز التي خرجت من هذا الصراع أقوى مما كانت عليه مقبولا ومسموحا به، لذا اعتقدت الفرصة قد حانت لتوجيه ضربة في الصميم لهاته الدولة، التي تعتبر في نظر الأوربيين في هذه الفترة مركز الثقل الرئيسي في منطقة المغرب والقوة الرئيسية المحركة لها.[1]

قامت الإيالة الجزائرية بأسر سفينة في عنابة* تحمل العلم البريطاني، وثار في نفس الوقت نزاع بين مملكة نابولي وسردينيا من ناحية ونيابة الجزائر من ناحية أخرى، بشأن أسر بعض رعاياهم على أيدي سفن جزائرية فاستغلت بريطانيا الفرصة لتعمل في البحر الأبيض المتوسط باسم أوروبا ولترضي في الوقت نفسه أصحاب حركة مقاومة الرق الذين ازداد نشاطهم في إنجلترا.[2]

لقد أفرزت الظروف الدولية خلال القرن 19م تفويض أوروبا لبريطانيا بالقضاء على القرصنة، ولكن وزارة سان جيمس أوصت في الخفاء بعدم اللجوء إلى القوة إلا في اللحظة الأخيرة للمحافظة على سلامة وأمن تجارتها في البحر الأبيض المتوسط، ولما كان المؤتمر قد أقر سيطرة بريطانيا على الجزر الأيونية وجزيرة مالطة فقد وجدت في هذا تبريرا لتدخلها في الجزائر، بحجة تحرير الأسرى الأيونيين بوصفهم رعايا إنجليز.[3]

وقد تزامنت هذه التبريرات التي اتخذتها بريطانيا ذريعة لتوجيه حملتها العسكرية ضد الجزائر مع تزايد قوتها البحرية ومركزها في حوض البحر الأبيض المتوسط، وأصبحت أحد الفاعلين والمتحكمين في السياسة الدولية، كما ضمنت من جهة أخرى الشرعية والتأييد الأوروبي لها وامتد بذلك نشاطها إلى خارج القارة الأوروبية فأصبحت وكأن لها الحق في الإشراف على الأمن الدولي وحمايته.

5- الدوافع العسكرية

ساعد الجهاد البحري الذي تزعمته الجزائر منذ القرن 16م على توحيد صفوف المسلمين للسواحل فأصبحوا بمثابة كتلة حضارية واحدة تحت راية الدولة العثمانية، هذه الدولة التي كان لها الفضل في وقف

1 - جمال قنان: المرجع السابق، ص253.

* - للمزيد من التفاصيل حول مدينة عنابة أثناء العهد العثماني أنظر: "ليلى الصباغ، عنابة بين اسمها وموقعها وعلاقاتها مع العالم المتوسطي حتى الاحتلال الفرنسي"، **مجلة الأصالة**، مج14، ع33، الجزائر، 2011، ص ص 123-128.

2 - أحمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص329.

3 - محمد زروال: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص62.

الانهيار الذي حلّ ببلاد الإسلام[1]، وقد اتخذ هذا الصراع البحري منذ استقرار العثمانيين بالجزائر أبعادا عالمية فاندرج في إطار التزاع بين القوتين العالميتين المتصارعتين للفوز بالسيادة على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي أصبح ميدانا للصراع والصدام بين القوة الإسلامية والقوة المسيحية.

ومما ساعد على ازدياد نشاط البحرية الجزائرية التحاق كثير من البحارة العثمانيين والأندلسيين بالجزائر للعمل في البحرية، كما ساعد استعمال البحارة الجزائريين لنوع من السفن الصغيرة التي تتميز بخفتها وسرعة حركتها وقدرتها على المناورة على نجاح البحرية الجزائرية في عملياتها ضد السواحل الأوروبية[2]، وكان عمل البحرية الجزائرية في هذه الفترة مقاومة ضد العدوان وجهادا ضد إرادة التنصير والتمسيح وليس قرصنة كما ادعى وزعم الأوربيين.

إن الحديث عن الظروف التاريخية التي أفرزت ظاهرة القرصنة على امتداد السواحل المغاربية كشكل من أشكال الدفاع الشعبي تارة، ومظهر من مظاهر الرفض الرسمي للهيمنة الأوروبية وتهديداتها في ظل اختلال موازين القوة تارة أخرى، وينبغي أن لا يخفى الوجه الآخر للقرصنة المتوسطية المتمثل في نشاط القراصنة الأوروبيين[3]، ولهذه الاعتبارات كلها أولى الجزائريون من البداية اهتماما خاصا للقوة البحرية، وهذا ما يفسر سبب عدم اعتنائهم بالأسطول التجاري، وتداخلت عدة عوامل لتجعل من الجزائر قوة بحرية رادعة في البحر الأبيض المتوسط خاصة خلال القرن 17م، ومهما قيل عن البحرية الجزائرية فإنها عرفت في مطلع القرن 19م قائدا بحريا يستحق الذكر وهو الرايس حميدو الذي نظم البحرية الجزائرية وأعطاها روحا جديدة، ما مكنه من تحقيق عدة انتصارات حاسمة، وقد أشاد المؤرخ دوفو لكس بحجم الغنائم والسفن التي أسرها حميدو في معظم خرجاته البحرية.[4]

دأبت الدول الأوروبية على وصف النشاط الجزائري البحري بالقرصنة محاولين بذلك نزع الصبغة الدينية عليه، لأنه في الأساس جهاد بحري تمليه العقيدة، وحاولوا إضفاء عليه الصبغة الاقتصادية وجعلوا هذا النشاط هو المصدر الوحيد لدخل الإيالة، إلا أن الكتابات الجزائرية المعاصرة قد فندت هذا الطرح جملة وتفصيلا.[5]

1 – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص192.

2 – ناصر الدين سعيدوني وآخرون: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 44.

3 – حنيفي هلايلي: أوراق...، المرجع السابق، ص68.

4 – *Devoulx (A), « Les registres des prises maritimes » R.Af, N°16, 1872, pp 71-72.*

5 – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر...، المرجع السابق، ص ص69-70.

جعلت الدول الأوروبية نشاط البحرية الجزائرية قضية دولية متهمينها بعرقلة الملاحة والتجارة في عرض البحر الأبيض المتوسط، لذا كان مؤتمر فينا الفرصة المناسبة للتنديد بهذه الأعمال ووضع مخطط يستهدف القضاء على البحرية الجزائرية، باعتبارها قرصنة دولية تتعارض مع المبادئ الإنسانية حسب طرحهم، واستغلت بريطانيا مركزها الجديد في البحر الأبيض المتوسط إثر حروب نابليون، إذ آلت إليها الجزر الآيونية وكذلك جزيرة مالطة بإقرار من مؤتمر فينا بالإضافة إلى جبل طارق، وبهذا أصبحت بريطانيا تعتبر نفسها دولة متوسطية وبالتالي أرادت أن تنتقم من هجومات الرايس حميدو الذي ركز نشاطه ضد السفن الإسبانية والبرتغالية والدولتان آنذاك حليفتان لبريطانيا[1]، وبمجرد أن توقفت الحروب الأوروبية تحالفت تلك الدول من أجل القضاء على الأسطول الجزائري الذي كان يشكل خطرا على مصالحها التجارية في البحر الأبيض المتوسط، وكانت إنجلترا قد وعدت الداي من قبل بأن أسطولها سيتولى حماية بلاده من الاعتداءات الخارجية، ولكنها لم تلتزم بوعدها إذ لما وقعت الجزائر تحت رحمة الأسطول الأمريكي عام 1815م كانت إنجلترا وغيرها من الدول الأوروبية تخطط للقضاء عليها.[2]

أثيرت مسألة محاربة القرصنة المغاربية وعلى رأسها الجزائر في مؤتمر فينا 1815م، وقد قدم الأميرال سيدني سميث مذكرة إلى المؤتمرين استند في إعدادها إلى خبرته العسكرية، وقد ألح على ضرورة وضع حد لأعمال القراصنة وذلك بقيام عمل أوروبي جماعي لتحطيم حكومات الإيالات المغاربية، وطلب في الأخير أن تبرم معاهدة تنص على تقديم القوات البرية والبحرية اللازمة لحراسة سواحل البحر الأبيض المتوسط ولمراقبة وتعقب وتحطيم سفن شمال إفريقيا[3]، ويبدوا أن مقترح سيدني سميث كان بإيعاز من حكومته البريطانية إذ كيف لا يضمن تأييد بلاده وحكومته لمقترحه ويقدمه للدول الأوروبية الأخرى ! ثم إننا نتساءل ما علاقة مشروع السير سيدني سميث بمشروع كاسلريه وزير خارجية بريطانيا الذي تقدم بمشروع الرابطة البحرية والذي لا يخرج عن نطاق مشروع سيدني سميث في الخطة والعمل؟ !

ومهما يكن فإن بريطانيا ستعلن في مؤتمر لندن 1816م عن رغبتها في القضاء على البحرية الجزائرية وقد اقترح سيدني سميث في هذا الأساس طريقتين رآهما متكاملتين لإجبار الجزائر بصفة خاصة وتونس وطرابلس الغرب بالتبعية بصفة عامة على التخلي عن نشاط القرصنة، تمثلت الأولى في تكوين قوة بحرية

1 – صلاح العقاد: المرجع السابق، ص74.

2 – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص146.

3 – جلال يحي: المرجع السابق، ص91.

مشتركة بين الدول الأوروبية لمحاصرة السواحل المغربية ومنع السفن الحربية الخروج من موانئها، أما الطريقة الثانية فهي قيام سفراء الدول الأوروبية بتحميل الباب العالي مسؤولية تلك الأعمال وهذا من خلال السماح لهم بتنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية[1]، كما قام ممثلي فرسان مالطة بتسليم عدة مذكرات إلى المؤتمرين يطالبونهم فيها بإعادة تشكيل نظامهم القديم وذلك بمنحهم مقرا آخر في البحر الأبيض المتوسط تجتمع فيه جميع أساطيل الدول المسيحية لمواجهة قراصنة الدول المغاربية ومحاربتهم.[2]

وعلى العموم فقد سيطرت قضية القرصنة المغاربية على أعمال المؤتمر وأخذت حيزا واسع النطاق وبما أن بريطانيا كانت الدولة المؤهلة في أوروبا في تلك الفترة بعد حروب الثورة الفرنسية حيث خرجت بمركز جديد سياسيا واقتصاديا وعسكريا أهلها بأن تحتل الصدارة، فقد وضع المؤتمر على عاتقها مهمة القضاء على القرصنة واسترقاق المسيحيين[3]، لقد حظيت الجزائر بحصة الأسد في تنديد مؤتمر فينا وأصبحت توصف بكونها وكرا للصوصية البحرية والقرصنة، وإذا كانت الجزائر مارست كأية دولة بحرية في الشرق وفي الغرب القرصنة بمفهومها الشرعي والقانوني الذي حددته قوانين البحار التي كانت جارية والأعراف السائدة في هذا العهد، فإنه لم يحدث منذ قيام الدولة الجزائرية الحديثة أن مارست هذه البلاد لصوصية بحرية أو أقرتها في أي نقطة أو مكان من أراضيها.

فالصراع المسيحي الإسلامي كان ناشبا في المتوسط وبالرغم من ذلك فإنه على عكس الطرف المسيحي الذي شجع قيام مؤسسات قرصانية خاصة لا تخضع في الظاهر لأي نفوذ ولا لأية دولة كانت، فإن دول المغرب البحرية قد أشرفت على هذا النشاط عن كثب وضبطته ضمن القوانين والأعراف التي كانت سائدة، ولهذا لم يعد في نظر الإنجليز التي خرجت من الصراع الأوروبي أقوى مما كانت عليه أن تسمح باستمرار النشاط الجزائري، لذا اعتقدت أن الفرصة قد حانت لتوجيه حملة عسكرية لهاته الدولة التي تعتبر في نظر الأوروبيين في هذه الفترة وكر القراصنة والقوة الرئيسية المحركة لها.[4]

في أعقاب مؤتمر فينا عرض الإنجليز على الدول الأوروبية خطة عملية لإنجاز مشروع الرابطة البحرية التي سبق وأن لوحوا بها أثناء انعقاد المؤتمر، والذي يقضي بتكوين قوة بحرية مشتركة تحت قيادة قائد عام يساعده مجلس مكون من وزراء الدول الخمسة، ويكون مقره في باريس كما تكون له صلاحيات إعطاء

1 – حنيفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية...، المرجع السابق، ص13.
2 – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص147.
3 – جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص445.
4 – جمال قنان: المرجع السابق، ص253.

الأوامر والتعليمات لقناصل الدول المعتمدين في الجزائر[1]، إلا أن المشروع لم ينجح في أوانه لاختلاف وجهات النظر والأهداف لكل الأطراف الأوروبية، فهذا المشروع كان يهدف إلى إحكام بريطانيا قبضتها على البحر الأبيض المتوسط وإزاحة غريمتها التقليدية فرنسا منه، مما يثبت رغبة بريطانيا في السيطرة على مواقع استراتيجية داخل البحر الأبيض المتوسط.

استغل الأوروبيون وعلى رأسهم إنجلترا البند الذي صادق عليه مؤتمر فينا والذي يقضي بتحريم تجارة الرقيق على سواحل غرب إفريقيا، لدعوة الدول المعنية إلى اجتماع في لندن لدراسة الإجراءات العملية المتعلقة بهذا البند، ومنذ الجلسات الأولى لهذا المؤتمر تحول اهتمام المندوبين من قضية محاربة تجارة الرقيق على سواحل غرب إفريقيا إلى موضوع قمع القرصنة البربرية على سواحل إفريقيا الشمالية.[2]

لقد كان كل من مندوبي النمسا وروسيا مهيئين لإثارة هذه المسألة في اجتماع لندن بمقتضى التعليمات التي زودا بها من طرف حكومتيهما، إن هاتين الدولتين لهما مصلحة في إثارة هذه القضية في منظور التهيئة والاستعداد لسلب الممتلكات العثمانية في البلقان وشمال آسيا الصغرى، مقابل ترك منطقة المغرب كمنطقة نفوذ واحتلال لدول غرب أوروبا[3] على رأسهم بريطانيا أمام تراجع مكانة فرنسا الدولية، وقد بادر المندوب الإنجليزي إلى تأييد هذا الاقتراح بكل حماس عندما أعلن أنه يشاطر رأي المندوبين تماما حول أهمية هذه المسألة.

تعددت اجتماعات المندوبين حول هذا الموضوع وفي الجلسة السابعة تم إعداد مشروع يتضمن خطة عمل لمنع الرق من جهة وقمع القرصنة المغربية من جهة أخرى[4]، ووفقا للمقترحات الإنجليزية بهذا الصدد عرض المشروع على المندوبين لمناقشته، ومنه انبثقت فكرة إنشاء رابطة بحرية أوروبية* تكون مهمتها قمع القرصنة وتصفيتها، وبهذه الإجراءات أصبحت بريطانيا مكلفة باسم أوروبا للقضاء على القرصنة المغاربية، كما أن بريطانيا قد أحست بقوتها البحرية فأرادت أن تبرز مظاهرها بشن حملة على الجزائر تؤكد من خلالها

1 – جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية...، المرجع السابق، ص 326.

2 – جمال قنان: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 253.

3 – نفسه.

4 – نفسه، ص 254.

* – ليست هذه أول مرة تظهر فيها فكرة إنشاء رابطة بحرية مكونة من الدول الأوروبية لمحاربة قرصنة دول المغرب، لقد ظهرت هذه الفكرة من قبل وواكب بزوغها ظهور الولايات المتحدة الأمريكية في البحر المتوسط عند نهاية العقد الثامن من القرن الثامن عشر، لقد تلقف جيفيرسون الفكرة وسعى إلى تطويرها وتنفيذها بإعداد مشروع مفصل لهذا الغرض، ينص على تكوين قوة أوروبية معادية لدول المغرب مثل البرتغال ومالطة ومملكة الصقليتين، ولكن غموض المشروع وتحفظ الدول البحرية الكبرى مثل فرنسا وانجلترا إزاءه أدى إلى إهمال الفكرة.

مركزها القيادي والقوي في البحر الأبيض المتوسط، وتفسح المجال لنفسها بإزاحة معظم منافسيها والمعرقلين لمصالحها في هذا الحوض المائي الحيوي.

ازدادت أهمية الجزائر الاستراتيجية بشكل واضح في البحر الأبيض المتوسط مع الثورة الفرنسية، حيث متى حاولت استخدام هذا البحر وسيلة للوصول إلى مصر ولضرب بريطانيا في الهند، ومع نابليون الذي فكر في تكوين إمبراطورية له تشكل أجزاء هامة من الدولة العثمانية وأقاليم شمال إفريقيا، وظهرت مدينة الجزائر في موقع متوسط بين القواعد البريطانية في جبل طارق وفي مالطة، مما يدعم السيطرة البحرية البريطانية على البحر الأبيض المتوسط في حالة استيلاء بريطانيا على الجزائر أو الحصول على تسهيلات من حكامها.

أقلقت فكرة إمكان قيام تقارب أو تحالف جزائري بريطاني بال الحكومة الفرنسية في عصر الثورة وإمبراطورية نابليون، وكانت فكرة الاستفادة من موقع الجزائر الاستراتيجي تراود نابليون في حربه مع بريطانيا ولا شك أن حصول فرنسا على قاعدة بحرية في شمال إفريقيا يسمح لها بالتفوق في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وتهديد الخطوط البريطانية التي كانت تسير فيه بين الشرق والغرب[1] لذا فكرت بريطانيا بأن تبادر بشن حملة على الجزائر لقطع الطريق أمام فرنسا ولكي تستطيع تأمين حرية التنقل في البحر الأبيض المتوسط لحماية مصالحها في نمو التجارة بين الدول.[2]

6- الدوافع الإقتصادية

لقد كانت معظم الدول الأوروبية وأمريكا في نهاية القرن 18م تدفع ضريبة سنوية وأخرى دورية إلى إيالة الجزائر مقابل حرية الملاحة في البحر الأبيض المتوسط، وكان حكام الجزائر يشترطون أن تكون جل الدفعات في شكل مواد أولية أو مصنوعة مثل اللوح والبارود والأسلحة والحبال إلى غير ذلك مما تحتاج إليه الدولة في حياتها اليومية، والتي يتعذر الحصول عليها بالطرق الأخرى، لأن تجار شمال إفريقيا كانوا لا يقبلون في تلك البلاد، إذا دخلوها فإنهم يعرضون أنفسهم وما يملكون للهلاك[3]، وفي هذا الشأن صرح المؤرخ الأمريكي وليم سبنسر بأن الضريبة كانت هي مفتاح العلاقات الجزائرية الأوروبية، وكانت أوروبا تدفع الجزية لأنها لم

1 - جلال يحي: المرجع السابق، ص86.

2 - أرجمنت كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970، ص29.

3 - محمد العربي الزبيري: مقاومة الجزائر...، المرجع السابق، ص121.

تستطع أن تطور سياسة عمل جماعي حقيقي ضد الجزائر، فكانت الضريبة المدفوعة بمثابة حماية فردية في نظره وكانت أيضا امتيازا للقوى الأوروبية الصغيرة التي تعتمد في حياتها على التجارة السلمية.[1]

لعل أبرز مظاهر قوة البحرية الجزائرية في العهد العثماني الإتاوات التي تدفعها الدول الأوروبية تحت تدابير اتفاقيات شكلية لحماية سفنها من استيلاء القراصنة، ومما يلاحظ أن هذه الإتاوات كانت تختلف وتتباين حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر، كما كان للظروف السائدة في تلك الفترة تأثير على تحديد مبالغ تلك الإتاوات[2]، ومن بين الدول التي كانت تدفع الإتاوات إلى الجزائر نذكر:

إسبانيا: كانت تساهم بما قيمته 96.800 فرنك كإتاوة سنوية ومن أجل حماية مصالحها بالجزائر وإقرار السلم معها لجأت إلى إرسال 2000 قنطار من البارود، وفي سنة 1804م ألزمت بإرسال 9 مدافع من عيار 24 و18 مدفعا من عيار18، وفي سنة 1826م أكدت مع معاهدة السلم المبرمة مع الجزائر الالتزام بدفع 150 ألف فرنك.

فرنسا: كانت تدفع قبل سنة 1790م ما قيمته 37 ألف جنيه وفي شهر جوان 1790م كانت فرنسا تدفع اللزمة التي حددت بـ56700 فرنك بالإضافة إلى العديد من الهدايا.

إنجلترا: تعهدت في سنة 1807م بدفع 267500 فرنك بالإضافة إلى تزويد الجزائر بالمدافع والذخيرة الحربية وكانت تدفع للجزائر حتى حدود 1816م ما يقارب 350 ألف فرنك.

هولندا: كانت تدفع 125 ألف فرنك بالإضافة إلى معدات حربية.[3]

ويبدوا أن هذه الإتاوات قد ضاقت منها الدول الأوروبية فأرادت التخلص منها، وذلك بعدما اتفقوا على القيام بعمل جماعي في مؤتمر فينا للقضاء على البحرية الجزائرية وإضعافها، حتى لا يتسنى لها القيام بدور الشرطة البحرية المتوسطية، ومن ثم تتخلص هذه الدول وعلى رأسها بريطانيا من هذه الالتزامات المالية، وقد تشجعت بريطانيا للمضي في هذا المشروع بعدما حققت أمريكا غرضها في المعاهدة سنة 1815م مع الجزائر والتي نصت على ما يلي:

1. إطلاق سراح جميع الأسرى والعبيد الأمريكيين الذين هم تحت سلطة الدولة الجزائرية.
2. إبطال عقود الضرائب التي كانت أمريكا تدفعها إلى الدولة الجزائرية.
3. إلغاء عادة استعباد الأسرى المسيحيين.[4]

1 – وليم سبنسر: المرجع السابق، ص176.

2 – حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري...، المرجع السابق، ص71.

3 – نفسه. ص 73.

4 – محمد بن عبد الكريم: حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، ط1، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1972، ص 40.

وبهذه المعاهدة تخلصت أمريكا من دفع الإتاوة إلى الجزائر، فأرادت الدول الأوربية تسير على نهجها بقيادة بريطانيا سيدة البحار، ومن جهة أخرى فقد أدت الثورة الصناعية التي ظهرت في إنجلترا أولا سنة 1750م ثم انتشرت في بقية أنحاء أوروبا إلى تزايد نفوذ الدول الاستعمارية الأوروبية، وزيادة الإنتاج في الدول الرأسمالية، مما أدى إلى ظهور الحاجة إلى أسواق جديدة لتصريف المواد المصنعة الفائضة عن حاجة هذه الدول وفي الوقت نفسه برزت مسألة البحث عن المواد الأولية والغذائية، هذا فضلا عن تراكم رؤوس الأموال عند أصحاب المصانع والشركات والمصارف أوجد الرغبة لاستثمارها في مشاريع مربحة خارج الأقطار الجغرافية للبلدان الأوروبية، وسرعان ما ظهرت الجمعيات الاستعمارية في أوروبا لتساعد على تعبئة العالم الأوروبي وحث حكوماتها هناك على السعي للحصول على المستعمرات.[1]

هذا ما أدى إلى تزايد حدة التنافس التجاري بين إنجلترا وفرنسا في الشرق الجزائري، فبينما كانت الأولى تسعى بكل جهدها لتغطية خارطة العالم بنشاطاتها الاقتصادية ولا سيما التجارة، كانت فرنسا في عهد نابليون تسعى للسيطرة على القارة الأوروبية[2]، ولهذا سعت بريطانيا لربط علاقات تجارية مع الجزائر وتعكير صفوى العلاقات الجزائرية الفرنسية وبذلك تعرقل الاقتصاد الفرنسي، ولقد حققت بريطانيا رغبتها سنة 1806م عندما تمكنت من الاستحواذ على المؤسسات التجارية التي كانت تشرف عليها فرنسا في الشرق الجزائري[3] وقد تمكنت بريطانيا من استغلال هذه الشركات لصالحها طوال الفترة الممتدة من 1806 إلى غاية 1816م.[4]

إن كثافة النشاط التجاري في تلك الشركات دفع الدول الأوروبية إلى البحث عن مراكز في سواحل شمال إفريقيا، وكان مبدأ علاقات إنجلترا ببلدان شمال إفريقيا قائما على أساس الاستفادة من الامتيازات الحيوية التي توفرها مراسيها وتمكين سفنها التجارية من التموين بالمواد الضرورية القادمة من تلك البلدان، وقد أدركت إنجلترا منذ وقت مبكر الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الجزائر في هذا المجال[5]، وقد وصف بعض الساسة

1 – هشام سوادي هاشم: تاريخ العرب الحديث 1516-1830 من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص164.

2 – قدور عبد المجيد: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص273.

3 – محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ...، المرجع السابق، ص69.

4 – أندري برنيان وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة إسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 172.

5 – أرزقي شويتام: "التنافس الدولي في البحر المتوسط خلال القرنين 18 – 19م وموقف الجزائر منه"، **حولية المؤرخ**، ع3-4، الجزائر، 2005، ص168.

الأوربيين مشروع وزير خارجية بريطانيا والمتمثل في الرابطة البحرية بأنه أحد هذه التصورات الإنسانية التي تحددها الحكومة الإنجليزية عندما ترى بتحقيقها خدمة لوجهات نظرها السياسية ومصالحها التجارية.[1]

ويمكننا أن ندرك أيضا الدور الهام الذي قامت به الشركة الملكية فيما ورد في التقرير الذي أعده جيل جوتي "*Jules Goutier*"صيرفي بمرسيليا حيث قال:«...إن الشركة الملكية الإفريقية كانت تمتلك ممتلكات مهمة في الأراضي الجزائرية والتونسية، وقد تمكنت بفضل المعاهدات التي كانت تبرمها مع حكام تلك الدول من الحصول على كميات معتبرة من الحبوب والصوف والجلود والمرجان الخام الذي كان يصدر إلى فرنسا فقط وقد وفرت هذه التجارة لفرنسا المواد الضرورية التي أنقضت بها المنطقة الجنوبية أكثر من المجاعات، كما شجعتها هذه التجارة على مضاعفة عدد قطع أسطولها، وكلما قامت الشركة بتجديد معاهداتها مع الجزائر وتونس تتدخل إنجلترا لعرقلة سير المعاهدات، قصد الاستيلاء على ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا...».[2]

أدى فقدان بريطانيا لجزء كبير من مستعمراتها في القارة الأمريكية إلى توجيه أنظارها من جديد إلى البحر الأبيض المتوسط، وقد شجعها على ذلك مركزها الريادي والمحوري الجديد، وألقت بكل ثقلها في البحر المتوسط ساعية أخذ مواقع فرنسا في السواحل الجزائرية[3]، للتعويض عما خسرته إثر الحرب الأمريكية عليها ورأت في إمكانيات الجزائر الطبيعية مصدرا مهم وأساسي لبناء اقتصادها، حيث كانت مهتمة منذ أمد بدول شمال إفريقيا دون أن تتمتع بما تتمتع به فرنسا من مزايا اقتصادية في الإيالة، وكانت تتحين الفرصة تلوى الأخرى لعرقلة نفوذها وأجبرتها حملة سنة 1830م على توضيح نياتها وأسباب عدوانيتها.[4]

برزت قضية استرقاق المسيحيين كمحور أساسي في مؤتمر فينا، واكتفى المؤتمر في معاهدته التي تم التوقيع عليها في 09 يونيو 1815م بتحريم الاسترقاق في الجزائر أصلا وفي تونس وطرابلس الغرب بالتبعية، وفي الحقيقة فإن سلبية هذا المؤتمر بالنسبة إلى الجزائر كانت سياسية واقتصادية، فتحرير العبيد المسيحيين دون فدية يعرقل تطور البلاد فيهدم اقتصادها وبذلك تحرم الجزائر من مورد هام لدخل الإيالة، ومن ثم تتمكن الدول الأوروبية من فرض سيطرتها الاقتصادية والعسكرية على الجزائر[5]، وفي مقدمة هذه الدول إنجلترا التي تأكدت

1 – أحمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص330.

2 – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص17.

3 – نفسه.

4 – شارل آندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م، ترجمة جمال فاطمي وفتحي سعيدي وآخرون، ط1، مج1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 74.

5 – محمد زروال: المرجع السابق، ص61.

من أهمية الجزائر بالنسبة لها وما يمكن أن تقدمه من ثروات طبيعية وتجارية تساهم بها في إثراء اقتصادها وتطور بها أسطولها، كما أن استغلال بريطانيا لإمكانيات الجزائر قد يقطع الطريق أمام فرنسا عدوها التقليدية.

والمطلع على مذكرة سيدني سميث التي قدمها لمؤتمر فينا يدرك البعد الاقتصادي وتأثيره في السياسة الأوروبية، وكثيرا ما رفعت أوروبا خلال القرن 19م شعار الراية تتبع التجارة، لذا لم تخرج بريطانيا عن الإطار العام للسياسة الأوروبية، وأهم ما ورد في تقرير سيدني سميث نذكر: «...إن هذه اللصوصية المخزية لا تثير غضب الإنسانية فحسب لكنها تعرقل التجارة وتسيء إليها...».[1]

ولهذا سارعت بريطانيا بتجهيز حملة عسكرية يقوم على عاتقها إزاحة الجزائر من البحر الأبيض المتوسط حتى لا تعيق التجارة الدولية حسبهم، لذا كان من دوافع هذه الحملة ضمان حرية التجارة الدولية في البحر الأبيض المتوسط[2]، كما ساهمت النزعة الدينية والتعصب المسيحي بشكل فعال في شن حملة بريطانيا على الجزائر.

7- الدوافع الدينية

لقد كان دور الدين والعقيدة في توجيه الحملات العسكرية وضبط السياسة الدولية الخارجية فعالا خاصة خلال القرن 16م، عندما اشتدت وطأة إسبانيا والبرتغال على المغرب العربي وسكان شمال إفريقيا، حيث كان الرأي العام الإيبيري حاقدا على الإسلام والمسلمين تحت تأثير رجال الكنيسة المتحمسين لغزو المغرب العربي، مستعملين دعاية صليبية انتقامية شارك فيها الرهبان ومنظمات جماعة المسيح إلى جانب الملكين الكاثولكيين فرديناند* وإيزابيلا** الذين قاموا بتنظيم الأناشيد الدينية الحماسية، حيث سيطرت وصية الملكة إيزابيلا على عقول الإيبيريين والتي جاء فيها: «... إني أرجوا وآمر بطاعة أمنا المقدسة الكنيسة طاعة تامة، وأن لا يتوقف فتح إفريقيا ومحاربة الكفار في سبيل الإيمان...»، بينما أكد فرديناند مرارا قوله:«... أعمل لأجل

1 - علي تابست: المرجع السابق، ص168.

2 - أرجمنت كوران: المرجع السابق، ص29.

* - ولد في أراغون سنة 1452م ابن خوان الأول ملك أراغون، تولى العرش عام 1479 بعد زواجه من إيزابيلا بعشرة سنوات، توفي سنة 1516.

** - ولدت سنة 1451 ابنة خوان الثاني ملك قشتالة استلمت الحكم بعد وفاة أخيها الرابع عام 1474م، وبعد الوحدة مع أراغون أصبحت وزوجها يعرفان بالملكين الكاثولكيين، توفيت عام 1504.

الرب ومن أجل الديانة المسيحية الكاثوليكية المقدسة، وأعمل على محاربة أعداء الإيمان المسيحي الكاثوليكي...».[1]

كما لا يجب أن ننسى الدور البارز الذي لعبه البابا في مدينة روما من أجل حمل البلاد المسيحية قاطبة على وضع كل إمكانياتها البشرية والمادية تحت تصرف ملوك إسبانيا، من أجل إخضاع بلاد الشمال الإفريقي للحكم المسيحي.[2]

ومن البديهي مع تراجع مكانة إسبانيا الدولية خلال القرن 19م سيوجه الباباوات أنظارهم إلى بريطانيا التي في مقدورها تحقيق أحلامهم من أجل نشر المسيحية في بلاد المغرب والشمال الإفريقي عامة، وإذا كان القرن 16م يستحيل فيه فصل السياسة عن الدين على حد تعبير أحد الكتاب الجزائريين[3] فإن دور الدين سيضعف خلال القرن 19م نظرا لعدة تطورات شهدتها الكنيسة والسياسة الدولية معا، إلا أنه لا يندثر مع وجود رغبة لبعض المتعصبين في نشر المسيحية والحاقدين على دائرة الإسلام.

دعت الكنيسة إلى وحدة المسيحيين لمواجهة النشاط البحري المغاربي عامة والجزائري خاصة، ودعتهم للقضاء على هذا النشاط الذي يسترق إخوانهم في الدين منذ بداية العصر الحديث، وسخرت كل الإمكانيات من أجل ذلك، ففي البداية عملت على توفير الأموال اللازمة لافتداء المسيحيين وكونت لهذا الغرض الجمعيات والمؤسسات المختلفة[4]، كما أن أوروبا كانت كلها تدعم نشاط فرسان مالطة الذي كان له صبغة دينية مسيحية متعصبة تجاه المسلمين، وهؤلاء كانوا من المبادرين لطرح القضية الجزائرية في مؤتمر فينا، والذين أصروا على منحهم مقر في البحر الأبيض المتوسط تجتمع فيه كل الأساطيل المسيحية لمواجهة ومحاربة الجزائريين.[5]

ولعل التعاون الوثيق بين الدولة العثمانية الإسلامية والدولة الجزائرية المؤيدة لها في الدفاع عن حوزة الإسلام قد دفع بالدول المسيحية في أوروبا أن تتعاون فيما بينها لضرب المسلمين في الجزائر[6]، حيث ترسخت لتلك الدول فكرة ضرورة القضاء على دار الجهاد، مدعية أن الجزائر تلجأ إلى محاربة المسيحيين في كل مكان مما يبين إلى أي حد كان الغرب الصليبي يكن من عداء وحقد للإسلام والمسلمين، وقد تجسد هذا الحقد الديني

1 - *Braudel (Fernand), « Les Espagnols et L'Afrique du Nord de 1492-1577 », R.Af N°69, 1928, pp. 199-200.*

2 – أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة...، المرجع السابق، ص32.

3 – حنيفي هلايلي: أوراق...، المرجع السابق، ص 122.

4 – : العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، ص10.

5 – أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص147.

6 – عمار بوحوش: التاريخ السياسي الجزائري من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 86.

في الحلف الصليبي لمؤتمر فينا 1815م بحجة تحرير المسيحيين الموجودين في الجزائر، وتحطيم قوة الأسطول الجزائري الذي كان يحمل لواء الإسلام في البحر الأبيض المتوسط، حيث ظهرت بوضوح النزعة الصليبية والتضامن المسيحي ضد الجزائر والخلافة العثمانية وولاياتها الإسلامية.[1]

ولا تخلوا الحملة البريطانية على الجزائر من تأثير الدين والعقيدة على الساسة البريطانيين خلال العصر الحديث، حتى وإن لم يبدو في ظاهر حملتهم الأثر والنفس الديني، فإنه كان عاملا مهما في هذه الحملة، لأن أوروبا الغربية ظلت متمسكة بالدافع الديني في سياستها وفي جميع حملاتها العسكرية، ومن جهة أخرى كان رجوع الحكم الملكي في أوروبا بعد تقويض مشاريع الثورة الفرنسية قد جعل طبقة النبلاء تعمل على إرجاع رجال الدين وتعزيز الكنيسة، هذا فضلا عن العائلة المالكة التي كانت ترى نفسها محقة في الدفاع عن الدين.[2]

أحدث كتاب عبقرية المسيحية لكاتبه الفرنسي شطو بريان" *Château Briand*" تأثير بالغ على المجتمع الأوروبي، وبالغ في كتابه هذا حينما قال: «... لا أرى حلا للمستقبل إلا في المسيحية...»[3]، كما أن الأيديولوجية الدينية المسيحية كانت وراء تطلعات الكنيسة بإفريقيا الشمالية خلال العصور الحديثة، وخاصة بعد احتلال الجزائر الذي يمثل تحولا كاملا وعميقا لسياسة الكنيسة تجاه الدول المغربية الثلاث، فضلا عن رجال الكنسية الذين خططوا لهذا الاحتلال، حيث كانوا هم الآخرون يأملون في القضاء على الطابع الإسلامي لهذه الشعوب خدمة للمسيحية.[4]

لذا لا يجب أن نغيب دور الدين ورجال الكنيسة والرهبان في توجيه سياسة بريطانيا الخارجية، خاصة بعد أن أصبح أمل نشر المسيحية ومحاربة الإسلام معلق على عاتقها نظرا لمركزها الجديد في أوروبا، ويبدو أن هذه الحملة لا تخرج عن الإطار العام للصراع الحضاري بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، فهي حلقة مكملة لحلقات الحروب الصليبية خلال العصور الوسطى حتى وإن اختلفت في شكلها، إلا أن مضمونها وهدفها يسير على نفس النهج، والتاريخ الحديث يبين لنا هذا التعصب بوضوح في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب، ألم يصرح بعض الساسة الأمريكيين في غزوهم للعراق بأنها حرب صليبية ؟، ومرد هذا التعصب إلى رغبة

1 – صالح فركوس: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2010، ص 5.

2 – عبد الجليل التميمي: "التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19م"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع1، تونس، 1974، ص 13.

3 – نفسه.

4 – عبد الجليل التميمي: "دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1830-1881م"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع3، تونس، 1975، ص 08.

المسيحيين بكل أطيافهم في نشر عقيدتهم بالشمال الإفريقي والتخلص من ظاهرة الإسلام والمسلمين تماشيا مع الآية الكريمة ﴿وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلاَ النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾.[1]

لهذا كان من البداية دور العامل الديني فعال في دفع وتعبئة الجماهير والحكومات لشن الحملات العسكرية على الإيالات المغاربية، ولا نستبعد دور الرهبان والبابوات في دعم حملة إكسموث على الجزائر ومساندتها.

8- التنافس الفرنسي البريطاني على الجزائر

ظهر التنافس الفرنسي الإنجليزي خلال القرن 18م ومطلع القرن 19م بوضوح في البحر الأبيض المتوسط، فقد حاولت كل دولة مد نفوذها إلى سواحل شمال إفريقيا بعد أن فرضتا سيادتهما على مناطق حيوية به، وقد تركزت أطماع الدولتين على الجزائر كونها تحتل منطقة استراتيجية سوف تفتح لهما المجال واسعا لإنشاء نفوذ عسكري في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، تكون منطلقا لهما إلى بقية الأقطار الأخرى هذا فضلا عن الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر والتي سوف تمثل المادة الأولية لصناعتهما الناشئة جراء التطور الصناعي الذي بدأت تعرفه أوروبا الغربية في هذه الفترة خاصة بريطانيا وفرنسا، والذي سوف يؤمن لهما مستقبل زاهر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.[2]

بدأ الإنجليز يدعمون موقعهم في البحر الأبيض المتوسط بعد أن أبرموا معاهدة السلم مع الجزائر سنة 1622م[3] ومنذ هذا التاريخ دخلت إنجلترا في صراع مع بقية الدول الأوروبية التي كانت لها مصالح في المنطقة إلا أن الصراع الذي نشب بين تلك الدول كان ضعيفا نسبيا في العهود الأولى، لانشغالها بمناطق أخرى بعيدة عن البحر الأبيض المتوسط، كما أن الأسطول الإسلامي بما فيه الأسطول الجزائري كان حاجزا أمام التوسع الأوروبي في المنطقة، وعندما فقدت الدول الأوروبية جزء من مستعمراتها في القارة الأمريكية في أواخر القرن 18م وجهت أنظارها من جديد إلى البحر الأبيض المتوسط.[4]

---

1 - سورة البقرة، الآية 119.

2 - زهرة زكية: "التنافس الفرنسي الإنجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه 1792-1830م،" **مجلة الدراسات التاريخية**، ع11-12، الجزائر، 2000، ص ص 304-306.

3- *Blayfair (R-L), « Episodes de L'Histoire des relations de la Grande Bretagne avec les états Barbaresques avant la conquête Française », R.Af, N°22, 1878, p308.*

4 - أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 134.

ألقت إنجلترا بكل ثقلها في البحر المتوسط ساعية أخذ مواقع فرنسا في السواحل الجزائرية، مما أدى إلى احتدام الصراع بين البلدين وخلف آثارا عديدة على الجزائر، وقبل حدوث الصراع بين الدولتين إنجلترا وفرنسا حول الجزائر كانت الأمور بينهما قد تطورت بشكل أدى إلى فرض إنجلترا حصارا بحريا على سواحل فرنسا فيما بين 1792-1794م، ومنعت بعض الدول التعامل معها إلا أن خطة الحصار قد أثبتت فشلها، إذ ظلت سفن الو.م.أ تزود الموانئ الفرنسية بالمواد الغذائية وغيرها، ولأجل هذا بادرت إنجلترا إلى إنهاء الصراع بين الجزائر والبرتغال حتى يتمكن الأسطول الجزائري من التغلغل إلى مياه المحيط الأطلسي ويعرقل بذلك نشاط الأسطول الأمريكي ويمنعه من الاتصال بالموانئ الفرنسية.[1]

شرعت الحكومة الفرنسية في البحث عن الوسيلة التي تمكنها من فك الخناق الذي فرضه الإنجليز على سواحلها، وفتح الطريق أمام سفن الو.م.أ للوصول إلى مراسيها المطلة على بحر المانش، فقررت لهذا الغرض إرسال بعثة إلى تونس والجزائر لإقناع حكامهما بالتفاوض مع الو.م.أ، إلا أنه في أفريل 1794م تجددت الحرب بين البرتغال والجزائر وأعلن إثر ذلك البلاط البرتغالي عن استعداداه لإرسال أسطول إلى مضيق جبل طارق لإغلاقه في وجه الأسطول الجزائري ومنعه من التوغل في المحيط الأطلسي، وقد ساعدت هذه الإجراءات سفن الو.م.أ على مواصلة عملية تموين الموانئ الفرنسية.[2]

أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فقد قام الصراع الفرنسي البريطاني حول امتيازات الشرق الجزائري إذ رغبت كل دولة في الاستفادة واحتكار الاقتصاد الجزائري لنفسها على حساب غريمتها، وقد تمكنت فرنسا منذ زمن بعيد من الاستفادة من هذا الامتياز، حيث تمكنت فرنسا بحكم تقاربها مع الجزائر وعداوتها مع إسبانيا من الظفر برخصة صيد المرجان في الشرق الجزائري من السلطان سليمان القانوني*، وأصبح لها العديد من التجار، وتمكنت بفضل هذا الامتياز من السيطرة على احتكارات التجارة في الشرق الجزائري، مما ولد صراعا لها من طرف إنجلترا التي رغبت هي الأخرى منافستها في هذا الامتياز لتحل محل الغرفة التجارية لمرسيليا

1 - أرزقي شويتام: المرجع السابق. ص 134.

2 - أرزقي شويتام: التنافس الدولي...، المرجع السابق، ص174.

* - أشهر السلاطين العثمانيين، ولد بمدينة طرابزون سنة 1495م، تولى الحكم من سنة 1520 إلى غاية 1566م، عمل على تقوية الإمبراطورية العثمانية، واستطاع أن يشن العديد من الغارات على الطرف المسيحي تمكن من فتح جزيرة رودس سنة 1522م كما حاصر فينا سنة 1529م ومالطة سنة 1565م إلى غير ذلك من فتوحاته وحملاته العسكرية، ويعتبر من أشهر شخصيات القرن 16م إلى جانب كل من فرانسوا الأول وشارلكان الإسباني وخير الدين بربروس.

وشركة إفريقيا[1]، وقد حققت فرنسا نجاحا كبيرا في شمال إفريقيا بفضل الشركة الملكية الإفريقية والتي كانت تعمل على تحقيق هدفين:

الأول: استغلال ثروات البلاد بشكل أوسع ومنتظم.

الثاني: منع الإنجليز من التوغل في سواحل شمال إفريقيا[2]، وقد تمكنت هذه الشركة من احتكار معظم المواد التي كانت تنتجها الجزائر مما ساعدها على جني أرباح طائلة وتحقيق نجاح كبير.

وبالرغم من أن إنجلترا فشلت بصورة عامة في دفع الجزائر إلى اتخاذ موقف معادي لفرنسا عقب قيام الثورة الفرنسية، فإن انتصار إنجلترا في معركة الطرف الأغر وطد مركزها في الجزائر، وسمح لها سنة 1807م بأن تحل محل الفرنسيين في المراكز الفرنسية بالجزائر[3]، وواصل الإنجليز رغم محاولاتهم الفاشلة جهودهم الرامية إلى تعكير العلاقات الجزائرية الفرنسية وكان ذلك عن طريق قناصلهم في الجزائر، ولكنهم لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم، وبقي الوضع على حاله إلى أن قامت فرنسا بحملتها على مصر سنة 1798م وحينئذ حاول الإنجليز استغلال ذلك الحدث لصالحهم، فكانوا يرون في ذلك فرصة مواتية لإرغام الجزائر على الدخول في حرب ضد فرنسا وفسخ المعاهدة التي أبرمتها معها في 30 سبتمبر 1800م، فطلبوا من السلطان العثماني بأن يأمر الداي مصطفى (1798-1805م) بقطع علاقاته مع فرنسا[4]، كما أن فرنسا كانت دائما تحاول تحريض حكام الجزائر ضد الإنجليز بهدف إبعادهم عن مناطقها الحيوية في شمال إفريقيا.[5]

وعلى إثر هذا الصراع والتنافس الإنجليزي الفرنسي على المناطق الحيوية خطط نابليون بونابرت لغزو البلدان المغاربية (تونس، الجزائر، طرابلس الغرب) قصد إنشاء مستعمرات فرنسية تمتد من الجزائر غربا إلى الجزر الأيونية شرقا، وكان نابليون يهدف إلى جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية مما يمكنه من القضاء على السيطرة الإنجليزية وتفوقها من جهة، أو تحقيق حملة ثانية ضد مصر والمشرق العربي عامة من جهة أخرى وتكون الجزائر في مشروع نابليون قاعدة منظمة تنظيما محكما تساعده على خلق التوازن في البحر الأبيض المتوسط لكن كل هذه المشاريع لم تخرج عن إطارها النظري، إذ لم يتمكن نابليون من تنفيذها وتجسيدها على

1 - أندري برنيان وآخرون: المرجع السابق، ص167.

2 - محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص195.

3 - محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث...، المرجع السابق، ص142.

4 - أرزقي شويتام: دراسات ووثائق...، المرجع السابق، ص 89.

5 - نفسه، ص88.

أرض الواقع نظرا لانشغاله بحروبه في القارة الأوروبية، واستغل الداي أحمد* الظروف الحرجة التي كانت تمر بها فرنسا ليستولي على مؤسساتها في الجزائر عام 1807م ومنحها لإنجلترا مقابل ضريبة سنوية[1]، هذا ما جعل نابليون يفكر بجدية من جديد في احتلال البلدان المغاربية.**

بلغ التنافس الإنجليزي الفرنسي في الجزائر خلال القرن 19م ذروته ومن أبرز مظاهره ذلك التسابق القائم بين الدولتين من أجل كسب صداقة الجزائر، التي أصبحت تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لكليهما، حيث سعت بريطانيا دائما إلى إحداث القطيعة بين الجزائر وفرنسا مستغلة التوترات التي كانت تحدث من حين لآخر بين البلدين***، ولعل قيام إنجلترا بحملتها على الجزائر سنة 1816م كان الهدف منها قطع الطريق أمام فرنسا واتخاذ الجزائر قاعدة لأسطولها البحري تعزز به موقعها في البحر الأبيض المتوسط، أو من شأن هذه الحملة إجبار الجزائر على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وإحلال إنجلترا مكانها تتمتع بالامتيازات الاقتصادية وموقع الجزائر الاستراتيجي.

وبالرغم من اشتداد التنافس بين إنجلترا وفرنسا على الجزائر الذي كان في بعض الأحيان يبدو للعيان بأنه سينتهي باصطدام عسكري بين القوتين الإنجليزية والفرنسية، وهذا بعد التهديد باستعمال القوة وبعد فقدان المحادثات الدبلوماسية بين الطرفين لباقة الخطاب الدبلوماسي، إلا أنهما لم يصطدما من أجل الجزائر لأن ساسة البلدين عرفوا جيدا كيفية تجنب المجابهة العسكرية بينهما، خاصة وأن أوروبا في هذه الفترة كانت تعيش حروبا دامية من أجل قضايا داخلية، وهذا ما لم يسمح بتجدد صراع مسلح من أجل بلد غير أوروبي وقد انتهت النزاعات المسلحة الأوروبية بتغلب فكرة الوفاق الأوروبي لضمان المصلحة الأوروبية.

---

* – تولى حكم الإيالة الجزائرية خلفا للداي مصطفى باشا سنة 1805م، كان متعلما وذا عزم، انتعشت على أيامه البحرية الجزائرية، قتل سنة 1808م وذلك عندما ثارت عليه الانكشارية وقتلته، للمزيد حول هذه الشخصية أنظر: *Gaid (M), op.cit, p172.*

1 – أرزقي شويتام: التنافس الدولي...، المرجع السابق، ص178.

** – ففي الوقت الذي كان نابليون يخطط لاحتلال الأقطار المغاربية كان حكام تلك الدول يتبادلون الحملات العسكرية والغارات، فقامت تونس بشن حملة عسكرية على الشرق الجزائري في سنة 1806م، أما المغرب الأقصى فكان يشجع أتباع الطريقة الدرقاوية على قلب النظام العثماني في الجزائر، فبالرغم من الأخطار الخارجية التي كانت تهدد كيان الأقطار المغاربية فإن حكامها استمروا في خلافاتهم وكانت النتيجة النهائية أن تعرضت دولهم للاحتلال الأجنبي.

*** – على إثر توقيع الهدنة بين الجزائر وفرنسا في جويلية عام 1800م أرست سفينة إنجليزية في ميناء الجزائر تحمل مبعوثا من طرف الأميرال كيث يحمل رسالة موجهة للداي، يطلب فيها قطع الجزائر لعلاقاتها من جديد مع فرنسا وطرد قنصلها، انزعج الداي من طلب الأميرال الإنجليزي فقام بإرسال مبعوث إلى لندن ليؤكد للحكومة الإنجليزية عدم قبول المساومة على حرية القرار السياسي الجزائري مهما كانت الإغراءات أو التهديدات، للمزيد أنظر: جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية...، المرجع السابق، ص ص 123-126.

مما ترتب عنه اتفاق القوات الأوروبية الكبرى في المؤتمرات والملتقيات الدولية في فينا ولندن ودفع فرنسا وإنجلترا إلى الاتفاق ولو مرحليا حول هدف مشترك وكلمة واحدة في علاقاتهما مع الجزائر، التي اعتبرت لدى الدولتان العدو المشترك، والخصم العنيد الذي يشكل خطرا حقيقيا على الملاحة بالبحر الأبيض المتوسط وتحديا لا يمكن قبوله يخل بالتوازن ويحد من نفوذ الحضارة الأوروبية المسيحية بمنطقة المتوسط.[1]

9- مذكرة سيدني سميث

سيدني سميث (1764-1840م) أميرال إنجليزي اشتهر في الحروب البحرية خلال القرن 18م وبداية القرن 19م، ويعتبر أول من فكر في تكتل الأوروبيين على شكل حلف بحري ضد الجزائر[2]، فكتب في هذا الشأن مذكرته بلندن في 31 أوت سنة 1814م وعنونها بـ"مذكرة حول ضرورة اتخاذ الوسائل اللازمة لإيقاف قرصنة دول شمال إفريقيا"، وقد بعث بهذه المذكرة إلى حكومات الدول الأوروبية يحثها فيها على أهمية الاتحاد من أجل وضع حد لقرصنة دول شمال إفريقيا كما يدل على ذلك عنوان المذكرة، وقد اشتملت هذه المذكرة على عدة مبادئ هامة، منها ضرورة قيام أوروبا بعمل جماعي ضد قرصنة المغاربة والجزائر بالخصوص لفشل فرسان مالطة في تحقيق هدفهم في التخلص من القرصنة المغاربية[3]، ولتحقيق هذه الخطة اقترح سيدني سميث تأليف قوة بحرية مشتركة وأبدى رغبته في أن يكون قائدها[4]، وقد نشرت خطة سيدني سميث ومشاريعه من أجل القضاء على الإيالة الجزائرية في الجريدة اللندنية المسماة" *The colobe and Traveller*" وترجم المقال نحو الفرنسية وصدر بجريدة" *le constitutionnel*" يوم 14 ماي 1830م ومما جاء في هذه المذكرة: «...إن احتلال الجزائر يعد بداية لعهد جديد للحضارة العالمية إذا ما عرفنا كيف نستفيد منه...».[5]

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح جليا النظرة العدائية للأميرال سيدني سميث تجاه الجزائر، والتي صورها بأنها إحدى العوائق التي حالت دون إرساء نظم الحضارة العالمية، والتي تتماشى مع أفق القوانين الدولية المنظمة للشؤون البحرية والعلاقات المتوسطية، ومما يلاحظ أن المذكرة رغم كونها موجهة ضد إيالات شمال إفريقيا إلا أن مضمونها كان يتركز على الجزائر، وهذا ما نستشفه في مذكرته المقدمة للمؤتمرين في فينا حيث طفت لفظة

1 - زهرة زكية: المرجع السابق، ص307.

2 - زكية زهرة: "الأميرال سد ناي سميث والتحالف الأوروبي المسيحي ضد الجزائر عام 1814م"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع15-16، جامعة الجزائر، 2013، ص 223.

3 - صلاح العقاد: المرجع السابق، ص73.

4 - عبد الرحمن الجيلالي: المرجع السابق، ص316.

5 - علي تابست: مذكرة سيدني سميث...، المرجع السابق، ص 167.

الجزائر على المذكرة ومحتواها ومن بين هذه الأمثلة نذكر:«...حكومة الجزائر...واتقائهم شر اعتداءات القراصنة الجزائريين... فإن الداي إما استسلاما منه لتزواته الشرسة وإما انتهاجا لسياسة وحشية بهدف القضاء على تجارة منافسيه في تونس وفي طرابلس... إيقاف جميع الجزائريين... التي صادرها داي الجزائر ظلما... القيام بأعمال القرصنة في البحار على غرار الجزائر...».[1]

ولعل اهتمام سيدني سميث في مذكرته بالجزائر وتنديده الصريح بعملياتها العسكرية البحرية تجاه الدول الأوروبية هو اعتراف ضمني بالقدرات الدفاعية والعسكرية للإيالة الجزائرية، والتي كانت بمثابة صمام أمان لدول المغرب الأخرى، كما تدل هذه المذكرة من جهة أخرى على تفاوت القدرات العسكرية بين الجزائر والإيالات المغاربية وهذا بفضل القفزة النوعية التي شهدتها الإيالة الجزائرية عقب الحروب الأوروبية.

تضمنت مذكرة سيدني سميث ثلاث محاور أساسية هي:

1. استهل الأميرال الإنجليزي سيدني سميث مذكرته بتحريض الأوربيين ضد الجزائر، إذ أبدى استغرابه من موقف الأوروبيين الذين كانت أنظارهم موجهة آنذاك إلى الجهة الغربية من القارة الإفريقية للقضاء على استرقاق السود، و لم ينتبهوا إلى أوضاع الجهة الشمالية من هذه القارة، حيث تعرف حسب رأيه أبشع الأعمال ضد الأوروبيين من قبل القراصنة الأتراك، وقد أدى به هذا الموقف إلى اعتبار الجزائر سبب المشاكل التي يلاقيها الأوربيين على سواحلها أو داخل أراضيها، لأنها أي الجزائر في نظره لا تخشى أحد ولا تعبأ حتى بسلطة الباب العالي[2]، وبهذا الحكم تأكد له أن قراصنة الجزائر يشكلون عائقا للتجارة الأوروبية[3] وخطرا يهدد السلوك الإنساني والأخلاق الدولية والعلاقات الحضارية، مما يتوجب معاقبتهم والقضاء على حكومتهم وتشكيل حكومة أخرى بالجزائر[4] تلتزم بالمحافظة على المصالح التجارية وتحترم الأمم الأوروبية المتحضرة في نظره.
2. رأى سيدني سميث أن الوسائل الحربية التي كانت مستعملة من قبل الملوك المسيحيين للقضاء على إيالات شمال إفريقيا لم تكن ملائمة، بل عملت في معظم الأحيان على تقوية هذه الدول، ففي نظره أن أوروبا بقيت معتمدة على فرسان القديس يوحنا و لم تتفطن لضعف هذا التنظيم المسيحي الذي أصبح لا

1 - علي تابست: المرجع السابق، ص ص 167-170.

2 - زكية زهرة: المرجع السابق، ص224.

3 - *Roux (Charles), La France et L'Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquête, Paris, Falacan, 1832, p497.*

4 - صلاح العقاد: المرجع السابق، ص74.

يملك الوسائل والقوة الكافية للوقوف في وجه قراصنة إيالات شمال إفريقيا، وقد انتهى سميث في استنتاجاته إلى أنه مادام تنظيم فرسان القديس يوحنا غير قادر على مواجهة قراصنة إيالات شمال إفريقيا فإن الحملة ستقوم بها الدول الأوروبية مجتمعة بتشكيلها حلفا بحريا.[1]

ولتنفيذ هذا المشروع طلب سيدني سميث من الدول الأوروبية التعهد في اتفاق مشترك بإرسال جيوش لتشكيل قوات بحرية، وكان يهدف من وراء ذلك أن تكون هذه القوة بمثابة شرطة بحرية تحمي سواحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبية، وتراقب القراصنة وتلقي القبض عليهم وتهاجمهم برا وبحرا، وهذا العمل الذي ستتكفل به الدول الأوروبية سوف يضمن لها في المستقبل حماية تجارتها، كما أن هذا العمل سيقدم خدمة إنسانية لسكان إيالات شمال إفريقيا لأن منعهم من ممارسة القرصنة حسب رأيه سيدخلهم في مصاف الشعوب المتحضرة.[2]

3. وما دام الباب العالي طرف مباشر في القضية فإن عليه حسب ما ورد في مذكرة سميث أن يؤدي دورا في هذه الخطة، وحمل سميث سفراء الدول الأوروبية بإسطنبول مهمة إقناع الباب العالي للدور المنوط به، إذ عليهم أن يحملوا الباب العالي مسؤولية الأعمال التي يقوم بها رعاياه في شمال إفريقيا، وأهم ما ورد في هذا الشأن قوله:«...ينبغي على سفراء جميع ملوك ودول المسيحية أن يساندوا بعضهم البعض بتبليغ الباب العالي العثماني بأنه لا يمكنه التملص من مسؤولية الأعمال العدوانية التي يقوم بها رعاياه...».[3]

عرفت أفكار سيدني سميث انتشارا واسعا في أوروبا واعتنقتها بعض الشخصيات الأوروبية باعتبارها مبادئ إنسانية[4]، ووجدت آذانا صاغية عندما تم طرحها في مؤتمر فينا، خاصة من قبل تنظيم فرسان القديس يوحنا، إلا أن بريطانيا تظاهرت في بداية الأمر بعدم رضاها عن الطموحات الجريئة التي تضمنتها أفكار سيدني سميث من حيث طرحها والأسلوب الذي صيغت به والدعوة الصريحة التي تضمنتها بإعلان الحرب على الجزائر فالحكومة البريطانية كانت تسعى لإقامة توازن في البحر المتوسط تكون فيه مكانة محددة لإيالات شمال إفريقيا.[5]

1 – حنيفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية...، المرجع السابق، ص13.
2 – زكية زهرة: المرجع السابق، ص224.
3 – علي تابست: المرجع السابق، ص171.
4 – أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص148.
5 – زكية زهرة: المرجع السابق، ص229.

عبر عن نوايا الحكومة البريطانية وزير خارجيتها اللورد كاسلريه في حديث له مع الدبلوماسي الدانمركي برنستورف"*M.de Bernsrorff*" بقوله: «... أن وجود إيالات شمال إفريقيا لا يضر المصالح الإنجليزية بل ينفعها، وفي حالة نزاع مع إيالات شمال إفريقيا فإن المشكل يحل بدفع مبلغ مالي أو باستعمال القوة، وقد أدى تخوفه في هذا الحديث من أن القضاء على إيالات شمال إفريقيا سيؤدي إلى قيام دول متعاونة مع فرنسا على سواحل إفريقيا الشمالية، تكون له عواقب وخيمة على مستقبل التجارة البريطانية في هذه المنطقة المهمة من القارة الإفريقية...».[1]

ويبدو من خلال هذا الموقف أن بريطانيا أرادت أن تكبت أهدافها في ظل المنافسة الفرنسية لها في حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أن بريطانيا فضلت السير على نهج سياستها التقليدية للإبقاء على نيابات شمال إفريقيا حتى لا يسهل أمر إخضاعها على فرنسا.[2]

لم تقتصر تحركات الدبلوماسية الأوربية على إقناع الرأي العام بل بدأت الخطوات الأولى لتنفيذها في الميدان، إذ بدأ كاسلريه مباشرة بعد مؤتمر فينا بتحسيس الرأي العام الإنجليزي وجس نبض الساسة الإنجليز فيما يخص استرقاق السود والبيض على السواء، وتمكن من الحصول على موافقة وتأييد الرأي العام الإنجليزي، ففيما يخص حضر تجارة الأسرى المسيحيين فقد أجمع الوزراء الإنجليز في ربيع سنة 1816م على إرسال أسطول بحري إلى سواحل شمال إفريقيا تحت قيادة اللورد إكسموث" *lord Exmouth*" لإملاء شروطهم على حكام الجزائر، وفي أواخر أوت 1816م اجتمع وزير الخارجية البريطاني مع سفراء كل من روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا في لندن وبحث معهم مشروع تكوين حلف عسكري مشترك لمدة سبعة سنوات، الهدف منه مقاومة الإيالات المغاربية، و لم تهدف إنجلترا من وراء عقدها لمؤتمر لندن سوى كسب تأييد أوروبي لحملتها العسكرية التي كانت تعد لها، وقررت إرسالها إلى الجزائر.

ومن التبريرات التي أوجدتها إنجلترا لحملتها ضد الجزائر أن الجزائريين قد استولوا على سفينة في سواحل عنابة تحمل العلم الإنجليزي هذا من جهة، وأسرهم لرعايا سردينيا ونابولي من جهة أخرى[3]، ومن هنا يمكن القول أن أفكار سيدني سميث الداعية لحلف أوروبي قد وجدت رواجا كبيرا لدى الدول الأوربية[4] وفتحت لها المجال للتفكير في الأساليب الناجحة للقضاء على ما أسموه في أدبياتهم بالقرصنة، كما أدت إلى

1 – زكية زهرة: المرجع السابق، ص229.
2 – جلال يحي: المرجع السابق، ص93.
3 – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص24.
4 – زكية زهرة: المرجع السابق، ص232.

اتفاق الدول الأوروبية حول هدف واحد وإن ظهر اختلاف في كيفية الوصول إليه، كما أن دفاع الأوروبيين عن القيم الإنسانية ومحاربتهم للاسترقاق والقرصنة ما هي في الواقع إلا ذريعة تظاهروا بها للتدخل في شؤون إيالات شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، وقد تجسدت أفكار الأميرال سيدني سميث على أرض الواقع في الحملة الإنجليزية على الجزائر سنة 1816م والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو كيف كانت أطوار هذه الحملة وما هي مجرياتها؟

ثانيا: مراحل حملة إكسموث على مدينة الجزائر 1816م

1- مرحلة الإستعدادات

أ- استعدادات الطرف البريطاني

بادرت بريطانيا إلى عقد مؤتمر دولي بلندن سنة 1816م بهدف النظر في قضية القرصنة المغاربية، ولكنها لم تتوصل إلى قرار نهائي لاختلاف أهدافها ومواقفها حول كيفية قمع القرصنة المغاربية، إلا أن إنجلترا وهولندا اتفقتا على شن حملة عسكرية ضد الجزائر[1] ، ومن خلال هذا التحالف أرادت بريطانيا أن تثبت الشرعية الدولية لحملتها عن طريق تحالفها مع هولندا، وهذا خلافا لما كان سائدا في الكتابات التاريخية أن الحملة البريطانية الهولندية على الجزائر كانت بمحض الصدفة عندما التقى الأسطول البريطاني بالهولندي في مضيق جبل طارق، والواقع أن الحملة المشتركة كانت بتنسيق وتخطيط سابق، وهذا ما أكدته أحد الوثائق التاريخية المحفوظة في الأرشيف الوطني الجزائري.[2]

بعد اكتساب إنجلترا للشرعية الدولية لحملتها وأهدافها العسكرية في البحر الأبيض المتوسط، والتي خولتها لها المؤتمرات الدولية بادرت إلى إرسال تقرير إلى الدولة العثمانية تشكوا فيه من تصرفات أوجاقات الشمال الإفريقي، وتطالبها فيه بوضع حد للتصرفات السيئة، وفي حال عدم قيامها بعمل جاد فإن كافة الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ستعمد إلى اتخاذ إجراء قاسي ضد نيابات الجزائر وتونس وطرابلس الغرب وكان موقف الدولة العثمانية من هذا التهديد أن أجابت بحيادها في حالة قيام حرب بين تلك الدول وأوجاقات الغرب.[3]

---

1 - أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص150.

2 - خط همايون، عدد22486، علبة 24، رقم 169 تاريخ 1231هـ.

3 - عزيز سامح آلتر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، ج2، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1989، ص605.

ويبدو أن هذا الموقف الصادر من الدولة العثمانية لا يعبر بصدق عن رضا الدولة العثمانية عما يحاك من طرف الدول الأوروبية تجاه الجزائر، لذا فقد أرغمت الظروف الدولية والأوضاع العامة التي شهدتها السلطنة العثمانية خلال بدايات القرن 19م على اتباع موقف ازدواجي، أو ما يسمى بأدبيات السياسة بالمناورات السياسية، لأنها كانت مجبرة على ذلك في ظل ظروفها، وقد بادرت إلى إبلاغ الجزائر بما يحاك ضدها وسنتطرق إلى موقف الدولة العثمانية من حملة اللورد إكسموث على الجزائر بالتفصيل في الفصل الثالث.

وهكذا فإن قيام الصلح أو الحرب غدا حرا وبإمكان كل الدول التصرف في شكل مستقل[1]، وبهذه السياسة نجحت بريطانيا في تحييد الدولة العثمانية من النزاع الذي سينشب بين إنجلترا والجزائر، وفي إطار الاستراتيجيات العسكرية ولضمان نجاحها أوفد اللورد إكسموث بعض الجواسيس العسكريين الذين يعرفون جيدا تحصينات مدينة الجزائر[2]، واستطاعوا أن يزودوه بمعلومات دقيقة بطبيعة التحصينات ونظام الدفاع بمدينة الجزائر ونقاط قوتها وضعفها، وقد قام النقيب ويرد" *warde"* والضابط زيقل" *ziewgel"* بدور حاسم وفعال في هذا المجال[3]، وبعد إقامة الاستعدادات اللازمة خاصة العسكرية وتجهيز السفن البحرية ومعداتها بادرت هذه الأساطيل إلى التمركز في جزيرة مالطة، وهذا ما أشار إليه القبودان محمد خسرو* في رسالته إلى السلطان العثماني بقوله:«... لقد انتشر الخبر منذ حين أن أسطولا وعساكر في حالة استعداد في جزيرة مالطة وعلى السواحل الأجنبية، نطلب من حضرة سلطاننا أن يرسل أوامره إلى كل من الجزائر وتونس وطرابلس الغرب بواسطة الأميرال حسين ليكونوا يقظين...».[4]

بعد هذه الإجراءات والاستعدادات من طرف الدول الأوروبية المتحالفة ضد الجزائر، بادرت هولندا إلى إرسال أسطولها إلى الجزائر في شهر جويلية 1815م قصد تجديد معاهداتها مع الجزائر، ولكن الداي عمر باشا رفض التفاوض مع الهولنديين قبل أن تدفع بلادهم الإتاوات المتأخرة[5]، ومما يؤكد طرحنا القائم على أن حركة الأسطول الهولندي في البحر الأبيض المتوسط كانت باتفاق مع الأسطول البريطاني هو أن هولندا

1 - عزيز سامح آلتر: المرجع السابق، ص605.

2 - *Belhamissi (M), Marine…, op.cit, p71.*

3 - عبد القادر فكاير: "علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع1، منشورات المركز الجامعي، مصطفى إسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2007، ص 194.

* - تولى محمد خسرو وزارة الحرب العثمانية مرتين الأولى 1811-1817 والثانية من 1822-1826.

4 - عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق...، المرجع السابق، ص145.

5 - حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص24.

عرضت على الداي تجديد معاهدة السلام التي تربط بين البلدين بواسطة القنصل البريطاني[1]، كما أن الفترة الزمنية التي أعقبت المفاوضات الجزائرية الهولندية إلى مجيء الأسطول البريطاني كانت تبدو أنها تنذر بحركة غير معتادة، وفي ظل هذه الظروف وتعطل المفاوضات الجزائرية الهولندية ظهر الأسطول الإنجليزي في ميناء الجزائر.[2]

وبهذه الإجراءات السياسية والعسكرية قد تمكنت بريطانيا من رسم خططها وتدابيرها تجاه الجزائر وذلك على المستوى السياسي بإقامة تحالفات سياسية دولية وتحييد الدولة العثمانية في حربها، أو من خلال الاطلاع على تحصينات الجزائر ومعرفة نقاط قوتها وضعفها، وبعد إتمام الترتيبات اللازمة رسى الأسطول البريطاني قبالة الشواطئ الجزائرية بقيادة اللورد إكسموث.

ب- استعدادات الطرف الجزائري

أوضحت بعض التقارير الرسمية بأن الجزائر كانت على علم واضح بما يحاك ضدها من طرف الدول الأوروبية، وقد قامت بالتحضيرات والاستعدادات اللازمة لمواجهة هذه الأخطار المحدقة[3]، وهذا ما عبرت عنه رسالة الداي عمر باشا إلى السلطان العثماني والمؤرخة في رجب 1231هـ الموافق لـ جوان 1816م، ومما جاء فيها نذكر: «... منذ سنة كان أسطول الدول المسيحية في حركة دائبة في حوض البحر الأبيض المتوسط ويضمر أهلها نوايا سيئة تجاه الجزائر، إننا نطلب من حضرة السلطان مساعدتنا بمدنا بالأسلحة...».[4]

إن مخططات الدول الأوروبية لم تطبعها السرية والكتمان، فقد انتشرت أخبارها في كامل دول حوض البحر الأبيض المتوسط، كما وصلت أخبارها إلى القبطان محمد خسرو الذي بادر إلى إعلام السلطان العثماني وأخبره عن نوايا الدول الأوروبية، وحثه على ضرورة إرسال أوامره إلى إيالات الشمال الإفريقي ليكونوا يقظين، كما استحثه على ضرورة تدعيمهم بالسلاح لتعزيز جيوشهم وذلك في إطار السرية.[5]

وفي إطار الاستعدادات السياسية التي قام بها الداي عمر باشا سنة 1816م تصفية الأمور السياسية بين الجزائر وفرنسا وذلك بمجرد وصول قنصلها[6]، وأبدى الداي نوع من اللين في هذا الشأن وذلك حتى يكسب

1 - وليام شالر: المصدر السابق، ص149.
2 - حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص24.
3 - خط همايون عدد 17822، علبة 24، رقم 167 تاريخ 1231هـ.
4 - عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص144.
5 - نفسه، ص 145.
6- أبو العديد دودو: المرجع السابق، ص65.

على الأقل حياد فرنسا من الأحداث المرتقبة، والملاحظ أنه خلال هذه الفترة أي التي سبقت حملة إكسموث على مدينة الجزائر، أصبح الداي على اتصال دائم بالسلطنة العثمانية، وذلك من خلال الرسائل المتبادلة بين الطرفين للاطلاع على المستجدات الطارئة في ساحة حوض البحر الأبيض المتوسط.[1]

أعرب الداي عمر عن نيته في وضع حد نهائي للأعمال العدوانية بين الجزائر وتونس، استعدادا للخطر الخارجي، وهذا ما عبر عنه في رسالته إلى السلطان العثماني والمؤرخة بتاريخ 1816م «... منذ أربع سنوات أرسل الباب العالي أمره بوضع حد للأعمال العدائية بين الجزائر وتونس، وكان ذلك بواسطة حارس الباب العالي أحمد بيجان، إلا أن الداي السابق الحاج علي بعناده لم يكن راضيا بما أمره السلطان، وقد رفض الأخذ بالقرار وتنفيذه، غير أنه بعد موت الحاج علي وتعيين عبدكم الحقير قائدا للجيش ولدى استلامي أمركم بواسطة رئيس حارس الباب العالي، وجهت رسالة إلى التونسيين طالبا منهم عقد الصلح... وفي حالة قبولهم فإننا سنضع حدا للحرب تماشيا مع مبدأ أن المسلمين جميعا إخوة».[2]

كما كتب الداي عمر إلى سلطان مراكش وإلى مصر يطلب منهم المساعدة لمواجهة الهجوم الأوروبي[3] ومجمل القول أن الداي عمر كان على علم بالتطورات التي يشهدها البحر الأبيض المتوسط، لذلك سارع إلى اتخاذ هذه الإجراءات، وعلى المستوى العسكري أبدت الجزائر عزمها في استعداداتها العسكرية وذلك من خلال تحصين المراكز ووضع الأسلحة المتاحة تحت تصرف الجيش، هذا إلى جانب شروع أكثر من 40 ألف رجل للعمل على إقامة تحصينات جديدة، واستدعى كل الإنكشاريين من جميع المراكز لمجابهة الأحداث الطارئة[4] وأبدى الداي استعداده للدفاع عن الإيالة وشعبها وسواحلها من الأعداء وذلك باستخدام كل الطاقات والوسائل المتوفرة[5]، وقد أبان الجزائريون عن قدرة فائقة لمسابقة الزمن من أجل إقامة التحصينات اللازمة وتنظيمهم للمقاومة.[6]

1 - عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق...، المرجع السابق، ص145.

2 - نفسه، ص145.

3 - وليم سبنسر: المرجع السابق، ص190.

4 - عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق...، المرجع السابق، ص61.

5 - نفسه، ص 145.

6- *Belhamissi (M), Alger la Ville aux Mille Canons, ENAL, Alger , 1990, p.100.*

2- مرحلة المفاوضات

وصل الأسطول الإنجليزي بقيادة اللورد إكسموث إلى ميناء الجزائر في شهر أفريل سنة 1816م، بغية افتداء أسرى مملكتي سردينيا ونابولي، وقد تكون هذا الأسطول من 25 قطعة من بينها 6 قطع حربية نظامية وبهذه القوة المهددة قدم الأميرال البريطاني شروطا للسلم بين الجزائر ومملكتي سردينيا ونابولي، وافتداء الأسرى السردانيين الموجودين بأوجاق الجزائر، لأن هؤلاء يعتبرون من رعايا إنجلترا لكون سردينيا كانت تحت الإدارة الإنجليزية.[1]

قبلت الجزائر هذه الشروط ووافقت عليها بعد مناقشات خفيفة، وبموجب هذه الشروط يلتزم ملك سردينيا بدفع مبلغ 500 دولا فدية لكل واحد من رعاياه المحتجزين لدى الإيالة، وأن يعيد إلى الجزائر وبدون فدية جميع الجزائريين المحتجزين في مملكته وأن يقدم هدية قنصلية حدها الأقصى 5000 جنيه إسترليني، وفي مقابل ذلك ينتظر الملك أن تعامله الجزائر نفس معاملة إنجلترا وساستها، أما ملك نابولي فقد التزم بمقتضى الشروط التي عرضتها بريطانيا بأن يقدم مبلغ 1000 دولار فدية لكل واحدا من رعاياه الذين يوجدون كأسرى في الجزائر، وزيادة على ذلك يعد بأن يقدم الهدية التقليدية القنصلية مرة في كل سنتين، وذلك بالإضافة إلى ضريبة سنوية مماثلة للضريبة التي تدفعها البرتغال، ويجب تحرير الأسرى بمجرد دفع فديتهم.[2]

وعلى العموم فقد توصل الطرفان إلى تسوية المشاكل العالقة فيما يخص مملكة سردينيا، وهذا ما أكدته رسالة عمر باشا إلى السلطان العثماني والمؤرخة في 1231هـ.[3]

تشير بعض الدراسات على أنه وقع جدال بين الممثل البريطاني والجزائري في شأن بعض الأسرى النابوليين والذين كانوا قد أسروا منذ مدة طويلة وقد بلغ عددهم 1200 أسير، و لم يستجب الداي عمر للطلب البريطاني في شأن هذه القضية، ورد عليه بأن نابولي دولة مستقلة ولها ملكها وإذا جاء الطلب منه بشأن افتداء أسراه فإن الداي مستعد لتحريرهم[4]، وأورد أحمد شريف الزهار نص الحوار الذي دار بين الداي عمر واللورد إكسموث، وبين صعوبة إقامة صلح بين الطرفين، وذلك للاختلاف والتباين في المقاصد والأهداف فاللورد

1 - خط همايون، عدد 48979، علبة 24، رقم 193 تاريخ 1231هـ.
2 - وليام شالر: المصدر السابق، ص150.
3 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 170 تاريخ 1231هـ.
4 - خط همايون، عدد 48979، علبة 24، رقم 193 تاريخ 1231هـ.

إكسموث كان يهدف في مفاوضاته من أجل وضع حد نهائي لاسترقاق المسيحيين، وذلك تطبيقا لقرارات مؤتمر فينا واتفاق الدول الأوربية في شأن ذلك مع السلطان محمود الثاني.[1]

استمرت المناقشات في هذا الشأن وتمسك الداي عمر بمطالبه وهي رفضه التام لقرارات مؤتمر فينا والقرارات الناتجة عن المؤتمرات الأوروبية الأخرى، كما رفض تسريح الأسرى دون دفع فديتهم، ورفض رفضا تاما كل إجراء يهدف إلى منع استرقاق المسيحيين، وبعد استماع اللورد إكسموث إلى قرار الداي عمر شد رحاله إلى تونس.[2]

وصل اللورد إكسموث إلى المياه الإقليمية التونسية في 11 أفريل 1816م، وطلب من الباي أن يطلق سراح الأسرى الذين أسرهم أثناء غزواته لجزر سردينيا ونابولي، كما طلب منه أن يمنع القراصنة من الدخول إلى مياهه الإقليمية، فرفض الباي محمود هاذين الطلبين في بادئ الأمر ثم وافق عليهما لما رأى اللورد إكسموث يتقدم من ميناء تونس لقصفها، وفي يوم 17 من شهر أفريل لهذه السنة وقع الطرفان على قرار يحمل الشروط السالفة الذكر، وزيادة على ذلك وقّع على امتناع تونس عن استعباد المسيحيين نهائيا، وتم ذلك التوقيع بقصر الباردو، واستمر القائد الإنجليزي في طريقه إلى أن وصل طرابلس الغرب، حيث أجرى مع حاكمها اتفاقا مثل اتفاق تونس ثم عاد أدراجه.[3]

بعد أن تمكن اللورد إكسموث من إمضاء معاهدات ومواثيق مع كل من تونس وطرابلس الغرب وظف فيهما قرارات مؤتمر فينا بالقضاء على عادة استرقاق المسيحيين عاد إلى الجزائر، وقد اصطحب اللورد إكسموث جميع قواته البحرية وهو إجراء قد اتخذه بدون شك لتعليمات جديدة قد تلقاها من حكومته.[4]

ومن ضمن هذه التعليمات التي تلقاها أنه بإمكانه أخذ جميع الأسرى ومنع الأسر والاسترقاق بصفة نهائية[5]، وغلق طريق القرصنة[6]، وبادر الأميرال الإنجليزي إلى تقديم مطالبه وشروطه إلى الداي، غير أن الداي عمر أبدى الكثير من الحزم والحكمة، فقد عرض المطالب البريطانية على الديوان وعلى الجنود للتشاور فيها وعقب ذلك رد الديوان على مطالب الأميرال إكسموث بقوله أنه بالنظر إلى أن إيالة الجزائر ولاية عثمانية فهو

1 – أحمد شريف الزهار: المصدر السابق، ص120.
2 – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص153.
3 – محمد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص42.
4 – وليام شالر: المصدر السابق، ص 152.
5 – خط همايون، عدد 48979، علبة 24، رقم 193 تاريخ 1231هـ.
6 – محمد بن عبد الكريم: حمدان...، المرجع السابق، ص43.

لا يستطيع الموافقة على اقتراحاته قبل أن يجري مشاورات مع الباب العالي، وهذه المشاورات ستستغرق مدة ستة أشهر.[1]

ولما تلقى إكسموث هذا الجواب رد بقوله أنه لا يمكنه انتظار كل هذه المدة، وود أن ينهي المسألة في أقرب وقت وأراد جوابا قاطعا خلال ثلاث ساعات، وقد اعتبر الداي هذا الرد بمثابة إنذار، لذا جمع أهل البلد والديوان وأخبرهم بجواب إكسموث، وبعد النظر والتشاور في جواب إكسموث اتفقوا على إعلان الحرب على الإنجليز وقصف أسطولهم بالمدافع[2]، وفي خلال نصف ساعة توجه حوالي 1000 رجل إلى حاميات الساحل ووجهوا 200 مدفع نحو الأسطول الإنجليزي، كما لحقت إكسموث إهانات من طرف الشعب الجزائري ومن وزير البحرية نفسه، وسجن القنصل البريطاني رفقة ضابطان إنجليزيان[3]، ومنذ هذه اللحظات اعتبر الداي أن الحرب قد بدأت مع إنجلترا، وقد كان من بين الإجراءات الاحتياطية التي اتخذها عقب تلقي إنذار الأميرال توزيعه لمناشير على مختلف مقاطعات الإيالة الجزائرية لاستنفارهم واستعدادهم للحرب مع إنجلترا كما أشار وليام شالر بأن الداي قد أمر والي عنابة ووهران بأن يعتقلا جميع الرعايا البريطانيين والأشخاص الخاضعين للحماية البريطانية وقد نفذت هذه الأوامر كما ينبغي في عنابة.[4]

أكدت بعض الدراسات التاريخية نفس الرواية وحملت الداي عمر باشا مسؤولية أحداث عنابة[5] وحقيقة هذه الأحداث أنه كانت سفن تابعة للإنجليز مرسية قرب واجهة ميناء عنابة قصد عملية صيد المرجان فخرج إليهم 5000 شخص وهاجموا الملاحين وقتلوا حوالي 3000 منهم، كما استولوا على 100 قطعة من السفن[6]، وفي هذا الصدد نفى آغا التشريفات علمه المسبق بهذه الأحداث، وبرر هذا الاعتداء بأن الأهالي وزعت عليهم مناشير الاستعداد للحرب بين الجزائر وإنجلترا و لم يكونوا على علم بتطورات المفاوضات بين البلدين.[7]

1 – وليام شالر: المصدر السابق، ص153.

2 – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 153.

3 – أبو العيد دود: المرجع السابق، ص76.

4 – وليام شالر: المصدر السابق، ص154.

5 – أوجين فايسات: تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي من 1792– 1873، ترجمة: صالح نور، تقديم الشيخ عبد الرحمن شيبان، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 176.

6 – خط همايون، عدد22523، علبة 24، رقم 179 تاريخ 1231هـ.

7 – خط همايون، عدد 22556، علبة 24، رقم 184 تاريخ 1231هـ.

أيقن اللورد إكسموث أن الجزائر وديوانها مصممة على إعلان الحرب عليه، لذلك بادر إلى رفع العلم الأبيض وقبل بتسوية مشكلة الأسرى والقرصنة في إطار الأوامر السلطانية[1] التي ستصدر في هذا الشأن بعد ستة أشهر[2]، وفي الأخير توصل الطرفان إلى تسوية النزاع بينهما مؤقتا وبدون أعمال عنف بين الأسطولين ووافق الأميرال إكسموث في نهاية الأمر على منح الداي مهلة للتشاور مع الباب العالي بشأن المسائل التي بقيت عالقة، ومن جهة أخرى اعترف الداي بمملكة هانوفر الجديدة ووافق على السماح لها بأن تتمتع بالامتيازات التي تنص عليها المعاهدة الجزائرية البريطانية، باعتبار تلك المملكة تابعة للإمبراطورية البريطانية.[3]

وضع الأميرال إكسموث البارجة البريطانية "ذي تاجوس" تحت تصرف الداي لكي تتولى نقل سفيره وهداياه إلى إسطنبول[4]، وزيادة على ذلك فقد تبادل اللورد إكسموث والداي عمر الهدايا التي تعبر عن حسن نية الطرفين تجاه بعضهما[5]، ومجمل القول أن حملة اللورد إكسموث المكلفة باسم أوروبا لم تحقق ما كانت تطمح إليه في البداية، خاصة فيما تعلق بقضية منع الأسر والاسترقاق ووضع حد نهائي للقرصنة، وفي هذه الأثناء يتبادر إلينا السؤال التالي: هل فعلا السلطات الجزائرية ستعمل على تطبيق الأوامر السلطانية إن وافقت على تحريم الأسر والقرصنة؟ وكيف ستتخلى الإيالة الجزائرية عن هذا العرف الدولي الذي مارسته طيلة ثلاثة قرون؟ أم أن الأمر كان مجرد استراتيجية عسكرية هدفت الجزائر من ورائها استغلال عامل الزمن لإقامة الترتيبات اللازمة والاستعداد للمعركة؟

احتجت البلاطات الأوروبية ونددت بتصرفات اللورد إكسموث التي قيل عنها أنها تسمح لقراصنة الجزائر بملاحقة السفن المسيحية، التي ترفض دفع الإتاوات لها، واتهمته بالضعف والجبن، مما دفع بحكومته إلى تأنيبه وأمره بإعادة الكرة لتحرير العبيد، وإرغام الجزائر على إرجاع المبالغ المالية التي تحصلت عليها كفدية لبعض هؤلاء الأسرى[6] ، ومن جهة أخرى أثارت الاتفاقية المبرمة بين الداي عمر واللورد إكسموث موجة من من العصيانات داخل الإيالة الجزائرية، واستنكر سكان الإيالة تدخل المسيحيين في الشؤون الإسلامية والعادات المتبعة لديهم، فمسألة الأسر عادة قديمة جدا فكيف يجرؤون على إلغائها، وأسفر ذلك عن حدوث عصيانات في البلاد، وتجمع حوالي 2000 شخص واتجهوا إلى الساحل مباشرة، وحالما شاهدهم الداي مع مجموعة من

1 – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص25.
2 – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص153.
3 – وليام شالر: المصدر السابق، ص155.
4 – أحمد شريف الزهار: المصدر السابق، ص121.
5 – وليام شالر: المصدر السابق، ص155.
6 – محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ...، المرجع السابق، ص76.

ضباطه تركهم و لم يعترض طريقهم، وقام المتظاهرون باعتقال القنصل الإنجليزي والجالية الإنجليزية، أما أهالي وهران وعنابة فقد هاجموا الإنجليز والإيطاليين الموجودين هناك.[1]

كما هدموا جميع المؤسسات الإنجليزية القائمة هناك وأسروا جميع عمالها البالغين 800 عامل وفي الوقت نفسه سمح للفرنسيين بتسيير هذه المؤسسات.[2]

ذكر المؤرخ الأمريكي وليم سبنسر بأن الجنود الجزائريين قد قضوا على 200 رجل من صيادي المرجان وهم في الكنيسة لأداء الصلاة[3]، وقد برر المؤرخ الجزائري يحي بوعزيز ذلك لقيامهم بتصرفات غير لائقة في الآداب العامة للجزائريين بمناسبة عيد المعراج الإنجليزي[4]، وبالغت بعض الكتابات حين أشارت إلى قتل 800 شخص وأسر 800 آخرين[5]، وقد أورد الشريف الزهار هذه الأحداث بقوله:«... ولما انتهى الأجل الذي جعلوه مع الإنجليز كتب إلى جافر باي قسنطينة وأمره بأن يمسك مراكب النابوليطان الذين يصطادون المرجان في عنابة، ويبقيهم هنالك عنده ليجبر جنسهم على دفع الفدية... فأرسل الباي لعامل عنابة يأمره بقبض مراكب المرجان التي في مرسى عنابة... وسمع النابوليطان بما وقع لرعيتهم وكانوا يجمعون مال الفدا فبعثوا للميرنتي الإنجليزي بمالطة وأخبروه بما وقع... ثم أن الإنجليز قدم بعمارته إلى الجزائر وعندما خرج من مالطة التقى مع 10 من فراكط الفلامنك...».[6]

وبعد هذه الأحداث تيقن الداي عمر أنه لا مناص من الحرب مع الإنجليز الذين سوف يتخذون من هذه الأحداث ذريعة لخرق شروط المعاهدة الأولى والقدوم بأسطول بحري إلى الجزائر، لفرض شروطهم التي بقيت عالقة خاصة فيما يتعلق بالأسر والقرصنة، كما علم الناس في الجزائر مع نهاية شهر جويلية أن إنجلترا تستعد لحملة تقوم خلالها بقصف مدينة الجزائر، لذلك ضاعف الداي من جهده في تحصين المدينة والدفاع عنها وقد عين لهذا الغرض 3000 رجل من الأتراك والحضر للعمل بالحاميات وجمع فرقتان من فرق الخيالة العربية قرب مدينة الجزائر لمهاجمة الإنجليز إذا نزلوا للبر، وتم إصلاح حوالي 40 قاربا لحمل المدافع، وقد أشرف الداي بنفسه وبكل مهارة على عمليات الإصلاح.[7]

---

1 - عزيز سامح آلتر: المرجع السابق، ص607.

2 - محمد بن عبد الكريم: حمدان بن عثمان خوجة...، المرجع السابق، ص43.

3- وليم سبنسر: المرجع السابق، ص191.

4 - يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص121.

5 - *Grammont (de.H), op.cit, p294.*

6- أحمد شريف الزهار: المصدر السابق، ص121.

7 - أبو العيد دود: المرجع السابق، ص67.

وفي هذه الأثناء وصلت مجموعة من السفن الهولندية تتكون من أربع فرقاطات، فأطلقت عليها الحاميات النار وردت بالمثل، واستمر تبادل نيران المدافع نصف ساعة و لم يصب فيها أحد وعادت السفن الهولندية إلى عرض البحر.[1]

3- مرحلة القصف

أثار الصلح الذي أبرمه إكسموث مع الداي عمر سخط الدول الأوروبية التي اتهمت إنجلترا بأنها لا تعمل إلا من أجل مصالحها ولا تهتم بالأضرار التي قد تلحق بالآخرين في سياستهم مع الجزائر، كما أن الحكومة الإنجليزية كانت غير راضية عن النتائج التي حققها قائد أسطولها، لذا قررت تجهيز حملة ثانية ضد الجزائر، وتنفيذا لهذا القرار غادر الأسطول الإنجليزي ميناء بليموث (*Playmouth*) بقيادة إكسموث يوم 28 جويلية 1816م، ولما وصل إلى جبل طارق انضم إليه الأسطول الهولندي بقيادة الأميرال فال كابلان "*Van Cappellen*"[2] الذي عززه بعدد من الزوارق وبستة بوارج حربية[3]، ويبدو أن الأسطول الإنجليزي قد التقى بالأسطول الهولندي أثناء عودته من الشواطئ الجزائرية، بعدما قنبل المدينة قنبلة خفيفة وخاطفة، ثم اتفق الطرفان أن يعودا بأسطوليهما إلى الجزائر.

في يوم 15 أوت 1816م غادر الأسطولان جبل طارق، وفي هذه الأثناء علم اللورد إكسموث أن القنصل الإنجليزي قد وضع في السجن مع بعض الضباط الإنجليزيين، وفي يوم 26 من شهر أوت ظهرت مراكب العدو أمام ميناء الجزائر.[4]

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأميرال الإنجليزي كان قد أرسل الضابط ويرد "*warde*"إلى الجزائر لمعاينة الرصيف وتحصيناتها قبل أن يغادر الأسطول جبل طارق[5]، و لم تبق هذه الحملة في إطار السرية بل نشرت الصحافة الفرنسية أخبارها[6]، مما سمح للسلطات الجزائرية باتخاذ الترتيبات اللازمة.

أشارت بعض الدراسات أن اللورد إكسموث قد كلف سفينة لترحيل القنصل البريطاني وأسرته وإبعادهم عن خطر الحرب الذي سيتعرضون له حتما في حالة وقوع معركة، وقد سبقت هذه السفينة

1 – أبو العيد دود: المرجع السابق، ص 66.

2 – *Chabaud (Arnaud), « Attaque des Batteries Algériennes par lord exmouth », R.Af, N°19, 1876, p195.*

3 – وليام شالر: المصدر السابق، ص156.

4 – محمد بن عبد الكريم: المرجع السابق،ص 43.

5 – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص154.

6 – ولندة الأرقش وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال مصادره، مركز النشر الجامعي، ميديا كوم، الجزائر، 2003، ص 391.

الأسطول المشترك إلا أن أخبار الحملة وعلم الداي المسبق للأحداث المرتقبة قد أفشلت مهمة هـذه السـفينة وبادر الداي إلى سجن القنصل كما ذكرنا سابقا، ومع ذلك فقد نقلت السفينة أسرة القنصل بعدما أفلتت من رقابة الجزائريين[1]، إلا أن بعض التقارير والتي هي عبارة عن رسائل بعث بها الداي عمر إلى السلطان العثمـاني تفند هذا الطرح وتؤكد على نجاح مناورة إكسموث التي هدف من خلالها تخليص القنصل وأهم ما جـاء في هذه الرسالة ما يلي: «... إن الأساطيل المذكورة قبل أن تتجه إلى الجزائر أرسلت سفينة فرنسية مـن أجـل استغفال ومن أجل تحقيق المصلحة التي كانت سببا مباشر لوقوع الحرب بين الجزائر والإنجليز، كما طلبـت أن يتجه إليها بواسطة السفينة الفرنسية القنصل الإنجليزي المقيم بالجزائر ومعه شخصية معتبرة من الأوجاق، وذلك لإجراء الصلح بين الطرفين من أجل تخليص الأسرى الإنجليز بالجزائر، وبعد أن خرج القنصل رفقة رجل مـن الأوجاق بواسطة السفينة الفرنسية، وبعد أن أنقذوا قنصلهم بدؤوا في الحرب...».[2]

وأمام تضارب الكتابات التاريخية حول مصير القنصل الإنجليزي فإنه بناء على التخمينات نؤيد الطرح الثاني والقائل بنجاة القنصل البريطاني وذلك للاعتبارات التالية:

1. وضعية القنصل الإنجليزي في الجزائر هي التي منعت إكسموث من مهاجمة الجزائر في المرحلـة الأولى وذلك خوفا على حياته وقيمته السياسية رغم ما تعرض له اللورد إكسموث من إهانات من طـرف الشعب الجزائري.
2. المكانة السياسية للقناصل ودورهم في السياسة الخارجية لدولهم تحتم ضرورة الحفاظ عليهم من طرف الدول التابعين لها، لذا لا يمكن أن تفرط بريطانيا في حياة قنصلها من أجل تحقيق قرارات تهم أوروبـا أجمع، وبناء على هذه التخمينات نذهب في طرحنا إلى تأييد ما ذهب إليه الداي عمر في رسالته.[3]

رسى الأسطول الإنجليزي الهولندي أمام الجزائر يوم 27 أوت 1816م، وكانت تتألف هذه الحملة مـن سفينتين بـ 110 مدافع و3 سفن بـ 74 مدفعا و6 فرقاطات إنجليزية و 6 فرقاطـات هولنديـة و 12 حراقـة وقوارب أخرى صغيرة و 4 مدمرات[4]، أما التقرير الذي قدمه القبطان علي فيذكر أن الأسطول كان متكـون من 30 قطعة من السفن الأسطولية[5]، وأوردت بعض الكتابات المعاصرة للحملة الإنجليزية الهولندية على الجزائر

1 - وليام شالر: المصدر السابق، ص156.
2 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 169 تاريخ 1231هـ.
3 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 169 تاريخ 1231هـ.
4 - أبو العيد دودو: المرجع السابق، ص67.
5 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

الجزائر تفاصيل هاته الحملة ومعداتها وأقرت بأن الحملة كانت متكونة من 40 سفينة وكل سفينة فيها 100 مدفع وعمارة كل مدفع قنطار من البارود[1]، كما تمكنت هذه الحملة من التموقع في أماكن مناسبة واستراتيجية في البحر بعيدة عن مرمى المدافع الجزائرية وذلك في استراتيجية عسكرية ناجحة.

أما دوفولكس فيقر بأن الحملة كانت مكونة من 6 بوارج بها وحدة مراقبة و5 قاذفات قاتلة وسفن ومدافع أخرى بعدة أشكال في الإجمال 33 بحارة تحتوي على 6 سفن تحمل الجنسية الهولندية[2] ، هذا وإن تضاربت الأرقام والأقاويل وعدم تمكنها من إعطاء رقم محدد وإحصاء مضبوط فإنها تقر كلها بأن الحملة كانت عبارة عن عمارة بحرية مدمرة.

بعد أن رسى الأسطول الإنجليزي الهولندي قبالة الشواطئ الجزائرية وجه إكسموث إنذار للداي والذي كان ينص على ضرورة إطلاق سراح الأسرى المحتجزين في الجزائر، وقد ورد في تقرير الداي عمر الذي سلمه رئيس ميناء الجزائر القبطان علي إلى الباب العالي بسبب قدوم العمارة البحرية وأهم ما جاء في هذا التقرير ما يلي: «... أنه رغم أننا أبرمنا اتفاقا مع الإنجليز والفلامينك ونص على انتظار مدة ستة أشهر لإعادة النظر في مسألة الأسرى، فإنهم قدموا إلى الجزائر بأسطول ضخم قبل أن تنتهي المدة التي اتفقنا عليها من قبل وبعد أن رفع الأسطول العلم الأبيض أرسلوا إلينا زورقا ليسلم لنا رسالة تتضمن شروطهم والتي قضت بأن نسلم لهم جميع الأسرى الموجودين بالجزائر...».[3]

حمل رسول اللورد إكسموث الملازم الأول بيرجاس" *BERGAS* " الإنذار وقدمه إلى أحد كبار ضباط الداي، ونص هذا الإنذار على ما يلي:

- إبطال عبودية المسيحيين.
- إطلاق سراح الأسرى المسيحيين.
- التوقيع على معاهدة سلم مع البلدان الشمالية، وكان الأجل الذي حدده اللورد إكسموث للرد على إنذاره ساعتين فقط.[4]

1 – عبد الرحمن التنلالي: رحلة عبد الرحمن التنلالي التواتي، مخطوط بدون رقم تصنيف، خزانة سيدي عبد الله البلبالي (توات)، أدرار، الجزائر، ص05.

2- *Devoulx(A), Tachrifat, Recueil de Notices Historiques sure l'administration de L'ancienne Régence d'Alger, Alger, Imp du gouvernement, 1852, p18.*

3 – خط همايون، عدد22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

4 – محمد زروال: المرجع السابق، ص64.

أوردت بعض المصادر نص الخطاب والتهديد الذي قدمه إكسموث إلى داي الجزائر ما نصه «... اعلم أني جئتك ناصحا ومصلحا، أنظر هذا سلطان المغرب أحسن منك نسبا وأقوى مالا وأعظم جندا أقام مع جميع أجناس النصارى صلحا وعافية وهو على دينه وهم على أديانهم، وانظر صاحب تونس وهو ضدك أقام صلحا مع جنس النصارى وصاحب طرابلس كذلك، كل واحد على دينه وما فيهم من عادى النصارى وكأن الجهاد ما فرض إلا عليك، ولو كنت عاقلا لاقتديت بمثلهم ولا تضن أني مثل النصارى الذين تعرفهم وكنت تلاعبهم مثل إفرنصيص وإصبانيول بل أنا صاحب إنجلترا... السلاسل في أعناقهم والقيود في أرجلهم يخدمون خدمة العبيد وأنت سبب ذلك، واليوم أترك عنك هذا وإن أبيت عن الصلح فنعم ولكن أخذ الأسارى لا يكون بيننا وشاور على هذا نفسك وكبراء دولتك وأجلك ساعتين...».[1]

ولما بلغ الكتاب للداي وحاشيته للتداول في محتواه وتدارسه وتبادل الآراء حوله تقدمت بعض السفن الإنجليزية إلى الميناء وفق استراتيجية عسكرية رافعة العلم الأبيض رمز السلام[2]، مستغلة غياب أصحاب القرار للتشاور حول مضمون كتاب إكسموث، مما تبين للقبطان علي رايس بأن تلك المدة الممنوحة من طرف إكسموث ليست إلا استغفالا من اللورد لكي يمكن بعض سفنه من اختيار الأماكن المناسبة.[3]

أورد الزهار هذه الاستراتيجية على النحو التالي: «... فدخلت العمارة رافعة راية الأمان البيضاء فبعث القبطان لوكيل الحرج وقالوا له إن هذه العمارة داخلة للمرسى فيجب أن نضربها قبل أن تدخل تحت الأبراج، لأنها إن دخلت تحت المدافع أهلكتنا، فقال لهم كيف نضربه وهو حامل للراية البيضاء، قالوا له هذه خدعة فقال لهم من ضربه بمدفع قتلته إلا إذا أتانا الأمر من الأمير».[4]

وهنا لا بد أن نتساءل كيف يسمح لعمارة بحرية أن تدخل إلى الميناء وتختار مواقع هامة واستراتيجية في ظل علم وزير البحرية؟ ومن المعلوم أن حامل الراية البيضاء يحترم ولا يقتل في الأعراف الدولية ولكن ذلك وفق شروط مبنية ومتعارف عليها مثلا في حالة قدوم شخص واحد وليس عمارة بحرية، هذا ما يقودنا إلى أن نتساءل مرة ثانية لماذا امتنع وكيل الحرج على تنفيذ قرارات قبطان البحرية والبحارة، هناك دراسات وكتابات تشير بأن وكيل الحرج كان على اتفاق مسبق مع السلطات البريطانية على تنفيذ هذه الاستراتيجية العسكرية

1 – عبد الرحمن التنلالي: المصدر السابق، ص06.

2 – *Devoulx(A), op.cit, p19.*

3 – خط همايون، عدد22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

4 – أحمد شريف الزهار: المصدر السابق، ص122.

مقابل مبالغ مالية[1]، إلا أننا لا نستطيع البث في هذه المسألة في ظل انعدام الوثائق الأرشيفية التي تؤيد هذا الطرح أو تفنده.

وبهذه الاستراتيجية العسكرية أصبح الأسطول الإنجليزي الهولندي بمعزل ومنأى عن المدافع الجزائرية واصطفت السفن الهولندية تحت برج يسمى براس سفورة مقابل باب المرسى[2]، وقد كتب القنصل الأمريكي في الجزائر في هذا الشأن محملا الداي عمر وحاشيته مسؤولية نتيجة المعركة قائلا:«... وبهذه المناسبة تصرف الداي تصرفا يتسم بقلة التصميم والحزم ولا يليق بشخصيته، فإن الباشا لم يكتف بأن يعيد رسول الأميرال البريطاني بدون جواب على إنذاره، بل أنه سمح في نفس الوقت أيضا للأسطول المشترك بأن يختار المواقع الملائمة لقصف المدينة دون أن تخطر في باله مقاومته...».[3]

ساعدت الرياح الشمالية التي هبت في تلك الفترة الأسطول المشترك على الاقتراب من ميناء المدينة وأصبحت سفن الأسطول الجزائري لا تبعد عنها أكثر من ميل تقريبا، وقد تم الاتفاق على إشارة القصف من مركب المفاوضات الذي يحمل عضو البرلمان وبعد إطلاق هذه الإشارة بدأت المعركة.[4]

أعلنت الجزائر الحرب على الأسطول وذلك لمبادرتها بالقصف بعد تلقي أصحاب المدافع الأمر بذلك في حدود الساعة الثالثة والنصف مساءا[5]، وردت على ذلك سفينة أمير البحر كوين شارلوت"*quen charllotte*"والفرقاطة لياندر "*leander*" واتسع ميدان إطلاق النار بحيث شمل الخط كله، وسرعان ما تجاوبت أكثر من 400 فوهة مدفع تحطمت على إثرها العديد من القوارب الجزائرية بسرعة ودمرت على إثرها الحاميات البحرية، و لم تصمد سوى الحاميات السفلى التي كان يقودها الداي بنفسه[6]، وفي نفس الوقت كانت كانت شواطئ المدينة متحصنة بـ300 مدفع كلها متفرقة على أبراج شمال البلاد وجنوبها، إلا أن نيران مدافع الأسطولين كانت شديدة بحيث أسكتت جل المدافع الجزائرية وأعطبت بعض سفنها لأن الأسطولين كانا قريبين جدا من ميناء المدينة.[7]

1 – عبد الرحمن التنلالي: المصدر السابق، ص06.
2 – أحمد شرف الزهار: المصدر السابق، ص122.
3 – وليام شالر: المصدر السابق، ص 156.
4 – عزيز سامح ألتر: المرجع السابق، ص608.
5 – أحمد شريف الزهار: المصدر السابق، ص122.
6 – أبو العيد دودود: المرجع السابق، ص67.
7 – محمد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص 43.

وفي مساء اليوم الأول من الحرب اشتعلت النيران في الفرقاطة الجزائرية الراسية في الميناء، بفعل المواد المحرقة التي رمتها بها القوارب الإنجليزية، ومنها انتقلت النيران إلى السفن الأخرى الراسية في الميناء فالتهبت في الليل أربعة فرقاطات وخمس حراقات وثلاث قوارب صغيرة، وانفجر كذلك زورق شراعي إنجليزي، واصطدم حطام فرقاطة مشتعلة بسفينة تجارية فأشعلت فيها النيران واتجهت نحو سفينة أمير البحر كوين شارلوت فأرغمتها على سحب المراسي والفرار بسرعة[1]، ووصف أحد المعاصرين لهذه المعركة بقوله:«... وصار يضرب الموضع الذي ضربوا منه الفلوكة بالمدافع إلى أن دخلت وأوقدت النار في السفن المحادية لها، فالتهبت النار في المراكب التي كانت داخل المرسى والقريبة من البر، وصار الليل نهارا من ضياء النار وبقي الأمر كذلك إلى شطر الليل... وقد رأيت طيورا بيضاء تحوم على البلد والأبراج وأنا بعيد عن البلد قدر ساعة من الزمن، وما رؤيتي لتلك الطيور إلا من ضوء النار...».[2]

وتكلم أحد الشهود عنها بقوله: «... ضوء تلك الليلة أشد من ضياء شمس نهارها، ويا لها من ليلة شابت فيها الولدان وأسقطت فيها الحوامل، واشتد فيها البكاء والعويل، وعظم فيها الكرب والهم والغم فوق ما يوصف ولا يخطر ببال... إنها مثل الرعد من أول بدايته إلى نهايته متصلا كأنه مدفع واحد...».[3]

استمرت هذه المعركة حوالي تسعة ساعات حيث بدأت بأربعة ساعات قبل غروب الشمس واستمرت خمسة ساعات من غروبها[4]، تمكن خلالها الأسطول المشترك الإنجليزي الهولندي من رمي الجزائر بإحدى وأربعين ألف قذيفة نارية وذلك بشهادة المفوض البريطاني الذي أمضى الصلح مع الداي عمر.[5]

بينت لنا إحدى الوثائق أن الداي عمر أرسل تقريرا مفصلا عن حيثيات المعركة وأحداثها، حمله رئيس ميناء الجزائر القبطان علي إلى الباب العالي جاء فيه: «...قدموا بأسطول ضخم يتكون من ثلاثين قطعة وكان ذلك يوم 15 أوت 1816م وبعد أن رفع الأسطول العلم الأبيض أرسلوا إلينا زورقا ليسلم لنا رسالة تتضمن شروطهم، والتي قضت بأن نسلم لهم جميع الأسرى الموجودين في الجزائر ونرد على رسالتهم خلال ساعة واحدة فقط، لما شرعنا في إعداد الجواب تقدمت بعض قطع الأسطول من التحصينات وبدأت تقصف مواقعها

1 - أبو العيد دودو: المرجع السابق، ص68.

2 - أحمد شريف الزهار: المصدر السابق، ص124.

3 - عبد الرحمن التنلالي: المصدر السابق، ص07.

4 - *Devoulx(A), op.cit, p18.*

5 - عبد الرحمن التنلالي: المصدر السابق، ص06.

بالقذائف، واستمرت الحرب بكل ضراوتها من الساعة الثامنة صباحا إلى منتصف الليل، وكانت قساوة وضراوة وفظاعة المعركة التي دارت بعيدة كل البعد عن إمكان وصفها والتعبير عن حقيقتها...».[1]

وبعد منتصف الليل توقفت المعركة وتوقف الأسطول الأنجلو هولندي عن القصف، وقد كانت نتائجها قاسية على الطرفين[2]، خاصة الطرف الجزائري الذي اضطر إلى إمضاء معاهدة مع البريطانيين تضمنت شروطهم السالفة الذكر.

4- نتائج الحملة

أسفرت هذه المعركة عن خسائر فادحة لكلا الجانبين وذلك على الرغم من دقة الانتصار الإنجليزي الهولندي، وقد جاء في تقرير إكسموث عن الخسائر التي لحقت الجانب الجزائري كما يلي: 4 سفن حربية عريضة من ذات 44 فوهة نارية، و 5 طرادات عريضة تتراوح بين 24 و 30 وكل السلاح وقوارب المدفعية الميدانية، باستثناء 7 فإن 30 قد خربت، كما خرب العديد من السفن التجارية والحربية ذات المدفعين، وعدد كبير من مختلف الأصناف وكل سفن النقل الثقيلة والخفيفة، إضافة إلى تخريب بيوت المخازن إلى جانب كل الخشب وأدوات البحرية المختلفة وخرب جزئيا عدد ضخم من العربات حاملة الفوهات النارية وأسرة المدافع الميدانية.[3]

أيدت بعض المصادر المعاصرة هذه الأرقام وأقرت بتحطيم الترسانة البحرية الجزائرية جراء هذا القصف، وعددت السفن المحترقة بـ14 سفينة من الحجم الكبير[4]، أما فيما يخص الخسائر البشرية فقد أقر إكسموث في تقريره أن الجزائريين قد خسروا في هذه المعركة 4000 بين قتيل وجريح، كما أصيب وكيل الحرج وأفاد تقريره بمقتل 136 فارسا تركيا[5]، ويبدو لنا أن اللورد إكسموث قد بالغ في تقريره عن حجم القتلى في الجيش الجزائري أو أنه قد أخلط بين الجنود والأهالي المدنيين وقد فندت الكثير من الدراسات والوثائق هذا الطرح.

تضررت المدينة وألحقت بها أضرار جسيمة بسبب شكلها الهرمي ونتيجة لعدد القذائف التي رميت بها وقد رصدت لنا إحدى الوثائق الرسالة التي بعث بها الداي عمر إلى السلطان العثماني بتاريخ 1231هـ والتي

1 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

2- *Grammont (H.de), op.cit, p295*

3- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص192.

4 - عبد الرحمن التنلالي: المصدر السابق، ص07.

5 - أبو العيد دودو: المرجع السابق، ص168.

عدد فيها الخسائر الجزائرية نتيجة هذا الهجوم وقد صرح بما محتواه «... فقد أقدم فعلا إلى محاصرة المدينة وبدأ في رميها بالقنابل النارية وقد استمر في هذه العملية مدة تسعة ساعات على التوالي وبدون انقطاع، الأمر الذي أدى إلى حرق قسم كبير من مدينة الجزائر، وتهدم الاستحكامات التي أنشئت سابقا ومؤخرا في الميناء، وحرق الأسطول الذي كان مرسي داخل الميناء وموت وانجراح 4 أو 5 آلاف رجل وغيره من الأضرار والتخريبات التي لحقت بالمدينة...».[1]

فندت بعض الوثائق الأخرى الشائعات بخصوص تدمير الترسانة البحرية الجزائرية بكاملها معترفة بحجم الخسائر الموضحة في التقارير السابقة[2]، وتضمن تقرير القبطان الأمريكي سومر الذي كان في الجزائر عشية هذه الأحداث على متن سفينته التجارية والمحملة بالبضائع الأمريكية نفس الإحصاء الذي أشارت إليه التقارير السابقة حيث أكد على تدمير الترسانة البحرية الجزائرية والأسطول، كما أخبر أن حالة الرياس والجيش كان أسوء من الأسطول، وأعطى إحصاءات حول عدد القتلى في الجانب الجزائري حيث قدرهم بـ3000 رجل.[3]

لقد اختلفت الكتابات في تقدير حجم الخسائر المادية والبشرية للجزائريين في هذا الهجوم، إلا أنها أجمعت كلها على تدمير الترسانة البحرية الجزائرية وزعزعة القدرات الدفاعية والحربية للإيالة، أما فيما يخص الخسائر في صفوف الطرف الإنجليزي الهولندي فقد تباينت هي الأخرى، و لم يتفق المعاصرون لها حول رقم معين، إلا أن بعض الكتابات أشارت إلى رقم 914 بين قتيل وجريح، وقد فقدت السفينة الخطية وحدها التي على متنها 110 مدفع حوالي 200 رجل وتحطمت كذلك الفرقاطة ليادر[4]، أما وليام شالر فيذكر أن عدد القتلى من البريطانيين قد تجاوز 138 قتيل وقدر الجرحى بـ 695 جريح، وكان عدد القتلى الهولنديين 13 قتيل وعدد جرحاهم 52 جريح.[5]

ويبدو أن الإحصاء الذي قدمه وليام شالر بعيد عن الحقيقة رغم أنه كان شاهد عيان لهذه المعركة، إذ كيف لمعركة تدوم أكثر من تسعة ساعات تخلف هذا العدد البسيط ! ونستند في تعجبنا هذا إلى المؤرخ وليام سبنسر الذي يقر بأن الباخرة الحربية الحصين وحدها أصابتها خسارة 150 بين قتيل وجريح في حين كان هناك

1 – خط همايون، عدد 29459، علبة 25، رقم 249 تاريخ 1231هـ.
2 – خط همايون، عدد 22556، علبة 24، رقم 45 تاريخ 1231هـ.
3 – خط همايون، عدد 22486 علبة 24، رقم 171 تاريخ 1231هـ.
4 – أبو العيد دودود: المرجع السابق، ص68.
5 – وليام شالر: المصدر السابق، ص312.

قارب به ضابطان وطاقم من تسعة أشخاص احترق الجميع به من إحدى الطلقات النارية من باخرة جزائرية[1] وفي ظل وجود كتابات أجنبية تؤيد طرح شالر[2] فإننا نسلم بالرقم الممنوح مؤقتا حتى اكتشاف وثائق جديدة تؤيد أو تفند هذا الطرح.

شاعت في الجزائر حين انتهاء المعركة أن عدد القتلى من النصارى قد فاق 1500 قتيل وأن 300 منهم ماتوا على سفينة واحدة[3]، وقد تضمن تقرير القبطان علي رايس رئيس ميناء الجزائر الذي قدمه إلى السلطنة العلية إحصاءات حول نتائج المعركة على الطرف الإنجليزي حيث ذكر ما يلي: «... إن كانت قد أدت هذه المعارك الضارية التي جسرت بين الأسطول الإنجليزي المتحالف مع الأسطول الفلمنكي وبين الجزائر إلى إصابة 300 نفر من المجاهدين بين قتيل وجريح فإن المصابين من طرف الأعداء كانوا أكثر بكثير، حيث وصل عدد الهالكين منهم بين قتيل وجريح إلى 3000 نفر كما فقدوا 8 أو 10 من القباطنة... إلا أننا أحرقنا أيضا سفينتين لهم من سفن الأسطول، كما خربنا قطعتين من النوع ذات المخازن الثلاثة وقطع أخرى أيضا من نوع القليون الكبار...».[4]

وترفع بعض الوثائق حجم الخسائر في الأسطول المشترك الغازي إلى 3000 جريح وهلاك آخرين بنفس الحجم وأهم ما ورد في هذه الوثيقة «... يوجد في الأسطول 3000 جريح كما أن أكثر من 7000 جندي الذين تم إخراجهم إلى البر قد أهلكوا وأصيبوا بجروح خطيرة، كما تبين أن الخسائر التي لحقت بالأساطيل الهولندية كبيرة جدا...».[5]

وقد عثرنا في الأرشيف الوطني على وثيقة أخرى تؤيد هذه الأرقام وقد قدرت عدد القتلى في صفوف الإنجليز والهولنديين أربعة أضعاف من عدد الخسائر البشرية للجزائريين[6]، وفي الحقيقة لا يمكن لنا أن نسلم تسليما مطلقا بصحة هذه التقارير وإحصائياتها، خاصة إذا علمنا أن هذه التقارير قد كتبت وأرخت أثناء الحملة وفي هذه الحالة يمكن أن تدخل هذه التقارير في إطار الحرب النفسية التي تعتمد عليها الدول في حروبها الخارجية، لتحقيق هدف منشود وغاية معينة، خاصة تلك التقارير التي يكتبها أولي الأمر وقادة الدولة، ومجمل

1 - وليم سبنسر: المرجع السابق، ص192.

2 - *Mercier(Ernest), Histoire de l'Afrique septentrionale, Berberie, , Paris, E. Leroux, 1888, p496.*

3 - عبد الرحمن التنلالي: المصدر السابق، ص09.

4 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

5 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 169 تاريخ 1231هـ.

6 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 170 تاريخ 1231هـ.

القول أن تقديرات الخسائر لكلا الجانبين لم تلق اتفاقا من طرف الكتاب والمؤرخين، إلا أننا نؤكد على أن خسارة الطرف الجزائري كانت قاسية في هذه المعركة، وعلى إثرها أجبر الداي عمر إلى إبداء موافقته على الشروط التي قدمها إكسموث في إطار المعاهدة التي أبرمت بين الطرفين.

حددت بعض الكتابات سر هزيمة الجزائريين إلى عامل تضييع الوقت بخصوص الدفاع عن المدينة، لأن الجيش كان ينتظر أوامر الداي حيث لو تمكن الجيش من إطلاق النار وقصف الأسطول الإنجليزي الهولندي لكان النصر حليفهم، ويرجع القنصل الفرنسي دوفال (1814-1827م) سر نجاح حملة 1816م على الجزائر إلى عاملين أساسيين:

1. الأيام التي قضاها الأميرال البريطاني في الجزائر حيث خلال سنة واحدة زار الجزائر ثلاثة مرات من أجل المفاوضات، تمكن خلالها من معرفة مواقع القوة والضعف في تحصينات مدينة الجزائر.[1]
2. أن الأسطول البريطاني استغل عدم استعداد الجزائريين واستطاع القائد البريطاني أن يقضي على الأسطول الجزائري وهو في الميناء عندما قذفه بوابل من القنابل، أما الجزائريين فإنهم أرجعوا سر هزيمتهم إلى تحايل اللورد إكسموث برفعه للراية البيضاء وانخداع السلطات المحلية له، وكان الغرض من الرسالة التي بعثها إلى الداي هو صد الأنظار حتى يتمكن من تنفيذ خطته، وعندما دخل الأسطول إلى المرسى باغت المدينة بوابل من القنابل.[2]

أما وليام شالر فقد أكد في مذكراته أن البحرية الجزائرية كان من الممكن أن تنتصر على أعدائها بكل سهولة لو أنها أطلقت النار على أسطول الحلفاء ومنعتهم من الدخول إلى الميناء، لكنه نجح في احتلال مواقع استراتيجية في غفلة من الجزائريين.[3]

في صباح اليوم الموالي من المعركة أرسل اللورد إكسموث مبعوثه واقترح على الداي الصلح وفق الشروط السابقة، وبعد مداولات ومناقشات بين الداي وأعضاء حكومته، وافق الداي على إقامة الصلح وأرسل قنصل السويد إلى اللورد إكسموث، وقد عاد القنصل ومعه السير شالر بنروز" *SIR. Sarl penroz*" ومعه نقيب آخر[4]، والحقيقة أن السفن الإنجليزية الهولندية قد استنفذت عمليا جميع ما عندها من بارود

1 - حنيفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوربية...، المرجع السابق، ص28.

2 - محمد العربي الزبيري: مدخل...، المرجع السابق، ص78.

3 -وليام شالر: المصدر السابق، ص166.

4 - عزيز سامح آلتر: المرجع السابق، ص610.

وقذائف، إذ كان لا يمكنها أن تقوم بهجوم آخر، إلا أن الداي عمر باشا وديوانه لم يكونوا على علم بـــذلك[1] ولو تريث الداي عمر لكان الأمر سيأخذ منحى آخر.

أوردت بعض التقارير الأرشيفية كيفية بداية مفاوضات الصلح بين الطرفين وهي عبارة عـــن رســـالة موجهة من السلطات الجزائرية إلى الباب العالي وهذا نصها «... في الصباح عندما كنا نقـــوم بالاســـتعدادات اللازمة من جديد فقد جاء إلينا ترجمانهم ليقول لنا إننا لم نكن نريد ما حصل بيننا، لقد وقعت خسائر جسيمة لكلا الطرفين، غير أننا لا نتحمل وحدنا المسؤولية لأننا كلفنا للقيام بهذه المهمة تجاهكم من قبل جميع الـــدول المسيحية المتفقة على ذلك، وهي التي دفعتنا إلى القيام بما قمنا به من الأعمال الحربية إزاءكم، فإذا لم ترغبوا في الصلح والمصالحة معنا فإننا سوف نجبر على العودة إلى الحرب معكم من جديد، وأمام هذا البيان الذي صـــدر من الترجمان الموفر من طرفهم، ارتأينا جمع الديوان للنظر في الأمر والتوصل إلى قرار بالاتفاق، وبعـــد مداولـــة الأفكار تقرر بالاتفاق العزم على مواصلة الحرب معهم والمقاومة أمام قواتهم مهما كان وضعها وشأنها دفاعـــا عن الدين والوطن، إلا أننا عدلنا بعد ذلك عن هذا القرار واستحسنا الميل إلى التصالح معهـــم بالاســـتجابة إلى مطالبهم...».[2]

اشتركت عدة عوامل وأثرت في قرار الداي والديوان على قبول شروط الصلح وفق أهـــواء اللـــورد إكسموث وإرادة الدول المسيحية والتي نجملها فيما يلي:

1. إصرار أحد الضباط العسكريين من الجزائريين على إمضاء المعاهدة وقبول شروط إكســـموث رغـــم معارضة بعض الأطراف الأخرى في الديوان، والذين أرادوا تجديد الحرب مستغلين في ذلك انكســـار مراكب العدو إلا أن عزم هذا القائد على الصلح حال دون ذلك.[3]
2. إدراك الديوان والداي أن الدول المسيحية لن تكف هجماتها على الإيالة في حال دون توقيـــع تلـــك المعاهدة، والإيالة الجزائرية لا تملك من الإمكانات التي تخول لها التصدي أو الدخول في حرب طويلـــة المدى ضد كل الدول المسيحية.[4]

1 - جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص446.

2 - خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

3 - أحمد شريف الزهار: المصدر السابق، ص125.

4- خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

3. عدم علم الداي عمر وديوانه من نفاذ الذخيرة الحربية للأسطولين، رغم علمهما بانكسار مراكب العدو وكانت علامة تحطمها أنها استقبلت البحر و لم تستقبل الرياح، ومن عادة المراكب أنها إذا أرست تكون مستقبلة للرياح.[1]

كما أن الدهاء السياسي والعسكري للمترجم الذي أوفده اللورد إكسموث إلى الداي قد ساهم بشكل من الأشكال في هذا القرار، ويتضح هذا الدهاء من خلال تهديده بتجديد الحرب رغم علمه بنفاذ الذخيرة للأسطول الأنجلو هولندي، وفي الأخير أمضى الداي عمر على شروط المعاهدة والتي نصت على ما يلي:

1. عدم السماح للدولة الجزائرية ابتداء من هذه المعاهدة وإلى الأبد استرقاق الأسرى من كافة الدول المسيحية.
2. إطلاق سبيل الأسرى المتواجدين داخل الحدود الواقعة تحت نفوذ أمير الأمراء أثناء انعقاد هذه المصالحة من أي قومية كانت جنسيتهم، شريطة أن يكونوا مسيحيين وذلك في ظرف 24 ساعة.
3. رد المبالغ التي دفعت سابقا إلى المتصرف من طرف سردينيا ونابولي من أجل تخليص مواطنيهم الأسرى في الجزائر في ظروف 24 ساعة.
4. تشميل وتطبيق شروط هذه المعاهدة بكاملها على هولندا.
5. ضرورة توجه المتصرف بنفسه إلى قنصل الدولة الإنجليزية الذي أهين سابقا من طرفه لطلب العفو والسماح.[2]

والملاحظ أن هذه المعاهدة قد خلت من بند مبدأ إلغاء القرصنة الذي نص عليه مؤتمر فينا، ويرى أحد الباحثين أن الإنجليز بعد أن أملوا شروطهم على الداي تناسوا أن يلزموا الداي بالتخلي عنها، ويعزي ذلك إلى أن بريطانيا كانت تأمل في أن تظل عمليات البحارة الجزائريين تعرقل نمو تجارة البلدان الأوروبية خاصة منها فرنسا، التي اتجهت أنظارها نحو المراكز التجارية بالشرق الجزائري، هذه المراكز التي أوشكت مدة كرائها للإنجليز على الانتهاء.[3]

1 – أحمد شريف الزهار: المصدر السابق، ص125.

2 – خط همايون، عدد 29459، علبة 25، رقم 249 تاريخ 1231هـ.

3 – محمد زوال: المرجع السابق، ص66.

لقد كان لشروط المعاهدة* التي فرضها المنتصرون على الجزائر قاسية جدا، إذ حرمت الجزائر من مورد هام لخزينتها ودفع تعويض حربي مقداره 500 ألف فرنك واعتذار الداي علانية للقنصل الإنجليزي[1]، وبعد الموافقة على هذه الاتفاقية تمت عملية تسليم الأسرى الذين وصل عددهم إلى حوالي 1500 أسير، والذين كانوا يشكلون المحور الأساسي في الحرب التي وقعت بين الطرفين[2] وكانوا موزعين كالتالي: 707 نابولي 173 رومانيا، 6 توسكانيين، 62 من سردينيا وجنوة، 6 من بيدمونت، 226 إسبانيا، 7 برتغاليين، 7 يونانيين، 306 من صقلية.[3]

كما أرجعت أموال الفدية السردينية والنابولية وألزم الداي باحترام سيرة السلم في خصوص القضايا البحرية التي تحددت في مؤتمر فينا ومؤتمر السلم في باريس.[4]

تمكنت هولندا من عقد معاهدة مع الجزائر، و لم تدفع شيئا من الأموال المترتبة عليهم، من طرف الإيالة الجزائرية وهي غرامة سبعة سنوات، وكانوا يعتزمون قبل الحملة دفع غرامة ثلاث سنوات، إلا أن الوضعية التي آلت إليها الجزائر بعد الحملة جعلتهم يملون شروطهم بتوقيع المعاهدة[5]، وفي هذا الشأن علق شالر على ذلك بقوله: «... وعقب معركة الجزائر مباشرة قام فاندر كابيلان قائد القوات البحرية الهولندية بدور نشيط وملحوظ، وبتنسيق مع الأميرال إكسموث اضطرت الإيالة إلى عقد معاهدة سلام مع هولندا تقتضي نفس الشروط التي عقدت على أساسها المعاهدة الجزائرية البريطانية...».[6]

والجدير بالذكر أن هذه الحملة كان لها نتائج خطيرة على الاقتصاد الجزائري، حيث استفرغت الخزينة العامة بإعادة مبلغ 350 ألف دولار[7] لمملكة نابولي وسردينا، كما أن تحرير الأسرى المسيحيين دون فدية قد فوت على الجزائر فرصة انتعاش الخزينة بحوالي مليونين من الريالات الفرنسية[8]، إضافة إلى تضييع الإتاوات الهولندية المتراكمة منذ سبعة سنوات، والتي استفادت من إعفاء عليها بفضل هذه الحملة المشتركة.

* – حررت الاتفاقية بتاريخ 28 أوت 1816م، وهي أول معاهدة جزائرية مع دولة أجنبية تحرر باللغة العربية في العهد العثماني.

1 – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص29.

2 – خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

3 – أبو العيد دودو: المرجع السابق، ص69.

4 – وليم سبنسر: المرجع السابق، ص194.

5 – أحمد شريف الزهار: المصدر السابق، ص125.

6 – وليام شالر: المصدر السابق، ص157.

7 – نفسه.

8 – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص31.

اعتبرت إنجلترا نتيجة معركة الجزائر نصرا باهرا يخول لبريطانيا الحق في اعتراف جميع الدول بفضلها وبهذه المناسبة وزعت ألقاب ومعاشات بدون حساب وبطريقة غير معهودة في المملكة وكل ذلك في احتفالات ومهرجانات قومية، كما علقت آمالا كبيرة على المؤتمر الأوربي الذي سيعقد في إكس لاشابيل نتيجة لنجاح هذه الحملة.[1]

هللت الدول الأوربية بهذا النصر وسعت كلها لتكريم اللورد إكسموث وتهنئته لنجاح مهمته على النحو التالي:

1. إن ملوك هولندا وإسبانيا وسردينيا قد منحوا رتبة الفروسية إلى اللورد إكسموث.
2. إن مدينة لندن منحته حق البورجوازية، ورئيس بلديتها سلمه سيفا مرصعا بالماس باسم أصحاب الحرف.
3. إن مدينة أكسفورد البريطانية منحته حق البرجوازية.
4. إن جمعية إعادة شراء العبيد في فرنسا ضربت ميدالية ذهبية تخلد الانتصار وتحمل صورة اللورد، وذلك على الرغم من العداوة التقليدية بين فرنسا وبريطانيا.[2]

تركت هذه الحملة آثارا وأنتجت تداعيات طويلة المدى على مستقبل الإيالة الجزائرية، فبعدما تمكنت من إنهاك القدرات الحربية للإيالة وتدمير ترسانتها البحرية، شجعت في المقابل على الهجومات الأوروبية موحدة أحيانا ومنفردة أحيانا أخرى على الإيالة، كما حملت هذه الحملة في طياتها بذور فناء الإيالة الجزائرية، وفتحت الأفق للمؤتمرات الدولية فيما بعد لتقويض أركانها باسم القضاء على القرصنة، مما عبد الطريق لفرنسا كي تفكر في وضع حد نهائي لأسطورة دار الجهاد وتسيطر عليها نهائيا.

والواقع أن حملة اللورد إكسموث قد خلفت انعكاسات خطيرة على مستقبل الإيالة الجزائرية، وذلك لما أحدثته على مستوى جميع أجهزة الدولة خاصة الجهاز العسكري البحري، الذي كان المحور الأساسي لقوة البلاد العسكرية والاقتصادية وحتى على مستوى المجال السياسي، كما خلفت هذه الحملة تأثيرات إقليمية ودولية كان لها الأثر البالغ، ومن هذا المنطلق يمكننا أن نتساءل على النحو التالي: ما هي التأثيرات الإقليمية والدولية لهذه الحملة؟ وما هو واقع الإيالة الجزائرية والإيالات المغاربية بعدها؟

1 – وليام شالر: المصدر السابق، ص158.

2 – محمد العربي الزبيري: مدخل...، المرجع السابق، ص77.

الفصل الثالث:

الإنعكاسات الإقليمية والدولية لحملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر 1816م

أولا: المواقف الدولية تجاه الحملة

ثانيا: التكتل الأوروبي وانعكاساته على الإيالات المغاربية

ثالثا: الإنعكاسات الإقليمية لحملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر

رابعا: الأطماع الفرنسية ونهاية الإيالة الجزائرية

أولا: المواقف الدولية تجاه الحملة

1- موقف الدولة العثمانية

ترتبت عن الأحداث التي دارت منذ أواخر القرن 18م نتائج يستحيل معها دراسة تاريخ الإمبراطورية العثمانية دون الإشارة إلى الدور الذي لعبته الدول العظمى، فبداية بمحاولات الزحف الروسي صوب البحر الأبيض المتوسط تتجدد رغبة الإنجليز في حماية طريق الهند، كما تدخلت فرنسا في القضايا العثمانية باسم حماية المسيحيين الكاثوليك، وهذا الضغط من جانب الدول العظمى يتم إما بشكل مباشر على الحكومة العثمانية أو بشكل غير مباشر عن طريق الدعم الذي سارعت هذه الدول تقديمه إلى التمردات أو الانتفاضات المحلية ضد الدول العثمانية.

ويظهر هذا التدخل تحت شكل حروب واحتلالات للأراضي يتم تقنين نتيجتها، والهدف منه تمزيق الإمبراطورية العثمانية تحت ستار حماية الأقليات الدينية أو الإثنية[1]، وبهذه الاستراتيجية يأتي التوسع الإقليمي الذي يتم على حساب الإمبراطورية الأقرب والأكثر هشاشة، وفي هذه الصراعات التوسعية تظهر الحكومة العثمانية بوصفها بيدقا يتم استخدامه حسب الاحتياجات أو الظروف، وبذلك ينهمك الروس والفرنسيون والإنجليز في تنافس على مكاسب دبلوماسية جديدة، وتصبح المسألة الشرقية بذلك احتكارا لدول الغرب.[2]

شهدت الدولة العثمانية ظروفا حرجة في مطلع القرن 19م أثرت على قدراتها الدفاعية والحربية والتي كان أبرزها تمرد الإنكشارية وتحزب الدول الأوروبية ضدها، كما أدت هزيمة الدولة العثمانية في حربها مع روسيا إلى سيطرة الروس على خارطة جيوسياسية هائلة من أراضي الدولة العثمانية سنة 1810م[3]، كما أثرت تمردات أخرى ضد الدولة العثمانية والتي تزامنت تقريبا مع حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م على موقفها من هذه الحملة، والتي لم تكن في مستوى تحديات القرن 19م والصراع الحضاري القائم بين الشرق والغرب.

أعربت الدولة العثمانية عن مساندتها للإيالة الجزائرية جراء القصف الإنجليزي لها، ويتضح ذلك جليا من خلال الرسائل والتقارير المتبادلة بين الإيالة الجزائرية والسلطنة العثمانية منذ البداية، واعتبرت الدولة العثمانية تعرض مؤتمر فينا لقضية الإيالات المغاربية تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية لحكومة الباب العالي

1 - روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، ط1، ج2، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993، ص48.

2 - نفسه، ص 49.

3 - محمد فريد بك المحامي: المصدر السابق، ص 199.

وأبدى السلطان محمود الثاني تخوفه من تعرض الدول الأوربية وعلى رأسها إنجلترا للإيالات الثلاث (الجزائر تونس، طرابلس الغرب)، فأمر بضرورة التشاور مع أعضاء دولته حول إمكانية إرسال مبعوث عثماني إلى إيالاته في شمال إفريقيا لتنبيه ولاتها بالأخطار المحدقة بهم نتيجة القرارات التي حيكت في مؤتمر فينا.[1]

وصل مبعوث الدولة العثمانية الجنرال حسين إلى الجزائر، وهذا ما أكدته رسالة الداي عمر المؤرخة في 1 جوان 1816م التي أرسلها إلى السلطان العثماني وأهم ما جاء فيها ما يلي: «...لقد نصحنا الجنرال حسين باليقظة تجاه مؤامرات الأعداء وطلب منا تقوية جيوشنا اتقاء لما سيحدث في المستقبل، أما من جهتنا فقد درسنا جيدا أوامركم ونعلمكم أننا سنعمل على تنفيذها بأمانة وجد...»[2]، ومن خلال هذه الرسالة يتبين أن الدولة العثمانية كانت على علم واضح بالتطورات الحاصلة في ساحة البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال الأخبار التي تصلها من طرف وكلائها وسفرائها ورجال بحريتها، وفي هذا الشأن بالذات قد أرسل محمد خسرو برقية إلى السلطان يعلمه بشأن المستجدات العالقة بين إنجلترا والجزائر وبشأن التحضيرات الأوروبية لحملتها على الإيالة الجزائرية[3]، هذه البرقية هي التي عجلت بإرسال السلطان فرمان تحذيري للسلطات الجزائرية والذي أشرنا إليه سابقا.

لم تدخر الدول العثمانية جهدا في استفسار سفير السويد عن استعداد الدول الأوروبية لمهاجمة الجزائر وذلك بغية التوصل إلى المعلومات الصحيحة حول أهداف الدول الأوروبية التي حيكت في مؤتمر فينا واستعدادها لشن حرب على الجزائر.[4]

بعد تنفيذ الهجوم الإنجليزي الهولندي على الجزائر أرسل الداي عمر تقارير بشأن أحداث تلك الحملة مفصلا فيها أسبابها ونتائجها، كما تضمنت أحد التقارير التي أرسلها الداي عمر ضرورة المساعدة من الدولة العثمانية، لإعادة بناء الترسانة البحرية الجزائرية وأهم ما جاء في هذا التقرير الذي حمله القبطان علي رايس ما يلي: «... وبناء على إحراق السفن الحربية التي كانت بالميناء فإن سيادة عمر باشا أمير أمراء الجزائر يرجوا من المقام الشاهاني العالي أن تشمله الإحسانات الشاهانية والمعونات الهمايونية، بإعطائه عدة سفن مستعملة

1 - حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص14.

2 - عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق...، المرجع السابق، ص144.

3 - خط همايون، عدد 22556، علبة 24، رقم 184 تاريخ 1231هـ.

4 - خط همايون، عدد 17822، علبة 24، رقم 167 تاريخ 1231هـ.

وأسلحة للاستعانة بها أمام الأعداء، مبينا أن الكيفيات المتعلقة بالمحاربة بين الجزائر والإنجليز والخسائر التي لحقت بالجزائر من جراء ذلك سوف تتوضح للمقام الشاهاني...».[1]

وهذا ما أكده عبد الرحمن التنلالي* بقوله: «... وفي اليوم الخامس وردت عليه تلك السفينة ووجهها لسلطانه محمود صاحب اسطنبول وكاتبه بما جرى بينه وبين النصارى وأعلمه بحقيقة ذلك كله وأكد عليه أن يوجه إليه مراكب...»[2]، وبعد هذا لم تتدخر الدولة العثمانية جهدا في إرسال ثلاث سفن حربية مزودة بالذخائر والأسلحة والجند الاحتياطي وذلك بعد الحملة مباشرة.

باشرت الإيالة الجزائرية عملياتها البحرية بعد حملة اللورد إكسموث 1816م، الأمر الذي جعل الدول الأوربية تندد بهذا الإجراء وتطلب من الدولة العثمانية تبريره، وقد ردت إسطنبول على ذلك بكون الإيالة تتمتع بحرية إدارة شؤونها الداخلية واستقلالية أجهزتها الحكومية[3]، ويتضح من خلال هذا الموقف أن الدولة العثمانية كانت غير قادرة على مواجهة التحالف الأوروبي خلال القرن 19م في ظل الظروف التي أشرنا إليها سابقا، كما لا يمكنها التفريط في الخدمات والمساعدات التي تقدمها الإيالة الجزائرية للدولة العثمانية في حروبها الخارجية، لذا كانت السلطنة العثمانية وقادتها يلجؤون إلى أسلوب المناورات مع الساسة الأوروبيين، وتقديم المساعدات الضرورية في إطار السرية التامة للإيالة الجزائرية.

وبهذه الاستراتيجية حافظت الدولة العثمانية على بقاء الولاء الروحي بين الإيالة الجزائرية والباب العالي وتمثل خصوصا في وضع الجزائر أسطولها تحت خدمة السلطنة العثمانية في حروبها الخارجية.

2- موقف فرنسا

أثر التنافس الفرنسي البريطاني في البحر الأبيض المتوسط على السياسة الخارجية الفرنسية ومواقفها الدولية من الأحداث التي كان البحر الأبيض المتوسط ميدانا لها، فبداية قد عارضت فرنسا مشروع مؤتمر فينا وقراراته الرامية إلى وضع حد لدول المغرب ونشاطها البحري، لأنها كانت تعتقد أن تنفيذ هذا المشروع لن يكون لها فيه حظ كبير، لخروجها مستضعفة بسبب حروب نابليون وبقاء أجزاء من أراضيها خاضعة للاحتلال

1 - خط همايون، عدد22486، علبة 24، رقم 170 تاريخ 1231هـ.

* - هو عبد الرحمن بن إدريس التنلالي التواتي، قام برحلة حجية سنة 1816م، ثم قام في نفس العام برحلة من توات (أدرار الحالية) إلى الجزائر العاصمة وقد تزامنت هذه الرحلة مع الهجوم الإنجليزي على الجزائر سنة 1816م، فاهتم بتسجيل وقائعها وأحداثها ونتائجها وهي موجودة حاليا ضمن مخطوط بخزانة سيدي عبد الله البلبالي بأدرار، الجزائر، وهذا المخطوط لا يحمل عنوانا خاصا كما أنه بدون رقم تصنيف ويقع المخطوط على حوالي أربعة عشرة صفحة بالخط المغربي.

2 - عبد الرحمن التنلالي: المصدر السابق، ص09.

3 - بن جبور محمد: المرجع السابق، ص112.

الإنجليزي الروسي والنمساوي، ولهذه الأسباب كانت فرنسا تفضل دعم البحرية الجزائرية حتى تضعف بذلك شوكة البحرية الإنجليزية.[1]

حافظت فرنسا على نفس الموقف تجاه الإيالات المغاربية في مؤتمر لندن 1816م، فآثرت بذلك إبقاء القرصنة المتوسطية على دعم الهيمنة الإنجليزية في البحار[2]، وقد قوبلت الاقتراحات الإنجليزية في شأن البحرية المغاربية برفض الملك تاليران" *Talleyrand*" بالرغم من دعم بولينياك"*Poliynac*" لها والذي كان سفيرا آنذاك في لندن، و لم تشترك البحرية الفرنسية في العملية البحرية التي قام بها اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م.[3]

إن الوضع المضطرب الذي عاشته فرنسا خلال سنة 1815م لم يمكن القنصل الفرنسي الجديد الذي عين في أواخر 1814م من الالتحاق بمنصبه خلال هذه السنة، و لم يلتحق إلا في شهر فبراير من سنة 1816م وقد زود هذا القنصل بتعليمات محددة تستهدف إعادة العلاقات الفرنسية الجزائرية إلى مجراها السابق وتسوية كل النزاعات والخلافات التي نشبت بين الدولتين على عهد نابليون تسوية مرضية، كما أعطي القنصل دوفال* " *Deval*" تفويضا للقيام بهذه المهمة، وكذلك بأخذ تعهد باسم حكومته لتصفية ديون بكري وبوشناق في أقرب الآجال.[4]

حمل دوفال إلى الداي والإيالة الجزائرية هدايا عديدة قدرت بـ 112924 فرنك تضم مجوهرات وساعات وأقمشة وأسلحة[5]، وقد زود القنصل دوفال بتقرير مفصل من أجل استغلال الظروف لتحسين

1 – محمد زروال: المرجع السابق، ص61.

2 – شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية...، المرجع السابق ص381.

3 – شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة...، المرجع السابق، ص58.

* – ولد بيار دوفال في حدود سنة 1760م، ويذكر أحد الكتاب الفرنسيين بأنه ولد بالشرق وهو ابن لمترجم فرنسي اسمه بيار فليبير كان يعمل في السفارة الفرنسية بإسطنبول لمدة 40 سنة، مارس بيار دوفال النشاط الدبلوماسي في وقت مبكر في عهد لويس السادس عشر كان قنصلا بدمشق، وبعد ذلك اشتغل بالترجمة في القنصليات الفرنسة بصيدا سنة 1775م ثم بحلب والإسكندرية وأخيرا ببغداد من سنة 1786 إلى 1794، وفي 1815 أي عند عودة الملكية مباشرة عينه لويس الثامن عشر قنصلا عاما بمدينة الجزائر، وقد اتبع سياسة التعفن الاجتماعي والتوريط وخلف الوعود، وكان يعتبر هذه الطريقة هي وسيلة النفوذ إلى الباشا وبالتالي التأثير عليه وكسبه، وقد استطاع بعد ظرف قصير من إقامته بالجزائر أن يكون صداقات وعلاقات قريبة من الداي علي خوجة، واستطاع أن يقنع الداي بإلغاء البند الإضافي الذي ألحق بمعاهدة استغلال الباستيون على عهد الداي عمر، ومنذ عام 1820م عمل دوفال على زعزعة القواعد والأسس التي ارتكزت عليها العلاقات الجزائرية الفرنسية، وعمل على إيجاد ذريعة للتدخل الفرنسي بالجزائر، وهو ما توصل إليه من خلال تمثيله لحادثة المروحة في 1827م، للمزيد أنظر: بنور فريد: الجواسيس الفرنسيون في الجزائر 1782-1830م، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص ص 526-527.

4 – جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا...، المرجع السابق، ص284.

5 – بنور فريد: المرجع السابق، ص496.

العلاقات الفرنسية الجزائرية، وأهم ما جاء في هذا التقرير ما يلي: «... تتنازل فرنسا عن مطالبها الحالية التي تتمثل في حصيلة الغنائم التي اقتادها القراصنة الفرنسيون إلى الموانئ الجزائرية، وهي الغنائم التي اعتبرها ديوان البحرية بالجزائر غنائم غير مشروعة، فقام إما بردها لأصحابها أو بدفع تعويضات من حصيلتها للمتضررين منه، كما رخص للقنصل بالتباحث مع السلطات الجزائرية لتحقيق اتفاقا حول المطالب المالية للجزائر وحول إمكانية استرداد الامتيازات الإفريقية».[1]

على إثر وصول معلومات مؤكدة إلى باريس حول توجه الأسطول الإنجليزي نحو الجزائر بنية عدوانية بعث ريشوليو بتعليمات محددة حول السلوك الذي يجب على القنصل أن يتقيد به في حالة اندلاع الحرب بين الجانبين، كما طلب من دوفال وقف كل المسائل في تجاه المطالبة بتعويض الصيادين الفرنسيين الذين تضرروا من الحوادث التي وقعت في منطقة عنابة في شهر ماي الماضي، وأصر عليه بضرورة الاستمرار في دفع الأقساط المالية المترتبة عن الاتفاق مع الجزائريين في آجالها المحددة، كما رخص له الخروج من المدينة حرصا على سلامته في حالة نشوب الحرب بين الجانبين والالتجاء إلى السفن الفرنسية الموجودة في المرسى والتي وضعت تحت تصرفه.[2]

وأهم ما ورد في رسالة وزير الخارجية الفرنسية ريشوليو ما يلي: «... إن البواخر والجيوش التي هي تحت إمرة اللورد إكسموث قد أقلعت من إنجلترا، ومما لا شك فيه أنها ستتوجه إلى الجزائر، وعليه فإنه يجب عليكم أن تبقوا بعيدين عن كل المناقشات والحوادث التي يمكن أن تكون الجزائر مسرحا لها في المستقبل...»[3] وعلى إثر الشروط التي قدمها اللورد إكسموث إلى الداي عمر لم تجد الإيالة الجزائرية ومسؤوليها بدا من معرفة رأي قنصل فرنسا حول المطالب التي قدمها الإنجليز وخاصة فيما يتعلق بموضوع استرقاق الأسرى، وكان الرأي الذي أبداه دوفال لعمر باشا واضحا وصريحا بهذا الشأن، ففي رأيه أنه لا يوجد هناك فرق جوهري بين أسرى الحرب في أوروبا واسترقاق الأسرى في الجزائر، فالفرق هو في الشكل فقط، ففي الجزائر توضع الأغلال في أرجل الأسرى أما في أوروبا فبدل الأغلال فإن هؤلاء يوضعون تحت حراسة مشددة إلى نهاية الحرب، وبدل الفدية التي تطلبها الجزائر عن كل أسير فإن الدول الأوروبية تطلب مبلغا ماليا إجماليا تعويضا عن المصاريف التي تحملتها في إعاشتهم والنفقة عليهم، كما تطلب مبلغا ماليا تعويضا عن أضرار الحرب التي تكبدتها.

1 – جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية...، المرجع السابق، ص322.

2 – نفسه، ص324.

3 – محمد زوال: المرجع السابق، ص67.

وعلى إثر القصف الإنجليزي للميناء ولمدينة الجزائر في 1816م أرادت السلطات الجزائرية في 28 أوت 1816م إيفاد القنصل دوفال لقائد الأسطول المعتدي لتبليغ موقفها من المطالب التي تقدم بها، لكن هذا الأخير اعتذر عن القيام بهذه المهمة التي أوكلت في النهاية لقنصل السويد.[1]

تمكنت فرنسا من خلال موقفها الحيادي جراء الحرب الجزائرية الإنجليزية من استعادة امتيازاتها التجارية في الشرق الجزائري ابتداء من 17 مارس 1817م، وكان الإنجليز قبل ذلك يتمتعون بهذه الامتيازات منذ عام 1807م، ولكن قصفهم لمدينة الجزائر سنة 1816م قد أثار في نفوس الجزائريين مشاعر الحقد والغضب فوضعوا أيديهم على مؤسسات الإنجليز ليسلموها إلى الحكومة الفرنسية[2]، ومن جهة أخرى تساهلت الجزائر فخفضت مقدار الضريبة السنوية المقررة على فرنسا من 300.000 فرنكا إلى 118.000 فرنكا.[3]

أشارت بعض الكتابات أن حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر قد أشعرت فرنسا بأن بريطانيا تحوم حول المنطقة بما فيها الجزائر قصد السيطرة على البحار، ووجود إنجلترا في حوض البحر الأبيض المتوسط يحد من نشاط التجارة الفرنسية، مما حتم على فرنسا أخذ التدابير اللازمة التي من شأنها إبعاد الخطر الإنجليزي عن مصالحها الحيوية، وبذلك خلقت هذه الحملة عداوة جديدة بين هاتين الدوليتين الأوروبيتين[4]، ومما تجدر الإشارة إليه أن موقف فرنسا الحيادي كان نتيجة لظروفها التي كانت تمر بها، لذلك شعرت بالضيق والحرج أمام المشروع البريطاني وغلب على موقفها التردد في البداية.

وذلك لأن قبولها لهذا المشروع هو منح وسائل إضافية تساعد الإنجليز على إحكام قبضتهم على البحر الأبيض المتوسط من جهة، وقبول وضع مهين بالنسبة لها لاحتلال مكانة ثانوية داخل هذه الرابطة البحرية من جهة ثانية، كما أن رفض المشروع صراحة ليس بالأمر اليسير بالنسبة لها خاصة وأن القوات المتحالفة لا تزال تحتل أراضيها وهي بحاجة إلى ممالئة الإنجليز لهذا السبب، ولأسباب أخرى فإن الحكومة الفرنسية بعدما وازنت من منطلق مصالحها بين الرفض والقبول حددت موقفا نهائيا بهذا الخصوص في التعليمات التي أرسلتها إلى مندوبها في لندن«... على السفير أن يتجنب الدخول في التفاصيل والدقائق حول الموضوع، بل يكتفي بالتستر

1 – جمال قنان: المرجع السابق، ص325.

2 – محمد زروال: المرجع السابق، ص78.

3 – أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص22.

4 – محمد العربي الزبيري: مقاومة الجزائر للتكتل الأوربي...، المرجع السابق، ص125.

وراء القرار الذي اتخذه الملك بخصوص إلغاء الرق، وعلى السفير من ناحية أخرى أن يسعى لإقناع اللورد كاسلريه بأن مصلحة فرنسا في هذا الظرف تتطلب الراحة التامة وتجنب إقحام نفسها في أي تدخل».[1]

وعليه فإنه يتبادر إلى الأذهان أن موقف فرنسا كان سيأخذ منحى آخر لو كانت في غير هذه الظروف، لأن فرنسا كانت دائما مهتمة بالجزائر وإمكانياتها الطبيعية والاقتصادية وإمكانية الاستفادة من موقعها الاستراتيجي، ولهذا كانت ترسل الجواسيس للجزائر لوضع التقارير والمخططات حول كيفية تقويض أركانها، وأن مصالحها هي التي حتمت عليها إبداء هذا الموقف وعرفت كيف تستفيد من الصراع الجزائري البريطاني بفضل مناوراتها السياسية ودبلوماسيتها المحنكة[2]، وبهذه الكيفية تمكنت فرنسا من تحقيق أهدافها إذ سمح لها موقفها من استرجاع امتيازاتها الاقتصادية، وأن تحصل على ثقة الديوان والداي لتبدأ مرحلة جديدة من مناوراتها تجاه الجزائر، ووضع المشاريع المستقبلية والتخطيط لها من طرف القنصل دوفال والجواسيس وغيرهم.

3- موقف الولايات المتحدة الأمريكية

لما اجتمع ممثلو الدول الأوروبية المتحالفة في باريس للبحث عن حل توافقي للمسائل الأوروبية وصلت إليهم أنباء الحملة التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية على الجزائر سنة 1815م، مما شجع الدول الأوروبية على إعادة النظر في قراراتها المتعلقة بالقرصنة المغاربية[3]، والجدير بالملاحظة أن المفاوضات الجزائرية الأمريكية بعد حملة 1815م كانت تحمل في طياتها نفس قرارات مؤتمر فينا فيما يخص النشاط المغاربي، ولعل أبرز الشروط التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للداي عمر كانت تنص على مبدأ إلغاء الضريبة السنوية، وإطلاق سراح الأمريكيين في الجزائر، ودفع تعويض مقداره 10 آلاف دولار للاستيلاء على السفينة الأمريكية، كما نصت المعاهدة على طريقة معاملة الأسرى في حالة استئناف الأعمال العدائية واعتبارهم أسرى حرب بدلا من اعتبارهم عبيد، وقد تمكن الأمريكيون فعلا من تحرير أسراهم أثناء هذه المفاوضات.[4]

وبناء على هذه المطالب والشروط نخلص إلى تأكيد أمرين إما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت متفقة مع طموحات الدول الأوروبية في القضاء على ظاهرة استرقاق المسيحيين والتي أخذت حيزا هاما في المؤتمرات الدولية التي أعقبت الثورة الفرنسية، وإما كانت على علم بهذه المناقشات وأرادت أن تبادر بنفسها

1 – جمال قنان: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص255.

2 – أرزقي شويتام: التنافس الدولي في البحر المتوسط...، المرجع السابق، ص179.

3 – : نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص150.

4 – راي روين: المرجع السابق، ص249.

إلى تحقيق هذه المكاسب لتضع قدما لها في حوارات البحر الأبيض المتوسط، وتصنع لنفسها مجدا على غرار الدول الأوروبية.

أوردت بعض التقارير أخبارا مفادها أن الأسطول الأمريكي قد قام بمهمة التجسس بالاشتراك مع الأسطول الهولندي على الجزائر، وهذا ما أكده القبطان محمد خسرو في رسالته إلى السلطان العثماني والمؤرخة في نوفمبر 1815م والتي كانت على النحو التالي: «... واليوم توجد ست بواخر أمريكية وستة أخرى هولندية قد اتحدتا للتجسس على القراصنة الجزائريين، ومنذ أربعين يوما لم يتمكن الجزائريون من التجول في البحر...»[1] كما أكدت رسالة الرئيس الأمريكي ماديصون إلى مونرو في 25 يونيو 1816م هذا الطرح، حيث قال فيها «...يجب على الداي أن يفهم بوضوح أنه على الرغم من أننا نفضل السلم فنحن مستعدون للحرب، وأننا لن نحدث أي تعديل على نصوص المعاهدة الأخيرة وأننا لن نقدم أية ترضيات من أي نوع كان لتجنب ذلك...».[2]

يتضح من خلال هذه الرسالة أن الو.م.أ عازمة على حرب الجزائر في حالة طلبها لتعويضات مالية أو ترضيات، وقد تضمنت هذه الرسالة لهجة تهديدية لم تألفها الو.م.أ في سياستها السابقة مع الجزائر، ومما نخلص إليه أن الو.م.أ كانت على علم تام بالإجراءات والمستجدات التي طرأت أثناء انعقاد مؤتمر فينا وآنست بذلك القوة لنفسها لوجود أطراف أوروبية تؤيد طموحاتها، فاغتنمت في هذه الظروف الفرصة لإملاء شروطها ووجدت في التدخل الإنجليزي الهولندي وقصفهم للجزائر فرصة ذهبية للضغط على الجزائر لكي تقبل شروطها.[3]

اغتنمت الو.م.أ فرصة الاضطراب والفوضى التي تمر بها الإيالة الجزائرية نتيجة القصف البريطاني الهولندي لها وأرسلت أسطولها بقيادة الكومودور تشونسي إلى أبواب الجزائر[4]، وكان هذا الأسطول يتكون من السفن الحربية التالية: واشنطون، جاوة، الو.م.أ، كونستليشن، إيري بارك كوك[5]، ويتضح من خلال هذه القوة البحرية التي وجهتها الو.م.أ إلى الجزائر كان هدفها الترهيب خاصة في ظل الظروف السابقة، ورغبت الو.م.أ في استغلال الضعف الذي كانت تعاني منه الإيالة الجزائرية لإجبارها على توقيع معاهدة تقر الو.م.أ

1 – عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص144.
2 – راي روين: المرجع السابق، ص256.
3 – أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص 302.
4 – راي روين: المرجع السابق، ص257.
5 – وليام شالر: المصدر السابق، ص168.

فيها شروطها، وهذا ما أكده شالر بقوله:«... ونظرا لأن المفوضين الأمريكيين يعرفان جيدا حالة الجزائر وشخصيتها وسياستها، فقد صمم على أن يوجها إلى الداي إنذارا مرفقا برسالة الو.م.أ...».[1]

ورغم محاولة الداي عمر تجنب الشروط الأمريكية التي قدمها القنصل العام في الجزائر السيد شالر إلى أنه بادر إلى إمضائها تحت طائلة التهديد العسكري وانعدام وسائل المقاومة للطرف الجزائري، معترفا بذلك الداي عمر بأن الكوارث التي حلت بالجزائر مؤخرا هي التي وضعته تحت رحمة الو.م.أ، كما أوضح لشالر بأن الو.م.أ قد استغلت هذه الظروف وحظوظه العاثرة، وبعد مداولات بين القنصل الأمريكي والداي عمر أبرمت معاهدة أمليت كل شروطها من طرف الو.م.أ في 23 ديسمبر 1816م.

وفي ظل هذه الظروف وجد شالر نفسه حرا في صياغة الاتفاقية وبنودها بما يتماشى مع المصلحة العليا لبلاده، شريطة أن يقدم للداي عمر شهادة مكتوبة بيده ومختومة بختمه تثبت أنه أرغم الداي عمر على إمضاء هذه الاتفاقية[2]، وأهم ما جاء فيها دفاع شالر عن سلوك الو.م.أ في إعادتها للبارجة والسفينة للجزائر، كما أنكر على الداي حقه في رفض المعاهدة وقرر التخلي على بند من بنود المعاهدة الجزائرية الأمريكية التي أمضيت سنة 1815م والتي تقضي تقديم الولايات المتحدة الأمريكية هدايا قنصلية إلى الجزائر، وفي نفس السياق اقترح تعديل المادة 18 من المعاهدة بحيث تعطى للو.م.أ امتيازات تفوق الامتيازات التي يتمتع بها البلد الأكثر رعاية فيما يتعلق بالسفن التي قد تؤسر ويؤتى بها إلى الجزائر، وقد انتهى الأمر بالداي إلى الخضوع لهذه الشروط كما ذكرنا سابقا والترضية الوحيدة التي حصل عليها هي شهادة مكتوبة من القنصل تثبت توقيعه للمعاهدة تحت طائلة التهديد بالقوة.[3]

أكدت الوثائق الأمريكية أن الداي قد وقع المعاهدة المملاة عليه تحت التهديد بالحرب واستعمال القوة، إلا أنّ المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله تراوده شكوك نحو هذا الادعاء في ظل انعدام الوثائق الجزائرية التي تؤكد أو تفند هذا الطرح[4]، وأهم ما يمكن قوله أن الو.م.أ قد وجدت في التحالف الأوروبي والقصف البريطاني الهولندي للجزائر فرصة مواتية لفرض إرادتها على الإيالة الجزائرية، وذلك لإرغامها على إمضاء معاهدة تضمن للو.م.أ مصالحها في الجزائر بعد إقرار بنود جديدة تم الموافقة عليها لم تكن تجرؤ على اقتراحها لولا هذه الظروف.

1 – وليام شالر: المصدر السابق ، ص170.

2 – نفسه، ص171.

3 – راي أروين: المرجع السابق، ص258.

4 – أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء...، المرجع السابق، ص300.

4- موقف الإيالات المغاربية

ارتبط مصطلح القرصنة واسترقاق المسيحيين بكامل الإيالات العثمانية في الشمال الإفريقي، ولم يقتصر تداول المؤتمرين في فينا على إيالة دون أخرى، حتى وإن كانت الجزائر هي المتهمة بالدرجة الأولى بهذه المصطلحات والادعاءات، وبعد تقرير بريطانيا إرسال حملتها بقيادة إكسموث إلى الجزائر كان مفوضا أيضا من قبل حكومته بأن يبلغ جميع قراراتها لإيالات الدولة العثمانية في إفريقيا الشمالية، وتنفيذا لهذه القرارات توجه الأسطول البريطاني إلى الجزائر ثم إلى تونس وطرابلس الغرب.[1]

وصل الأسطول البريطاني إلى تونس وقدم شروطه إلى الباي بما فيها إطلاق سراح الأسرى المحتجزين في تونس، كما طلب منه منع دخول القراصنة إلى مياهه الإقليمية، وقد استجاب الباي التونسي لهذه الشروط بعد تهديد اللورد إكسموث، ووقع الطرفان على اتفاقية تتضمن الشروط السالفة الذكر، وبعد أن أنهى اللورد إكسموث مهمته بتونس استمر في الإبحار نحو طرابلس الغرب أين تمكن من إجراء اتفاق مع حاكمها مثل اتفاق تونس.[2]

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإيالة التونسية وطرابلس الغرب قد استجابتا بسرعة للمطالب والقرارات التي قدمها إكسموث لحكوماتهم، وبذلك فوتوا فرصة تشتيت القوة البريطانية إذ لم يكن في مقدور اللورد إكسموث مهاجمة كافة الإيالات العثمانية في إفريقيا الشمالية، وبهذا الموقف وفرت كلتا الإيالتين ظروفا مناسبة لإكسموث لقصف الجزائر بطريقة غير مباشرة وغير متعمدة، ومن جهة أخرى لو رفضت الإيالتين شروط إكسموث لتأخر قصف مدينة الجزائر لفترة لاحقة أو إقلاع بريطانيا عن فكرتها أصلا، إذ لم يكن في مقدورها مهاجمة كافة الأساطيل المغربية، كما أن استجابة الإيالتين لهذه المطالب حال دون إقرار موقف موحد بين الإيالات المغاربية يكون في مستوى التهديد البريطاني، وبذلك نجحت بريطانيا في مفاوضة كل طرف على حدى وفق سياسة مرسومة سابقا.

أكدت أحد الرسائل كيفية إسراع الباي التونسي لقبول شروط إكسموث والتي وردت في تقرير القبطان خسرو باشا إلى السلطان العثماني على النحو التالي: «ومن جهة أخرى فإنه ليكن في العلم الشاهاني أنه قد سبق أن تقدم الإنجليز بطلب إلى الجزائر بخصوص تسليم الأسرى ورد الجزائريون بالنفي، لكن تونس

1 – جلال يحي: المرجع السابق، ص93.

2 – محمد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص42.

قبلت هذه المرة شروط الدولة الإنجليزية...»[1]، وبعد نجاح مهمة إكسموث بتونس توجه إلى إيالة طرابلس الغرب والتي وصلها في يوم 27 أفريل 1816م، وبعد مداولات تمكن إكسموث من إجبار الباشا على إطلاق سراح 590 أسيرا.[2]

ومن جهة أخرى أدت حملة اللورد إكسموث على الجزائر إلى ظهور التضامن الفعال بين بلدان المغرب، إذ سارعت الإيالات العثمانية في المغرب العربي إلى تقديم المساعدة اللازمة إلى الجزائر[3]، استجابة لمطالب الوفود التي أرسلها الداي عمر للإيالات المغاربية، حيث كتب الداي عمر كتابا إلى سلطنة المغرب بعث به مع السيد الحاج محمد العنابي*، وقد ذهب ابن العنابي شخصيا إلى المغرب وسلم مكتوب الداي إلى السلطان[4]، وهذا ما عبر عنه أحمد شريف الزهار بقوله:«... ثم كتب الأمير للسلطان مولاي سليمان أيضا وعين السيد الحاج محمد العنابي قاضي السادة الحنفية رسولا، فلما بلغ المغرب ودفع المكاتب للسلطان أمر السلطان باستضافته، وبعدما استراح التقى مع السلطان فأحسن إليه وأعطاه مركبين من نوع كربيط وبلادنره وأعطاه أموالا وأمره بتسليمها للمجاهدين ورجع للجزائر...».[5]

إضافة إلى هذه المساعدات فقد أهدى المغرب سفينة حربية أخرى إلى الجزائر سنة 1820م[6]، كما تمكن باشا طرابلس من بعث سفينة من نوع بلاكرة لإعانة الجزائر[7]، وقد عبرت هذه المواقف عن وجود تضامن إسلامي بين هذه الإيالات المغربية وذلك لوحدة الدين والعرق واللغة والمصير المشترك حتى وإن لم تكن في مستوى التحديات التي واجهتها.

---

1 - خط همايون، عدد 22556، علبة 24، رقم 184 تاريخ 1231هـ.

2 - شارل فيرو: الحوليات الليبية من الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة وتحقيق محمد عبد الكريم الوافي، ط3، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1994، ص394.

3 - محمد العربي الزبيري: مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي...، المرجع السابق، ص125.

* - هو محمد بن محمود بن محمد بن حسين الجزائري وشهرته العنابي أو ابن العنابي، كان على مذهب الحنفية، أسرته قديمة في تاريخ الجزائر وظهرت بعد مجيء العثمانيين إلى الجزائر، ورد اسم جده الأعلى حسين بن محمد بن العنابي في قائمة المفتيين الأحناف في الجزائر سنة 1735م، اشتغل ابن العنابي وظيفة قاضي الأحناف في الجزائر زمن الداي علي خوجة والداي حسين باشا، وتمكن من تأليف كتابه السعي المحمود في نظام الجنود سنة 1826م، وفي عهد الداي عمر باشا تقلد وظيفة نقيب أشراف مكة والمدينة، كما كان ابن العنابي فقيها ودبلوماسيا وخبير بشؤون الدول وقد شاهد مصير الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي، للمزيد أنظر: أبو القاسم سعد الله: رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي صاحب كتاب السعي المحمود في نظام الجنود، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990، ص35.

4 - نفسه.

5 - أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص127.

6 - لوسات فلتري: المرجع السابق، ص81.

7 - أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص127.

ثانيا: التكتل الأوروبي وانعكاساته على الإيالات المغاربية

1- استمرار الجهاد البحري المغاربي

على إثر حملة إكسموث التي استهدفت مدينة الجزائر سنة 1816م والدمار الذي تعرضت إليه المدينة بادر الداي عمر باشا إلى إصلاح وتجديد الحصون والاستحكامات التي تضررت جراء القصف، فبعث الداي إلى عماله بالنيابات الأخرى وأمرهم بإرسال بنائين لإصلاح حصون المدينة[1]، وباعتراف القنصل الأمريكي في الجزائر وليام شالر أن المدينة أصبحت كما كانت من قبل[2]، وذلك بفضل مجهودات الداي عمر وحرصه على مستقبل البلاد.

عرفت فترة نهاية حكم الداي عمر ظهور موجة من الاضطرابات التي تزعمتها القبائل الثائرة ضد الحكم العثماني على غرار قبائل فليسة الثائرين، وقد تمكن الداي من إخضاعهم بواسطة القوة العسكرية التي جردها لهم، كما انتشرت بعض التمردات بشدة في بايلك الشرق وبايلك الغرب و لم تنتهي هذه التمردات إلا بعد إعدام قادتها[3]، أما على المستوى الإقليمي فقد مهد الداي عمر إلى عقد الصلح من الإيالة التونسية، وبهذا الصلح سقطت جميع الضرائب عن الحكومة التونسية، وأصبحت الدولة الجزائرية تشتري منها بعض المواد بعد أن كانت تأخذه منها في السابق على شكل ضرائب.[4]

بعد أن تخلص الداي عمر من إصلاح أموره الداخلية أمر أسطوله للقيام بعملية بحرية في الضفة الأخرى من مضيق جبل طارق، وقد استولى على عدد من الغنائم، وكانت جولة الأسطول الجزائري قد استهدفت كل من بروسيا وهولندا وهامبورج وإنجلترا[5]، لكن هذه الغنائم قد أعيدت لأصحابها بعد وصول الأسطول إلى الجزائر مباشرة[6]، ومن المعلوم أن المعاهدة الجزائرية البريطانية والتي أمضاها كل من الداي عمر واللورد إكسموث لم تتطرق في مضمونها إلى قضية القرصنة المغاربية والجزائرية على الخصوص، وعليه فإن الهدف من هذه الجولة البحرية التي قام بها الأسطول الجزائري هو إظهار إمكانيات الجزائر العسكرية وإعلانا للدول

1 – أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص127.
2 – وليام شالر: المصدر السابق، ص 159.
3 – محمد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص 44.
4 – نفسه، ص46.
5 – حنفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية...، المرجع السابق، ص32.
6 – أبو العيد دودو: المرجع السابق، ص70.

البحرية بأن الجزائر ما زالت تؤثر في المعادلة المتوسطية بعد حملة اللورد إكسموث حتى تقنع بعض الدول بالاستمرار في دفع إيتاواتها .

نتج عن حملة اللورد إكسموث واضطرار الداي إلى توقيع المعاهدة إلى انتشار موجة من الغضب في الأوساط الجزائرية، و لم تفلح سياسة الداي عمر تجاههم والتي قضت برفع مرتبات الجند وإغرائهم بالأموال ففي جانفي 1817م أحاط الجنود بقصره وألقت الإنكشارية عليه القبض وتمكنوا من قتله في الساحة العمومية[1]، وقد قاد علي باشا هذه المؤامرة والتي دلت عليها أحد التقارير التالية «... هاجم علي باشا مع جماعته قصر الباشا واقتحموا القصر وقتلوا الداي عمر...»[2]، وقد قيم أحمد شريف الزهار فترة حكم عمر باشا بقوله «... وكانت دولته وأيامه كلها عكس ومصائب الجراد والغلاء ومصيبة موت حميدو ومصيبة الإنجليز وكان سفاكا للدماء...».[3]

بعد مقتل عمر باشا تقلد الحكم الداي علي باشا والذي بادر إلى إصلاحات فورية وتغيير جذري في الولاة وحاشيته، كما قام بنقل مقر الحكم من قصر الجنينة إلى القصبة وكانت له نية تقليد السلطان محمود الثاني في شأن الإنكشارية[4]، وبينما الداي علي خوجة منشغلا بسياسته الإصلاحية فاجأه الموت على إثر مرض مرض الطاعون الذي انتشر في البلاد[5] مما أتاح الفرصة أمام حسين* لاعتلاء منصب الداي في الجزائر بداية من سنة 1818م.

1 - وليم سبنسر: المرجع السابق، ص195.

2 - خط همايون، عدد 22556، علبة 24، تاريخ 1232هـ.

3 - أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 127.

4 - نفسه، ص 136.

5 - حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص115.

* - ولد حوالي سنة 1773م ببلدة صغيرة بآسيا الصغرى يقال لها فورلا، وكان أبوه ضابطا في الفرقة المدفعية (الطبجية) وقد اكتسب الداي حسين من أبيه مهارة في تلقيم المدافع وتصويبها فأصبح بذلك طبجيا ماهرا ومدفعيا متفوقا، ثم نزح مبكرا إلى اسطنبول حيث اندمج في فرقة المدفعيين، وبفضل همته العالية وذكائه الحاد نال ثقة مسؤوليه وسرعان ما أحرز على رتبة عسكرية رفيعة، وكان لا يتراجع عن رأي ارتآه ولو نجم فيه خطأه، قدم إلى الجزائر وبمجرد وصوله اندمج في صفوف الإنشكارية ولما أنهى وظيفته العسكرية تعاطى التجارة، وأصبح غنيا في مدة قصيرة، أسند إليه منصب كاتب الدولة وكلف بتسيير ممتلكات الإيالة الجزائرية في عهد الداي عمر، وبعد موت الداي علي خوجة انتخبته الإنكشارية دايا على الجزائر بالإجماع، إلا أنه رفض في البداية ثم قبل الأمر على مضض خوفا على نفسه، اشتغل في هذا المنصب مدة 12 سنة من 1818 إلى 1830م، تميز حكمه أثناءها بتطبيقه للعدالة الاجتماعية والحزم الصارم، تعرضت الجزائر في عهده إلى الاحتلال الفرنسي وفي 05 جويلية 1830م أمضى معاهدة الاستسلام مع فرنسا ثم توجه نحو مصر وبعد ذلك إلى إسطنبول، للمزيد أنظر: محمد بن عبد الكريم، المرجع السابق، ص 47.

بادر الداي حسين منذ البداية إلى تتبع سفن الدول الأوروبية ولا سيما الجمهوريات البحرية الناشئة على البلطيق مثل بريمن بالإضافة إلى مملكة بروسيا، وتمسك بقرار فرض الإيتاوات وزيادة حجمها في بعض الأحيان بالنسبة للسويد والدانمرك.[1]

أعرب الداي حسين عن نيته في معاملة كل دولة مسيحية ليست لها معاهدة مع الجزائر وليس لها قنصل يمثلها على أنها دولة معادية مقلدا في ذلك سياسة سابقيه، كما أوضح أيضا أنه لا يستطيع التنازل عن الحقوق القديمة التي تتمثل في مراقبة جميع السفن التجارية في البحر كيفما يشاء ومهما كانت جنسيتها وفحص أوراقها والاستيلاء عليها في حالة ما إذا كانت أوراقها غير صحيحة، وتنفيذا لهذه الرغبة أمر الداي حسين في شهر ماي 1819م سفن الأسطول بالخروج في حملة بحرية، وقد تمكنت هذه الجولة من غنم ثلاث سفن تونسية وعدد من سفن الصيد التوسكانية[2]، كما هاجم الجزائريون خلال هذه الفترة باخرة الحظ السعيد الفرنسية في ميناء عنابة وحطموها[3]، ومما تجدر الإشارة إليه أن حجم العمليات البحرية للإيالة الجزائرية قد تراجع بشكل ملفت للانتباه بعد حملة اللورد إكسموث والتي تمخض عنها تدمير السفن الحربية الجزائرية، و لم يمنع هذا الحادث من تفكير الدول الأوروبية في وضع مشروع يلم شمل الدول المسيحية باتخاذ قرار إنهاء ما أسمته بالقرصنة المغاربية، وقد نص هذا المشروع على توحيد جهود الدول الأوروبية المشتركة فيه وتوجيه أساطيلها لإرغام الجزائر وباقي الإيالات المغاربية على وضع حد نهائي لهذا النشاط البحري وعليه يمكننا أن نتساءل على النحو التالي إلى أي مدى نجح هذا المشروع في تحقيق أهداف وطموحات الدول الأوروبية؟

2- مشروع الرابطة البحرية الأوروبية

شجعت حملة اللورد إكسموث ونتائجها المترتبة عليها الدول الأوروبية في أن تضع حد نهائي للأعمال البحرية الجزائرية والمغاربية، حيث بعد نجاح إكسموث في مهمته بالجزائر عرض الإنجليز على الدول الأوروبية خطة عملية لإنجاح مشروع الرابطة البحرية، والذي يقضي بتكوين قوة بحرية مشتركة تحت قيادة قائد عام يساعده مجلس مكون من وزراء الدول الخمس يكون مقره بباريس وتكون له صلاحيات إعطاء الأوامر والتعليمات لقناصل الدول المعتمدين في الجزائر.

1 – صلاح العقاد: المرجع السابق، ص76.

2 – أبو العيد دودو: المرجع السابق، ص75.

3 – يحي بوعزيز: العلاقات الجزائرية الخارجية...، المرجع السابق، ص125.

لم تبد الدول الأوروبية حماسا للمشروع الإنجليزي الذي عبر عن رغبة هذه الأخيرة في فرض هيمنتها على البحار وعلى التجارة البحرية، ومحاولة إضفاء طابع المشروعية الأوروبية والدولية عليه.[1]

رفضت فرنسا هذا المشروع متعللة بأن قيادة إنجلترا لهذا الحلف قد يسيئ إلى المصالح الفرنسية، ولكن فرنسا لم ترفض صراحة في ظل ظروفها، فكانت دائما تحرص على ملاطفة بريطانيا لهذا ظلت السلطات الفرنسية تطلب من سفيرها في لندن أن يلجأ إلى العبارات العامة لكسب الوقت، أما المعارضة الحقيقية لهذا المشروع فقد جاءت من جانب روسيا، حيث قدم القيصر إسكندر الأول مذكرة للمؤتمر أواخر 1816م اقترح فيها بأن تقوم الدول بمسعى مشترك لدى الباب العالي* فتسأله إذا كان مستعدا للتدخل لدى النيابات لإلزامها باحترام الأعلام الأوروبية، فإن لم يظهر الباب العالي مثل هذا الاستعداد فإن الدول التي تريد الاشتراك في المشروع تعقد فيما بينها تحالفا وتجمع من سفنها أسطولا مشتركا يبدأ عمله فورا ضد النيابات المغاربية، بحيث تحرر البحار نهائيا وبذلك يتم للحلف الأوروبي الغرض من تكوينه وهو غرض الهجوم فلا تكون ثمة حاجة إلى حلف دائم وقوة بحرية دائمة وقيادة عليها.[2]

ترى روسيا أنه لكي يتحقق الهدف الذي من اجله أنشئت هذه الرابطة يجب أن تتزود بقوات برية إلى جانب القوات البحرية، وأن يتم القضاء على دولة الجزائر وتصفيتها من الوجود، وذلك هو الضمان الوحيد في نظر الروس للقضاء على القرصنة في المتوسط.[3]

أما فرنسا فكانت دائما تحاول إبعاد بريطانيا عن منطقة المتوسط، والتجأت إلى المناورات السياسية لكي تحبط مفعول المقترحات الإنجليزية فأعلنت أن إيالات الشمال الإفريقي الثلاث ولايات عثمانية لا حق لها في أن تعلن الحرب على دولة أخرى أو تعقد السلم معها، وخلصت في مناورتها إلى أنه إذا كان لا بد من القيام بعمل عسكري فيجب أن يعهد به إلى الدول التي لها شواطئ على البحر الأبيض المتوسط وهي تعني بذلك

1 – جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية...، المرجع السابق، ص326.

* – من المفيد الملاحظة أنه في الوقت الذي تعتمد فيه الدول الأوربية إلى تشجيع ظهور كيانات قومية من مختلف مناطق القارة الأوروبية، تستعد لأن تضرب عرض الحائط جميع عقودها ومعاهداتها مع الدول المغاربية، عندما رأت أن مصلحتها في هذه الفترة تقتضي بأن تتعامل مع كيان واحد قد مسه الضعف، أفضل لها من أن تتعامل مع كيانات إسلامية متعددة، البعض منها يشكل قلعة للصمود والاستبسال أمام الزحف الأوروبي قد يصبح نموذجا يحتذى به من طرف الكيانات الإسلامية الأخرى وقوة دفع جديدة تؤدي إلى إحباط المشاريع الأوروبية.

2 – أحمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص333.

3 – جمال قنان: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص257.

نفسها[1]، أما النمسا فلم تتحمس كذلك لهذا المشروع الإنجليزي ورأت في معاهدة الصداقة القائمة بينها وبين الدولة العثمانية كفيلة بحماية سفنها من هجمات الإيالات المغاربية.[2]

ولما تمسك كل طرف برأيه فقد توقفت المداولات حتى يتاح لكل وفد أن يتدارس الموضوع مع حكومته من جديد، وفي أواخر عام 1817م ظهر الصراع ثانية على مسرح الأحداث الدولية[3]، وهذا ما كان في صالح فرنسا إذ كانت ترسل التعليمات لمندوبها بالمماطلة حتى تتعطل سير المباحثات، وفي هذه الفترة ألحت روسيا على ضرورة فصل مسألة تجارة الرقيق عن مسألة القرصنة المغاربية، وأبدت استعدادا لقبول القيادة الإنجليزية للحلف المقترح شريطة أن يكون حلف هجومي، حيث يشن حرب هجومية على الإيالات المغاربية للتخلص مما تشكوا منه أوروبا نهائيا، كما التزمت بضرورة القيام بمسعى لدى الباب العالي ليتدخل بدوره لدى النيابات لعل في هذا التدخل ما يوفر على الدول الأوروبية مجهودها الحربي.[4]

إن مشروع الرابطة البحرية الذي دعت إليه إنجلترا والذي لم يكتب له النجاح لاختلاف وجهات النظر الأوروبية حوله، كان يهدف في حقيقة الأمر إلى فرض وصاية إنجلترا على الدول الأوروبية في معاملاتها مع دول المغرب البحرية، وهي الوصاية التي باشرها بالفعل القنصل البريطاني في الجزائر ماك دونالد عندما نصب نفسه وصيا على الشؤون الإسبانية والسويدية والهولندية بالرغم من وجود قناصل معتمدين لهم في الجزائر.[5]

وأمام تعذر توصل مندوبو الدول الأوروبية إلى اتفاق حول مشروع الحلف العسكري أو الرابطة البحرية بشأن وضع حد للقرصنة المغاربية، ولما لم تصل هذه المباحثات إلى نتيجة فقد أحيل الموضوع إلى المؤتمر الذي تقرر عقده في إكس لاشابيل في أواخر 1818م.[6]

3- القضية الجزائرية في مؤتمر إكس لإشابيل 1818م

كان من نتائج مؤتمر فينا 1815م تكوين إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا الحلف المقدس بهدف المحافظة على السلام والحيلولة دون انتشار عدوى الثورة الفرنسية، وظهور نابليون جديد يهدد الأمن والاستقرار

1 – محمد زروال: المرجع السابق، ص72.
2 – أحمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص334.
3 – محمد زروال: المرجع السابق، ص73.
4 – أحمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص335.
5 – جمال قنان: العلاقات الفرنسية...، المرجع السابق، ص328.
6 – أحمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص336.

لأوروبا، كما امتد نشاط هذا الحلف إلى خارج القارة الأوروبية فأصبح وكأن له الحق في الإشراف على الأمن الدولي وحمايته.[1]

ولما كانت مسألة أمن البحر الأبيض المتوسط إحدى القضايا التي نالت اهتمام الدول المسيحية بزعامة إنجلترا منذ عقد مؤتمر لندن في 1816م، غير أنها لم تؤد في الواقع إلى إنهاء النشاط البحري المغاربي عموما والجزائري خصوصا رغم تراجعه بصورة واضحة، فالجزائر قد تمكنت من بناء أسطولها رغم أنه لم يصل إلى مستوى البحرية الجزائرية قبل حملة اللورد إكسموث، وتجدد نشاطه من جديد الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تعود لإثارة هذه القضية من جديد في مؤتمر اكس لاشابيل* في جنوب ألمانيا في 1818م، حيث انضمت فرنسا هذه المرة إلى الحكومة الدولية التي أصبحت تضم كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا إضافة إلى كل من النمسا وبروسيا، واتفقت هذه الدول على تفتيت الإمبراطورية العثمانية.[2]

ازداد الخلاف بين الدول الأوروبية وضوحا عندما أعيد بحث موضوع نيابة الجزائر في هذا المؤتمر الدولي، وأظهرت روسيا ميلا للاشتراك في القوة الأوروبية الرادعة للإيالات المغاربية، مما أثار مخاوف كل من بريطانيا وفرنسا، وكان من بين العوامل لهذا التخوف مد روسيا بكل ثقلها في البحر الأبيض المتوسط[3] واقترحت النمسا إعادة تأسيس منظمة فرسان القديس يوحنا في جزيرة ألبة ويعهد إليه مهمة طرد العثمانيين من الجزائر باعتباره قوة دولية.[4]

أفضى المؤتمرون في النهاية بعد محادثات ونقاشات حادة إلى توقيع بروتوكول في 20 نوفمبر 1818م جاء فيه «... اتفق المفاوضون طبقا لنص بروتوكول على أن يواصلوا في المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في لندن النظر في المقترحات لإلغاء القرصنة التي تمارسها الدول البربرية (المغاربية) بطريقة فعالة... وقد طلبوا من مندوبي بريطانيا وفرنسا بوصفهما ممثلين للبلاطين اللذين يجب أن يكونا لنفوذهما ثقل أكبر لدى هذه الإيالات أن

---

1 – محمد السعيد الطويل: البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي 1795-1832، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2001، ص 306.

* – نظر هذا المؤتمر في القضايا الأوروبية والمشاكل الناجمة عن تأثيرات الثورة الفرنسية، وقد حدد هذا المؤتمر تاريخ انتهاء الجلاء عن الأراضي الفرنسية يوم 30 نوفمبر 1818م، كما حدد مبلغ التعويضات المفروضة على فرنسا 265 مليون فرنك يسدد جزء منها 100 مليون في أجل قصير والثاني يتم تسديده على أقساط لمدة تسعة سنوات، كما أقر المؤتمر قبول فرنسا كعضو خامس بين مجموعة الدول الكبرى مستردة بذلك مكانتها الدولية وإلى جانب الشؤون الفرنسية عالج المؤتمر مسائل أخرى تتعلق بتكوين ما اشتهر عليه باسم الوئام الأوروبي الذي سيوجه العلاقات الأوروبية إلى غاية سنة 1830م، للمزيد أنظر: جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية...، المرجع السابق، ص327.

2 – حنيفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية...، المرجع السابق، ص16.

3– صلاح العقاد: المرجع السابق، ص77.

4 – محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث...، المرجع السابق، ص145.

يوجها إليها إنذارات جديدة، بأن استمرارها على نظام القرصنة الذي يقلق التجارة السلمية ستكون له آثار، تحسن الإيالات صنعا في أن تفكر عاجلا في نتائجه التي قد تمس وجودها نفسه، وتحتفظ البلاطات الخمس بحقها في تحذير الباب العالي أيضا بصورة ودية من الأخطار التي قد تتعرض لها الإيالات البربرية نتيجة لاستمرارها في ممارسة القرصنة، من حيث أنها ستكون سببا في قيام الدول الأوربية باتخاذ إجراءات حاسمة...».[1]

وبعد مداولات المؤتمر الدولي تمكنت الدول الأوروبية من تحقيق نتيجة عملية بتكليف كل من فرنسا وبريطانيا للقيام بهذه المهمة، بداية بتوجيه إنذار إلى حكومات الإيالات المغاربية، ويحمل هذا الإنذار في طياته كف الجزائر عن استعباد المسيحيين وممارسة القرصنة مع تهديدها باستخدام القوة.[2]

شعر الباب العالي جراء هذه الأحداث بوجود فكرة تضامن مسيحي وتكتل جهود الدول الأوروبية ضد الإيالات المغاربية، واعتبر التحالف الأوروبي على أية إيالة من الإيالات المغاربية تدخلا مباشرا في شؤون الدولة العثمانية وسيادتها، وهذا ما يتعارض تماما مع القانون الدولي الذي يضبط العلاقات الخارجية بين الدول ولهذا بادرت الدول العثمانية إلى إرسال سفينة لدعم الإيالة عسكريا تضم 22 مدفعا وعدد كبير من الجنود في نوفمبر 1819م.[3]

علم الداي حسين وحاشيته بالمحادثات التي كانت تجري بين الدول الأوروبية حول مطالبة المغاربة بإلغاء القرصنة، فبادر الداي إلى إرسال مبعوث له إلى لندن رغبة منه في حماية هذه الدولة وكسب صداقتها[4] وقد أورد شالر تفاصيل هذه الرحلة بقوله «... قد بعثوا في أوائل سنة 1819م إلى لندن بسفارة على متن سفينة حربية وضعت تحت تصرفهم لنقلها وكانت مثقلة بالهدايا، وقد استقبل وزيرهم الذي أرسل على رأس هذه السفارة بالاحترام والمراسيم المعتادة...»[5]، وحسب شالر فإن الهدف من هذه السفارة هو معرفة رأي بريطانيا في استمرار عمليات الجهاد البحري الجزائري، كما نقل عرض الوزير الجزائري لبريطانيا والذي كان على

1 – وليام شالر: المصدر السابق، ص ص 323-324.
2 – صلاح العقاد: المرجع السابق، ص77.
3 – بن جبور محمد: المرجع السابق، ص113.
4 – أبو العيد دودو: المرجع السابق، ص74.
5 – وليام شالر: المصدر السابق، ص178.

النحو التالي «... نظرا لأن حكومتنا قد ارتبطت بعدم إخضاع أي مسيحي لقيد العبودية فهل تستطيع سفننا الحربية دون أن تضر مصالح بريطانيا قبض الأسرى الذين لا تسمح المعاهدات باسترقاقهم...».[1]

وخلاصة هذه السفارة أن الجزائر أرادت أن تعرف رأي بريطانيا في العمليات البحرية التي تقودها الجزائر وما ينتج عنها، وإذا كان الطرح الذي أكده شالر صحيحا فنكتشف بذلك مدى نجاح حملة اللورد إكسموث في تغيير أسس المعادلة الجزائرية الأوروبية، ومدى ما حققته في تغيير موازين القوى العسكرية عن طريق منح بريطانيا الصدارة في البحر الأبيض المتوسط وذلك بعد التخلص من الجزائر كطرف منافس لها في هذا الحوض المائي الحيوي.

4- إبلاغ الإيالات المغاربية بقرارات مؤتمر إكس لاشابيل

بدأ مؤتمر إكس لاشابيل في عقد جلساته عند أواخر شهر سبتمبر 1818م، و لم يتوصل المجتمعون إلى اتفاق على خطة للعمل المشترك ضد الدول المغاربية، وسويت المسألة فيما بعد باتفاق المجتمعين على إصدار تصريح موجه لدول المغرب البحرية يحمله مبعوثان إنجليزي وفرنسي يرسلان خصيصا في مظاهرة بحرية إلى هاته الدول لتبليغها قرارات المؤتمر، وافتكاك تعهد كتابي منها بعدم القيام بأعمال القرصنة في المستقبل[2]، كما أوصى المؤتمر من جهة ثانية ممثلي الدول الخمسة الكبرى بضرورة إشعار السلطان العثماني بمداولات المؤتمر وقراراته.[3]

هدف هذا المخطط للقضاء على النشاط البحري المغاربي وذلك بتكوين أسطولين إنجليزي وفرنسي لإرغام الإيالات المغاربية على التخلي نهائيا عن ممارسة هذا النشاط، وتكونت هذه الفرقة البحرية خلال النصف الثاني من سنة 1819م، وكان الأسطول الفرنسي بقيادة جوريان دي لاغرافيير والأسطول الإنجليزي بقيادة توماس فريمانتل وتوجها إلى الجزائر للقيام بالمهمة التي أوكلها لهم المؤتمر.[4]

بدأ المبعوثان مهمتهما في جو يسوده الشك والحذر فيما بينهما، ولتقدير ذلك الجو ينبغي أن نتصور حرص انجلترا على تأكيد تفوقها في البحر الأبيض المتوسط، كما لا يفوتنا أن نقدر عقدة النقص التي كانت تؤثر على تصرفات الحكومة الفرنسية في سنوات ما بعد الهزيمة النابليونية، ولهذا لم تشأ الحكومة الإنجليزية أن تضع بالاتفاق مع الحكومة الفرنسية تعليمات مشتركة للمبعوثين، ولكنها وضعت على حدى تعليمات لممثلها

1 – وليام شالر: المصدر السابق، ص179.

2 – جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا...، المرجع السابق، ص258.

3– محمد زروال: المرجع السابق، ص74.

4 – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص16.

أخبرت بها الحكومة الفرنسية والتي بدورها أرسلت تعليمات مشابهة لمندوبها، واتفق الطرفان على أن يتقابلا في ماهون ومن ثم يتجها سويا إلى إيالة الجزائر.[1]

استقبل الداي حسين المبعوثين يوم 05 سبتمبر 1819م وتسلم من أيديهما التصريح الذي أقرته الدول الأوروبية في السنة المنصرمة في مؤتمرها الدولي، سلم التصريح باللغتين الفرنسية والإنجليزية وتولى كل مبعوث ترجمة نسخته إلى اللغة العربية وتسليمها إلى الداي مرفقة بترجمتها، ومما جاء في هذا التصريح أن الدول التي اجتمعت في إكس لاشابيل قد عقدت العزم على وضع حد لنظام القرصنة الذي هو ليس مضرا بالمصالح العامة لكل الدول فقط، وإنما أيضا مخرب لكل أمل في الرخاء بالنسبة للذين يستخدمونه في نظرهم.[2]

حمل هذا التقرير تنديدات وتحذيرات للإيالة الجزائرية جراء أعمالها البحرية، ونستشف هذه التنديدات بوضوح في التقرير التالي «... أيها الأمير إن الدول الأوروبية التي اجتمعت في السنة الماضية في إكس لاشابيل قد أوكلت لفرنسا وبريطانيا العظمى أمر تقديم تحذيرات جادة وخطيرة باسمهما جميعا للإيالات البربرية حول ضرورة وضع حد للنهب والاعتداءات التي تقوم بها السفن المسلحة التابعة لهاته الإيالات، إننا جئنا باسم جلالة ملك فرنسا ونافارا وباسم جلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا كمبعوثيها لتبليغكم موقف الدول الأوروبية، فهاته الدول مصممة وعازمة بصفة نهائية على وضع حد لنظام القرصنة... وإذا استمرت الإيالات في اتباع نظام هو عدو لكل تجارة هادفة فإنها سوف تؤدي لا محال إلى تكوين رابطة تظم جميع الدول الأوروبية ضدها، ويجب عليها أن تتمعن جيدا في ذلك قبل فوات الأوان، ذلك أن قيام مثل هذه الرابطة قد يعرض للخطر وجودها ذاته...».[3]

عملت الدول الأوربية على اتباع سياسة تدريجية للقضاء على النشاط البحري المغاربي بصفة عامة والجزائري بصفة خاصة، فبعد مرحلة القضاء على ما يسمى بالاسترقاق وتعهد الداي عمر بالتخلي عنه نهائيا على إثر المعاهدة التي أمضاها مع اللورد إكسموث، جاءت المرحلة الثانية لوضع حد نهائي للنشاط العسكري الجزائري والمغاربي، وكان الهدف من كل هذا إزاحة الدول المغاربية من السيطرة على البحر الأبيض المتوسط وفتح المجال أمام المشاريع الأوروبية التي كانت تخطط للعمليات الاستعمارية.

استمرت المناقشات بين الداي حسين وممثلي الدول الأوروبية ما بين 05 و09 سبتمبر 1819م استمع خلالها الداي حسين إلى قرارات ومطالب الدول الأوروبية والتي أنذرت البلدان المغاربية بضرورة وضع حد

1 – أحمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق، ص339.

2 – جمال قنان: المرجع السابق، ص258.

3 – جمال قنان: نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص327.

للقرصنة[1]، كما ألزم المندوبان الداي بضرورة إعطائهم تعهد مكتوب يقر فيه عزمه التخلي على النشاط البحري نهائيا.

إندهش الداي حسين لهذه القرارات لأنه لم يقم منذ أن تولى الحكم بأي عمل من شأنه أن يحمل على اتخاذ قرارات من هذا النوع، وبعد أن تدبر الأمر بضعة أيام وتشاور مع الديوان قرر عدم تقديم تعهد مكتوب وبرر موقفه على أن الحلفاء أنفسهم لم يقدموا إليه شيئا مكتوبا يحمل صفة قرار دولي ومؤكد بختم المؤتمرين في إكس لا شابيل، وبناء على هذا فهو لا يعلم ما إذا كان القادة قد كلفوا حقا بنقل تلك القرارات، إلا أنه أقر في الأخير على معاملة الدول الصديقة معاملة معتدلة ومنصفة وفقا لسياسته السابقة وأقر من جهة أخرى على معاداته لكل دولة مسيحية ليست لها معاهدات مع الجزائر وليس لها قنصل يمثلها فيها.[2]

اعتبر الداي حسين مسعى الدول الأوروبية في غير محله، لأن الجزائر في حالة سلم تام مع جميع الدول الأوروبية، وبين للمبعوثين أنه منذ توليه زمام السلطة لم يحدث أن طرأت قضية من هذا القبيل، ثم تساءل عما إذا كانت الدول الأوروبية تقصد من وراء هذا التصريح حرمانه من حقه في إعلان الحرب ضد أي دولة اعتدت عليه، ومطالبتها بتعويض الخسائر التي ألحقتها به، ثم عبر الداي عن اتفاقه مع وجهة النظر الأوروبية بخصوص تأمين وضمان ملاحة وتجارة الدول المحايدة، ويمكن للمبعوثين أن يبلغا هذه الضمانات للدول الأوروبية التي اعتمدتها، إلا أنه رفض منح وثيقة مكتوبة تؤيد هذا المسعى ومرد ذلك أن موقف الداي له دلالته وبعده، إذ لم يشأ أن يتقيد بتعهد يكبل به حريته في السياسة الخارجية تعتمده الدول الأوربية كمبرر أو ذريعة لتنفيذ مخططاتها، كما يعكس هذا الموقف من جهة ثانية الرفض وعدم الخضوع لإرادة الدول الأوروبية والتي تريد أن تجعل من نفسها الإرادة الوحيدة في العالم، فمؤتمر إكس لا شابيل هو مؤتمر أوروبي وليس عالمي وعلى الكرة الأرضية دول أخرى غير أوروبية، وهذه الحقيقة هي التي أراد الداي تبليغها للدول الأوروبية من وراء موقف الرفض الذي اتخذه إزاء طلبهم.[3]

وبعد محادثات طويلة رفض الداي حسين الامتثال للمطالب الأوروبية ورد على المبعوثين بأنه لا يخضع لأوامر ملوكهم، وأن دولته حرة في محاربة ومسالمة من تشاء، وأقر بمواصلة تفتيش جميع السفن الأجنبية للتأكد من هويتها، و لم يكتف الداي حسين بهذا الرد بل أمر بتكثيف النشاط البحري وأنذر جميع القناصل

1 – وليام شالر: المصدر السابق، ص 325.

2 – أبو العيد دودو: المرجع السابق، ص74.

3 – جمال قنان: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص261.

الأوروبيين المعتمدين في الجزائر بأنه في حالة ما إذا رفضوا دفع الإيتاوات المقررة عليهم يعتبرون أعداء[1]، ولما كانت هذه البعثة غير مخول لها بقصف الجزائر في حالة الرفض نظرا لما بين الدول من خلاف وتنافس حولها*، أبحر الوفد الأوربي إلى تونس التي وافقت على احترام كل المعاهدات المعقودة مع الدول الأوروبية ورضخت لقرارات الإجماع الأوربي على إنهاء العمليات البحرية، وعلى الرغم من أن الجزائر هي التي تعرضت للقصف والتدمير جراء حملة إكسموث إلا أن موقفها كان قويا وفيه تحد واضح للقوى الأوروبية مجتمعة على عكس الإيالات المغاربية الأخرى.

بعد موافقة إيالة تونس على شروط البعثة الأنجلو فرنسية ورضوخها للأمر الواقع اتجه الوفد الأوروبي إلى طرابلس الغرب، وقد وصلتها الفرقة الأنجلو فرنسية يوم 08 أكتوبر 1819م حيث أبلغتها بما أبلغت به الإيالات الأخرى، وفي اليوم الثاني قام حاكم طرابلس الغرب بتقديم الرد التالي للمبعوثين «... صاحب السمو باشا طرابلس نشعر بكل مشاعر الاحترام والصداقة لأصحاب الجلالة ملكا إنجلترا وفرنسا وإلى ملوك الدول الأوروبية الذين اجتمعوا السنة الماضية في إكس لا شابيل، فإننا لندين من اليوم وإلى الأبد كل مظاهر القرصنة والنهب سواء بالبحر أم الأرض وأيضا بعدم السماح لأي من سفننا التجارية بأن تدنوا لتهاجم في البحر أي سفينة أو مركب تابعة للقوى المشار إليها أعلاه...».[2]

وبهذه الموافقة والامتثال للمطالب الأوروبية والتي أبدتها كل الإيالات المغاربية باستثناء الجزائر فإنها قد فوتت الفرصة على إمكانية اتخاذ موقف مشرف وموحد للوقوف في وجه التحديات الأوروبية وأطماعها.

أحدث موقف الإيالة الجزائرية من مسعى الدول الأوروبية فعل مستاء في فرنسا، وأرجعت حكومة باريس تصلب الجزائر ورفضها للمطالب والشروط الأوروبية إلى التشجيعات الخفية التي حصلت عليها من إنجلترا، حيث اعتبرت أنه له علاقة بنتائج المباحثات التي أجراها مبعوثها علي رايس في لندن، وقد مهد لهذا الاعتقاد مراسلات القنصل دوفال وحسب هذا الأخير فإن البعثة التي عادت إلى الجزائر قبل وصول مبعوثي مؤتمر إكس لا شابيل بأسابيع قليلة كانت مرتاحة للنتائج التي حققتها في إنجلترا، وخلص دوفال في تقريره بأن

1 – أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص159.

* – كان التنافس شديد بين فرنسا وإنجلترا حول الجزائر وإمكانياتها، بل أن فرنسا التي اشتركت مع بريطانيا في هذه البعثة لم تكن تثق في نية شريكتها بريطانيا وتعتقد بأنها تسعى لإحراز مركز ممتاز في الجزائر، وللأسف لم يعرف الداي حسين كيف يستغل هذا التنافس الدولي لصالحه ولصالح الإيالة.

2 – محمد السعيد الطويل: المرجع السابق، ص307.

الإنجليز قد فقدوا حماسهم في السعي من أجل تجسيد مشروع الرابطة البحرية، وبالتالي فلم يعودوا مقتنعين بجدوى العمل الجماعي على المستوى الأوروبي ضد الجزائر.[1]

وعلى أية حال يعتبر مؤتمر إكس لاشابيل بداية المرحلة الأولى لتقويض الإمبراطورية العثمانية الإسلامية، وتقسيم الوطن العربي بين القوى الاستعمارية الإنجليزية والفرنسية، وإن كان هذا المؤتمر لم يؤدي إلى تدني النشاط البحري المغاربي فحسب بل أدى في النهاية إلى احتلال الجزائر سنة 1830م، حيث كانت البداية الفعلية لهذا المخطط الاستعماري الزاحف تحت ستار القضاء على ما يعرف بالقرصنة، وحرصا من هذه الدول على إنجاح مخططها لجأت إلى إضعاف إيالات المغرب وذلك بعدم تزويدها بالمواد الاستراتيجية كالذخائر والأسلحة والمراكب بعد هذا المؤتمر.

وهي المواد التي كانت تقدم في السابق كهدايا من طرف عدة دول أوروبية، وحتى الجزية السنوية التي كانت تدفعها الدول الصغرى أصبحت في تراجع مستمر نتيجة لحصول بعض الدول على حماية إنجلترا وفرنسا وبالتالي ازداد تحديها لإيالات المغرب.[2]

ومما سبق يتضح أن إنجلترا قد راهنت على نجاح حملة اللورد إكسموث سنة 1816م في سياستها الدولية، إذ شجعت بريطانيا بأن تضع ثقتها في الاستراتيجية العسكرية كحل وحيد وكفيل لإرغام الدول المغاربية للخضوع إلى مطالبها، وهذا ما تجلى في إصرارها على تأكيد فعالية الرابطة البحرية إن خول لها المؤتمر هذه المهمة، كما يتضح أن بريطانيا والدول الأوروبية قد عملت على تنفيذ طموحاتها بشكل مرحلي هدفت من خلاله إلى كسب الوقت من جهة وتحطيم القدرات الدفاعية للإيالات المغربية من جهة ثانية، وقد تجلت المرحلية في السياسة البريطانية من خلال تهديمها لاقتصاد الإيالات المغاربية في البداية عن طريق منع استرقاق المسيحيين وعدم تقديم فدية مقابل تسريح الأسرى، ثم إجبار هذه الإيالات عن تخليها عن نشاطاتها البحرية وبهذه الإجراءات يتحطم الاقتصاد المغاربي بشكل نهائي بعدما منعت هذه الإيالات من أحد الموارد الأساسية لدخل خزينتها.

1 – جمال قنان: العلاقات...، المرجع السابق، ص330.

2 – محمد السعيد الطويل: المرجع السابق، ص308.

5- الحملة الإنجليزية على الجزائر سنة 1824م

أ- المرحلة الأولى من الحملة

أورد أحمد الشريف الزهار عوامل توتر العلاقات الجزائرية الإنجليزية في العقد الثاني من القرن 19م بقوله «...في سنة 1239هـ وقعت العداوة مع الإنجليز والسبب في ذلك هو أن سكونة أمريكان قد هاج عليها البحر فالتجأت إلى الساحل تجاه جبل ميزاية مرسى بجاية، فنهب السكان ما فيها وقتلوا بعض النصارى وكان أهل تلك الناحية خارجين عن طاعة الأمير، فلما بلغ الأمير الخبر أمر بإلقاء القبض على أبناء تلك الناحية بالجزائر وسجنهم إلى أن يأتوا بالنصارى وبما نهبوه من السفينة، فقبضوا على كل من وجدوه منهم وكان منهم أربعة يعملون بالأجرة عند قنصل الإنجليز فذهب الحرس ليقبض عليهم...».[1]

ويضيف «... منعهم القنصل وأغلق دونهم باب البستان وقال أن هؤلاء القبائل في حرم الإنجليز فقال له الحراس إما أن تمكننا منهم طوعا وإلا فإننا نأخذهم جبرا، وهؤلاء رعيتنا وآكلو أموال النصارى وقتلوهم وهم أهل عهد معنا، وأنت لا دخل لك في أمرهم، وعند ذلك ألقوا القبض عليهم ووضعوا الحديد في أرجلهم وبعثوا بهم يعملون في مقطع الحجر كما هي عادة من يكون عاصيا لله وللأمير من الباغية...».[2]

وعلى هذا الأساس بادرت الحكومة الجزائرية إلى إرسال عرائض ورسائل إلى مختلف القنصليات في الجزائر تطالب فيها بضرورة تسليم الثائرين والمحتمين بهذه القنصليات لنيل عقابهم جراء تمرداتهم، وقد لقيت هذه العرائض استنكارا من طرف القنصل الإنجليزي الذي احتج على ذلك لتعارض هذه الإجراءات مع القوانين الدولية والعرف الدبلوماسي وحقوق الضيافة المقدسة في نظره.[3]

أثارت المطالب الجزائرية المقدمة إلى القناصل الأوروبيين عقد اجتماعات من طرفهم، ووقعوا مذكرة احتجاج ضد أعمال الحكومة الجزائرية في غضون الفترة ما بين 22 و 26 أكتوبر 1824م وقدمها المجتمعون إلى وزير البحرية ووزير الشؤون الخارجية الذي قبلها ووعد بأن يقدمها إلى الداي.[4]

علق الداي حسين على هذه المذكرة الاحتجاجية بأن بلاده حرة في تصرفاتها مع رعاياها كما هو شأن سائر البلدان المتحضرة[5]، وبعد مداولات في هذه القضية تساهل بعض القناصل وأبدوا مرونة في مواقفهم تجاه

1 أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص151.

2 - نفسه.

3 - وليام شالر: المصدر السابق، ص194.

4 - نفسه، ص 200.

5 - حنيفي هلايلي: العلاقات الجزائرية الأوروبية...، المرجع السابق، ص33.

مطالب الحكومة الجزائرية، إلا أن موقف القنصل البريطاني ماك دونال" *Mak Donell*" كان متشددا مقارنة بمواقف القناصل الآخرين، وأمام تصلبه اضطرت الحكومة الجزائرية إلى استعمال القوة للقبض على خدم القنصليات الثائرين، مما اعتبرته بعض الكتابات أنه السبب المباشر الذي أدى إلى توتر العلاقات الجزائرية البريطانية.[1]

والجدير بالذكر أن موقف الداي حسين وتصرف الحكومة الجزائرية لم يسئ إلى الأعراف الدولية ولا للعلاقات الخارجية، لأن كل دولة لها الحق في فرض الأمن والانضباط داخل إقليمها، وتصرف القنصل البريطاني يبدو لنا أنه تصرف غير مسؤول إذ ليس له الحق التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويمكن أن يعبر من جهة أخرى على رغبة القنصل البريطاني في إيجاد ذريعة لتوتير العلاقات بين البلدين وهذا ما أدت إليه في الأخير.

بادر الداي حسين إلى إخبار السلطان محمود الثاني (1808-1839م) بالخلافات التي نشبت بين الجزائر وبريطانيا عبر رسالة مكتوبة جاء فيها «... رغم الصلح الذي أبرم بين البلدين بعد حرب 1816م فإن الإنجليز مازالوا ينظرون إلى القضية نظرة غالب ومغلوب، ويعتبرون أنفسهم غالبين والجزائريين مغلوبين، وعلى هذا الأساس يتصرفون بما لا يتفق مع الصلح المبرم بين البلدين، حيث يأتون بسفنهم إلى وجهة الميناء ويظهرون قوتهم أمام الجزائريين للضغط عليهم وتخويفهم...»[2]، وعلق السلطان العثماني على هذه الرسالة بإرسال تقرير إلى الداي حسين يشتمل على تنديدات ضد السياسة البريطانية وقد كان بالشكل التالي «... إننا وإن نعاطي الإنجليز بالرفق تحت ضغط الظروف الحالية لانشغالاتنا بمشاكل الروم المتمردين، فإنهم لا يقلعون عن المفاسد التي يحدثونها يوما بعد يوم تماشيا مع أوضاعنا، ورعاية لمشاعرنا أن الجزائريين أناس مجاهدون، أمام هذه الوضعية الغير طبيعية فإن الجزائر على الرغم من تطبيقها لسياسة المماشاة حتى لا تشكل للدولة العلية مشاكل أخرى زيادة على المشاكل والمتاعب التي هي فيها...».[3]

أشار التقرير إلى حقيقة تاريخية ذات أهمية تؤكد النوايا السيئة لبريطانيا تجاه الجزائر، حيث استغلت بريطانيا الوضعية الدولية للدولة العثمانية وانشغالها بحروب البلقان والثورة اليونانية لتنفيذ حملتها ضد الجزائر، وكان ذلك ينطوي وراءه عدة عوامل أهمها تأكد بريطانيا من أن الإيالة الجزائرية قد أرسلت إلى السلطان

1 - *Berbrugger (A), et Sir Hary (Neal), « Guerre de 1824 entre Alger et L'Angleterre », R.Af, N° 1864, p202.*

2 – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص34.

3 – خط همايون، عدد 22550، علبة 25، رقم 197 تاريخ 1239هـ.

محمود الثاني جزء من أسطولها مع خيرة بحارتها للمساهمة في إخماد الثورة اليونانية، فرأت في ذلك فرصة مناسبة للقيام بأعمالها العدوانية.[1]

ومما ينبغي توضيحه في هذا الإطار أن الدولة البريطانية كانت دائما تسعى إلى إثارة الفتن والاضطرابات داخل الإيالة الجزائرية، وذلك عن طريق تحريض الثائرين والمعارضين لإثارة القلاقل وخلق جو من الفوضى والاضطراب وتشجيع أعمال الشغب ضد حكام الإيالة، وهذا ما يفسر موقف قنصل بريطانيا بتوفيره الحماية للمتمردين، وما يؤيد طرحنا تلك الرسالة التي بعث بها الداي حسين إلى السلطان العثماني والتي أقرت تشجيع الإنجليز لشيوخ القبائل والعربان على التمرد، ولتحقيق مآربها طبعت بعض الكتب ووزعتها على القبائل حيث تحتوي على بعض الإدعاءات الكاذبة والترهات المفرطة، تحت اسم العهد الجديد ليتم توزيعه من طرفهم على الأهالي وبالأخص على شيوخ القبائل، والهدف من هذا الكتاب الذي يحتوي على ادعاءات مضللة إيقاع بذرة الشقاق وبث الفتنة بين الأمة الواحدة.[2]

اتضح مما سبق أن الإيالة الجزائرية قد أجبرت بعض القنصليات الأجنبية خاصة البريطانية من أجل إعادة الثائرين والمتسببين في أعمال خرق قواعد النظام العام، هذا الأمر استنكرته الحكومة الفرنسية واعتبرته بمثابة خرق للحصانة الدبلوماسية، وبناء على هذا وجهت رسالة إلى قنصلها بالجزائر رجته فيها بأن ينسق أعماله مع أعمال قنصل بريطانيا في كل الإجراءات المتخذة نتيجة لهذه الأحداث، ولو أدى ذلك إلى إعلان حالة الحرب[3] ومن خلال هذا الموقف بلغت الرسالة إلى الداي بأنه أمام تحزب أوروبي ضده[4]، ويتضح من موقف فرنسا حرصها على عدم السماح لبريطانيا وحدها للقيام بمهمة إرسال حملة إلى الجزائر يكون لها نتائج وخيمة على المشاريع والطموحات الفرنسية تجاه الجزائر.

بعد رد الداي حسين على احتجاجات القناصل الأوروبيين في فترة قصيرة وصلت البارجة الإنجليزية بقيادة القبطان سبنسر" *Spencer*" إلى الجزائر في يناير سنة 1824م تحمل معها تعليمات الحكومة الإنجليزية إلى قنصلها بشأن أحداث أكتوبر المنصرم، وقد اشتملت التعليمات على بنود إضافية للمعاهدة التي أبرمت بين

1 – محمد العربي الزبيري: مدخل إلى تاريخ...، المرجع السابق، ص85.

2 – أحمد توفيق المدني: "من الوثائق الجزائرية العثمانية (الحرب الإنجليزية والعهد الجديد)"، **مجلة التاريخ**، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1981، ص 43.

3 – وليام شالر: المصدر السابق، ص21.

4 – محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص83.

الجزائر وإنجلترا بعد حملة اللورد إكسموث سنة 1816م[1]، ولكن الداي رفض التفاوض مع الإنجليز واعتبر المعاهدة التي أبرمت معهم لمدة ثلاث سنوات قد انتهى أجلها، كما رفض التوقيع على البنود الإضافية بحجة أنها لا تحمل الختم الحقيقي للحكومة الإنجليزية[2]، وبعد هذا أرغم ماك دونال في أواخر يناير من نفس السنة على مغادرة الجزائر[3]، ولجأ إلى البارجة الإنجليزية الراسية في ميناء الجزائر ليتخذها بعد ذلك مقرا له ليملي شروطه بعد أن أرسل رسالة إلى قنصل أمريكا بالجزائر يوصيه فيها بضرورة العناية بمنزله وخدمه ويضعهم تحت حمايته مع جميع ممتلكاته في الجزائر في حال فشل المفاوضات[4]، وطبيعي أن تفشل المفاوضات بين الجانبين لإصرار القنصل البريطاني على ضرورة توقيع الجزائر على كافة البنود والشروط دون أن يتنازل القنصل على شيء من محتواها[5] ، وهذا ما أكده بنفسه في رسالته الموجهة للقنصل الأمريكي بالجزائر.[6]

أقرت بريطانيا في مفاوضاتها مع الجزائر العديد من الشروط والتي كان من ضمنها ما يلي:

1. رفع العلم البريطاني فوق مبنى القنصليتين، دار القنصلية في المدينة ودار القنصل في الريف.
2. إلحاح بريطانيا على ضرورة تطبيق بنود معاهدة سنة 1816م التي أملاها اللورد إكسموث على الداي عمر.
3. امتداد الحصانة الدبلوماسية إلى دار القنصل الريفية.
4. الاعتراف بالقنصل الإنجليزي كعميد للقناصل المسيحيين وإعطائه جميع الامتيازات المترتبة على ذلك.
5. إعفاء الأهالي الذين يخدمون القنصل الإنجليزي من الضرائب.
6. عدم مراقبة الدبلوماسيين البريطانيين.[7]

يتضح من خلال هذه الشروط التي أملتها بريطانيا حرصها الشديد على تأكيدها للدور الذي تلعبه في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومكانتها الدولية خلال القرن 19م، وهذا ما اتضح جليا في البند الرابع من بنود شروط التفاوض، وقد أسفرت المباحثات بين الطرفين والرسائل المتبادلة إلى قيام الداي بعقد اجتماع مع

1 – أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص161.

2 – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص34.

3 – *Grammont (H.de), op.cit, p385.*

4 – وليام شالر: المصدر السابق، ص203.

5 – *Berbrugger (A), op.cit, p203.*

6 – وليام شالر: المصدر السابق، ص203.

7 – محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص84.

مسؤوليه للنظر في الشروط الإنجليزية المقدمة، واتفق المجتمعون على رفض الشروط البريطانية المعروضة عليهم.[1]

وبناء على هذا أصر الداي على عدم استقبال القنصل البريطاني مرة ثانية في الجزائر، وهذا ما أكدته أحد رسائله إلى الأميرال الإنجليزي والتي جاء فيها «... إن الداي لم يعلن الحرب على إنجلترا، ولا يعتقد أنه توجد أسباب لإعلان الحرب عليه، وأنه يرغب في استقرار السلام، ولكنه لن يقبل أبدا بعودة السيد ماك دونال القنصل الإنجليزي إلى الجزائر...»[2]، ولما تلقى ماك دونال رد الحكومة الجزائرية انسحب أسطوله من ميناء الجزائر، ولجأ إلى تطبيق سياسة الحصار البحري، حيث بدأ في شن هجومات خاطفة على السفن الجزائرية الداخلة والخارجة من الميناء، وقد أدت هذه المناوشات إلى اشتباك إحدى السفن الجزائرية بالأسطول الإنجليزي في بداية شهر يناير سنة 1824م، مما أسفر على إغراق السفن الجزائرية واستشهاد الكثير من بحارتها، كما تمكن الإنجليز خلال هذه الجولة من أسر سفينة للحجاج وذهبوا بها إلى مالطة قاعدتهم العسكرية.[3]

ورغم التدخلات التي قام بها القناصل الأوروبيين بقصد فض النزاع القائم بين البلدين وإحلال السلام إلا أن جل هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب تمسك كل طرف بشروطه.[4]

بعد فشل الحصار البحري الإنجليزي على الجزائر وعدم امتثال الداي حسين للأوامر والشروط التي قدمتها السلطات الإنجليزية، قدمت عمارة بحرية إنجليزية أخرى بهدف استخدام الحل العسكري وإجبار الجزائر على التقيد بالشروط السالفة الذكر وعودة القنصل الإنجليزي ماك دونال إلى الجزائر.

ب- المرحلة الثانية من الحملة

وصل الأسطول البريطاني مرة أخرى أمام سواحل مدينة الجزائر بقيادة هاري نيال" *Harry Neal* "في 23 فبراير 1824م حاملا معه تعليمات مفادها أن إنجلترا تعتبر نفسها في حالة حرب مع الجزائر وله تفويضات بفرض حصار شديد عليها، واتخاذ أقصى الإجراءات عداءا حتى يقوم الداي بالتوقيع على التصريح الذي عرضه عليه القنصل العام لإنجلترا[5]، كما طلبت من الداي الاعتذار لها رسميا عما جرى من إهانة لقنصلها بالجزائر

1 - أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص163.
2 - وليام شالر: المصدر السابق، ص224.
3 - حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص35.
4 - محمد العربي الزبيري: مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي...، المرجع السابق، ص128.
5 - وليام شالر: المصدر السابق، ص215.

ولتأكد مسعاها فرضت حصارا بحريا على الجزائر كخطوة أولى لدفع الداي لقبول المقترحات المقدمة إليه[1] وتكون هذا الأسطول في البداية من حوالي 23 مركبا.[2]

ظل الإنجليز يحاصرون السواحل الجزائرية ويعززون أسطولهم يوما بعد آخر، ورغم ذلك فإنهم لم يتمكنوا من تحقيق أية نتيجة عملية لتمسك كل طرف بمطالبه[3]، وأمام هذه الظروف الحرجة طلب الداي حسين من السلطان العثماني إمداده بالمساعدات العسكرية، وذلك من خلال السماح لوكلاء الجزائر في أزمير وغيرها للقيام بعمليات التجنيد، ومساعدتهم على المرور عن طريق تونس وطرابلس الغرب، وبالرغم من طول مدة الحصار البحري الذي دام ستة أشهر أجرى خلالها الإنجليز عدة مفاوضات مع الجزائر باءت كلها بالفشل وذلك لتمسك الطرف الجزائري بمطلبه حول ضرورة إبعاد القنصل الإنجليزي وعدم السماح له بمزاولة مهامه في الجزائر مرة أخرى، وضرورة دفع الإنجليز للإتاوة السنوية كبقية الدول الأوروبية.[4]

يئس الأسطول الإنجليزي من طول الانتظار وطلب الأميرال هاري نيل مقابلة الداي حسين، وتمت المقابلة في يوم 28 مارس 1824م، وكاد أن يتوصل الطرفان في نهاية اللقاء إلى الاتفاق على بنود معاهدة السلام التي أصر فيها الداي على مطلبه بشأن مصير القنصل البريطاني، ولما عاد الأميرال إلى بارجته وجه رسالة إلى الداي أعرب له فيها عن أسفه حيث أنه لم يستطع عقد الصلح، وأن رفضه لاستقبال القنصل الإنجليزي يعتبر إهانة لحكومته.[5]

وفي الوقت الذي تتعطل فيه المفاوضات بين الجانبين وصلت أخبار للداي حسين مفادها أن بارجتين بريطانيتين قد قامتا بقصف ميناء عنابة، كما أسرتا سفينة محايدة وأحدثتا أضرار كبيرة أبرزها قتل وجرح عدد من الأهالي[6]، وبتاريخ 24 جويلية 1824م أعاد الإنجليز هجومهم من جديد على مدينة الجزائر ولكنهم حينما اقتربوا من الميناء وجدوا المدفعية والأسطول الجزائري لهم بالمرصاد[7]، وفي هذا الصدد يشير أحمد الشريف الزهار الزهار بقوله «... ثم جمع الميرني مراكبه وقدم للجزائر وكان مراده أن يخدعنا كما خدعنا سابقا، فلما قرب

1 – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص35.
2 – يحي بوعزيز: العلاقات الجزائرية...، المرجع السابق، ص126.
3 – أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص164.
4– حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص36.
5 – وليام شالر: المصدر السابق، ص224.
6 – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص165.
7 – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص36.

من رمي الكور رفع الراية البيضاء علامة أنه يريد الكلام، وشرع في الدخول فأطلقت عليه المدافع من جميع الحصون والأبراج، فعندما رأى ذلك رجع...».[1]

نستشف من شهادة الزهار أن الأسطول البريطاني كان ينوي تطبيق نفس الاستراتيجية العسكرية التي نفذها اللورد إكسموث في حملته على الجزائر سنة 1816م، والتي كانت نتيجتها وباء على الجزائر فيما بعد كما تؤكد هذه الرواية من جهة ثانية استخلاص الإيالة الجزائرية للعبرة والدرس من تلك الحملة ونتائجها لذلك كانت هذه المرة أكثر حزما في تعاملها مع إنجلترا وأدق بصيرة بمخططاتها، وتجلى ذلك في عدم السماح للأسطول البريطاني بالاقتراب من المرسى، ومهاجمته قبل اتخاذ المواقع الملائمة للقتال، وفي هذا الشأن تشير بعض التقارير أن الجزائريين لم يتضرروا من الهجوم الإنجليزي لأنهم تمكنوا من إبعاد الأسطول الإنجليزي عن الميناء.[2]

عاود الأسطول الإنجليزي الهجوم مرة ثانية على الجزائر، وكان مجموع السفن التي ضربت المدينة 22 سفينة حربية، ولكن القصف كان من مسافة بعيدة بحيث لم يحقق مسعاه و لم يسفر هذا القصف سوى على أضرار طفيفة[3]، ويبدوا أن فرنسا كانت على علم واضح بهذه الأحداث من خلال تتبعها باستمرار للتطورات الحاصلة بين الجزائر وإنجلترا، وذلك في إطار التنافس الدولي على منطقة البحر الأبيض المتوسط، وقد كتب دوفال لوزير خارجيته في هذا الشأن ما يلي «... إن الأسطول الإنجليزي تقدم من جديد إلى الجزائر يوم 11 يوليو وهو يتكون من ستة سفن شراعية منها مركب كبير وثلاث بوارج وحراقتين، بينما بقيت عشرة سفن أخرى متوسطة الحجم تبحر بعيدا عن الميناء، وفي اليوم التالي اقتربت إحدى السفن من الميناء وقصفت التحصينات، وعندئذ صدرت الأوامر للأسطول الجزائري لمطاردتها وإرغامها على الابتعاد من الميناء، وفي 13 يوليو انسحبت السفن الإنجليزية لتلتحق ببقية الأسطول الموجود في عرض البحر، وفي يوم 24 يوليو أعاد الإنجليز الكرة وبلغ أسطولهم هذه المرة 22 قطعة، ولما اقتربوا من الميناء بدأت المدفعية الجزائرية والأسطول في إطلاق الرصاص والقنابل على الإنجليز...».[4]

بعد العديد من المناوشات العسكرية التي أسفرت على خيبة أمل بريطانيا في تحقيق مطالبها وفق الحل العسكري، أذعنت للأمر الواقع وأوفدت إلى السلطات الجزائرية سفينة رفع عليها العلم الأبيض للتفاوض حول

1 – أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 123.
2 – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص37.
3 – جون.ب. وولف: المرجع السابق، ص448.
4 – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص ص 165-166.

إيجاد صيغة مشتركة وحل توافقي من أجل إعادة الأمور إلى نصابها[1]، إلا أن الداي حسين تمسك بمطالبه السالفة الذكر، وبعد مداولات ومناقشات أجراها القائد البريطاني وحاشيته أعلن موافقته على مطالب الداي حسين، وأخبره بأنهم لا يتوفرون على قنصل جديد، وقدموا رجلا منهم يقوم مقام القنصل في الإيالة الجزائرية إلى غاية إرسال قنصل جديد.[2]

اتفق الطرفان على صيغة معاهدة جديدة، وقد أورد الزهار كيفية الصلح بين الطرفين بقوله «... فعند ذلك وقع الصلح بيننا وبينهم وضربوا المدافع وأنزلوا الرجل الذي يقوم مقام القنصل وتكاتبوا معه، ودفعوا هدية للأمير اثنين من البنادق الصغيرة، ثم بعد ثلاثة أيام دفعوا لهم المونة كما هي العادة ونزل الميرنتي وتقابل مع الأمير فأعطاه الباشا هدية تناسبه ورجع إلى مراكبه، ثم سافر وبعد أيام قدم القنصل الجديد ودفع العوائد مثل القناصل، وقد أعلى الله كلمة الأمير ونصره على أعدائه وردهم خائبين، والظاهر من هذا أنه كان لا يريد القتال إلا لإعلاء كلمة الله...»[3]، وبهذه الإجراءات عقدت اتفاقية سلم بين الداي حسين وبريطانيا بتاريخ 26 جويلية 1824م وقد وافق عليها الداي حسين بعد استبدال القنصل ماك دونال.[4]

ج- نتائج الحملة

تسبب الحصار البحري الذي فرضه الإنجليز على الجزائر سنة 1824م إلى إحداث انعكاسات سلبية على التجارة الخارجية للإيالة الجزائرية، مما أدى بالجزائر إلى مراهنتها على خط التجارة المغاربية وذلك عن طريق البر بواسطة تونس والمغرب[5]، ونتيجة لفشل الحملة فقد رضخت بريطانيا لمطالب الحكومة الجزائرية بإبرام اتفاقية السلم في 26 جويلية 1824م وقبولهم استبدال القنصل ماك دونال.

إن الصمود الذي أبداه الجزائريون وطريقة تعاملهم مع القوة الإنجليزية المهاجمة ثم فشل الحملة على إثر ذلك قد ولد لهم شعور غروري بأن بلادهم لا يمكن قهرها[6]، وأن ما حدث أثناء حملة اللورد إكسموث كان بدافع الخديعة والخيانة التي تعرضوا لها[7]، ومن جهة أخرى قد تسبب الحصار الإنجليزي على السواحل الجزائرية

1 - حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص37.
2 - أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 154.
3 - نفسه.
4 - حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص37.
5 - محمد العربي الزبيري: مقاومة الجزائر...، المرجع السابق، ص129.
6 - جون.ب. وولف: المرجع السابق، ص448.
7 - نفسه، ص445.

الجزائرية والذي دام حوالي نصف عام في تعطيل التجارة الخارجية الجزائرية التي كانت تتم عبر البحر وبـــذلك ألحق أضرارا جسيمة بمصالح الفرنسيين بوجه خاص.

نتج عن الحرب الجزائرية الإنجليزية الأخيرة تقوية مركز الداي في الإيالة، وذلك بعدما قام خليل أفندي مفتي الجزائر المقيم بمدينة أزمير بتقديم عريضة إلى القبطان محمد خسرو يعلمه عزمه على زيارة الجزائر بعد حربها وتصالحها مع الإنجليز، ووجه دعوة إلى الباب العالي يدعوه فيها بضرورة توجيه فرمان إلى الداي حسين علـــى سبيل التلطيف والتقوية للأمير إزاء مواطني الإيالة الجزائرية، حيث أن العادة المتبعة في هذه المناسبات تقتضـــي ذلك، لأن شيوخ القبائل والعرب تعودوا على التأييد السلطاني الأدبي المتمثل في الفرمان الشاهاني الموجه إليهم عن طريق الداي، تلطيفا لهم وتمجيدا للبطولات التي قدموها في سبيل الدفاع عن الدين والوطن[1] وإضـــافة إلى ذلك فإن مثل هذه الفرمانات في مثل هذه المناسبات تكون سببا لتهدئة الأفكار والقلوب وإزالة بعض الأمـــور الفوضوية التي يمكن أن تشكل خطرا على الدولة، كما تدفع الجزائريين إلى التحمس للخروج بسفنهم الجهادية مع الأسطول الهمايوني الذي سيخرج في أول الربيع القادم.[2]

لقي هذا الأمر استحسانا من طرف كل من مفتي الجزائر خليل أفندي وهو المبادر لهذا الأمر والقبطان محمد خسرو، إلا أننا مازلنا لم نعثر على الفرمان الذي بعثه السلطان العثماني للداي حسين في هذا الشأن، ولا نعرف هل كتب في هذا الأمر أم لا؟

وعلى العموم فإن الحملة البريطانية سنة 1824م تعتبر آخر الحملات العسكرية الفاشلة لـــدول غـــرب أوروبا على الجزائر، وقد خلفت نتائج وانعكاسات في تاريخ العلاقات بين البلدين، كما يجب أن ننوه بالـــدور الذي لعبته حملة اللورد إكسموث سنة 1816م على مدينة الجزائر في هذا الشأن، إذ كانـــت فاتحـــة لتجـــدد الحملات الإنجليزية بعدما شجعتها تلك الحملة، ورغم أن الحملة البريطانية على الجزائر ســـنة 1824م بـــاءت بالفشل إلا أن فرنسا قلدت إستراتجيتها وذلك عندما ضربت حصارها على السواحل الجزائريـــة ســـنة 1827م وللعلم فإن فرنسا قد تضررت هي الأخرى جراء الحصار البريطاني للسواحل الجزائرية، فهل يمكن القـــول أن فرنسا قد اقتنعت بفعالية الحصار البحري لتقويض أركان الدولة الجزائرية.

1 – أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص41.

2 – نفسه.

ثالثا: الإنعكاسات الإقليمية لحملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر

1- انعكاسات الحملة على الإيالة الجزائرية

ساهمت حملة اللورد إكسموث سنة 1816م على مدينة الجزائر في إنهاء أسطورة الجزائر سيدة البحر الأبيض المتوسط، هذه الأسطورة التي سيطرت على تفكير الأوروبيين مدة من الزمن، بحثوا خلالها سبل وطرق إنهاء هذه القوة الرادعة والمهددة للحوض الغربي للبحر الأبيض للمتوسط ومحاولة تقويض أركانها، فكانت حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م معبرة عن طموحاتهم ومحققة لآمالهم وذلك من خلال الانعكاسات التي خلفتها والتأثيرات التي أحدثتها.

توالت المؤتمرات الأوروبية بعد التخلص من الخطر النابليوني لتنظيم الهيمنة الدولية الجديدة، وقد كان الوعي بأهمية هذه المؤتمرات في إسطنبول أقوى منه في الجزائر، فمنذ 1817م لم يفتأ العثمانيون يضغطون على الجزائر لكي تتوقف عن العمليات البحرية، وفي رسالة من السلطان إلى الداي حسين أكد السلطان العثماني فيها أن القرصنة مخالفة للشريعة الإسلامية، وأمر الداي بأن يتوقف عن عصيان الأوامر وأن يضع حدا نهائيا للقرصنة[1]، وإذا كان السلطان العثماني قد ألح على ضرورة الامتثال للإرادة الأوروبية فإن ذلك يعود إلى وعي وعي السلطان بالقدرات الدفاعية للإيالة الجزائرية وفقدانها لحيوية أسطولها بعد حملة اللورد إكسموث، الذي تمكن حسب بعض الشهود من حرق 14 سفينة وقد عبر عن هذا العدد بقوله «... أحرق جميع سفن الجزائر...»[2] وإن كان التعبير مجازي أو حقيقة فإنه يعبر في مضمونه عن هلاك الترسانة البحرية الجزائرية، وفي وفي دراسة أخرى أكدت أن عدد القطع البحرية الجزائرية قد بلغ 30 قطعة سنة 1815م[3]، وبذلك نؤكد على فقدان نصف الترسانة البحرية الجزائرية جراء هذه الحملة، وهذا الحجم كفيل بتقلص حجم النشاط البحري الجزائري وانهياره.

علقت الكثير من الكتابات التاريخية على حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م واتفقت في مجملها بأن هذه الحملة لم يكن الغرض منها احتلال الجزائر بقدر ما هي حملة استعراضية لجس نبض قوة الجزائر البحرية ومعرفة مدى قوة الدفاعات الساحلية، فهي بهذا المفهوم حملة تأديبية تهديدية أعربت من

1 – لنمور مروش: دراسات عن الجزائر...، المرجع السابق، ص481.

2 – عبد الرحمن التنلالي: المصدر السابق، ص07.

3 – ناصر الدين سعيدوني: "البحرية الجزائرية في العهد العثماني"، **مجلة التاريخ**، ع22، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1986، ص29.

خلالها القضاء على سلطة الجزائر الخارجية والتي تمتعت بها طوال العهد العثماني وحتى إلى بدايات القرن 19م.[1]

وللإطلاع على المأساة التي أحدثتها هذه الحملة على مدينة الجزائر سنة 1816م ومعرفة مدى تأثيرها لا بد أن نطلع على الجدول التالي الذي يبين عدد قطع الأسطول الجزائري وتطوراته قبل الحملة وبعدها.

السنة	عدد السفن	السنة	عدد السفن	السنة	عدد السفن
1571	50 مركبا مسلح	1724	14	1799	12
1580	35 قليوطة	1734	24	1815	30
1634	70	1759	21	1822	12
1659	23	1760	30	1825	14
1662	32	1766	24	1830	15[2]

وفي قراءة سريعة لهذا الجدول الذي يبرز تطور وحدات الأسطول الجزائري منذ سنة 1517 إلى غاية 1830 قد يلاحظ الدارس ويتأكد من الدور الفعال الذي قامت به حملة اللورد إكسموث في القضاء على الأسطول البحري الجزائري، ويبصر ذلك جيدا بالنسبة للسنوات التي تلت سنة 1815م، فبعدما كان الأسطول الجزائري يتكون من حوالي 30 قطعة سنة 1815م انخفض هذا العدد إلى أقل من النصف في سنة 1822م، وإن دل هذا التطور الرهيب للبحرية الجزائرية وقطع أسطولها نحو الأسوأ فإنه يدل على حجم المأساة التي أحدثتها حملة اللورد إكسموث سنة 1816م وما تلتها من انعكاسات خطيرة على المجال العسكري بالنسبة للإيالة الجزائرية.

وطبيعي أن ينعكس حجم الأسطول الجزائري وقوته ومدى مكانته في الحوض المتوسطي على حجم الغنائم البحرية، كما تخضع العلاقات الخارجية للإيالة الجزائرية بتطور هذا الأسطول ومكانته الدولية.

تشير بعض الدراسات إلى تراجع وبشكل كبير لعملية الجهاد البحري الجزائري، رغم دور هذه العملية في اقتصاد الإيالة الجزائرية، حيث أكدت بعض الكتابات أنه بعد سنة 1816م لم تعد مداخيل الغنائم البحرية تكفي حتى للقيام بالنفقات البسيطة التي تتطلبها عملية الجهاد البحري، وكان نحو 3000 من البحارة يعملون في الأسطول الجزائري يتقاضون شهريا حوالي 9 فرنكات، أي أن مجمل أجرهم السنوية ما يعادل 64 ألف

1 – زين العابدين شمس الدين نجم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 153.

2 – ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص ص28 –29.

قرش[1]، ومن جهة ثانية يذكر وليام شالر بالتفصيل حساب الخراج في الإيالة الجزائرية ومجمل نفقاتها على المجال العسكري على النحو التالي:

النفقات السنوية لشراء الخشب والحبال ولوازم البحرية 60 ألف دولار.

النفقات السنوية لمرتبات الضباط والبحارة 75 ألف دولار.

النفقات السنوية للعسكريين من جميع الطبقات 700 ألف دولار.

وإذا علمنا من نفس المصدر أن مداخيل الإيالة الجزائرية من جميع الأبواب بما فيها الضرائب المحلية المفروضة على أهل البلد وعائدات الحكومة الفرنسية مقابل صيد المرجان في عنابة، وضرائب على اليهود المقيمين في الجزائر والإتاوات السنوية التي تقدمها الدول الأوروبية مثل نابولي والسويد والدانمرك والبرتغال كل هذه المداخيل لم تتجاوز 434.800 دولار[2]، هذا يعني أن الإيالة الجزائرية تسجل عجزا في الميزانية السنوية مقداره 424.200 دولار .[3]

قدرت بعض الدراسات الغنائم التي تحصل عليها الأسطول الجزائري في الفترة الممتدة بين 1817-1830م بـ 40 ألف فلوران سنويا أي ما يعادل 16 ألف قرش، وهو دخل لا يغطي حتى أجور العاملين في البحرية الجزائرية، والتي يقدرها شالر كما ذكرنا سابقا بـ 75 ألف قرش، كما يقدر مجموع النفقات السنوية الأخرى للقرصنة بـ84 ألف قرش، معنى ذلك أن القرصنة الجزائرية تكلف سنويا 159 ألف قرش[4]، ويبدو أن هذه النتائج الوخيمة للأسطول الجزائري والتي تلت سنة 1816م هي التي جعلت أحد المهتمين بدراسة الجيش الجزائري خلال العهد العثماني يقر بأن حملة اللورد إكسموث كانت سبب رئيسي في زوال وفناء الأسطول البحري للإيالة الجزائرية[5]، كما اعترف المؤرخ ناصر الدين سعيدوني بأن حملة اللورد إكسموث قد وضعت حدا لانتعاش البحرية الجزائرية، وقد قدر خسائر هذه الحملة بالنسبة للطرف الجزائري على النحو التالي:

حرق أغلب السفن وتدمير جزء من مرسى الجزائر وقتل 1500 من السكان، وإطلاق سراح كل الأسرى وأحصى مجموع الخسائر في هذا الهجوم بـ 1.015.625 جنيه إسترليني[6]، وأقر باستحالة عودة

1 – لمنور مروش: دراسات عن الجزائر...، المرجع السابق، ص482.

2 – وليام شالر: المصدر السابق، ص60.

3 – نفسه، ص61.

4 – لمنور مروش: المرجع السابق، ص482.

5 – علي خلاصي: المرجع السابق، ص177.

6– ناصر الدين سعيدوني: الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص46.

الأسطول الجزائري إلى سابق عهده بعد هذه الضربة القاضية[1]، وأقر بعض الباحثين الآخرين بالمستوى المتدني للقرصنة الجزائرية وغنائمها بعد هذه الحملة، وأطلقوا على الفترة التي تلت الحملة في كتاباتهم بفترة الذوبان والتآكل[2]، وهذا العنوان كفيل بتوضيح حجم التأثيرات التي أحدثتها حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م على مستوى الإيالة، والجدير بالملاحظة أن هذه الحملة قد قيدت الجزائر باتفاقية دولية أمضاها الداي عمر تعهد فيها بضرورة التخلي عن استرقاق المسيحيين وبيعهم، مما شكل عائقا حرم خزينة الإيالة الجزائرية من الاستفادة من الأموال التي تنجم عن هذه العملية، مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري وبالتالي في علاقة الأهالي بالسلطة الحاكمة، حيث أنه كلما ازدادت مصادر دخل الخزينة كلما خف العبء على سكان المدن والأرياف، وكلما شحت هذه المصادر كلما زاد الضغط المالي على الأهالي، وبذلك يحدث احتكاك مباشر بين السلطة والمحكومين، وكثرت نتيجة ذلك الثورات وحركات العصيان[3]، وهذا ما حدث فعلا بعد حملة اللورد إكسموث عندما ثارت قبائل الشرق الجزائري على السلطة.[4]

وبتخلي السلطات الجزائرية عن قضية الأسرى ومنعها من استرقاقهم وفق معاهدة دولية، ركزت جهدها على العمليات البحرية، إلا أنها كانت في معظمها ضئيلة وفاشلة، وبفعل تضاءل هذا النشاط بدأ العد العكسي للإيالة الجزائرية نحو الانحطاط، وهذا ما عبر عنه أحد المؤرخين بقوله «... ابتداء من النصف الثاني من القرن 18م، تنتقل تدريجيا من البذخ الذي تعودت عليه طيلة قرنين من الزمن إلى الانحطاط بفعل تضاءل نشاط القرصنة، وبالتالي نضوب موردها الرئيسي من العائدات...».[5]

أثمرت حملة اللورد إكسموث سنة 1816م على خضوع الجزائر للإرادة الأوروبية فيما بعد، وأبدت تساهلا ولينا في إمضاء اتفاقيات ثنائية مع الدول الأوروبية، والتي تعهدت فيها لهذه الدول بحرية الملاحة وحق التجارة مع الجزائر، مما قيد حرية النشاط البحري الجزائري وأدى إلى نزاعات دولية، عندما مارست البحرية الجزائرية حقها في سيطرتها البحرية.[6]

1 – ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص46.

2 – أبو القاسم سعد الله: بحوث في التاريخ العربي الإسلامي، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص 491.

3 – ناصر الدين سعيدوني: البحرية الجزائرية...، المرجع السابق، ص34.

4 - *Grammont (H.De), op.cit, p298.*

5 – العربي إيشبودان: مدينة الجزائر تاريخ عاصمة، ترجمة جناح مسعود ومراجعة حاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 74.

6 – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص199.

اتخذت الدول الأوروبية من قرارات مؤتمر إكس لا شابيل منبرا للتنديد بالنشاط الجزائري، ويبدو لنا أن شعور بريطانيا بتفوقها في البحر الأبيض المتوسط استنادا إلى نتائج حملتها على الجزائر سنة 1816م هو الذي كان حافزا لبريطانيا في محاولتها مع فرنسا لإجبار الجزائر على التخلي نهائيا عن هذا النشاط، ومن جانب آخر قد حررت هذه الحملة بعض الدول من الإتاوات الإلزامية، والتي أصبحت في أواخر العهد العثماني مجرد هدايا دبلوماسية وترضيات مالية تقدم مقابل حرية الملاحة، ولنيل الاحتكارات والامتيازات التجارية[1] وما يلاحظ أن هذه الإتاوات والهدايا كانت تختلف حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر، كما كان للظروف السائدة في تلك الفترة تأثير على تحديد مبالغ تلك الإتاوات.[2]

وبناء على هذا فقد تخلصت الدول الكبرى في البحر الأبيض المتوسط من هذه الإتاوات الإلزامية بعد حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر، و لم نجد لها ذكر في قائمة الدول التي ذكرها شالر فما عدا نابولي والسويد والدانمرك والبرتغال التي كانت تقدم ضريبة سنوية في حدود سنة 1822م.[3]

ويبدو أن هذه الدول كانت تدفع الضريبة من منطلق ضعفها في تأمين حرية ملاحة سفنها، أما الدول العظمى فقد تخلصت من هذه الضرائب بعدما أدركت تحطم القوة البحرية الجزائرية بعد هذه الحملة وأدركت أنه ليس في مقدورها القيام بدور الشرطة البحرية كما كانت من قبل، لذا كان للحملة الإنجليزية على الجزائر أثر كبير خاصة على المجال الاقتصادي بعدما انعدمت الغنائم البحرية بشكل فضيع بدءا من سنة 1816م[4]، أما أما فرنسا التي لم تساهم في المشاريع الإنجليزية فقد حاولت أن تستفيد من هذا الوضع لتعيد وتعزز مصالحها في الجزائر، ففي 2 أوت 1816م أمر وزير الخارجية الفرنسية القنصل دوفال بالبقاء بعيدا عن كل المناقشات وعن كل الأحداث التي ستنجم عن وصول الأسطول الإنجليزي الهولندي من حين لآخر، وسمحت هذه الحملة العسكرية لدوفال من ربط الحوار مع الجزائر مرة أخرى، وفي 17 مارس 1817م أبرمت معاهدة تعيد الامتيازات الاقتصادية لفرنسا، وحددت الضريبة بقيمة 118 ألف فرنك مقابل 300 ألف فرنك التي سددها الإنجليز.[5]

1 – حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري...، المرجع السابق، ص71.

2 – نفسه.

3 – وليام شالر: المصدر السابق، ص60.

4 – توفيق دحماني: دراسة في عهد الأمان القانون الأساسي السياسي والعسكري للجزائر في العهد العثماني، دار العثمانية، الجزائر، 2009، ص 17.

5 – عمار حمداني: حقيقة غزو الجزائر، تعريب لحسن زغدار، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص45.

ويبدو أن هذه الامتيازات هي التي رفعت حدة الصراع الفرنسي الإنجليزي في البحر الأبيض المتوسط مما جعل أحد الكتاب يذهب إلى القول أن حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر تمخضت بسبب المصالح المتضاربة بين فرنسا وبريطانيا[1]، ومما لا شك فيه أن هذا التنافس سيستمر إلى غاية الحملة الفرنسية على الجزائر الجزائر سنة 1830م.

ثارت الإنكشارية عقب حملة اللورد إكسموث مباشرة، و لم تفلح سياسة الداي عمر تجاههم[2]، مما أدى إلى تمكن الإنكشارية من إعدام الداي عمر فيما بعد، هذه الثورات والتمردات التي أعلنتها الإنكشارية سيكون لها انعكاسات كبيرة على مصير الإيالة الجزائرية، وقد وعى هذا الأمر الداي علي خوجة والذي بادر إلى إصلاحات عامة في حق هذه الطائفة، ومن بين القرارات الهامة التي بادر إليها أنه أراد استبدال هذه الفئة بفرقة من الأهالي، وبشكل تدريجي قرر عدم الاعتماد على الجيش الإنكشاري بعدما أوقف جلب المتطوعين من المشرق، وقام بتكوين فرقة محلية تضم 2000 من سكان منطقة القبائل و6 آلاف من الكراغلة، وبعد ذلك أصدر قرار بضرورة تهميش فرقة الإنكشارية وفرض الطاعة بين جنودها، وقد كان لهذا القرار انعكاسات خطيرة على مستوى الفرقة العسكرية، حيث غادرت 200 عائلة نحو تونس وطرابلس والأناضول.[3]

ويبدو أن هذه الإجراءات كانت نتيجة لعدم مقدرة الإيالة الجزائرية على توفير مرتبات الجند بعد شح عائدات البحر، وفقدان الخزينة الجزائرية لأهم مورد كانت تعول عليه في مثل هذه النفقات، والجدول الآتي يبين دور الجانب المادي وأثره في سياسة الانكشارية، حيث بادر الكثير من الدايات إلى استعمال المال كوسيلة لضمان الولاء السياسي والعسكري للإنكشارية.

1 – صالح فركوس: الحاج أحمد باي قسنطينة 1826–1850م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص14.

2 – جون.ب.وولف: المرجع السابق، ص446.

3 – بوشنافي محمد: الداي علي خوجة...، المرجع السابق، ص 153.

الداي	فترة الحكم	الامتيازات المقدمة للجند
مصطفى باشا	1798-1805	سمح للجند بنهب الحي اليهودي
أحمد باشا	1805-1808	ضاعف أجور الجند-منح صاعين من القمح لكل جند متزوج
علي الغسال	1808-1809	اقترح على الجند نهب المدينة
الحاج علي	1809-1815	ضاعف رواتب الجند
محمد خزناجي	1815	إحصاء الجنود المسجلين في دفتر الإنكشارية ومنح أجور وهمية لـ700 جندي خارج الخدمة العسكرية
عمر باشا	1815-1817	توزيع المال على الجند لتفادي الثورة
علي خوجة	1817-1818	أصدر قرار بحل فرقة الإنكشارية
حسين باشا	1818-1830	محاولة اغتياله من طرف الإنكشارية.[1]

بعد تعذر الاستفادة من المداخيل البحرية التي كانت تضمن ولاء الجيش الإنكشاري، كان لا بد من قيام هذا الجيش بسلسلة من الثورات والتمردات داخل الإيالة، ولا نستبعد أن يكون الداي علي خوجة بادر إلى حل الجيش الإنكشاري وتصفيته بناء على عدم امتلاك الدولة الجزائرية للأموال اللازمة لفرض الطاعة بين جنود الإنكشارية.

أدت حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر إلى مبادرة الداي علي خوجة إلى نقل مقر الحكم من قصر الجنينة القريب من ثكنات الجنود إلى حصن القصبة في أعالي مدينة الجزائر، وهو مكان استراتيجي مكنه من التحكم في المدينة، وابتعاده عن الثكنات التي اعتبرت مصدرا للفوضى والانقلابات، هذا بالإضافة إلى ما سبق يمكن أن يكون لهذا العمل أهداف استراتيجية وأمنية منها إبعاد مركز الحكومة عن الخطر الخارجي خاصة بعد قصف إكسموث لمدينة الجزائر سنة 1816م.[2]

ويتضح أن سياسة الداي علي خوجة في حق الإنكشارية قد سبقت سياسة السلطان العثماني محمود الثاني الذي قام في سنة 1826م بإدخال تغييرات جذرية على الفرقة الإنكشارية، خاصة مع تزايد اضطراباتهم وتدهور قدراتهم القتالية[3]، وتشير بعض الدراسات أن ارتفاع تكاليف عملية التجنيد قد عجلت بتدهور فرقة الإنكشارية بالإيالة الجزائرية، وبدا ذلك واضحا عندما تراجع عدد المجندين من مختلف الأقاليم العثمانية بعدما

1 - حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص106.

2 - بوشنافي محمد: المرجع السابق، ص153.

3 - سيمون بفايفر: مذكرات أو لحمة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص76.

أعفت السكان المحليين من الانخراط في هذا الجيش خاصة ما بين عامي 1820-1830م[1]، ونتيجة لانعدام الدخل المالي بفعل المعاهدات الدولية وتراجع مكانة الجزائر البحرية انتشر بين جيش الإيالة ظاهرة خطيرة ساهمت في تراجع معنوياته وعجزه عن أداء مهامه وتمثلت هذه الظاهرة في هروبهم من الخدمة العسكرية.

وأشارت الكثير من الوثائق الأرشيفية بأن الجنود كانوا لا يلتحقون بوحداتهم مفضلين البقاء في مدينة الجزائر لرعاية مصالحهم وتجارتهم، أو الرجوع إلى بلدانهم، وعلى سبيل المثال أنه في ماي 1828م بعث آغا نوبة مستغانم رسالة إلى الداي حسين يخبره فيها أن 42 جنديا من جنود نوبته لم يلتحقوا بوحداتهم، وفي جوان 1821م أرسل آغا محلة الشرق رسالة إلى نفس الداي يعلمه فيها عن غياب 14 جنديا عن محلته.[2]

ومن جهة أخرى فقد تواصلت مؤامرات الاغتيال من طرف الإنكشارية والتي كانت تستهدف غالبا الدايات، و لم يكن الداي حسين بمنأى عن هذه المؤامرات*، فقد استهدف من طرف الإنكشارية في العديد من المناسبات، وتواصلت هذه المؤامرات حتى أثناء التحضير لمواجهة الحملة الفرنسية على الجزائر.[3]

أدى تقلص الموارد المالية الآتية من البحر للدولة الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية صارمة زادت انعكاساتها في تسريع وتيرة الانحطاط، فأخضع السكان إلى ضرائب ثقيلة أكثر مما تعودوا عليه، وأدى ذلك إلى حدوث اضطرابات في العديد من مناطق البلاد، ومن جهة أخرى فالدولة التي كانت تراقب مجمل عمليات التجارة الخارجية وجدت نفسها مجبرة على مضاعفة الاحتكارات قصد ضمان أكبر عدد من العائدات.[4]

---

1 - بوشنافي محمد: "الداي حسين وسقوط الإيالة الجزائرية 1818-1830م"، **مجلة عصور**، ع6-7، جامعة وهران، الجزائر، 2005، ص 114.

2 - نفسه.

* - واجه الداي حسين مؤامرات تهدف إلى اغتياله والاستيلاء على كرسي الإيالة، ويمكن أن نحددها بثلاثة محاولات استطاع أن ينجوا منها جميعا، ففي بداية عهده تعرض لمحاولتين حيث كلف معارضوه أحد الجنود الإنكشارية لاغتياله مستغلين قيامه لمراقبة تحصينات حصن القصبة وحتى يبعد عنه أي شخص مشبوه تحصن بالقصبة وأصبح لا يخرج منها إلا للضرورة القصوى تحت حراسة مكونة من فرقة زواوة أوكلت قيادتها إلى يحي آغا، ثم تواصلت المؤامرات أثناء التحضير لمواجهة الحملة الفرنسية، فقبيل قدوم الفرنسيين بأيام قليلة دبرت مجموعة مكونة من 46 إنكشاريا على رأسهم شخص يدعى مصطفى محاولة انقلابية ضد الداي حسين وحكومته انتقاما لمقتل يحي آغا، ومن بين المشاريع التي وضعها الإنقلابيون تعيين مصطفى خوجة دايا على الجزائر والتفاوض مع فرنسا، وإذا رفضت فإنهم سيعلنون خضوعهم للإنجليز، كان الاتفاق أن تتم عملية الاغتيال أثناء تقديم تهاني العيد، لكن الداي حسين اكتشف المؤامرة بعد وشاية من أحد الأعضاء المتآمرين، وتمكن من التخلص من مصطفى خوجة وآخرين.

وفي الأخير مؤامرة الخزناجي في حكومة الداي حسين والمدعو مصطفى الذي كلفه الداي بمهمة الدفاع عن حصن مولاي حسن حصن الإمبراطور، وكان هذا الشخص يتآمر على الداي ويسعى للاستيلاء على الحكم، ثم يعقد صلحا مع فرنسا وفق ما تمليه من شروط إلا أنها أيضا فشلت، للمزيد أنظر: محمد بوشنافي: المرجع السابق، ص113.

3 - نفسه.

4 - العربي إشبودان: المرجع السابق، ص80.

ومع هذا فإن الثورات بغض النظر عن بواعثها الدينية كانت في واقع الأمر بمثابة رد فعل على التكاليف المالية، التي أرهقت كاهل السكان من مختلف الضرائب والعوائد والرسوم، ويبدو أن هذه الإجراءات والسياسة الضريبة من طرف الجهاز الحاكم قد أدت أيضا إلى عزوف السكان عن خدمة الأرض، ويمكن أن تكون هذه السياسة أحد الأسباب التي أدت إلى المجاعة التي شهدتها الجزائر سنة 1819م[1]، وبذلك زادت الأحوال الاقتصادية سوءا والأوضاع الاجتماعية تدهورا، ولم تجد الحكومة بدا من استيراد 50 ألف صاع قمح من أوروبا لتغطي استهلاك مدينة الجزائر وحدها.[2]

تواصلت الانتفاضات في معظم أرجاء الإيالة والتي اندلعت كرد فعل على السياسة الضريبية، ومن بين هذه الثورات ثورة النمامشة والأوراس ما بين عامي 1819-1820م، وثورة منطقة جرجرة 1823م وأخرى في بايلك التيطري، غير أن أخطر ثورة واجهت الداي حسين كانت الثورة التجانية.*

ولكثرة هذه الثورات وتزامنها جعلت بعض الكتاب يطلق على هذه الفترة مصطلح الفوضى في كتاباته[3]، ورغم جهود الداي حسين الرامية إلى محاولة استعادة الأمن في ربوع الوطن إلا أن مساعيه لم تثمر عن أي نتيجة عملية، وتتضح هذه الجهود من خلال الرسائل المتبادلة بين الداي حسين وباياته، ومن بين هذه الرسائل تلك التي كانت بين الحاج أحمد باي قسنطينة** ، والداي حسين والتي كانت تشير إلى الاضطرابات

1 – ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص56.

2 – نفسه، ص57.

* – طريقة صوفية منتشرة ببلاد المغرب وجنوب الصحراء، وتنتسب هذه الطريقة إلى محمد الكبير التجاني وهو من أصل شريف، حيث ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي رضي الله عنه، كان يقطن بقرية عين ماضي قرب مدينة الأغواط، وهروبا من اضطهاد العثمانيين لجأت عائلته إلى مدينة فاس المغربية، ولكن بعد وفاة الوالد عام 1815م عادت إلى عين ماضي وقد أثارت هذه العودة مخاوف العثمانيين الذين كلفوا حسن باي وهران بمراقبة تحركات التيجانيين، وقد دفعه ذلك إلى إرسال حملات متتالية ضدهم إلى غاية عام 1826م، وأدت هذه السياسة القمعية إلى ثورة التيجانيين بعدما حرض محمد الكبير التيجاني قبائل جنوب وهران على الثورة، حيث هاجم مدينة معسكر غير أن الباي حسن تمكن من القضاء على التيجاني وقمع الثورة بعد معركة في نواحي غريس، للمزيد أنظر: محمد بوشنافي: المرجع السابق، ص ص112-113؛ وكذلك أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص ص 159-160.

3 – حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص135.

** – شخصية وطنية معروفة على الصعيد الوطني، تولى الحكم في منصب باي في سنة 1818م خلفا للباي قارة مصطفى، وقلد أحمد باي سياسة سلفه فقتل جميع من يشك في ولائهم وغير البعض الآخر بموظفين جدد، ولم يدم في حكمه طويلا إذ سرعان ما تخلى عن منصبه ولم يدم حكمه في المرة الأولى سوى ستة أشهر، وفي سنة 1820م عين من جديد بايا على قسنطينة وأمر بإعدام الباي السابق إبراهيم الغربي، وسجن كل من لم يعجبه من رجال المخزن، وبعد سفره إلى الصحراء رغم معارضة الداي مما تسبب في عزله مرة أخرى في سنة 1822م وأمره بالتنقل إلى مليانة، ثم وظف مرة أخرى وشغل منصب باي قسنطينة من سنة 1826م إلى غاية سقوط قسنطينة في يد الفرنسيين على إثر حملتهم الثانية سنة 1837م، بعد الاحتلال الفرنسي قدم خطة حربية للسلطات الجزائرية لمواجهة الحملة الفرنسية إلا أن خطته رفضت، ولم يعترف بسيادة فرنسا على الجزائر بل أعلن استقلاله وأصبغ على نفسه لقب الباشا، وضرب العملة وأحاط نفسه بحاشية ضخمة بعد أن تخلص من مراقبة الباش آغا، وبعد الغزو الفرنسي للجزائر نظم قواته وواجه الغزو الفرنسي وقد تمكن من الانتصار سنة 1836م على الحملة=

التي عرفتها الجهة الشرقية من القطر الجزائري، وكيفية التخلص من هؤلاء المعارضين للدولة، وأهم ما ورد في هذه الرسالة نذكر «... إنه تم القضاء على الاضطرابات التي عرفتها مضارب قبيلة الحنانشة*»[1]، والرسالة الثانية تتعلق بالقضاء على الاضطرابات التي عرفتها مشيخة فرجيوة.[2]

كما ظهرت في هذه الفترة بوادر لحركات انفصالية على الحكومة المركزية تزعمها البايات أنفسهم وذلك بعدما أدركوا ضعف الدولة وهوانها، ومن بين هذه الحركات تلك التي تزعمها جعفر باي حيث ذكرت بعض المخطوطات ذلك بوضوح عندما أشارت إلى رغبة جعفر باي في الانفصال بإقليمه عن السلطة المركزية وذلك وفقا للرسالة التالية «...قبل وصول الخبر إلى الآغا والديوان سمع جعفر باي بالوعد، فنادى العسكر وذكر لهم واسعه وطلب منهم الإقامة معه وعدم الطاعة للباشا واجتمعوا عليه بدار الحكم وفرق عليهم دراهم».[3]

ويضيف نقيب أشراف الجزائر حول سياسة البايات أواخر العهد العثماني قوله «... وكل من تولى بايا يجمع مالا ويخفيه لعواقبه ولذريته، وإذا قرب وقت الدنوش يأخذون أموال الناس ظلما بالمصادرة والنهب والغزو على أموال العرب، وتوالت تسمية البايات وعزلهم والوطن لا يزداد إلى ضعفا ونقصا...»[4]، ويبدو أن الوضع العام للإيالة الجزائرية في الفترة التي أعقبت حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر وانهيار قدراتها الدفاعية والحربية، قد عجلت في تغيير سياسة البايات في العقدين الأخيرين من عمر الإيالة.

كان من ضمن التأثيرات الإقليمية التي أحدثتها حملة اللورد إكسموث على الجزائر سنة 1816م جنوح الطرف الجزائري والتونسي للسلم، ووضع حد نهائي للأعمال العدوانية بين الطرفين، وذلك عبر تدخل الدولة العثمانية التي أرادت لم شمل المسلمين وإصلاح ذات البين، وقد ذكر الزهار هذا الصلح بقوله «... ولما وصلوا للحضرة العلية أمر السلطان وزيره الأعظم بجمع هذين الرجلين والاستفسار عن أمرهم، فلما اجتمعوا عند

=الفرنسية إلا أنه هزم في العام الموالي والتجأ إلى الصحراء، توفي سنة 1850م، للمزيد راجع: صالح فركوس: الحاج أحمد باي قسنطينة...، المرجع السابق، ص ص19-23؛ وكذلك ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص323.

* - لحنانشة قبيلة جزائرية كبيرة تعرف اليوم بولاية سوق اهراس وما جاورها في الشرق الجزائري.

1 - مختار حساني: المرجع السابق، ص150.

2 - نفسه.

3- مختار حساني: المرجع السابق، ص264.

4 - أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص160.

الوزير سألهم عن كيفية هذه العداوة الواقعة بين أمراء الوجاقين... وأخبر الوزير السلطان بكلام الرجلين ثم أمر بالصلح بينهم وكتب لكل أمير كتابا بذلك وانطفأت نار الفتنة التي كانت بين الفريقين...».[1]

وللإحاطة بالتأثيرات العامة للحملة الأنجلو هولندية على الجزائر بقيادة إكسموث سنة 1816م لا بد من الإشارة إلى ما ذهب إليه بعض الكتاب في طرحهم حين أكدوا أن الإيالة الجزائرية كانت بالغة للاحتلال منذ سنة 1825م، وبذلك أصبحت الدولة الجزائرية تسير نحو الانحطاط بفعل الاضمحلال السياسي والتقهقر العسكري والاقتصادي، وبدا هذا الضعف جليا في مختلف أجهزة الدولة، واغتنم القناصل الأوربيين هذه الفرصة لإخبار حكوماتهم بهشاشة النظام الجزائري في مختلف أجهزته.[2]

إن العديد من محاولات التهديد والتدخلات في الشؤون الداخلية للإيالة الجزائرية تعبر عن الاهتمام الذي توليه الدول الأوروبية لوهن الجزائر، وبعبارة أخرى أدركت البلدان الأوروبية أنه يمكن الاستحواذ على الإيالة.[3]

وقد أكد كتاب "نبذة عن إيالة الجزائر" والذي نشر في مدينة بوسطن سنة 1826م[4] هذه الحقيقة وذهب القنصل الأمريكي وليام شالر مباشرة إلى اقتراح احتلال الجزائر من طرف بلده أو انجلترا وأهم ما ذكره في هذا الشأن ما يلي «... وإذا نظرنا إلى الموضوع من هذه الزاوية فسيكون من مصلحة بريطانيا أن تستولي على هذه المنطقة من إفريقية لكي تؤسس مستعمرة... إنه لا يمكن للإنسان أن يقدر الفوائد الهائلة التي ستجنيها بريطانيا والجنس البشري كله من إقامة مستعمرة إنجليزية في نوميديا...»[5]، ولتنفيذ مخطط شالر وإنجاحه اقترح في نفس الوقت خطة عسكرية للاستيلاء على الإيالة الجزائرية، وقد عبرت هذه الخطة من جهة أخرى على تلاشي الجيش الجزائري وانعدام القدرات الدفاعية للبلاد، وكانت الخطة العسكرية التي اقترحها شالر كما يلي «...من الواضح أنه يمكن للجيش أن ينزل على المرسى الجميل لسيدي فرج بدون أن يجد عقبات، ومن هناك مسيرة واحدة توصله إلى الأعالي التي تحكم قصر الإمبراطور ومن ثمة لا شيء يمنعه من التقرب للأسوار فيستولي

1 – أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق ، ص146.

2 – عمار حمداني: المرجع السابق، ص84.

3 – نفسه.

4 – نفسه.

5 – وليام شالر: المصدر السابق، ص ص 188-189.

بسهولة وفي وقت قصير على القصر، أما الأسطول الذي أنزل جيشه سيتولى مهمة الظهور في عرض المرسى لتحويل أنظار العدو ويبقى على المدينة أن تستسلم أو تأخذ بالقوة...».[1]

تنبأ وليام شالر بانهيار الإيالة الجزائرية بمجرد اضطرارها للتخلي عن النشاط البحري[2]، وإن كان تخمينه هذا له جانب من الصحة لما يلعبه هذا النشاط من دور في إنعاش الخزينة الجزائرية، إلا أننا نؤكد على أن انحطاط الإيالة الجزائرية وتدهورها كان نتيجة لعدة عوامل متراكمة ساهمت كلها في هذه النتيجة الحتمية.

ساهمت حملة اللورد إكسموث وانعكاساتها من جهة أخرى تكوين اعتقاد راسخ لدى القناصل الأوربيين بأن الإيالة ستسقط تحت سيطرة الدولة الأوروبية الأكثر معرفة وجرأة، وقد كان لكتاب وليام شالر في هذا الشأن والذي يعبر عن هذا الاعتقاد تأثير بالغ، ولعل من بين أهم الشخصيات التي تأثرت به القنصل دوفال، والذي ترجم منه صفحتين وأضافهما لتقريره المرسل في 23 أفريل 1827م إلى فرنسا.[3]

وتأكد اعتقاد القناصل الأوروبيين خاصة بعد فقدان الجزائر لوحدات أسطولها في معركة نافارين سنة 1827م* مما جعل احتلالها أقرب إلى الواقع، وقد حرصت فرنسا قبل كافة الدول الأوروبية الأخرى على استغلال الوضع الجديد للإيالة الجزائرية، وقد استغلت فرصة توجه قطع الأسطول الجزائري إلى الشرق للمساهمة في الدفاع عن الدولة العثمانية، ويؤكد المؤرخ هانري تشاو هذه الحقيقة بقوله «... إن الحكومة الفرنسية كان في علمها مساهمة وحدات الأسطول الجزائري في الدفاع عن تركيا وعند إقحامه في المعركة

1 – عمار حمداني: المرجع السابق، ص84.

2 – وليام شالر: المصدر السابق، ص186.

3 – لمنور مروش: دراسات عن الجزائر...، المرجع السابق، ص480.

*– من المعارك المهمة في البحر الأبيض المتوسط، وقد كان للجزائر مساهمة مباشرة وفعلية فيها ولو بعدد قليل من السفن، اندلعت هذه المعركة سنة 1827م، وقد أفرزت انعكاسات خطيرة على الدولة العثمانية وإيالاتها بما فيها الجزائر، وقد جاءت هذه المعركة نتيجة لتقهقر مركز الدولة العثمانية، وقد نشبت بين الدولة العثمانية التي كانت تتحكم في البلقان وتسيطر على شرق المتوسط وإيالاتها من جهة، وبين الدول الأوروبية في مقدمتها بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا من جهة ثانية، نشبت هذه المعركة نتيجة ازدياد الضغط الروسي والنمساوي بالبلقان على الممتلكات العثمانية، وتحول الامتيازات الفرنسية والإنجليزية إلى حقوق تاريخية مكتسبة في الممتلكات العثمانية خاصة في عهد ضعفها، وأصبح بذلك مصير الدولة العثمانية يندرج ضمن مشاريع تصفية التركة العثمانية بالبلقان وحوض البحر الأبيض المتوسط التي عرفت على الصعيد السياسي بالمسألة الشرقية، وقد كانت معركة نافارين إحدى حلقاتها والتي انتهت بتوقيع معاهدة أدرنه في 14 سبتمبر 1829م والتي كرست نهائيا انحصار نفوذ الدولة العثمانية في منطقة القوقاز وضمنت لروسيا حرية الملاحة لسفنها التجارية عبر مضيقي، البوسفور والدردانيل، وقد كان الدافع لهذه الحرب سعي الدول الأوروبية لتحقيق أطماعها التوسعية تحت ستار التضامن الأخوي المسيحي ضد العدو العثماني، ومناصرة الشعوب البلقانية التي يشترك أغلبها مع روسيا في الجامعة السولافية واستغلت هذه الأطراف النزعة الوطنية لليونانيين لتحريضهم على إعلان الثورة ضد العثمانيين مقابل الدعم المادي، وقد كانت لهذه المعركة نتائج وخيمة على الأسطول الإسلامي العثماني بما فيه السفن الجزائرية، للمزيد أنظر: ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص ص351-370.

وجهت تعليمات إلى قنصلها في الجزائر أمرته باغتنام أية مناسبة لإساءة العلاقات مع شخص الداي حاكم الجزائر...».[1]

وبناء على هذه الشهادة نؤكد على أن فرنسا كانت تبحث عن ذريعة تخول لها احتلال الجزائر، خاصة بعدما لمست ضعفها على جميع الأصعدة والمستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكانت حادثة المروحة التي نجح دوفال في تمثيلها في بلاط الداي أحد الحجج الواهية التي اتخذتها فرنسا ذريعة لشن حملتها على الجزائر مستغلة في ذلك غياب الأسطول الجزائري لتعلن الحصار البحري في سنة 1827م، ومن هنا لا بد أن نتساءل إذا كان الداي حسين قد وجه مجرد مساعدة للدولة العثمانية في حروبها بالبلقان فأين اختفى الأسطول الجزائري بعد عملية الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية؟ وهل كان هناك أسطول في مستوى مواجهة هذا التحدي؟

يشير أحمد الشريف الزهار أن الإيالة الجزائرية قد ساهمت إلى جانب الدولة العثمانية في حروبها الدامية بالبلقان، ونستشف من رواية الزهار أن الداي حسين قد أرسل ستة سفن وجهزها بالمؤونة والآلات الحربية.[2]

وقد استمرت مهمة هذه السفن في المياه اليونانية من سنة 1825م إلى غاية 1827م خاضت خلالها معارك بحرية عديدة ضد سفن الثوار اليونانيين، قبل أن تعود أدراجها إلى الجزائر بدون إذن قبودان باشا قائد الأسطول العثماني، والذي أغضبه هذا التصرف واعتبره سلوكا منافيا لروح الانضباط العسكري رغم حاجة السفن الجزائرية إلى العودة إلى الديار للتزود بالمؤونة والعتاد[3]، ويفسر أحمد الشريف الزهار هذا السلوك بأمر القبطان المسؤول عن السفن الجزائرية في حربي اليونان، والذي بادر إلى وضع خطة لتملص الأسطول الجزائري والعودة إلى الديار دون ذكر السبب في ذلك.[4]

ومهما يكن فإن الداي أمر بإرسال ستة سفن أخرى وقد كان لها الشرف في الجهاد الإسلامي تحت راية الدولة العثمانية، وقد انتهى أمرها إلى التدمير في معركة نافارين فلم تنج منها سوى سفينتين توجهتا إلى الإسكندرية بعد تعذر رجوعهما إلى الجزائر بسبب الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية.[5]

1 – العربي منور: تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19م، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 16.
2 – أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص156.
3 – ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص360.
4 – أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص156.
5 – ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص360.

وبما أننا لسنا في صدد دراسة معركة نافارين وانعكاساتها على ضفتي البحر الأبيض المتوسط فإننا بادرنا إلى طرق هذا الموضوع من أجل معرفة حجم المساعدة الجزائرية في هذا الحدث الدولي، وقد تبين أنها مشاركة محتشمة مقارنة بالمشاركة المصرية وباقي الدول، هذه المشاركة التي لم تكن في مستوى سمعة الإيالة الجزائرية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ومهما قيل عن هذه المشاركة فإنها تبقى مجرد مساعدة عسكرية بالنسبة للأسطول الجزائري إلا أننا نبقى نتساءل دائما عن مصير الأسطول الجزائري الرادع بغض النظر عن حجم المساعدة المقدمة للدولة العثمانية في معركة نافارين، ومهما كان حجم هذه المساعدة فهي لا تعبر إلا عن جزء بسيط من الأسطول الجزائري، إذ لا يمكن للإيالة الجزائرية أن تدفع كامل أسطولها في حرب دولية غير محسومة النتائج.

وانطلاقا من تقديرات الزهار للمشاركة الجزائرية في معركة نافارين والتي قدرها بستة سفن كما أسلفنا الذكر، فإننا نؤكد على حقيقة اندثار الأسطول الجزائري وتلاشي سمعته و لم تكن له القدرة على مواجهة الحصار البحري الفرنسي في السواحل الجزائرية، أو على الأقل مناوشته وخلق صعوبات له وبذلك نخلص للقول مرة أخرى أن حملة اللورد إكسموث هي التي أجبرت الإيالة الجزائرية على فقدان سمعتها الدولية وهيبتها العالمية، وذلك للتدهور العام الذي صحب المجال العسكري وخاصة الأسطول البحري منذ تنفيذ إكسموث مخططه على الجزائر في سنة 1816م.

لم تبق تأثيرات حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر مقترنة بالمجال العسكري والأسطول البحري الذي تناقصت وحداته، وبدا ذلك واضحا في العقد الأخير من عمر الإيالة، وإنما شملت هذه التأثيرات مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وذلك لارتباط هذه المجالات ببعضها البعض، وبعد هذه الحملة والتي كانت لها نتائج وخيمة على مستوى الإيالة الجزائرية أضيفت نكبة أخرى للأسطول الجزائري في معركة نافارين سنة 1827م والتي عجلت بنهاية الإيالة، ويمكن القول أنه منذ سنة 1816م بدأ العد العكسي نحو الانحطاط والزوال باديا على مستوى الإيالة الجزائرية، ورغم جهود بعض الدايات في إعادة الإيالة إلى جادتها وماضيها المشرف إلا أن جهودهم لم تثمر عن نتائج لاعتبارات عديدة، وبهذا الوضع الجديد أصبحت الجزائر عرضة للأخطار الأجنبية التي تترصدها ولعل أبرزها الأطماع الفرنسية التي استغلت ظروف الجزائر بعد معركة نافارين لتعلن الحصار البحري في سنة 1827م.

و لم تكن أوضاع الإيالات المغاربية الأخرى بأحسن حال من الجزائر، إذ عرفت هي كذلك تطورات ساهمت في ركودها، كما أن اللورد إكسموث قد كلف بمهمته لكل الدول المغاربية المتوسطية العثمانية، أين

أجبر حكامها لإمضاء معاهدات دولية، أقروا فيها تخليهم نهائيا عن النشاط البحري، هذا النشاط الذي كان أحد الموارد الأساسية لدخل هذه الإيالات وبذلك يمكن القول أن حملة اللورد إكسموث كما أثرت على الجزائر قد تأثرت بها أيضا الإيالات المجاورة، لذا كان من الضروري أن نتطرق إلى تأثير هذه الحملة على الإيالات المغاربية بداية بإيالة تونس.

2- انعكاسات الحملة على الإيالة التونسية

أشادت بعض الكتابات بقوة وحجم الأسطول التونسي خلال نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م وأكدت على فعالية أسطولها البحري في هذه الفترة، حين أشارت إلى عدد الغارات التي شنها في عرض البحر الأبيض المتوسط والتي قدرتها بـ100 غارة سنة 1798م[1]، وبفضل هذا الأسطول تمكن القبطان محمد رايس سنة 1802م من الهجوم على جزيرة سبنيرة التابعة لسردينيا، وتمكن من أسر عدد هائل من البحارة المسيحيين[2] كما تمكن في سنة 1815م من أسر 125 مسيحيا من سردينيا[3]، وقد وفرت هذه العمليات البحرية مداخيل لا بأس بها للخزينة التونسية، والتي اعتمدتها كسبيل للإنفاق على أوجه الحياة المختلفة، إلا أن الأمور تطورت نحو الأسوأ بعد نهاية الحروب الأوروبية، واتفاق هذه الدول في مؤتمراتها على وضع حد لاسترقاق المسحيين ووقف النشاط البحري المغاربي.

تمتعت الإيالة التونسية بهيبة واضحة في البحر الأبيض المتوسط، خاصة وأن أسطولها كان مرهوب الجانب، كما أن أحوالها الاقتصادية كانت مزدهرة نتيجة لوصول قوافل التجارة إليها من قلب إفريقيا عبر الصحراء، حاملة إليها المنتجات الاستوائية التي كانت توزعها على أوروبا، ونتيجة للضغوطات الأوروبية على الإيالة التونسية فقدت هذه الأخيرة هيبة أسطولها فأثر ذلك على تجارتها، كما فقدت موانئها أهميتها التجارية لوصول التجار الأوروبيين إلى مصادر المنتجات الإفريقية، وذلك عن طريق المراكز البحرية والتجارية الاستعمارية التي أنشؤوها على طول سواحل إفريقيا الغربية.[4]

ومرد هذا التقهقر الذي أصاب الإيالة التونسية هو تزايد النفوذ الأوروبي، وإحكام قبضته على مختلف الطرق التجارية خاصة بعد ظهور القوى الأوروبية كقوة بارزة على ساحة المتوسط، وتراجع القوى الإسلامية نتيجة التدخل الأوروبي المتزايد بحجة القضاء على القرصنة.

1 – لوسات فلتري: المرجع السابق، ص83.
2 – ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج3، ص 33.
3 – لوسات فلتري: المرجع السابق، ص83.
4 – جلال يحي: المرجع السابق، ص257.

تشير بعض الدراسات أن زوجة ملك بريطانيا قد وفدت على تونس في سنة 1816م ولقيت حفاوة في الاستقبال من طرف حاكم تونس، وزاد في كرمها بأن سرح بعض الأسرى بدون فدية، وفي هذا الصدد يذكر ابن الضياف قوله «... وفي هذه الأيام وفدت على الحاضرة زوجة سلطان الإنجليز في غرض النزهة والجولان في الأقطار، فاحتفل لقدومها محمود باي وتفنن في تعظيم مقدمها وإكرامها بما لا عهد به... وافتدت من مالها سائر من بالحاضرة من أسارى أهل الملة النصرانية، عل اختلاف أجناسهم وبذلت في ذلك أموالا عظيمة حتى لم يبق في المملكة من النصارى إلا من اختار المقام بما يرضاه... وسرح لها الباي أسارى الدولة من غير فداء...».[1]

وقد كان هذا القدوم ممهدا لقدوم اللورد إكسموث إذ عملت الملكة على افتداء الأسرى من جميع الأجناس النصرانية وهذا هو الغرض الذي سيعمل لأجله اللورد إكسموث فيما بعد.

كما قامت الدول الأوروبية بعد سنة 1815م بالضغط على الجزائر لوضع حد لاسترقاق المسيحيين وتوجيه حملة إكسموث في هذا الشأن إليها، ولما فشل إكسموث في المرة الأولى في الجزائر فقد توجه إلى الإيالة التونسية لنفس الغرض أيضا، ووجه إليها نفس التهديدات وأبلغها القرارات التي تمخضت عن مؤتمر فينا واضطر محمود باي* إلى إبطال الرق رغم النتائج السيئة التي نتجت عن هذا الإجراء على المستوى الاقتصادي.[2]

أرغمت الجولة البريطانية في البحر الأبيض المتوسط بقيادة إكسموث والتي استهدفت الإيالات المغاربية الباي التونسي بأن يظهر لينا في حواراته مع بريطانيا، وذلك من منطلق المكانة التي أصبحت تحتلها بريطانيا في الحوض المتوسطي، حيث بادر الباي التونسي محمود باي إلى كتابة رسالة إلى بريطانيا تضمنت تأكيد الباي على عدم استرقاق المسيحيين خلال الحرب وتسريحهم دون فدية[3]، وبهذه الرسالة قد تمكنت الإيالة التونسية من تجديد تعهدها الذي قطعته للورد إكسموث أثناء حملته على الجزائر.

أدى قبول الباي التونسي لقرارات إكسموث استياء الفرقة العسكرية بتونس، والتي عبرت عن رفضها لهذا الموقف من خلال قيامهم بثورة عارمة ضد السلطة المركزية، تنديدا بالإجراء الذي اتخذه باي تونس في تسريح الأسرى دون فدية، وأهم ما جاء على لسان زعيمهم ما يلي «... إن هذه البلاد بلاد السلطان العثماني

1 – ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج3، ص114.

* – حكم ضمن الأسرة الحسينية، اعتلى الحكم بعد وفاة حمودة باشا وشغل منصب باي تونس وحاكمها من سنة 1814 إلى غاية 1824م.

2 – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ج2، ص385.

3 – ابن أبي الضياف: المصدر السابق، ج3، ص114.

ونحن عسكره ورعيته، وهذا الباي وابنه أهملا البلاد وقدما من لا يستحق التقديم، وعاثوا في الدماء والأمـــوال وأعطوا أسارى أريقت فيهم دماؤنا و لم يكترثوا بنا...».[1]

أسفرت تهديدات اللورد إكسموث على تسريح الإيالة التونسية للكثير من الأسرى بدون فدية، ممـــا ضيع مداخيل مالية معتبرة لخزينتها، كما وضعت حدا لإمكانية الاستفادة من هذه المداخيل مستقبلا، ولا بـــد للإشارة أن حملة اللورد إكسموث قد شجعت على قيام إجراءات أخرى ضد الإيالات العربية في شمال إفريقيا فكانت هذه الحملة هي الحلقة الأولى من مخطط تصفية وتهميش الأساطيل البحرية المغاربية، ومحاولـــة تهـــديم اقتصاد هذه الإيالات بطريقة تدريجية.

وعلى صعيد آخر قد واجهت الإيالة التونسية إنذار البعثة البريطانية الفرنسية المشتركة، والتي أوصـــى مؤتمر إكس لاشابيل بإرسالها إلى نيابات شمال إفريقيا، والملاحظ أن باي تونس كان أسرع استماعا ورضـــوخا للضغط الأوروبي من داي الجزائر، حيث بادر بالتعهد للبعثة الأنجلو فرنسية بمنعه للسفن التونسية مـــن فـــرض الإتاوة على سفن الأوروبيين، كما تعهد أيضا بالتخلي عن أسر المسيحيين في عرض البحر أو حتى في مياهـــه الإقليمية، وقد أدى هذا الاستسلام إلى تقهقر قوة تونس البحرية، وجعلتها تصل إلى مرحلـــة متقدمـــة مـــن الضعف.[2]

وفي الوقت الذي طالبت فيه الدولة العثمانية نياباتها في شمال إفريقيا بتقديم المعونة البحرية أثناء حـــرب اليونان، لم يجد خسرو باشا القبودان العثماني كثيرا من السفن التونسية التي يمكنها مساعدة الدولة العثمانية في أزمتها مع اليونان[3]، وقد نوه القبودان باشا بهشاشة الأسطول التونسي وضعفه وعدم مقدرته علـــى مواكبـــة التطورات الجديدة، وفي هذا الصدد كتب تقريره إلى السلطان العثماني في 1238هـــ يشكوا له حالـــة الســـفن التونسية بقوله «... وإذا كان بعض السفن الموجودة حاليا من السفن التابعة للأسطول التونســـي لم تكـــن في حالة جيدة بحيث أصبحت تعرقل مسير وتقدم الأسطول الهامايوني فإن ذلك لا يمكن بأن يستمر في تلك الحالة لا بد من تغييرها...».[4]

ونستنتج من خلال هذه الوثيقة الأرشيفية أن الأسطول التونسي أصبح مجرد قوارب بحريـــة لا تلـــبي متطلبات الدولة العثمانية في حروبها الخارجية، بل أكثر من هذا أن الأسطول التونسي أصبح معرقلا للأسطول

1 – ابن أبي الضياف: المصدر السابق ، ص117.
2 – جلال يحي: المرجع السابق، ص 258.
3 – نفسه.
4 – خط همايون، عدد 39818، علبة26، رقم 221 تاريخ 1238هـــ.

الإسلامي العثماني، نتيجة ضعفه وعدم مواكبته للتطورات، وهنا لا بد أن نشير إلى أن حالته قد حددتها حملة اللورد إكسموث وتداعياتها، وذلك عندما انصاعت الإيالة التونسية وراء التهديدات الأوروبية، فأصبحت الإيالة التونسية في غنى عن أسطول محرم عليه دوليا ممارسة نشاطه البحري، لذا لم تعمل على تطويره أو المحافظة عليه.

أتاحت حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م تتويج بريطانيا وإزاحة فرنسا من مسار التنافس بين الدولتين على الإيالة التونسية، وأفضى في الأخير إلى تسليم لزمة صيد المرجان بطبرقة والسواحل التونسية إلى إنجلترا، التي قدمت عائدات أوفر من فرنسا[1]، كما أتاحت من جهة ثانية تغيير ظروف التبادل الاقتصادي مع أوروبا وهو تغيير فرضته سياسة المدفعية، ثم مجرد الاتصال المباشر بين الرأسمالية الغازية وعملائها والمجتمع التقليدي، فنتج عنه انحطاط قيمة المنتجات التي تصدرها البلاد التونسية من حبوب وزيوت وشاشية وغيرها، وتم شيئا فشيئا انتقال تجارة التصدير وأرباحها إلى أيدي التجار الأوروبيين، وحصل تضخم في الواردات وكان هؤلاء التجار ينفردون باستجلابها، مما أدى في الأخير إلى خلل هام في المجال التجاري وتخفيض في العملة المحلية، وصعوبات جمة لخزينة البايلك والطبقات المسيرة.[2]

أدى هذا الوضع إلى تزايد تدخل القناصل والمستشارين والتجار الأوربيين في الشؤون الداخلية للإيالة التونسية، مستغلين في ذلك ضعف الباي وحكومته، ولكل صنف من هؤلاء دوافعه الخاصة وأدى ذلك بالباي أن ينفق بلا حساب على شراء مواد أوروبية لإرضاء كل الأطراف، وسرعان ما وقعت الدولة في إفلاس عام للخزينة[3]، وفي هذه الظروف التي أبانت عن نيات الدول الأوروبية وأطماعها في الإيالات العثمانية، احتدم الصراع بين فرنسا وإنجلترا حول تونس، خاصة بعد أن دب الضعف فيها وأصبحت عرضة للأخطار الأجنبية.

استغلت فرنسا نفوذها في تونس وعززت النزعة الانفصالية التي أبان عليها بايات تونس في الاستقلال عن الحكم العثماني، وسارعت إلى استغلال هذه النزعة لكي تفصل تونس عن الدولة العثمانية من ناحية ولكي تزيد من نفوذها في هذه المنقطة من ناحية أخرى، وظهر ذلك واضحا في الاستقبال الرسمي الذي استقبلت فيه فرنسا باي تونس والذي عاملته فيه معاملة الملوك المستقلين، رغم أن بريطانيا رفضت استقباله بنفس الطريقة، وأصرت على ضرورة تقديم السفير العثماني له لدى البلاط البريطاني، وقد دفع ذلك بايات

1 – شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ج2، ص385.

2 – محمد الهادي الشريف: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشاوش، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص ص96-97.

3 – نفسه، ص97.

تونس إلى السير صوب فرنسا والاستعانة بها في إنشاء إدارة حديثة في البلاد، والاستعانة بها في شتى الأمور وأصبحت هذه العوامل أسس للتدخل الفرنسي بعد أن تركزت في قطاعات هامة من الإيالة التونسية.[1]

كان لموقع تونس الجغرافي في وسط البحر المتوسط واقترابها من صقلية وإيطاليا أهمية استراتيجية خاصة تسمح لها بالتحكم في خطوط الملاحة التي تسير في هذا البحر وبين الحوضين الشرقي والغربي منه، وساعد هذا الموقع الجغرافي على أن تصبح تونس محط أنظار الدول التي حاولت زيادة نفوذها في هذا البحر والتحكم فيه كما شجعت إمكانيات تونس الاقتصادية وصلاحية أراضيها للزراعة الدول الأوروبية للتفكير بالسيطرة عليها واستغلالها، وقد حرصت فرنسا على استغلال إمكانيات تونس ورغبت في احتلالها، ومن بين العوامل التي شجعتها لذلك مجاورة تونس للجزائر وعدم وجود حدود دولية متعارف عليها بين الإقليمين، فقد كان الأمر سببا قويا يدفع فرنسا بعد أن احتلت الجزائر إلى محاولة السيطرة على تونس وتأمين حدود ممتلكاتها الاستعمارية في شمال إفريقيا ومنع الدول الأوروبية المنافسة من السيطرة عليها.[2]

وبهذا يتضح أن هدف أوروبا من حملة اللورد إكسموث وبعثة مؤتمر إكس لاشابيل إلى الإيالات العثمانية بإفريقيا الشمالية لم يكن في جوهره حماية الأمن الدولي والمحافظة عليه، بقدر ما هو إضعاف لهاته الإيالات من خلال هدم اقتصادها وعرقلة نشاط أسطولها وحجزه عن مغادرة المراسي، حتى لا يتسنى له مواكبة التطورات التي تشهدها الأساطيل الأوروبية، وبهذه الإجراءات تتمكن من جعل هذه الإيالات مناطق نفوذ للتوسع الأوربي وهذا ما حدث مع الإيالة التونسية فمنذ حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م بدأت الإيالة التونسية تسير نحو الانحطاط والفوضى والتقهقر في جميع المجالات مما سمح لفرنسا بالسيطرة عليها فيما بعد.

1 – جلال يحي: المرجع السابق، ص 261.

2 – نفسه، ص 257.

3- انعكاسات الحملة على إيالة طرابلس الغرب

أسفرت الاضطرابات التي عاشتها طرابلس الغرب في أواخر العهد القرامنلي* على تتويج يوسف باشا** قرمنلي حاكما للبلاد منذ بداية سنة 1795م، وانتهج هذا الباشا سياسة ناجحة أثمرت على إثرها بأن تنعم البلاد بالأمن والرخاء، وصلح أحوال التجارة والزراعة، وبدأت العلاقات الخارجية لطرابلس الغرب تزدهر من جديد خاصة مع أوروبا، كما أولى يوسف باشا أولوية هامة للأسطول البحري والذي بادر في عهده إلى القيام بدور الحماية للسفن التجارية في البحر الأبيض المتوسط مقابل مبالغ مالية معتبرة.

لم تتمكن الدول الأوروبية التي عارضت دفع الإتاوة لحماية سفنها إلى طرابلس الغرب من الاستمرار في قرارها، فقد تغلبت ليبيا على تلك الدول مثل دولة السويد، التي توسط لها الإمبراطور لتخفيض تلك الإتاوة، كما لم يتمكن الأسطول الأمريكي من فرض سيطرته على الأسطول الليبي الذي تغلب عليه، وتمكن من أسر بعض سفنه والتي أفرج عنها فيما بعد، بعد توسط القنصل الإنجليزي في هذا الأمر.[1]

تمكن الأسطول البحري لطرابلس الغرب من احتلال مكانة مرموقة بين الأساطيل المتوسطية في عهد يوسف باشا القرامنلي، وبموجبه فرضت ليبيا إرادتها وحققت نجاحات باهرة في البحر الأبيض المتوسط، وما يؤكد هذا الطرح ما جاء في مقدمة كتاب التذكار حيث يذكر «... وفي زمن يوسف باشا صادف أسطول طرابلس سفنا لدولة السويد فحاربها وأسرى منها سبع سفن، فتوسط بونابرت وهو بمصر وخلص الأسرى وترك السفن ليوسف باشا، وأعاد لطرابلس المبلغ الذي كان مرتبا لها من قبل حكومة السويد...».[2]

استغل يوسف باشا القرامنلي فرصة انشغال أوروبا بحروب نابليون وقام بترميم الحصون وإصلاح سور طرابلس وأقام أبراجا للدفاع عن المدينة، كما أولى اهتمامه البالغ للأسطول وخصص المبالغ اللازمة لهذا

---

* – هي أسرة تركية الأصل، هاجرت إلى طرابلس الغرب واستوطنتها، وعلى إثر الاضطرابات التي شهدتها إيالة طرابلس الغرب في أواخر القرن السابع عشر تمكن أحمد باشا قرامنلي من حكم البلاد بداية من سنة 1711م، وذلك باتفاق جنود الإنكشارية، ولقب نفسه بأمير المؤمنين وجعل الحكم وراثيا في الأسرة القرامنلية، ولم ينته حكم هذه الأسرة إلا في سنة 1835م عند عودة الحكم العثماني المباشر لها، للمزيد أنظر: محمود السيد: تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، توسن، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص56.

** – من أشهر حكام طرابلس الغرب في عهد القرامنليين، استولى على السلطة سنة 1795م بعدما استغل فرصة خروج أحمد بيك قرمنلي إلى تاجورا، وبعدما وجد تأييد حاكم تونس حمودة باشا، بعدها أصدر الباب العالي فرمان توليته، وبقي في الإمارة إلى غاية سنة 1832م أين تنازل على العرش لصالح أبنائه، للمزيد أنظر: شوقي عطا الله الجمل: المغربي العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1977، ص138.

1 – محمود السيد: المرجع السابق، ص58.

2 – ابن غلبون الطرابلسي: التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تصحيح وتعليق الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، المطبعة السلفية ومكتبتها، مصر، 1349هـ، ص359.

الغرض، مما دفع بالأسطول الليبي إلى بسط سلطانه على العمليات البحرية في البحر الأبيض المتوسط[1]، وقد أدى هذا الأمر إلى إنعاش الخزينة الطرابلسية بفضل الإتاوات والغنائم وأموال افتداء الأسرى، واستمر هذا الأمر ردحا من الزمن، إلا أن الأمور ستأخذ منحى آخر جراء الوفاق الأوروبي، ورغبته في وضع حد للعمليات البحرية التي تقوم بها طرابلس الغرب.

وفي هذا الصدد أوردت خطابات القنصل الفرنسي والقنصل الإنجليزي أن عدد السفن التي استولى عليها الأسطول الليبي سنة 1815م بلغ عددها ستة سفن دانمركية وحمولتها ما يعادل 500 ألف قرش وما لا يقل عن 1500 أسير إيطالي بطرابلس الغرب[2]، وتشير الكثير من الكتابات أن يوسف باشا وسع دائرة صراعه مع الدول الأوروبية في بداية القرن19م مستغلا في ذلك الصراع الأوروبي الداخلي.[3]

حالما انتهت أوروبا من حروبها الداخلية أخذت تبحث عن وسيلة لإنهاء أعمال القرصنة البحرية لدول المغرب العربي، لأن قراصنتها طوقوا أوروبا بجدار من الرعب والخوف، ولذلك بدأت هذه الدول بمراجعة حساباتها بعدما عجزت منفردة على إخضاع قراصنة الشمال الإفريقي والحد من نشاطهم، وقد أيقنت الدول الأوروبية أن اتفاقها خير وسيلة للتخلص من هذا الكابوس الإفريقي المخيف.[4]

ولما كلف اللورد إكسموث بمهمة وضع حد لاسترقاق المسيحيين في المغرب بداية بالجزائر، وبعد مفاوضاته الأولى معها توجه نحو تونس ثم طرابلس الغرب لنفس الغرض، وقد نجح اللورد إكسموث في مهمته مع يوسف باشا وتمكن من إطلاق سراح 590 أسير مقابل فدية مالية، كما اشترط عليه عقد معاهدات سلام مع الدول الصغرى الصقليتين وسردينيا، وتأكيد الحماية الإنجليزية لهانوفر* والجزر الأيونية، ولم يكن هذا الاتفاق في نظر يوسف باشا إلا إجراء شكلي، فالأسرى قد تحصل على مبالغ مالية لافتدائهم، والاستيلاء على المراكب التي لا ترتبط بلدانها بمعاهدات مع الباشا أو التي تماطل في تجديد معاهداتها في السابق هو نفس المبدأ الذي حبذه إكسموث، وبادر إلى التوسط في عقد اتفاقيات ومعاهدات مع بعض الدول الصغرى.[5]

1 – محمود السيد: المرجع السابق، ص58.

2 – محمود علي عامر ومحمد خير فارس: تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى، ليبية)، الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق، سوريا، د.ت، ص 227.

3 – نفسه.

4 – محمود علي عامر وآخرون: المرجع السابق، ص227.

* – إحدى المدن الألمانية الحرة قبل الوحدة والتي اشتهرت بنشاطها التجاري الواسع مع إيالات المغرب.

5 – محمد السعيد الطويل: المرجع السابق، ص301.

واستطاع يوسف باشا بذلك مجاراة الأحداث ومسايرتها و لم يقع فيما وقع فيه داي الجزائر، عند عودة الأسطول الإنجليزي في نفس العام، ويبدو لنا أن يوسف باشا القرامنلي كان سياسيا محنكا خاصة على المستوى الخارجي، أين تمكن من إبعاد الخطر الإنجليزي عن إيالته وجنب أسطوله كارثة حقيقية، ولا نستبعد دور الجواسيس والإخباريين الذين كان لهم دور في هذه السياسية، فقد يكون يوسف باشا قد اطلع على موقف باي تونس من قرارات إكسموث، وعندما علم بإمضاء الباي التونسي اتفاقية قلده في ذلك رغم ما ستسفر عنه هذه الاتفاقية من انعكاسات على هذه الإيالات.

بعد مغادرة إكسموث ميناء طرابلس انطلقت الحملات البحرية الطرابلسية لمباشرة عملياتها في البحر الأبيض المتوسط، ومما تجدر الإشارة إليه أنه بعد الحملة الإنجليزية الهولندية على الجزائر استغل الطرف الهولندي هذه الظروف وتوجه القائد فاندر كابيلان إلى طرابلس الغرب وعقد مع حكومتها معاهدة سلام، وافقت هولندا بموجبها بأن تدفع لطرابلس الغرب مبلغ 5000 دولار سنويا على سبيل الضريبة.[1]

ساهمت حملة اللورد إكسموث سنة 1816م على مدينة الجزائر في زيادة النفوذ الإنجليزي في البحر الأبيض المتوسط، وبناء على هذا التفوق العسكري تعززت مكانة القناصل البريطانيين في الإيالات المغاربية وتمتع القنصل البريطاني في طرابلس الغرب بمكانة تفوق مكانة القناصل الآخرين، وأصبح في الواقع سيدا للبلاد أكثر من الباشا نفسه، وسمح له هذا النفوذ بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة، حيث شاهد في أحد الأيام سفينة قرصنة طرابلسية تدخل إلى المرسى وهي تقتاد خلفها سفينة صغيرة كانت قد أسرتها، وخيل إليه أن تلك السفينة المختطفة كانت ترفع العلم الإنجليزي، فاستشاط غضبا وهرع إلى الباشا حيث طالبه دون التثبت من حقيقة الأمر بشنق قبطان سفينة القرصنة، وهذا ما تم فعلا بعد ذلك بأقل من ربع ساعة.[2]

استغل هذا القنصل موقعه ونفوذه ونقل من لبدة جميع القطع الأثرية التي راقت له، كالأعمدة الرخامية والتماثيل التي شاهدها في هذه المدينة الأثرية الرومانية، وقدمت في شهر نوفمبر 1817م فرقاطة إنجليزية لهذا الغرض، حيث نقلت 44 عمودا مرمريا وحوالي 20 صندوقا مليئة بالتحف والتماثيل النادرة والتي ما زال الناس يأتون للفرجة عليها بإعجاب في متحف لندن.[3]

وعلى إثر تطبيق حكم الإعدام في حق الرايس الذي أمر به القنصل البريطاني في سنة 1816م، أرسل هذا الأخير إلى حكومته خطابا بتاريخ 11 نوفمبر 1816م يؤكد فيه بأن الوقت ملائم للدخول في مفاوضات

1 – وليام شالر: المصدر السابق، ص157.

2 – شارل فيرو: المرجع السابق، ص397.

3 – نفسه، ص399.

سلام مع الدول الأوروبية والتي هي في حالة حرب مع الإيالة، وعدم إتاحة أية فرصة للمراكب الطرابلسية في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية من خلال عملياتها البحرية[1]، وقد حقق هذا القرار نتيجة عملية إذ لم تنجح الحملات البحرية التي قام بها الأسطول الطرابلسي على تحقيق أية نتائج ذات قيمة خلال سنوات 1817-1818م على الرغم من قيامه بعدة جولات في السنتين المذكورتين، باستثناء استيلائها على بعض المراكب التابعة للحكومة البابوية، وقد جاء في التقرير الذي أرسله القنصل النابولي إلى حكومته في تاريخ 1817م ما يلي «... إن المراكب الطرابلسية لم يعد أمامها فرصة للفوز بأية غنائم إلا نادرا...».[2]

ويتضح من كل ما سبق أن حملة اللورد إكسموث سنة 1816م وجولته في الإيالات المغاربية قد تمكنت من تجميد نشاط الأسطول الطرابلسي، وذلك من خلال إحلال سياسة التقارب الأوروبي فيما بعد ضد الإيالات المغاربية وعدم إعطاء أية فرصة أمام أساطيلها.

بعد انعقاد مؤتمر إكس لاشابيل في 1818م والذي قرر إرسال مبعوثين إلى نيابات الشمال الإفريقي لإعلامهم بقرارات المؤتمر الدولي، وضرورة وضع حد لأعمال القرصنة، ولهذا بادرت العمارة البحرية الأنجلو فرنسية إلى إعلام طرابلس الغرب بهذه القرارات الدولية، حيث توقفا في مياهها الإقليمية لإبلاغ يوسف باشا بقرارات أوروبا، وأدرك الباشا أنه لم يعد أمامه سوى الامتثال للأمر الواقع، فوجه إلى الأميرالين التزاما رسميا والذي كان نصه «... تلقينا في هذه اللحظة رسالتكم المرسلة إلينا اليوم وردا عليها فإن لنا الفخر بأن نبلغكم جلالة ملكا فرنسا وجلالة ملك إنجلترا، لا يجهلان أنه قد انقضى وقت طويل دون أن تغادر موانئنا أية سفينة قرصنة للتعرض للسفن الأوروبية، وأن نوايانا كانت وستظل على الدوام هي الرضوخ لرغبات جلالتيهما ملكي إنجلترا وفرنسا ونبذ القرصنة للعيش في وئام مع كامل دول أوروبا، تلكم هي نوايانا التي ضمناها المذكرة والتي ختمناها بختمنا الملكي ووجهناها إلى المؤتمر، ونحن ملتزمون بها في منتهى الإخلاص...».[3]

ويبدو من خلال هذا الجواب أن باشا طرابلس كان مهيئا من قبل لإبداء موافقته على الرضوخ للقرارات الأوروبية، و لم يبد أي استغراب أو استنكار لها، بل على العكس تماما فقد خالف كل التوقعات لما ساير المشاريع الأوروبية وأقر مبادئها، ولعل القرار الذي اتخذه الباشا كان مبني على خلفيات عاشتها الإيالة وأدرك الباشا أنه لم يعد في حاجة إلى ممارسة القرصنة بعدما قيدته المعاهدة التي أمضاها مع اللورد إكسموث وتحزب الدول الأوروبية، وعدم تمكن الأسطول الليبي من مجاراة الأحداث والتكتل الأوروبي، إذن فقد تمكن

1 - محمد السعيد الطويل: المرجع السابق، ص305.

2 - نفسه.

3 - شارل فيرو: المرجع السابق، ص404.

اللورد إكسموث من تحجير هذا الأسطول ونلمس ذلك من خلال قول الباشا نفسه، والذي أقر للبعثة الأنجلو فرنسية عن توقف الأسطول الليبي ممارسته للنشاط المعهود منذ زمن بعيد كما أسلفنا الذكر.

وبعد هذا الاتفاق غادر الأسطولان مياه طرابلس، وعلى أية حال فقد أدت العراقيل الأوروبية إلى عرقلة النشاط الطرابلسي في المياه المتوسطية، وأدى تراجع مستوى النشاط البحري لطرابلس الغرب إلى تدني قيمة الجزية السنوية التي كانت تدفعها الدول الصغرى إلى طرابلس الغرب، نتيجة لحصول بعض الدول على حماية إنجلترا وفرنسا، وبالتالي تشجعت هذه الدول الصغرى وازداد تحديها لإيالات المغرب بصفة عامة وطرابلس الغرب بصفة خاصة.[1]

وفي هذا الصدد يشير صاحب كتاب المنهل العذب إلى عزف الدويلات الصغيرة عن دفع الإتاوة السنوية لطرابلس الغرب بقوله «... وفيها صرحت حكومة سردانية باستنكافها عن إعطاء السنوية وبعد مناقشة وجدال حصل الوفاق على لغو السنوية وتعويضها بهدية يقدمها كل قنصل جديد عند قدومه...»[2] وبهذا الإجراء تمكنت الدويلات الأوروبية الصغيرة على التخلص من دفع الإتاوة السنوية المفروضة عليهم من طرف طرابلس الغرب، مستغلين في ذلك الظروف الدولية الجديدة التي كانت في صالحهم، سرعان ما رفضت سردينيا تقديم الهدية القنصلية والتي أحلت محل الإتاوة السنوية، مما أثار غضب يوسف باشا الذي أمر ببث السرايا على سواحلها، وأسفر ذلك عن توتر العلاقات بين البلدين ونشوب الحرب بينهما، أكدت نتائجها على إعفاء سردينيا من دفع أية إتاوات لطرابلس الغرب.[3]

شجع هذا الامتياز الممنوح لسردينيا حكومة نابولي على الاقتداء بما فعلته سردينيا، وأرادت هي الأخرى التخلص من كل الإتاوات التي تقدمها لطرابلس الغرب، وفي هذا الشأن أوردت بعض المصادر الأسباب الفعلية التي شجعت حكومة نابولي للإقدام على هذه الخطوة كما يلي: «... ثم أن حكومة النابوليتان لما تحققت ضعف الحكومة المحلية وما ألم بها من الصعوبات ونقص في الأموال والأنفس والثمرات، وما نالته حكومة سردانية من الامتياز اقتدت بها واقتفت على أثرها، وأمرت قنصلها بطرابلس بأن يصرح بامتناعه عن إعطاء السنوية، وبعثت بأسطولها لحصار طرابلس فوافى مرساها وحاصروها، ثم باشروا الحرب وتواقعوا بالمدافع ثم وقع الصلح بأن تكون السنوية باسم هدية بلا وقت معين...».[4]

1 - محمد السعيد الطويل: المرجع السابق، ص308.

2 - أحمد بك النائب الأنصاري: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، منشورات مكتبة الفرجاني، ليبيا، د.ت، ص330.

3 - نفسه، ص331.

4 - نفسه، ص332.

أسفرت هذه الإجراءات والمعاهدات الدولية في إضعاف اقتصاد الإيالة الليبية، كما دلت تلك العمليات على رغبة الدول الأوروبية على تهميش الأساطيل المغاربية بصفة عامة وطرابلس الغرب بصفة خاصة ومحاولة تجريدها من دور الحماية الدولية وإقصائها من المياه المتوسطية، وذلك انطلاقا من مخطط مدروس وهادف بصفة تدريجية، بداية بمنع استرقاق المسيحيين وإطلاق سراحهم ثم الكف عن ممارسة القرصنة، وبالتالي تصبح الدول الأوروبية في غنى عن دفع إتاوات سنوية لتأمين حرية سفنها في المتوسط.

نتج عن تراجع عوائد النشاط البحري لطرابلس الغرب بعد حملة اللورد إكسموث، وتزايد النفوذ الإنجليزي في إيالة ليبيا، بحث يوسف باشا عن مصادر دخل بديلة للخزينة، وعوض أن يتجه إلى تنمية موارد البلاد الزراعية والحيوانية التي يمكن أن تمول الخزينة العامة خصوصا في السنوات الممطرة، اتجهت سياسته بطريقة غير مباشرة إلى تدمير هذه القطاعات عن طريق فرض الضرائب الباهظة على المربيين والمزارعين، وعندما استنكر الأهالي هذه الإجراءات جرد لهم حملات الإبادة خاصة ضد سكان الدواخل[1]، مما أدى في الأخير إلى تكهرب العلاقة بين السكان والسلطة الحاكمة، كان أبرز مظاهرها تلك العمليات التمردية التي أعلن عنها السكان ضد السلطة الحاكمة، مما أدى بيوسف باشا إلى تجريد حملات عسكرية لردعهم وتمكن بفضل حامياته من التضييق على الأهالي وفرض الطاعة والانقياد بينهم، إلا أن سلسلة التمردات لم تنطفئ حيث تكررت في كامل ربوع الإيالة.[2]

ويصف أحد المعاصرين لهذه الفترة حالة طرابلس الغرب بما يلي«... وذلك أن يوسف باشا لما انتقل من طور الشبيبة إلى طور الشيبة استهان بأهل الإيالة، وحملهم بمقتضى ما كان له من إطلاق التصرف من مصاريف شهواته وألوان لذاته، أكثر من طاقته حتى آل الأمر إلى فاقته وفاقتهم، فباع من أسطولها الحربي وصكّ مدافعها النحاس فلوسا...».[3]

انعكست هذه الظروف على حجم ونوعية الأسطول البحري لطرابلس الغرب، حيث لم تتوفر الأموال اللازمة لتحسين قطعه وتسليحها، وقد أشار المؤرخ شارل فيرو إلى حجم المساعدات الطرابلسية التي قدمتها في حرب اليونان، والتي قدرها بستة سفن صغيرة مما جعل القبودان باشا يوجه تأنيبا حادا ليوسف باشا على نوعية السفن والتي وصفها القبودان بأنها مجرد مراكب صيد بدون تجهيز حربي حقيقي، وأنه لا فائدة ترجى من

1 - محمد السعيد الطويل: المرجع السابق، ص317.

2 - أحمد بك النائب الأنصاري: المصدر السابق، ص331.

3 - نفسه، ص332.

ورائها[1]، وشعر الباشا وهو يتلقى هذا التقريع بالمهانة والخجل[2]، ورغم محاولات يوسف باشا لتجديد أسطوله ودعمه بالمراكب الحديثة المصنعة في الداخل والخارج حتى يستطيع إنقاذ أسطوله من التدهور الواضح الذي حل به نتيجة للعوامل السابقة، إلا أنه لم يفلح في سياسته جراء المعاهدات والاتفاقيات السابقة التي عرقلت نشاطه وحجرت أسطوله في الميناء.

وجه يوسف باشا اهتمامه لإيجاد مصدر دخل آخر للإيالة يعوض مداخيل الأسطول البحري، فاتجهت سياسته الاقتصادية إلى الاهتمام بالنشاط التجاري نظرا لما يدرّه عليه من ربح وفير عن طريق الضرائب المفروضة على التجار، وكذلك على جميع السلع التجارية، وقد دفعه اهتمامه هذا إلى إقامة العديد من الفنادق وتنظيم المحطات التجارية لتسهيل اللقاء بين تجار الدواخل وطرابلس مع تجار غرب ووسط السودان، وتمكنت المؤسسات التجارية الأوروبية من فتح فروع لها في طرابلس الغرب، حيث في 29 جانفي 1818م تقدمت الغرفة التجارية لمرسيليا بطلب من أجل السماح لها لإنشاء مؤسسات تجارية جديدة في طرابلس الغرب، بالإضافة إلى رغبة العديد من التجار للسفر إلى طرابلس والاستقرار بها لغرض التجارة، هذا إلى جانب بعض التجار اليهود من مختلف الجنسيات.[3]

والحقيقة أن هذا التوسع التجاري الذي شهدته إيالة طرابلس الغرب في هذه الحقبة لم يؤد إلى حل مشاكل الإيالة المالية والتعويض عن النشاط البحري، بل أدى إلى حدوث عجز كبير في الميزان التجاري بلغ خمس الإيرادات[4]، وقد أدت هذه الحالة إلى استدانة يوسف باشا من الأجانب لتسيير أمور إيالته، مما أدى فيما بعد إلى تهديد فرنسا لطرابلس الغرب بعدما عجزت عن تسديد ديونها لها، وأمام عجز القوة العسكرية لطرابلس الغرب عن الدفاع وضعف الحامية قام يوسف باشا مرة ثانية بالاستدانة من بعض الأجانب مرة أخرى لدفع ديون فرنسا.[5]

1 – شارل فيرو: المرجع السابق، ص406.

2 – نفسه.

3 – محمد السعيد الطويل: المرجع السابق، ص320.

4 – نفسه، ص323.

5 – أحمد بك النائب الأنصاري: المصدر السابق، ص334.

ونتج عن هذه الإجراءات تزايد السيطرة الأجنبية في صورة تجار على تجارة البلاد الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تغلغل اليهود في دواليب الحكم، وأدى هذا الأمر في الأخير إلى سيطرة القنصل الفرنسي والبريطاني على شؤون البلاد.[1]

شهدت الفترة الأخيرة من ولاية يوسف باشا قرامنلي عدة اضطرابات داخلية، فقد عادت المنازعات بين أفراد البيت القرمنلي، هذا بالإضافة إلى اضطراب الأمن وسوء الحالة الاقتصادية، حيث امتنع الكثير من ولاة الأقاليم والأهالي عن إرسال الخراج وغيره من الأموال التي كان يفرضها الحاكم على الأقاليم المختلفة خاصة بعد أن ارتبكت أحواله المادية، وزادت مصاريفه بعد توقف جل الدول الأوروبية عن دفع الإتاوات، مما اضطر يوسف باشا لإثقال كاهل السكان بالضرائب لتعويض هذه الإتاوات ولتسديد الديون المتراكمة عليه وقد أدى هذا الإجراء في الأخير إلى ثورة السكان الذين ضاقوا ذرعا بمطالبه المالية وعجزوا عن إجابتها[2] وعجلت هذه الأحداث بتنازل يوسف باشا عن الحكم لصالح ابنه، آملا في الحصول على أمنية الأهالي فيه وانقيادهم إليه.[3]

لم يفلح الباشا الجديد في وضع حد للانهيار الداخلي الذي عصف بمصير الإيالة نتيجة لاستراتيجيات اقتصادية وسياسية غير مدروسة، أدت فيما بعد إلى انتشار موجة غضب كبيرة وسط السكان الرافضين لكل أنواع الضرائب، وقد ساعدهم في ذلك الطابع القبلي الذي ميز الإيالة الطرابلسية، وبعد ثلاث سنوات تمكنت الدولة العثمانية من وضع حد للأسرة القرامنلية وإعادة الحكم العثماني المباشر لها بداية من سنة 1835م، وعلى الرغم من المحاولات الإصلاحية التي شهدتها الإيالة إلا أنها باءت بالفشل، وذلك لعجز الدولة عن تغطية مصاريفها، وهذا العجز كان نتيجة حتمية للسياسة الأوروبية تجاه الإيالة الطرابلسية.

فبعدما جردت طرابلس الغرب من المداخيل البحرية بمختلف أنواعها، وجدت نفسها أمام مستقبل مجهول، خاصة في ظل انعدام مداخيل أخرى تكون بمستوى المداخيل البحرية، ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن حملة اللورد إكسموث كانت بداية لمخطط أوروبي يهدف إلى تهميش الإيالات المغربية وتهديم اقتصادها وأساطيلها، وبهذه الإجراءات ضيعت الإيالة الطرابلسية حيويتها ودورها الريادي بعد خضوعها للإرادة الأوروبية، وموافقتها على قرارات دولية قدمها لها اللورد إكسموث، فمنذ موافقة الباشا الطرابلسي

1 – عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق...، المرجع السابق، ص84.

2 – شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص129.

3 – أحمد بك النائب الأنصاري: المصدر السابق، ص337.

على إمضائه معاهدة مع إكسموث سنة 1816م والتي تعهد فيها بعدم استرقاق المسيحيين بدأ العد العكسي لطرابلس الغرب وبدأ معها التقهقر والضعف يدب في هذه الإيالة.

4- انعكاسات الحملة على المغرب الأقصى

تزامنت حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م مع حكم المولى سليمان* بالمغرب الأقصى، ومما تجدر الإشارة إليه أن المغرب الأقصى كان قليل الاحتكاك بالدول الأوروبية خاصة خلال القرن 18م ومطلع القرن 19م مقارنة بالجزائر والإيالات المغاربية الأخرى، وذلك انطلاقا من بقاء المغرب الأقصى خارج الإطار العثماني ما مكنه من تجنب دخوله كطرف في الصراعات ذات الصبغة الدولية والتي لها أبعاد عالمية والتي كانت الدولة العثمانية أحد أطرافها.

اتسمت سياسة المغرب الأقصى تجاه أوروبا بطابع الحذر والخوف والرغبة في حصر علاقاته مع أوروبا في أضيق نطاق ممكن، لذا ألزم الأوروبيين بعدم تجاوز الموانئ المغربية إلى الداخل، وحدد إقامة قناصل الدول الأجنبية في طنجة، وبعد حملة اللورد إكسموث على الجزائر سنة 1816م أمر سليمان العلوي بضرورة وضع حد لتحركات الأسطول المغربي في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، حتى لا يحدث أي اصطدام بأساطيل الدول الأوروبية.[1]

ويبدو لنا من خلال هذا الموقف الذي اتخذه المولى سليمان كان يعبر عن قناعة السلطة الحاكمة بضرورة مراجعة العلاقات التقليدية بين المغرب وأوروبا، وعدم إعطاء أية فرصة أو ذريعة للتدخل الأوروبي في الشؤون المغربية، وبذلك أصبح الأسطول البحري في نظر السلطة المغربية سببا لتوتر العلاقات الخارجية للمغرب خاصة مع الدول المسيحية.

مثل الهجوم البحري الإنجليزي الهولندي على الجزائر سنة 1816م تطورا خطيرا رأى فيه المولى سليمان تحذيرا موجها إلى كل الدول المغاربية التي لم تفهم بعد مغزى التحولات الجديدة على مستوى العلاقات الدولية، لذا بادر إلى إبطال عادة استرقاق البحارة الأوروبيين وافتدى كل الذين تحطمت سفنهم على الشواطئ

* – المولى سليمان حكم ضمن الأسرة العلوية بالمغرب الأقصى وقد استمر حكمه من 1792م إلى غاية 1822م، عرف عنه خلالها التقوى وانشغاله بالعلم، ولما بويع على الخلافة نافسه فيها إخوته الثلاثة، إلا أن أمرهم تلاشى فيما بعد لسياسته وتعلق الرعية به، وعندما استتب له الأمر أسقط المكوس التي كانت مفروضة على الناس، كما أنشأ عدة منشآت عمرانية في المغرب واتصفت علاقاته الخارجية بالحسنة مع جميع الدول، كان محبا للسلم ويمنح له في الكثير من الظروف، للمزيد أنظر: شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص ص229-230.

1 – نفسه، ص232.

المغربية وسلمهم إلى قناصل بلدانهم[1]، كما أقدم من جهة ثانية على تفكيك الأسطول وعيا منه بأن الجهاد البحري أصبح متعذرا في زمن التفوق المسيحي[2]، وقد أدت هذه الإجراءات إلى اعتقاد الباحثة لوسات فلتزي بأن الأسطول المغربي قد اندثر و لم يعد المغرب الأقصى يملك سنة 1818م سوى سفينة واحدة بالية في الرباط ومع ذلك فقد أهداها السلطان إلى الجزائر سنة 1820م.[3]

وقد كان للدمار الذي ألحقه اللورد إكسموث بالأسطول الجزائري أثر صدمة على المغاربة، فالسلطان الذي كان يهيئ حملة تأديبية ضد أحد القبائل أجل حركته مفضلا البقاء بالشمال حتى تتضح حصيلة الهجوم الإنجليزي الهولندي، ومع أن المولى سليمان قد انتقد حكام الجزائر الذين لم ينظروا لأنفسهم ولا لما يحصل من الأضرار والوهن الناشئ عن سياستهم، فإنه كان على وعي تام بما يمكن أن يصيبه هو الآخر من سوء إن هو تمادى في معاكسة النظام الدولي الجديد[4]، وللتعبير عن تضامنه مع معاناة جيرانه الجزائريين قرر المولى سليمان في سنة 1817م أن يهب ثلاث سفن لداي الجزائر، والواقع أن السلطان كان يقصد من وراء ذلك أن يتخلص من بقايا أسطول لا يغني شيئا أمام قوة الأساطيل الأوروبية ولا يمكن أن يجلب إليه إلا المهالك في نظره.[5]

ساهمت هذه النظرة التي تبناها المولى سليمان في إسراعه للموافقة على قرارات مؤتمر إكس لاشابيل التي أبلغته إياها البعثة الأنجلو فرنسية، ونجد جوابا صريحا لهذا ما قدمه المؤرخ الناصري ونستشف ذلك من قوله «... وفي هذه السنة أبطل السلطان الجهاد في البحر ومنع رؤسائه من القرصنة به على الأجناس، وفرق بعض قراصينه على الإيالات المجاورة مثل الجزائر وطرابلس، وما بقي منها أنزل منها المدافع وغيرها من آلة الحرب وأعرض عن أمر البحر رأسا، بعد أن كانت قراصين المغرب أكثر وأحسن من قراصين صاحب الجزائر وتونس...».[6]

وبهذه الإجراءات المتخذة قد فقدت المغرب مصدرا مهما لدخل الدولة، والذي كان ينتج عن طريق المداخيل التي يوفرها الأسطول البحري بمختلف أشكالها، ولتعويض هذه المصادر المالية لجأت السلطة المغربية إلى زيادة حجم الضرائب وتنويعها على الأهالي، مما تسبب في حدوث موجة من الاضطرابات وانتشار سلسلة

1 – محمد المنصور: المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين (1792-1822م)، ترجمة محمد حبيدة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006، ص195.

2 – نفسه.

3 – لوسات فلتزي: المرجع السابق، ص81.

4 – محمد المنصور: المرجع السابق، ص198.

5 – نفسه.

6 – أبو العباس أحمد الناصري: المصدر السابق، ج8، ص133.

من الثورات في وجه السلطة الحاكمة كرد فعل صريح على السياسة المنتهجة، وقد كان أكثرها أثر على مستقبل المغرب تلك الفتنة والثورة البربرية.*

توالت حالات العصيان والتمرد في المغرب الأقصى فثارت قبائل الحوز ومراكش سنة 1819م وثارت معهم قبائل تامسنا، وقد تمكن السلطان من إخضاعهم بشق الأنفس، كما ثار بربر فاس وأنزل السلطان بهم عقابا بالغا ونهبهم نهبا ذريعا، وفي مراكش أحس السلطان بأن هيبته ضاعت بين القبائل خاصة عندما بلغه أن أهل فاس قد خرجوا عليه وبايعوا ابن أخيه إبراهيم بن يزيد.[1]

اقتنع السلطان بضرورة وضع حد للفتن والاضطرابات، فقرر لأجل ذلك الاكتفاء بما رآه أنه شرعي من الجبايات من ضرائب الموانئ وزكاة أموال التجار والعشر المقرر على التجار النصارى وأهل الذمة في المراسي وعشور الزراعات وغيرها، ويذهب المؤرخون إلى أن القبائل في أيامه نمت أموالها وربت زروعها وزادت مواشيها فزادت جبايتها أضعافا، مما عكر صفوى العلاقات بينهم وبين السلطة الحاكمة مرة أخرى واتسع نطاق التمردات ليشمل قبائل أخرى، مما ساهم في إضعاف السلطة ومركزها خاصة في عهد السلطان سليمان.[2]

مارست بعض القبائل التجارة مع النصارى في ظل انعدام عمل بحري يؤمن لها مداخيل مالية وينشط عملية التجارة، وأمدوا قواعد الإسبان في سبتة ومليلة بالغذاء والزروع طلبا للربح، ومن المؤكد أن هذه المساعدات إضافة إلى غياب أسطول بحري وقوة عسكرية قد فوتت على المغرب فرصة تحرير أراضيه من الإسبان، ولما علم السلطان بما أقدمت عليه قبائل الريف أنزل بتلك القبائل عقابا شديدا وأمر عامله بأن يستولي على ما يجده من مراكب النصارى، ويأسر من بها ويعاقب تلك القبائل المتعاونة مع الإسبان.[3]

---

* – هي فتنة كبيرة بين قبائل البربر في إقليم فزاز في ممر تازا وامتداده إلى جنوبي مكناس، حيث بدأت هذه الفتنة بين قبائل آيت أدراسن وكروان من ناحية وأعدائهم آيت وماولو من ناحية أخرى، فقد انفصل آيت كروان عن حلفائهم آيت أدراسن وغدروهم وانحازوا إلى آيت ومالو ووضعوا فيهم السيف ونهبوهم، و لم يفلت من بني أدراسن إلا أهل الخيل فيهم فسارعوا إلى السلطان مستغيثين به، ويبدوا أن القبائل البربرية قد كثرت أموالها وخيلها وماشيتها وثقل عليهم أداء الجبايات للسلطة الحاكمة مما أدى بالسلطان لإعلان الحرب عليهم وضرورة إخضاعهم وإجبارهم على أداء الجبايات، ومنذ ذلك الحين أصبح أولئك البربر من أسباب الفتنة في البلاد، ومن الإجراءات التي اتخذها السلطان في هذا الشأن بادر إلى نزع خيلهم وسلاحهم منهم ليضمن خضوعهم وطاعتهم، إلا أنهم بمرور الزمن عادوا إلى التكاثر وتربية الخيل وشراء السلاح، و لم يحسن المولى سليمان التصرف في هذه الفتنة فيما بعد، حيث دارت معارك كثيرة بين الطرفين أسفرت عن هزيمة قوات السلطان سليمان في موقعة أصروا، وقد كان لهزيمة قوات السلطان في هذه الموقعة الأثر البالغ في نفسية السلطان، للمزيد أنظر: حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، ط1، مج2، ج3، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992، ص314.

1 – نفسه، ص316.

2 – نفسه، ص 317.

3 – نفسه، ص315.

إن الميل الانعزالي الذي طبع سلوك المولى سليمان في بعض الأوقات خاصة بعد حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر كان مرتبطا بشكل وثيق بالمخاطر التي طرحها التوسع الأوروبي، فخلال مدة كبيرة من عهده عاش المغاربة على وقع الصراعات الأوروبية، ولاحقهم كابوس الغزو المسيحي في أكثر من مناسبة[1]، وقد ساعد الوضع في إسبانيا والحركة الدؤوبة للأساطيل الأوروبية بمضيق جبل طارق على جعل التهديد أمرا حقيقيا وفي هذا الشأن قد راجت شائعات بخصوص وجود اتفاق سري بين فرنسا وإسبانيا تتنازل بموجبه هذه الأخيرة عن مدينة سبتة لفائدة الجيوش الفرنسية.

كما شكل النشاط المتزايد للسفن الأوروبية بالقرب من الساحل المغربي موضع قلق متزايد لدى سكان المراسي الشمالية، حيث كتب علماء هذه المراسي إلى السلطان لافتين إلى أن البحر عامر بسفن النصارى، في الوقت الذي لا يتوفر فيه سكان السواحل على وسائل دفاع بسبب منع السلطة للرعية من شراء السلاح والبارود[2]، ولما بلغت الشكوى إلى السلطان اضطر إلى رفع الحظر عن بيع البارود والعدة الحربية على الرغم من المخاطر المحتملة لهذه الخطوة على الأمن الداخلي، وازدادت مخاوف المولى سليمان بخصوص احتمال هجوم أوروبي انطلاقا من سبتة، والحقيقة أن هذه المخاوف هي التي أدت بالسلطان إلى اتخاذ الإجراءات السابقة كمنع القرصنة واسترقاق المسيحيين وغيرها من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى تعكير صفوى العلاقات المغربية الأوروبية، خاصة بعد علمه بالنتائج التي ترتبت جراء الهجوم الإنجليزي الهولندي على الجزائر، وبهذا الشكل قد ساهمت الحملة السالفة الذكر في جعل السلطات المغربية أن تتخذ إجراءات كان لها الأثر البالغ على مستقبل المغرب.

فبعد موافقته على كفه عن استرقاق المسيحيين بادر إلى تفكيك الأسطول ومنع القرصنة نهائيا، مما تسبب في فقدان المغرب لمصادر مالية معتبرة، و لم تنجح سياسة الضرائب في تعويضها بسبب امتناع القبائل على ذلك، بادر أحد الحكام بعد المولى سليمان إلى إحياء سنة الجهاد البحري لما لها من دور في اقتصاد المغرب والتي كان قد أغفلها المولى سليمان إلا أنه لم ينجح في مسعاه نتيجة الظروف الدولية الجديدة، وفي هذا الشأن يذكر الناصري قوله «... أن السلطان المولى عبد الرحمن قد طاف في آخر سنة ثلاثة وأربعين ومائتين وألف على ثغور المغرب ومراسيه، وأنه أراد إحياء سنة الجهاد في البحر التي كان أغفلها السلطان المولى سليمان، وأمر

1 - محمد المنصور: المرجع السابق، ص199.

2 - نفسه، ص200.

بإنشاء أساطيل وأذن لرؤساء البحار من أهل العدوتين سلا ورباط الفتح أن يخرجوا في القراصين الجهادية للتطواف بسواحل المغرب وما جاورها...».[1]

تسببت هذه المبادرة في توتر العلاقات المغربية مع النمسا والتي بادرت إلى تدمير السفن المغربية الراسية في ثغر العرائش في سنة 1829م انتقاما من رؤساء البحر المغاربة الذين استحوذوا على بعض المراكب النمساوية[2]، ومنذ هذه الحادثة أعرض السلطان المولى عبد الرحمن عن الغزو في البحر والاعتناء بشأنه في ظل عدم تكافؤ موازين القوى بين الإيالات المغاربية والدول الأوروبية.[3]

ومن خلال ما سبق يتضح أن التطورات التي طرأت في ساحة البحر الأبيض المتوسط عقب مؤتمر فينا 1815م والهجوم الإنجليزي الهولندي على مدينة الجزائر سنة 1816م قد أدت بشكل فعال في تغيير نظرة المغرب الأقصى إلى أمور البحر، خاصة في ظل التوافق الأوروبي في المسائل الخاصة به، هذا ما جعل السلطات المغربية تنتهج سياسة حذرة في علاقاتها الخارجية، تميزت بالخوف من احتمال تكرار الحملة التي قادها إكسموث على الجزائر إلى المغرب، لذا بادر السلطان سليمان إلى التخلي عن كل الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى هذه الواقعة، ومن شأنها أن تهدد أمن المغرب وتعصف بمستقبله، وأدت الإجراءات المتخذة نتيجة لهذه السياسة إلى تجريد المغرب من قوته العسكرية والمتمثلة في الأسطول الذي يحفظ أمنه واستقراره، وبعد كل هذه الإجراءات أصبح المغرب مستهدفا من طرف الدول الأوروبية التي طمعت في احتلاله بعد فقدانه لأدنى شروط الحماية.

رابعا: الأطماع الفرنسية ونهاية الإيالة الجزائرية

1- مشاريع فرنسا لإحتلال الجزائر

ارتبطت الجزائر بروابط صداقة وتعاون مع مختلف البلدان الأوروبية، وأوسع وأوثق هذه العلاقات كانت مع فرنسا، فمنذ سنة 1561م ارتبطت الجزائر وفرنسا بعلاقات وطيدة منحت بموجبها عدة امتيازات لفرنسا، وأبرمت في هذا الشأن معاهدة سلام بين البلدين، ثم تدعمت هذه العلاقات خلال الثورة الفرنسية سنة 1789م، إذ اعترفت الجزائر بحكومة الثورة الفرنسية في الوقت الذي كانت تحاصرها بقية الدول الأوروبية وقدمت لها مساعدات تمثلت في القروض المالية والمواد الغذائية وفتح الأسواق الجزائرية أمام التجارة الفرنسية.[4]

1 - أبو العباس أحمد الناصري: المصدر السابق، ج9، ص24.

2 - لوسات فلتري: المرجع السابق، ص81.

3 - أبو العباس أحمد الناصري: المصدر السابق، ص25.

4 - عبد الله مقلاتي: في جذور الثورة الجزائرية، مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى فاتح نوفمبر 1954، وزارة الثقافة، الجزائر، 2011، ص10.

وقد أكدت الجريدة الفرنسية مونيتار" *moniteur*"الصادرة في شهر جوان من عام 1793م على الدعم المطلق الذي أبانته الإيالة الجزائرية لفرنسا في هذه الفترة وقد كتبت الأسطر التالية «... بينما تتحالف أوروبا ضد فرنسا الحرة، اعترفت قوة إفريقية أكثر صدقا ووفاء بالجمهورية وأظهرت لها صداقة...»[1]، إلا أن فرنسا كانت لها مشاريع استعمارية في الجزائر منذ أمد بعيد، و لم تراع هذه المواقف التي أبدتها الجزائر تجاهها أثناء محنتها، ومما تجدر الإشارة إليه أن فرنسا كانت دائما تراودها فكرة الاستيلاء على الجزائر، فقد طلب وزير البحرية الفرنسية من القنصل الفرنسي بالجزائر جان فوت سانت أندري " *Jane Foute sante André*"[*] تقديم معلومات في الشأن العسكري والسياسي الخاصة بالجزائر.

ولكنه طلب من وزير بحريته الاستفادة من تقرير دوكر سي" *de Kersy* "حول مشروع تجديد حملة ضد الجزائر في سنة 1791م، والذي تضمن معلومات عن تحصينات مدينة الجزائر وعن مدفعية الحصون وتقويم كامل للقوات العسكرية الجزائرية[2]، ورغم أهمية هذا المشروع فإن فرنسا لم تتمكن من تنفيذه آنذاك لانشغالها بأمورها الداخلية، فضلا على أن العلاقات الفرنسية الجزائرية في تلك الفترة بالذات شهدت تحسنا ملحوظا، إذ عمد قادة الثورة الفرنسية إلى توطيد علاقاتهم بحكام الجزائر من أجل تقديم المساعدة لها في تلك الفترة، وعلى إثر هذا بادرت الجزائر إلى إرسال مساعدات مالية وغذائية لها.[3]

وبالرغم من تحسن العلاقات بين البلدين إلا أن نابليون بونابارت كان يعد لمشروع اختصرت أهدافه احتلال دول المغرب العربي، وتفكيره في كيفية لجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية من أجل القضاء على التفوق الانجليزي في المنطقة، وفي حديث لنابليون مع الإمبراطور الروسي الكسندر الأول عام 1807م أكد نابليون بأن الجزائر ستكون ضمن ممتلكاته المقبلة[4]، ولإنجاح مشروعه عمد إلى إرسال الجاسوس الضابط بوتان سنة 1808م وكلفه بأن يضع له تقريرا شاملا عن أحوالها وأوضاعها العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

1 – محمود باشا: الاستيلاء على إيالة الجزائر أو ذريعة المروحة، ترجمة: عزيز نعمان: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص16.

* – ولد يوم 25 /1749/02 بمدينة مونتوبون بجنوب فرنسا، في البداية كان راهبا ثم أيد ووقف مع الثورة الفرنسية، عمل قنصلا بالجزائر، توفي بباريس سنة 1818م.

2 – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص73.

3 – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص173.

4 – علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط4، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، 2002، ص267.

ولأجل هذا مكث بوتان بالجزائر مدة شهر جمع خلالها المعلومات الهامة ووضع المخططات اللازمة لذلك وتضمن تقريره مجموعة من الخرائط والأشكال، وأثناء عودته اعتقل من طرف الإنجليز بمالطة مدة من الزمن، ثم لما التحق بفرنسا أعاد كتابة تقريره ووضع أطلسا ملحقا به، إلا أن انشغال نابليون بأحداث أوروبا وحملته الفاشلة على روسيا سنة 1812م أجلت طموحاته تجاه الجزائر.[1]

ومن بين المشاريع الخطيرة لاحتلال الجزائر مشروع محمد علي باشا* حاكم مصر حيث اقترح القنصل الفرنسي بالإسكندرية درو فتي" *Drouvetti*"على حكومتة سنة 1826م أنه بإمكان محمد علي القيام بحملة ضد الإيالات المغاربية، ففي شهر سبتمبر عام 1829م وجه رئيس وزراء فرنسا بولنياك مذكرة إلى الملك شرح فيها فوائد المشروع المشترك بين فرنسا ومحمد علي، إلا أن المشروع باء بالفشل بسبب التدخل الإنجليزي الذي هدد بتدمير الأسطول المصري بمجرد خروجه من الميناء، بالإضافة إلى تدخل كل من روسيا والنمسا.[2]

وعلى العموم فقد تعبر هذه المشاريع** الجزئية من قائمة كبيرة لم نشأ إدراجها في هذا البحث خوفا من انعطاف مسار البحث عن وجهته الحقيقية، ومما نخلص إليه أن هذه المشاريع قد عبرت عن نية فرنسا وأطماعها في استغلال خيرات الجزائر ومحاولة احتلالها وجعلها نيابة تابعة لها منذ أمد بعيد، وقد تهيأ لها ذلك بعد انهيار القوة الدفاعية للإيالة الجزائرية، إذ أصبحت الأمور مهيأة لتلك المشاريع للسير نحو التحقيق، وقد وجدت فرنسا في مسألة الديون العالقة بينها وبين الجزائر فرصة مواتية لتحقيق هذا الطموح.

2- مسألة الديون

ارتبط الاحتلال الفرنسي للجزائر بمسألة الديون العالقة بين البلدين وما نتج عنها فيما بعد، والحقيقة أن هذه الديون قد تراكمت على فرنسا منذ زمن الحروب النابليونية أين أقدمت الجزائر على تصدير كميات معتبرة من القمح إلى فرنسا في وقت كانت فيه في أمس الحاجة إلى هذه المادة الحيوية، لتجنب المجاعة جراء الحصار المفروض عليها من قبل الدول الأوروبية المناهضة لأفكار الثورة الفرنسية.

---

1 – يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص118.

* – قدم إلى مصر عسكريا من منطقة كافالا وتولى حكمها سنة 1805م بعد عدة مؤامرات، تمكن من إخماد ثورة الوهابيين في الحجاز وخدم الدولة العثمانية بنجاح أثناء عصيان شبه جزيرة مورة، وفي الأخير كسب لسلالته ولاية مصر بعد تمرده على السلطان العثماني في سنة 1831-1839م، توفي سنة 1848م، للمزيد أنظر: أرجمنت كوران: المرجع السابق، ص46.

2- حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص75.

** – للمزيد حول المشاريع الفرنسية تجاه الجزائر أنظر:

Nettement (Alfred), Histoire de la conquête d'Alger écrite sur les documents inédits et authentiques, Paris, Jacques la coffre 1856, pp105- 116.

ولتتبع سيرورة الأحداث التي نتجت عن قضية الديون لابد من التطرق إلى العنصر الفعال والمحوري في هذه القضية، ونقصد بذلك الوكلاء اليهود وكيفية تعقيد هذه المسألة التي أدت في الأخير إلى حادثة المروحة وفرض الحصار البحري الفرنسي على الإيالة الجزائرية.

احترف اليهود التجارة الخارجية في مختلف المدن التجارية المطلة على الحوض المتوسطي خلال العهد العثماني، ولهذا اعتمدت عليهم الإيالة الجزائرية وفوضت لهم احتكار التجارة الخارجية مما تسبب في عجز الطبقة التجارية الجزائرية عن منافسة الشركات اليهودية[1]، وفي هذا الشأن اعترف حمدان بن عثمان خوجة بذلك وأرجع ذلك العجز إلى سياسة الدولة التي فضلت التعامل مع اليهود وتهميش العنصر المحلي من الممارسات التجارية الخارجية[2]، وبفضل التسهيلات التي لقيها اليهود من طرف الإيالة الجزائرية تمكنوا من السيطرة على معظم المبادلات التجارية مع مرور الوقت حتى قيل أنه لم تتم مبادلة أو صفة تجارية بين تاجر وآخر إلا إذا توسط اليهود فيها.[3]

عرف النشاط التجاري لليهود ازدهارا واسعا ابتداء من القرن 18م خاصة لما وصلت إلى الجزائر أسرتان يهوديتان قادمتان من مدينة ليفورنة، وقد لعبت الأسرتان دورا مهما وخطيرا في المجال السياسي والاقتصادي، ونخص بالذكر أسرة بوشناق التي استقرت بالجزائر سنة 1723م، وأسرة ميشيل كوهن بكري المعروف بابن زاهوت، وكانتا أسرتان معروفتان بالتجارة، وتفاديا للمنافسة التجارية بين الأسرتين قررا توحيد مصالحهما[4]، وبعد نجاح هؤلاء اليهود في أعمالهم التجارية كونا شركة احتكرت لنفسها رعاية المصالح التجارية للإنجليز بالجزائر وشراء وتصدير حبوب الجزائر إلى فرنسا، وأصبح فيما بعد من اختصاصها تحديد أسعار الحبوب، ومنذ عام 1793م شرعت الشركة اليهودية في عملية تزويد فرنسا بحبوب الجزائر عن طريق الوكالة الإفريقية.[5]

1 – حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 38.

2 – حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 122.

3 – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص119.

4 – نفسه، ص121.

5 – يحي بوعزيز: العلاقات...، المرجع السابق، ص109.

وكانت عملية تزويد فرنسا بالحبوب من طرف هذه الشركة يتطلب وقتا للحصول على الأموال المستحقة وذلك نظرا للحروب الأوروبية على إثر الثورة الفرنسية من جهة، وبالنظر للضائقة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا من جهة ثانية.[1]

تمكن اليهود من كسب ثقة المسؤولين في الإيالة الجزائرية وأصبحت بينهم علاقات وطيدة، وفي هذا الشأن يشيد أحمد الشريف الزهار بعلاقة المحبة بين الداي مصطفى 1798-1805م واليهود على رأسهم بكري وبوشناق[2]، الذين استغلوا هذه المكانة لاحتكار المواد الأساسية التي كانت تنتجها البلاد كالحبوب والشموع والجلود والصوف بالإضافة إلى التسرب في شؤون الدولة وقضاياها.

طلبت فرنسا من اليهود في عدة مناسبات تزويدها بشحنات من الحبوب واستجاب اليهود لمطالبها في عامي 1796 و 1797م وفي تلك الآونة طلب اليهود عن طريق ممثلهم في باريس سيمون أبو قاية من الحكومة الفرنسية تسديد ديونها، وفي هذه الأثناء أرسل دولاكروا" *de la croix* "وزير فرنسا للعلاقات الخارجية رسالة إلى زميله راميل" *Ramel*"وزير المالية جاء فيها «...نرجو منكم أن تؤجلوا تسديد ديون اليهود حتى نجبرهم على التخلي عن دسائسهم مع الإنجليز الذين يفضلونهم عنا في سواحل شمال إفريقيا، والذين يأملون في تطوير علاقاتهم التجارية معهم...».[3]

والحقيقة أن اليهود كانوا على علاقات تجارية مع كل الأطراف مراعين في ذلك مصالحهم التجارية حيث في سنة 1796م أصبح لبكري وبوشناق في ميناء مرسيليا أكثر من 40 ألف قنطار من حبوب الجزائر تم شحنها لصالح الوكالة الإفريقية لكي تحولها إلى الحكومة الفرنسية، ولكن المسؤول عنها أراد تحويلها إلى بريطانيا بسبب تماطل فرنسا عن دفع ديونها، إلا أن تهديدات فرنسا القاضية بمصادرة كل سفينة تشحن الحبوب وتبيعها في أسواق المزايدة لصالح الخزينة أجبرته على التراجع وتقديمها إلى الحكومة الفرنسية.[4]

تشير بعض الدراسات أن الشركة اليهودية قد تمكنت من شحن كمية كبيرة من الحبوب قدر ثمنها بحوالي 15 مليون فرنك وقدر ثمن حمولة القمح بـ 45 بياستر بدل 38 ثمنها المعتاد خلال سنوات 1796-1797م[5]، واستمرت الشركة اليهودية في تدعيم فرنسا بالقمح الجزائري إلى غاية توتر العلاقات بين البلدين

1 - حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص45.
2 - أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص71.
3 - أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص123.
4 - يحي بوعزيز: العلاقات...، المرجع السابق، ص110.
5 - حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص48.

نتيجة الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م، ومن المعلوم أن الداي مصطفى لم يبادر إلى إعلان الحرب على فرنسا في هذه الفترة بفعل التأثير اليهودي، ولولا تهديدات الباب العالي بتوقيف تجنيد المتطوعين من المقاطعات العثمانية لما أعلن الحرب عليها، والجدير بالذكر أن اليهود وعلى رأسهم بكري وبوشناق أصبحا في عهد الداي مصطفى هما المسيطران على زمام أمور الإيالة، فأضحى هذا الأخير لا يتخذ قرار حتى يستشيرهم فإعلان الحرب أو توقيع السلم كان من صلاحياتهم.[1]

توقفت المسائل العالقة بين الجزائر وفرنسا بفعل توتر العلاقات التي نتجت عن الغزو الفرنسي لمصر ولهذا السبب أجلت قضية الديون من جديد، وعندما تحسنت العلاقات طلب تاليران من حكومته الفرنسية تصفية ديون اليهود والتي قدرت آنذاك بـ 7.942.992 فرنك، وبناء على اقتراح تاليران قررت الحكومة الفرنسية أن تدفع لليهود مبلغا مسبقا قدره 3.725.631 فرنك، لكن سرعان ما توترت العلاقات بين البلدين مرة أخرى و لم تطرح قضية الديون إلا بعدما انتهت الخلافات الفرنسية الجزائرية.[2]

طالب الداي مصطفى السلطات الفرنسية بضرورة دفع الديون المترتبة عليها ولكن الأخيرة ادعت أن القمح الذي تسلمته كان رديء على خلاف المواصفات المتفق عليها، وجمدت المشكلة وماطل تاليران وزير الخارجية الفرنسية[3]، وفي 17 مارس 1817م شكلت الحكومة الفرنسية لجنة رباعية مكونة من مستشاري الدولة وهم هيلي دواسيل" *Douacil* "ومونيي "*Moniet* "وبسيير "*Biciere*"ودوما لارتيك "*Domalartic*" لدراسة قضية الديون الجزائرية والتي ارتفعت إلى مبلغ 24 مليون فرنك، وقع تخفيضها في البداية إلى 18 مليون فرنك ثم تدحرج في النقصان إلى أن استقر على مبلغ 7 ملايين فقط.[4]

أمضت الجزائر وفرنسا على اتفاقية يوم 28 أكتوبر 1819م تنص على اعتراف فرنسا للجزائر بدين قدره 7 ملايين فرنك يدفع في ظرف عام ابتداء من فاتح مارس سنة 1820م، ووافق الداي على ذلك رسميا يوم 12 أفريل من نفس السنة، غير أن الخزينة الملكية لم تكن قادرة على تحمل مثل هذه النفقات ولذلك لجأت السلطات التنفيذية في فرنسا إلى المماطلة وغير ذلك من الأساليب المعرقلة.[5]

1 – محمد بوشنافي: الداي مصطفى باشا...، المرجع السابق، ص 163.

2 – أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص125.

3 – يحي بوعزيز: الموجز...، المرجع السابق، ص121.

4 – محمد زروال: المرجع السابق، ص78.

5 – محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص126.

ورث الداي حسين قضية الديون التي على فرنسا لرعاياه اليهود[1]، وفي هذا الشأن راسل الداي حسين السلطات الفرنسية بشأن الدين الذي عليها ليعقوب بكري، لكن الرد لم يصل إليه وذلك أن وزير الخارجية البارون دي داماس "*Damas*" لم يفهم طلب الداي ما دام سلفه قد وافق على أن تدفع فرنسا مباشرة إلى بكري وتأكد الداي بأن القنصل الفرنسي دوفال يقوم بإخفاء رد فرنسا عنه، وزاد في سوء التفاهم بينهما أن يعقوب بكري قيل بأنه دفع بعض النقود إلى القنصل الفرنسي فزاد ذلك من عدم ثقة الداي في القنصل.[2]

ويجب الإشارة إلى أن قضية الديون هذه قد أقحمت الجزائر كطرف ثالث في هذه المعادلة، فإذا كانت فرنسا مدينة للتاجرين اليهوديين فإن هذين الأخيرين مدينين للدولة الجزائرية بفضل الأموال التي استدانوها من الخزينة الجزائرية، ومن جهة أخرى سهلت لهم مهمتهم في شراء القمح من الجزائر دون دفع المبالغ المالية في أوانها، ذلك لأنها لم تكن تمسك ثمن قمحها إلا بعد أن يمسكوا هم أثمانه من فرنسا، وبذلك أقحمت الجزائر في هذه القضية[3]، وهذا ما أشار إليه حمدان بن عثمان خوجة بقوله «...بما أن بكري كان مدينا لخزينة الجزائر بمبالغ هامة، فإنه كان يعتمد على التصفية لدفع هذا الدين وغيره من الديون التي ترتبت عليه في فرنسا، وتقدم عدد كبير من دائني بكري إلى الخزينة معترضين على الدفع وقد تعقدت التصفية نتيجة لهذه الاعتراضات...».[4]

ارتفعت بعض الأصوات المسؤولة في فرنسا تندد باتفاقية 28 أكتوبر 1819م، وعملت على عرقلة التوصل إلى حل يرضي الطرفين، فقد أثار السيد بستيريش ديون بعض المواطنين الفرنسيين على هؤلاء اليهود وطالب بوجوب الحصول على هذه الديون، وبالتالي دفعها إلى مستحقيها من الفرنسيين عن طريق حكومتهم[5] حكومتهم[5] ونتيجة لهذه الاعتراضات دفعت الحكومة الفرنسية إلى يعقوب بكري مبلغا ماليا قدره 4 ملايين ونصف فرنكا واستبقت 2 مليون ونصف فرنكا في صندوق الإيداعات، وعندما قبض اليهوديان هذا المبلغ من حكومة فرنسا فإن بكري قد انتقل إلى مدينة ليفورنة بإيطاليا وأما بوشناق فقد تجنس الفرنسية واستقر نهائيا في باريس[6]، وبهذا القرار تجاهلت فرنسا ديون الداي حسين، وكانت ترى أن مبلغ 2 مليون ونصف المودع في صندوق إيداعاتها لا يتقاضى أي مبلغ منه إلا الخواص الذي لهم ديون على الشركة اليهودية، وبذلك أخذ الباشا يشكوا بطء القرارات ويتضايق منها والتي أصبحت تستهدف تجميد القضية وتعطيل حقوق الجزائر، ولما

1 – أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص22.
2 – بنور فريد: المرجع السابق، ص496.
3 – عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص10.
4 – حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص140.
5 – محمد زروال: المرجع السابق، ص80.
6 – نفسه، ص81.

أدرك الداي هذا التآمر الفرنسي وتأكد من ضياع حق خزينة دولته سعى للحصول على اعتراف من عائلة بكري بحقه في الدين.[1]

وعلى أساس هذا الاعتراف بادر الداي حسين إلى المطالبة بدفع الدين إليه شخصيا الذي عليها من طرف يعقوب بكري، وفي المقابل وعد بأنه سيتولى هو وليس المحاكم الفرنسية تسديد الديون التي على بكري للدائنين، وكتب الداي بذلك إلى الحكومة الفرنسية ولكن الرد لم يصله.[2]

مرت شهور عديدة دون أن تتحرك الحكومة الفرنسية لإنهاء مشكلة الديون ما دفع بوزير البحرية الجزائرية إلى توجيه رسالة إلى وزير خارجية فرنسا حول هذه القضية، والتي ألح فيها على ضرورة تحمل الحكومة الفرنسية لمسؤولياتها وذلك بتخليص مسألة الديون من المأزق الذي تتخبط فيه، وتمكين التاجر بكري من استلام مستحقاته ملاحظا من جهة أخرى أن هذا الأخير مدين للخزينة الجزائرية بمبالغ كبيرة، وأن الاعتراضات والادعاءات التي ترفع أمام المحاكم الفرنسية ليس لها أي أساس وأن الهدف منها عرقلة رد الحق لصاحبه.[3]

ورغم ما كتبه الداي من رسائل إلى الحكومة الفرنسية إلا أنه لم يستلم أي جواب يذكر، وبقيت الأمور على حالها حتى حدوث القطيعة بين البلدين عندما قررت فرنسا إعلان ا لحرب ضد الجزائر في شهر جوان 1827م[4]، ومن خلال ما سبق يتضح أن فرنسا عمدت إلى تعقيد قضية الديون بينها وبين الجزائر حتى تتسنى لها فرصة تحقيق مخططاتها التوسعية ويتضح ذلك من خلال الأمور التالية:

- إن فصول اتفاقية أكتوبر 1819م أدرجت ضمن بنودها بندا مبهما والمرقم بالرقم 4، حيث نص هذا البند ضرورة فتح الباب على مصراعيه لكل من هب ودب من الفرنسيين للادعاء بأن له دين على التاجر بكري والشركة اليهودية دون وضع قيد لذلك يحميه من ادعاءات المغامرين والدائنين المصطنعين، وهو البند الذي جاء بالصيغة التالية «... من المتفق عليه أنه من المبلغ الذي يسلم للسيد بلفيل باعتباره مفوضا للسيدين بكري وبوشناق فإن الخزينة الملكية ستحتفظ بالمبالغ التي هي محل اعتراض في حق التاجرين إلا أن يحصل مفوضهما إما بالتراضي مع المدعين أو عن طريق المحاكم على

1 - محمد زروال: المرجع السابق، ص82.
2 - أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص23.
3 - جمال قنان: العلاقات...، المرجع السابق، ص 315.
4 - نفسه، ص 316.

حق رفع اليد أو بتسديد مستحقات الدائنين...»[1]، وبذلك فتحت فرنسا بندا غير مقيد بالوقت كما فتحت المجال للقضاء الفرنسي للتحقيق في جميع القضايا المتعلقة بهذه القضية، وذلك بهدف ربح الوقت لإيجاد مبررا لتعكير صفوى العلاقات بين البلدين.

- الأمر الثاني أن القنصل الفرنسي أخبر الداي بأن أمواله لا يمكن إعادتها إليه إلى أن تجد الديون حلها وأنه لا يمكن أن يتقاضى منها إلا ما تبقى بعد ذلك الحل، وقد عبّر جون وولف عن ذلك بقوله «... فالنقود كانت نقوده هو وليست نقود بكري ولا بوشناق فكيف يجوز لمحكمة فرنسية أن تسمح لأي شخص أن يسرق نقوده...».[2]
- الأمر الثالث رفض فرنسا للداي حسين باستعادة التاجرين وهو ما أكد للداي حسين بأنه كان مخدوعا.[3]

إن مسألة الديون العالقة بين الجزائر وفرنسا لم تنته إلا بنتيجة وخيمة على الإيالة الجزائرية ومستقبلها بعدما لاحت في الأفق بوادر انهيار الحكم العثماني في الجزائر، وبعد سلسلة من المباحثات في قضية الديون والمراسلات التي قام بها الداي حسين في هذا الشأن والتي باءت بالفشل و لم يلق ردا بشأنها، ويجب الإشارة إلى أن فرنسا منذ حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر كانت تبحث عن ذريعة لتحقيق طموحاتها في الجزائر ووجدت في قضية الديون الفرصة المناسبة لذلك أوعزت لقنصلها دوفال بالعمل على تحقيق هذه الغاية، مما يدفعنا إلى القول أن قضية الديون كانت جزء من المخطط الفرنسي والذي سيجد الفرصة سانحة بعد حادثة المروحة التي نجح دوفال في تمثيلها.

3- مخططات دوفال وحادثة المروحة

عمل بيار دوفال على وضع مخططات استعمارية تترجم تفكيره في كيفية الاستيلاء على الإيالة الجزائرية قبل ظهور النزاع بين الجزائر وفرنسا أي قبل حادثة المروحة بتسعة سنوات، ففي 28 ديسمبر 1819م أعد في مدينة الجزائر مشروعا في شكل رسالة وأرسله مباشرة إلى البارون باسكيي" *pasquier*" ووزير الخارجية الفرنسي، و لم تكن هناك أسباب موضوعية لكتابة هذا التقرير، لأن العلاقات الجزائرية الفرنسية آنذاك

1 - جمال قنان: المرجع السابق، ص312.

2 - جون .ب. وولف: المرجع السابق، ص449.

3 - نفسه.

كانت حسنة، مما يكشف سوء نوايا دوفال الذي سعى طوال فترة إقامته في الجزائر كقنصل عام إلى التجسس* بغية اكتشاف نقاط الضعف لإقناع بلاده على إرسال حملة عسكرية إلى الجزائر.[1]

خلص دوفال في تقريره إلى عدم فعالية الحملات البحرية للقضاء على الجزائر، وضرب لذلك أمثلة عديدة عن الحملات الأوروبية الفاشلة، واستحث حكومته على ضرورة الاعتماد على مخططات الضابط بوتان وأهم ما ورد في رسالته ما يلي: «... لا يجب إخفاء بأننا لن نتمكن أبدا من إخضاع الأتراك الجزائريين بالقصف ولو كان متتاليا، لقد استعملت فرنسا هذه الوسيلة ولكن بدون جدوى، إذ تعرضت مدينة الجزائر في نهاية القرن 17م وفي ظرف 10 سنوات ثلاث مرات إلى القذف بالقنابل، وإذا كان ذلك القصف مدمر فإن الجزائريين أصبحوا بعد مرور وقت قصير أكثر جرأة...».[2]

ومن هذا المنطلق أكد دوفال أن الحملة البرية هي الخيار الوحيد لتنفيذ المشروع الاستعماري، كما راهن على عدم دعم السكان المحليين للسلطة أثناء الحرب، وأكد في خلاصة تقريره على سهولة إنزال الجنود في السواحل الجزائرية[3]، إلا أن هذه المشاريع بقيت قيد الدراسة لأجل معلوم، وقد تعمدنا إدراج نوايا دوفال ومخططاته العدوانية تجاه الإيالة الجزائرية حتى نتمكن من القول أن حادثة المروحة كانت مفتعلة من طرف القنصل دوفال لإيجاد ذريعة لتجسيد طموحاته وأهداف حكومته.

.بمناسبة عيد الأضحى الذي صادف 29 أفريل 1827م وقعت حادثة المروحة الشهيرة، فقد حضر كالعادة القناصل الأجانب ومن بينهم دوفال لتهنئة الداي، ودار الحديث بين الداي والقنصل الفرنسي حول رد فرنسا على طلبه فكان رد القنصل غامضا وكان مهينا للداي، وقد أورد حمدان بن عثمان خوجة جواب القنصل كالتالي «... إن حكومتي لا تتنازل لإجابة رجل مثلكم...»[4]، فغضب الداي من هذا الجواب وأشار

* - في 15 نوفمبر 1817م كتب دوفال رسالة إلى وزير العلاقات الخارجية احتوت على معلومات دقيقة بشأن الوضع العام للإيالة الجزائرية، وأهم ما ورد فيها تغيير الداي علي خوجة لمقر الحكم من قصر الجنينة إلى قلعة القصبة، وفي هذا الإطار وصف تلك القلعة التي تطل على المدينة بالمرعبة، كما جاء في هذه الرسالة خبر تمكن الداي علي من السيطرة على الجيش الانكشاري وإخضاعه، للمزيد أنظر: بنور فريد: المرجع السابق، ص 530.

1 - نفسه.

2 - نفسه، ص 532.

3 - *Roux (Ch), La France et L'Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquête, Paris, Falacan, 1832, p523.*

4 - حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص142.

عليه بمروحة كانت بيده أن يخرج فلمسه طرفها في وجنته وخرج غاضبا، إلا أن دوفال ادعى في تقريره إلى حكومته بأنه ضرب ثلاث مرات.[1]

وبعد الحادثة مباشرة انصرف القنصل إلى منزله حيث اجتمع ببقية القناصل الأوروبيين، وكلف قنصل سردينيا للقيام بالأعمال الفرنسية في الجزائر[2]، وبدل أن تدرس فرنسا المشكل وتتعرف على حقيقته أرسلت الضابط كولي "*Collet*" على رأس عشرة مراكب وطلبت منه أن يحصل على اعتذار من الداي، وقد اشتملت مطالب البعثة الفرنسية على ما يلي:

1. أن يستقبل الباشا القبطان ورئيس أركانه والقنصل بمحضر الديوان والقناصل الأجانب ويعتذر أمامهم إلى دوفال.
2. أن يرسل بعثة برئاسة وكيل الحرج إلى الأسطول الفرنسي ليعتذر باسم الباشا إلى القنصل، وفي جميع الحالات يرفع العلم الفرنسي على جميع القلاع الجزائرية بما في ذلك القصبة وتطلق مائة طلقة مدفعية تحية له، وكانت تعليمات كولي تقتضي أنه في صورة قبول الباشا أحد الحلول الثلاثة يتقدم إليه بعد ذلك بعدة مطالب فرنسية تتضمن دفع التعويضات ومعاقبة الجزائريين المسؤولين عن الأضرار بالمنشآت الفرنسية، وحق تسليح هذه المنشآت في المستقبل، ومن جهة أخرى اقتضت التعليمات أنه في حالة عدم استجابة الباشا لواحد من الاقتراحات يعلن الحصار رسميا على الجزائر، وأعطي الداي مهلة 24 ساعة لتنفيذها، وكان من الطبيعي أن يرفض الداي هذه الاقتراحات التي لا تتماشى مع السيادة الوطنية.[3]

ومما تجدر الإشارة إليه أن فرنسا كانت عازمة على احتلال الجزائر وغزوها في كل الحالات[4]، وبعد رفض الداي المطالب الفرنسية وعدم تقديم أية ترضية للطرف الفرنسي فرضت فرنسا حصارها البحري على الجزائر بداية من 16 جوان 1827م، أي بعد شهر ونصف من رفض الداي حسين إعطاء ترضية للأسطول

1 – أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص24.

2 – سيمون برايفر: المصدر السابق، ص39.

3 – يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص131.

4– إسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2000، ص 389.

الفرنسي الراسي أمام مدينة الجزائر آنذاك، وكانت الحكومة الفرنسية تسعى للحصول على هذه الترضية لتجعل من نفسها الدولة صاحبة الامتيازات الخاصة بالإيالة الجزائرية.[1]

ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا القول بأن الإيالة الجزائرية في آخر عهدها شهدت انهيارا عسكريا واقتصاديا وسياسيا عجل بفنائها وزوالها، لذا استغلت فرنسا الفرصة لتنفيذ مشاريعها التوسعية وأهدافها الطموحة تجاه الجزائر، ولم تكن حادثة المروحة إلا جزء بسيط من المخطط العام الذي رسمته فرنسا في سياستها مع الجزائر، وبفرض الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية تدخل الجزائر مرحلة أخرى من تاريخها الوطني تختلف عن المراحل السابقة في علاقاتها الدولية، إذ أثمر هذا الحصار فيما بعد على وضع حد لأسطورة دار الجهاد والتي وقفت في وجه التحرشات الأوروبية لمدة ثلاثة قرون، وتمكنت فرنسا في الأخير من تكسير جدار الرعب الذي أرعد أوروبا طيلة العهد العثماني.

1 – ناصر الدين سعيدوني: "الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827-1830م"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع5، تونس، 1976، ص35.

خاتمة

خاتمة:

يتضح من خلال ما سبق دراسته أن تعفن الأوضاع السياسية للإيالة الجزائرية وتـــدهورها في أواخـــر عهدها كان نتيجة للعديد من العوامل والتراكمات، ولعل في طليعتها فساد الفرقـــة الإنكشـــارية وانحـــراف سلوكها والتي أصبحت تتدخل في الشؤون السياسية للإيالة الجزائرية، وطبعت دورها بممارسات انحرافيـــة لا تتماشى مع المعايير الدولية والمخولة لهذه الفرقة، وقد نتج عن انحراف هذه الفرقة فيما بعد تقـــويض أركـــان الدولة الجزائرية وإدخالها في فوضى سياسية، نتيجة الاغتيالات التي نفذتها في حق بعـــض الـــدايات وبـــذلك ساهمت هذه الفرقة بشكل مباشر في انعدام الاستقرار الداخلي الذي يضمن الوقـــوف في وجـــه التحـــديات الخارجية.

ومن جهة أخرى أدت السياسة الضريبية التي انتهجها الحكام العثمانيين في الجزائر إلى انعدام الـــرابط الروحي بين السكان والسلطة، مما وفر فرصة مناسبة لبعض الطرقيين لجر الأهالي للقيام بتمردات ذات طـــابع قبلي ساهمت في فقدان الثقة بين الأهالي والسلطة هذا من جهة، كما أثرت من جهة أخرى على الجهاز الحربي للإيالة الجزائرية وذلك نظرا للإمكانيات المادية والبشرية التي سخرتها الإيالة لإخماد هذه التمردات ومـــا نـــتج عنها.

خضعت العلاقات الجزائرية الأوروبية خلال القرن 19م للتحولات الجديدة التي شهدها البحر الأبيض المتوسط أثناء الثورة الفرنسية، مما أدى بالدول الأوروبية إلى التنافس فيما بينها للتقرب من الجزائر والعمل على إقامة علاقات وطيدة تضمن لهم امتيازات سياسية واقتصادية وعسكرية، وبانتهاء المشروع النـــابليوني ووأده في معركة واترلو أعادت تلك الدول نظرتها للعلاقات التي تربطها مع الجزائر، وبذلك يمكـــن القـــول أن تلـــك العلاقات لم تكن مبنية ومؤسسة على نظرة طويلة المدى وإنما كانت ظرفية أرغمت عليها الـــدول الأوروبيـــة جراء صراعاتها الداخلية.

لقد كان مؤتمر فينا أحد المنابر الدولية التي وحدت نظرة أوروبا تجاه الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط، وبما أن هذا المؤتمر انعقد للنظر في المسائل الأوروبية وتداعيات الثورة الفرنسية فإنه لم يمنعه ذلك مـــن التطرق إلى المسائل التي تخص الملاحة المتوسطية وإدراج القضية الجزائرية كقضية محورية في أعمال دوراته، وقد كان للسير سيدي سميث دور بارز وفعال في هذا المجال، وبناء على أفكاره ومشاريعه أدرجت القضية الجزائرية كمحور أساسي في المؤتمر، الذي أوصى في الأخير بضرورة وضع حد لاسترقاق المسيحيين في المرحلـــة الأولى وتوقيف نشاط القرصنة فيما بعد.

وتماشيا مع هذه القرارات كانت هناك دوافع عديدة دفعت بريطانيا لتنفيذ حملتـــها البحريـــة والـــتي استهدفت الإيالات العثمانية في إفريقيا الشمالية، ووجدت نفسها مرغمة نظرا لموقعها الجديد في أوروبا وساحة البحر الأبيض المتوسط لتنفيذ حملة بحرية تستهدف الإيالات المغاربية لإخبارها بقرارات المؤتمر الدولي في فينـــا وإجبارها على وضع حد لاسترقاق المسيحيين وأعمال القرصنة، وقد سارعت بريطانيا لتنفيذ مشروعها حـــتى تقطع الطريق أمام فرنسا وذلك في إطار التنافس الدولي على ساحة البحر الأبيض المتوسط.

أسفرت حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر عن نتائج وخيمة وأحدثت انعكاســـات إقليميـــة ودولية خطيرة، حيث تسببت هذه الحملة في تحطيم القدرات الدفاعية للإيالة الجزائرية وذلك بعدما تمكنت من إحراق نصف ترسانتها البحرية، ومنذ هذا التاريخ بدأ العد العكسي للإيالة الجزائرية نحو التـــدهور والتقهقـــر كما قيدت هذه الحملة الإيالات المغاربية باتفاقيات حرمتها من مصادر دخل معتبرة مما انعكس سلبا على المجال الاقتصادي والاجتماعي، ويجب أن نؤكد على أن حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م قـــد نجحت إلى حد كبير في شل حركة الأسطول الجزائري، وذلك نتيجة للانعكاسات التي تمخضت عنها، كمـــا ساهمت هذه الحملة من جهة أخرى في إحداث تغيير مفاجئ في المعادلة المتوسطية ونقل مركز القوة إلى الجناح الشمالي للبحر الأبيض المتوسط.

شجعت الظروف المتدهورة للإيالة الجزائرية والتي تمخضت عن حملة اللورد إكسموث فرنسا للقيـــام بتحقيق مخططاتها، وذلك بعدما درست بكل دقة أوضاع الإيالة الجزائرية في العقـــود الأخـــيرة مـــن عمرهـــا وأيقنت نجاح مشروعها خاصة في ظل انعدام أسطول بحري للدولة الجزائرية قادر على التصـــدي للحمـــلات الخارجية، وبذلك تمكنت بريطانيا من توفير الجو الملائم للمشاريع الفرنسية تجاه الجزائر بعدما شـــهد التنـــافس بينهما ردحا من الزمن حول الإيالة الجزائرية لاستغلال إمكانياتها، ومن جهة أخرى تمكنـــت حملـــة اللـــورد إكسموث من وضع حد نهائي لقضية استرقاق المسيحيين في البحر الأبيض المتوسط، مما أدى بالإيالات المغاربية إلى فقدان مصدر دخل مهم كان ينتج عن مبالغ افتداء الأسرى، وفي ظل انعدام سياسة التعويض وجدت هذه الإيالات نفسها أمام مستقبل مجهول.

وزادت الأمور سوءا بعدما تحزبت الدول الأوروبية في مؤتمر إكس لاشابيل 1818م بوضع حد للنشاط البحري مما انعكس سلبا على مصير الإيالات المغاربية بما فيها الجزائر، ومن جهة أخرى نؤكد على أن انهيـــار الدولة الجزائرية كان بانهيار أسطولها البحري إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى.

وعلى الصعيد الدولي قد ساهمت حملة اللورد إكسموث وانعكست على حجم المساعدات المغاربيـــة المقدمة للدولة العثمانية في حروبها بالبلقان، وقد كانت جل المساعدات لا تتفق مع المعايير الدولية للأســـاطيل الحديثة، وبذلك ساهمت هذه الحملة بشكل أو بآخر في هزيمة الطرف الإسلامي في معركـــة نـــافرين 1827م وذلك لانعدام العدد الكافي من السفن والمجهزة بالترتيبات الحديثة حتى تساند بها الدولة العثمانيـــة في حروبهـــا الخارجية.

وعلى صعيد آخر لم تكن القرصنة التي نددت بها المؤتمرات الدولية في الفترة الممتـــدة مـــن 1815 إلى غاية 1819م سوى ذريعة لإفشال القدرات الدفاعية الجزائرية والتخلص من قوتها المهيمنـــة كذريعـــة الغـــزو الأمريكي للعراق سنة 2003م، ونستسمح هنا القارئ في استطراد فرضه الموضوع، إن حملة اللورد إكســـموث على الجزائر قد استعملتها حكومة بلير لتبرير الحرب الجديدة التي شنتها أمريكا على العراق سنة 2003م، فقـــد صرح وزير خارجية الحكومة البريطانية أثناء الإعداد الدعائي للحرب ضد العراق بما محتـــواه «...أن الإنجليـــز يتدخلون في العراق كما فعلوا في 1816م بوضع حد للصوصية البحرية...».

هدفت أوروبا من خلال القضاء على الإيالات المغاربية إيجاد فرصة لأســـاطيلها في البحـــر الأبـــيض المتوسط والتخلص من دفع الإتاوات السنوية التي تقيدت بها مدة من الزمن، ولما أحســـت أوروبـــا بـــاختلال موازين القوى نظرا لعدة تغيرات طرأت على ساحة البحر الأبيض المتوسط ولصالحها، بادرت إلى سن قـــوانين لإجبار الإيالات المغاربية للخضوع لإرادتها، وانتهجت استراتيجية تتسم بالمرحلية لتهديم اقتصـــاد الإيـــالات المغاربية وقوتها، فبداية بإبطال عادة استرقاق المسيحيين ودور إكسموث في هذا الشأن لجأت إلى مرحلة أخرى فيما بعد لإجبار الإيالات المغاربية على وضع حد لنشاطهم البحري وفق قرارات مؤتمر إكس لاشابيل.

وقد راهنت أوروبا بكاملها على نجاح مهمة إكسموث سنة 1816م في سياستها الدوليـــة الجديـــدة حيث بعد نجاح هذه الحملة جددت بريطانيا ثقتها في الاستراتيجية العسكرية كحل وحيد وكفيـــل لإرغـــام الدول المغاربية للخضوع إلى مطالبها، وهذا ما تجلى في إصرارها على تأكيد فعالية الرابطة البحريـــة وقبولهـــا لفرنسا كطرف محوري رغم العداء التقليدي بينهما.

وبعد كل هذا يمكننا القول أن حملة اللورد إكسموث على الجزائر قد أحدثت تأثيرات دولية وإقليمية تأثرت بها كافة الدول المتوسطية لما أحدثته من انعكاسات طويلة المدى كان لها الأثر البالغ في إحداث تغييرات جديدة على الساحة الدولية، وبذلك يمكننا إدراجها ضمن حلقة الصراع الحضاري بـــين الشـــرق والغـــرب وتكملة لسلسة المخطط الصليبي الذي يستهدف بلاد الإسلام، ومن جهة أخرى يمكننا القول أن هذه الحملـــة

قد كسرت جدار الحصن المنيع للإيالة الجزائرية والذي ظل صامدا طيلة ثلاثـــة قـــرون في وجـــه التحـــديات الأوروبية، وبالرغم من أن هذه الحملة كانت تهدف إلى تهديد الجزائر لا احتلالها فإنها قد وفرت مـــن جهـــة أخرى الأجواء الملائمة للاحتلال الفرنسي فيما بعد نظرا للتدهور العام الذي شهدته الإيالة الجزائرية بداية مـــن تاريخ هذه الحملة.

الملاحق

الملحق رقم (01): مقتطفات من تقرير بوتان عن الجزائر سنة 1808م[1]

«استطلاع المدن والحصون وبطاريات مدينة الجزائر ونواحيها الذي أنجز بمقتضى أوامر وتعليمات صاحب السعادة سيدي ديكري وزير البحرية والمستعمرات والمؤرخة في 1 و 2 من شهر مارس 1808 لإعتماده كمشروع لإعداد حملة وتوجيهها ضد هاته البلاد والإستقرار نهائيا في هاته البلاد.

كل العناصر التي يتمتم تناولها لإعداد المشروع المذكور هناك عنصرين أساسيين وهي : مكان الإنزال والمقاومة التي يتحتم التغلب عليها بعد ذلك: إن العنصر الأول يجد حلاله في الدراسة المفصلة لطبيعة الأرض، والثاني سيتضح بوصف الحصون وتقدير قوات الداي، سنشرع إذن في الكلام أولا عن الأرض ثم عن الحصون والبطاريات ثم نتناول بعد ذلك مختلف المسائل».

وبعد أن استعرض الأماكن القابلة للإنزال في شرق مدينة الجزائر وتبين معايبها أردف مؤكدا:

«لم يبق إذ سوى الرقعة الواقعة بين رأس قاكسين وسيدي فرج وما تحتها، فهنا بالفعل المكان اللائق لذلك، فالشاطئ في هذه الرقعة رملي. وفي كل هذا الجزء لا توجد لا بطارية ولا حصن ما عدا البرج الوحيد عند سيدي فرج والذي لا يستحق أن يوضع في الإعتبار. فهو مربع الشكل وذو إثنى خمسة أمتار وبه مدفع واحد صغير في حالة سيئة. فهو برج قديم لن يستطيع الصمود أمام قصف مدفعي حتى ولو كان خفيفا»

وترتيبات الهجوم العامة الأخرى تتمثل في إرسال مفرزة من القوات أمام مدينة وهران والعمل على أن يكون باي قسنطينة في حالة حرب مع باي تونس وقيام بحريتنا أثناء عملية الإنزال عند سيدي برح، في حالة توفر سفن كافية، باستعراضات متحرشة أمام مرسى وميناء مدينة الجزائر لأجل تثبيت الجزائريين عند بطارياتهم وهو شيء يعجبهم كثيرا»

قوات الداي

«إن المشاة تتكون من الأتراك بمعنى أولئك الذين ولدوا مباشرة من الشرق وكذلك من الكلوغلية أبناء الجنود الأتراك الذين رخص لهم بالزواج في الجزائر ومن عدد قليل من الزواوة. وجميعهم يمكن أن يصل عددهم إلى خمسة عشر ألفا، أي عشرة آلف تركي وخمسة آلاف كلوغليب ومن هذا العدد تتشكل حاميات مختلف المدن في البلاد ولن يبقى في مدينة الجزائر أكثر من عشرة آلاف جندي ففي الحملة ضد تونس ثم تعبئة ثمانية آلاف جندي ولم يبق سوى عدد قليل من القوات في مدينة الجزائر وكل الناس لاحظت ذلك».

قوات الداي في حالة الحرب

وبعد أن أشار إلى الحملة الأسبانية الأخيرة ضد الجزائر (1775) وفشلها أضاف بكون» الجزائريين د قاموا في ذلك الوقت حسب قولهم، بتعبأة 80 ألف جندي لكن الميل إلى المبالغة الذي يتصف به هؤلاء الناس يسمح بتخفيض هذه العدد بدون الخوف من الغلط، إلى 60 ألفا، وهو أقصى ما يمكن أن يجمعه الداي من القوات في حالة كون الظروف جد مواتية بالنسبة له[1]

صادرات الجزائر

«بصفة عامة، فإنها (الجزائر) لا تصدر أي شيء من المنتوجات المصنوعة ما عدا بعض السلع الترفيهية كالمحافظ وماء الورد والمناديل الحريرية التي يستعملها نساء البلاد كمحازم يتمطقن بها. وتصنع الزرابي في القالة كما تصنع في مدينة الجزائر محازم ومناديل التي تكلمنا عنها وكذلك كمية قليلة من الملاءات الخشنة وتصنع في الجبال الأغطية والمعاطف (البرانس)».

وتصدر على الخصوص

«القمح، الشعير، الحنطة، القمح الصلب الذرة والرز هو من النوع الردي» الشمع والعسل وزيت الزيتون والبرتقال والليمون والكرموس وقليل من التمر كما تصدر العنب والجلود والصوف واللوز. ومن الحيوانات الأبقار والأغنام والخيول وغيرها وفي السنوات الجيدة تصل مشتريات الشركة الإفريقية في ميناء بونة وحده إلى ثمانمائة ألف كيلة[1] وستة عشر ألف قنطار من الصوف».

الواردات

«تستقبل بعض السلع من أزمير ودمشق ومن مصر وتستقبل من اوروبا وخاصة من فرنسا، الأقمشة والكتان الهندي الرفيع والأواني المعدنية المنزلية والحديد والصلب والألمنيوم والرصاص والقصدير وكذلك أدوات الحرف الرئيسية والأقمشة الحريرية والمناديل الحريرية. أما التجهيزات

العملة

تقوم الإبالة بسك السلطاني والنصف السلطاني وربع سلطاني والسلطاني الجزائري يساوي أحد عشر فرنكا وينقسم إلى عشر بطاك شيك. والبطاك هي عملة عملية تساوي ثماني موزونات والموزونة الواحدة تساوي 2 صول وواحد على ستة عشر من الفرنك. وهكذا فإن البطاك شيك تساوي اثنان وعشرين صولا. كما يسك بها السلطاني زر محبوب وهو مثل سلطاني السيد الكبير (أي السلطان العثماني) وإنما ينقش عليه اسم الباشا داي الذي يحكم في البلاد. وسلطاني القسطنطينية له نفس قيمة السلطاني الجزائري.

والقرش (من الفضة) هو أيضا عملة عملية ويساوي 24 موزونة ونصف القرش تحت اسم البيست ويسمى أيضا بالدويلة قورنة. لقد ضربت هذه العملة في جميع الأوقات مثلها مثل الموزونة... وتوجد أيضا عملة تدعى بالأسير (أي الدرهم) وهي محدودة التداول أما العملات الأجنبية فهي مثل السلع قيمتها تتحدد حسب السعر اليومي الجاري.

[1]- جمال قنان: نصوص ووثائق...، المرجع السابق، ص ص 306-307.

الملحق رقم (02): مذكرة سيدني سميث المقدمة لمؤتمر فينا

MÉMOIRE

SUR LA NÉCESSITÉ ET LES MOYENS DE FAIRE CESSER LES PIRATERIES DES ÉTATS BARBARESQUES.

Londres, 31 Août 1814.

Pendant que l'on discute les moyens d'opérer l'abolition de la Traite des Nègres sur la côte occidentale de l'Afrique, et que l'Europe civilisée s'efforce d'étendre les bienfaits du commerce, ceux de la sécurité des personnes et des propriétés dans l'intérieur de ce vaste Continent, peuplé d'hommes doux, industrieux et capables de jouir au plus haut degré des avantages de la civilisation, il est étonnant qu'on ne fasse aucune attention à la côte septentrionale de cette même contrée, habitée par des pirates Turcs qui non seulement oppriment les naturels de leur voisinage, mais les enlèvent et les achètent comme les esclaves pour les employer, dans les bâtimens armés en course, à arracher à leurs foyers d'honnêtes cultivateurs, de paisibles habitans des côtes de l'Europe. Ce honteux brigandage ne révolte pas seulement l'humanité, mais il entrave le commerce de la manière la plus sensible, puisqu'aucun marin ne peut naviguer aujourd'hui dans la Méditerranée, ni même dans l'Atlantique, sur un bâtiment marchand, sans éprouver la crainte d'être enlevé par des pirates, et conduit esclave en Afrique.

Le Gouvernement d'Alger se compose des officiers d'un Orta au régiment de Janissaires, soldatesque révoltée, prétendant ne pas reconnaître, même en apparence, l'autorité de la Porte Ottomane, qui cependant n'avoue pas cette indépendance : le Dey est toujours celui des officiers de l'Orta qui s'est le plus distingué par sa cruauté. Il se maintient à la tête de la régence, ou Divan, en enrichissant ses confreres, c'est-à-dire, en leur permettant toutes sortes de violences en Afrique, et de pirateries par mer contre les nations Européennes faibles, ou dont il n'a pas à redouter la vengeance immédiate.

Le pavillon Ottoman même ne suffit pas pour protéger ses sujets Grecs, et les mettre à l'abri des attentats des corsaires Algériens. Dernièrement le Dey, soit par un caprice de cruauté, soit par une politique barbare dont le but est de détruire le commerce de ses rivaux de Tunis et de Tripoli, a pris les équipages de quelques bâtimens de l'Archipel et d'Egypte, chargés de bled, et tombés en son pouvoir.

Le Pacha d'Egypte, dans sa juste colère, a fait arrêter tous les Algériens qui se trouvaient dans ses Etats, et réclame en vain la restitution des cargaisons injustement saisies par le Dey d'Alger.

La Porte Ottomane voit avec indignation, et même avec embrage, qu'un vassal révolté ose se permettre les actes les plus outrageans, les plus atroces contre ses sujets paisibles, et qu'il entrave un commerce dont elle a plus que jamais besoin pour payer les troupes des Pachas employés sur la frontière orientale de l'Empire Ottoman à combattre les

[1]– علي تابست، مذكرة سيدني سميث...، المرجع السابق، ص173.

ترجمة مذكرة سيدني سميث المقدمة لمؤتمر فينا

ترجمة المذكرة

لندن 31 أغسطس 1814

في الوقت الذي تناقش فيه الوسائل الكفيلة بالقضاء على النخاسة (تجارة العبيد) في الساحل الغربي لإفريقيا، وفي الوقت الذي تحاول فيه أوروبا المتحضرة تعميم منافع التجارة وأمن الأشخاص والممتلكات داخل هذه القارة الشاسعة التي يقطنها رجال طيبون ومهرة وقادرون على التمتع إلى أقصى درجة بمزايا الحضارة، من الغريب أن لا يسترعي انتباهنا الساحل الشمالي من هذه المنطقة نفسها، هذا الساحل الذي يقطنه قراصنة أتراك لا يكتفون بإضطهاد سكان البلدان المجاورة لهم، بل يختطفونهم ويشترونهم مثلما يشتري العبيد لاستعمالهم في السفن المجهزة للقرصنة، وافتكاك فلاحين نزهاء من أسرهم وسكان سالمين من السواحل الأوروبية. إن هذه اللصوصية الفجة لا تثير الإنسانية فحسب، لكنها تعرقل التجارة وتسيء لها حيث لا يستطيع اليوم أي بحري الملاحة في المتوسط وحتى في المحيط الأطلسي على متن سفينة تجارية، دون أن يشعر بالخوف من وقوعه رهينة في يدي القراصنة واقتياده عبيداً إلى إفريقيا.

تتكون حكومة الجزائر من ضباط من الجيش الإنكشاري، وهم عساكر ثائرون يزعمون أنهم لا يعترفون ولو ظاهريا، بسلطة الباب العالي التي مع ذلك لا تقر بهذه الاستقلال: والذي هو دوماً أحد ضباط هذه المجموعة الذي تميّزه قساوته، ومن أجل البقاء على العرش أو الديوان فهو يثري نظراته، أي يمكنهم من البطش في إفريقيا والقيام بأعمال القرصنة ضد الأمم الأوروبية الضعيفة أو التي لا يخشى من انتقامها الفوري.

إن الراية العثمانية نفسها لا تكفي لحماية رعاياها الإغريق، واتهامهم شر اعتداءات القراصنة الجزائريين. وفي المدة الأخيرة فإن "الداي" إما استسلاماً منه لنزواته الشرسة، وإما انتهاجاً نسياسة وحشية يهدف القضاء على تجارة منافسيه في تونس وفي طرابلس، عمد إلى شنق طواقم بعض سفن الأرخبيل ومصر، المحملة بالقمح والتي وقعت في قبضته.

وكان رد فعل باشا مصر في غضبه إيقاف جميع الجزائريين الموجودين في إيالاته، مطالباً بدون جدوى، باسترجاع الحمولات التي صادرها داي الجزائر ظلماً. ولاشك أن الباب العثماني ينظر باستنكار بل باستياء إلى أن يحرق أحد أتباعه على القيام بأعمال مصيبة وبشعة ضد رعاياه المسلمين، وأن يعرقل حركة تجارية هو في أمس الحاجة إليها أكثر من أي وقت مضى لدفع أجور عساكر الباشا المتواجدين على الحدود الشرقية للامبراطورية العثمانية لمحاربة الوهابيين وغيرهم من القبائل العربية التي ما فتئت، تحت نفوذ هؤلاء الطائفيين تقوم بغارات تهدد وجود هذه الحكومة.

ومن جهة ثانية فإن أوروبا تمتع بدعم الحكومة العثمانية من حيث أنها سلطة معترف بها، وحكم باستطاعته احتواء الباشوات والبايات الثائرين، ومنعهم من القيام بأعمال قرصنة في البحار على غرار الجزائر. إن هذا الإهتمام من أوروبا نابع بوجه خاص من حاجة أوروبا في معظم الأحيان إلى استيراد قوح البحر الأسود أو النيل وهي المناطق التي تتوفر فيها هذه المادة بكثرة، حيث أن المواسم الزراعية السيئة التي يشهدها شمال الإقليم العثماني تقابلها دوماً مواسم زراعية جيدة في الجنوب في نفس السنة والعكس بالعكس.

والحال أنه، إذا كان بربري، يدعي أنه أمير - ستقل رغم أنه غير معترف به من قبل السلطان العثماني، وليّه الشرعي، إذا كان يستطيع حسب هوايته أن يهدد ويرعب ويشتت الإغريق ويحتال البحرية من رعايا الدول الأوروبية الصغيرة التي تمارس وحدها تجارة نعتبرها سفن القوات العظمى غير مربحة بما فيه الكفاية لتحلو حلوقها، لأن هذه السفن لا تستطيع أن تمارس الملاحة بهذا الثمن المنخفض. إذن إذا كان هذا الرايس القرصان الجريء يستطيع عندما يخطر له ذلك أن يوقف حمولات القمح الموجهة إلى أوروبا، فإن الشعوب المتحضرة تقع من جراء ذلك تحت إرادة رئيس عصابة لصوص يمكنه دون علم من هذه الدول أن يريد من تعاسة هذه الشعوب بل يستطيع تجويعهم في زمن نقمه.

ويتوفر البربري أيضاً على وسيلة ناجعة لاختلاس أموال الأمراء المسيحيين، فهو يهددهم (وهذا ما فعل أخيراً مع صقلية) بقتل رعاياهم الذين وقعوا في قبضته.

وما يؤكد تفنيد وعيده، وحشيته المعروفة التي تصبح وسيلة للحصول على أموال أمير مسيحي لتمويل الحرب التي يشنها على أمير مسيحي آخر.

وبهذه الطريقة يستطيع أن يشرك كل بلدان أوروبا في هذه الحرب وإجبار الأمم الواحدة تلو الأخرى على دفع ضريبة وحشيته بشراء حياة هؤلاء العبيد التعساء والسلم. ولا جدوى من التأكيد بأن هذه الوضعية ليست بشعة، لكنها غير معقولة، ولا تخلو من إساءة للدين والإنسانية والشرف.

إن تقدم النور والحضارة لابد أن يدحر هذا الوحش.

ويبدو أن الوسائل العسكرية التي استخدمها لحد اليوم الأمراء المسيحيون لمواجهة عساكر الدول البربرية لم تكن غير كافية فقط لكنها أفضت في معظم الأحيان إلى زيادة دسم السلطة الخطيرة التي يمتلكها هؤلاء البرابرة، وإن أوروبا قد بقيت لمدة طويلة تعتمد على جهود فرسان القديس يوحنا القدسي St Jean de Jerusalem ولم تتمتع بما فيه الكفاية إلى أن هذا النظام الفروسي لم يكن له في المدة الأخيرة لا السلطة الكافية وربما أيضا أنه لم يبق له الطاقة الكافية لمواجهة ودفع الاعتداءات المتجددة دائما التي كان يقوم بها العديد من القراصنة.

والواقع أنه بحكم تأسيسه أصلا، فإن نظام ما لطة، الجبر على عدم التعامل مع غير المسيحيين، لا يمكنه أن يستفيد من كل الإمكانيات التي توفرها السياسة بإبرام معاهدات تحالف مع الأنظمة التي تقع هي نفسها ضحية لنظام القرصنة أكثر مما تمارسه مثل تونس وطرابلس اللتين يتحكم [illegible] ن البلدين واللذين أبديا منذ مدة حسن استعدادهما، وإمكانيتها أن يقيا مع الدول العظمى الأوروبية علاقات تجارية وسلاقات حسن الجوار. وهكذا فإن إحياء هذا النظام بعد الانتحار السياسي الذي طبقه على نفسه، لا يمكن أن يكون وحده لتحقيق الهدف الذي تصبو إليه. وإن هذا الهدف النبيل يرمي إلى وضع أوروبا نهائيا في مأمن من اعتداءات القراصنة الأفاقة، واستبدال دول قراصنة أساسا مثل بابا عروج، بحكومات مفيدة للتجارة ومنسجمة مع جمل الأمم المتحضرة.

والآن ما هي الوسائل التي يتعين استخدامها؟

إن المضي أسفك يد ان تشاء اقتناعه أوروبا برمتها. وهذا الإقتناع نابع من ثلاثين سنة من الدراسة والتفحص العميق، ولم ينقطع طوال مدة وظيفته في البلاط العثماني عن الانكباب على الموضوع الذي يعالجه اليوم. وقد عكف على هذا الموضوع في الخفاء، وعلى متن أساطيل هذه القوة نفسها، وفي علاقاته المعروفة نسبيا مع أمم [illegible] وقبائلها.

إن هذا الإقتناع الداخلي بامكانه توقيف تصوصية البلدان البربرية بسرعة وليس هناك وسيلة أحسن لاثباتها من عرضه القيام شخصيا بهذه العملية إذا ما وضعت تحت تصرفه الوسائل اللازمة.

ويدافع من ذكريات دروس الوعظ التي كان يلقيها كفارس، ورغبة منه في إثارة الحمية لدى الفرسان المسيحيين الآخرين، يقترح على الأمم الأكثر اهتماماً بنجاح هذه العملية النبيلة أن يتعهدوا بموجب اتفاقية بأن يقدموا فرقاً عسكرية من قواتهم البحرية والبرمائية، التي دون أن تحمل أية راية ودون أن ترتبط بالحروب أو بالأزمات السياسية للأمم، تتولى بصورة دائمة حراسة سواحل المتوسط وتحتي بحراقة وتوقيف وملاحقة جميع القراصنة في البر والبحر. إن هذه السلطة المعترف بها والمحمية من طرف كافة الدول الأوروبية لا تعيد إلى التجارة أمنها فحسب، لكنها ستقضي إلى "تمدين" السواحل الإفريقية، بمنح السكان من مواصلة ممارسة القرصنة على حساب صناعتهم المنتجة وتجارتهم المشروعة.

وستبدأ هذه القوة الحامية والمتيدة بحصار مشدّد على القوات البحرية التابعة للقراصنة البرابرة حيث وجدت وبالتزامن مع ذلك ينبغي على سفراء جميع ملوك ودول المسيحة أن يساندوا بعضهم البعض بتبليغ الباب العالي العثماني بأنه لا يمكنه التخلص من مسؤولية الأعمال العدوانية التي يقوم بها رعاياه، إذا تمادى في السماح إلى دولة بتوظيف العساكر في إفريقيا، بدون أية جدوى، بينما يمكن لهذه القوات أن تستخدم ضد أعدائه بدلا من أن تستخدم ضدّ القوات العظمى الأوروبية، أصدقائه والمطالبة من الباب العالي أن يدين رسميا بهذه الأعمال ويضع منعاً حقيقياً الحروب التي يشنها القادة المتمردين على أوروبا.

ويمكن مثلاً أن تحثّ الباب العالي العثماني على ترقية وعجازة الانكشاريين وربان السفن وغيرهم من رجال البحرية الجزائريين الذين يلبون نداء السلطان، وبهذه الطريقة سيجد "الداي" نفسه معزولاً وبدون وسائل دفاعية.

ونفس هذا النفوذ يمكن أن يستخدم في تونس، لاسيما وأن هذا البلد في حرب مع الجزائر التي يخشى منها الكثير. ومعلوم أن رئيس الحكومة التونسية يختلف تماماً من حيث المزاج مع داي الجزائر: وهو على أتم الاستعداد للقيام طوعيا بكل ما يمكن أن يطلبهم في "تمدين" دولته وجلب الازدهار لمملكته. وينبغي أن يكون السلم بين تونس وساردينيا، التي عانت كثيراً من جراء اختطاف رعاياها، ينبغي أن يكون الحلقة الأولى من السلسلة، وعليه لا ينبغي أن نهمل أي شيء لإقرار هذا السلم.

أما التفاصيل المتبقية فيمكن أن تتناولها، بعد أن يصادق الملوك على المبدأ، ويمنحوا الثقة والإذن المطلوبين لواضع هذا النص من أجل نجاح هذه العملية.

استلم ودرس وصودق عليه بباريس – سبتمبر 1814.
استلم ودرس وصودق عليه بتورينو – 4 أكتوبر 1814.
استلم ودرس وصودق عليه بفيينا – أثناء المؤتمر.

الإمضاء: سدني سميث

[1]- علي تابست: المرجع السابق، ص ص 168-172

الملحق رقم (03): ترجمة الفرمان الذي أرسله السلطان محمود الثاني إلى عمر باشا داي الجزائر ومضمونه تجديد الولاية.

امير الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام ذو القدر والاحترام صاحب العز والاحتشام المختص بمزيد عناية الملك الأعلى باي بايالة الجزائر الغرب الذي ابقيناه في هذه المرة ولاية الايالة المرقومة محمد باشا دام اقباله يكون في معلومك ايها الباشا الموما اليه بعد وصول هذا الرسم الرفيع السعيد اليك وانك شاكنت من الصادقين في خدمتك لدولتي العلية دائمة التمكين ولسلطنتي السنية المستمرة الى يوم الدين وذلك بمقتضى ما انت عليه مجبول ومفطور من الاستقامة والغيرة في تسوية امورا وجاق المنصور وتسديد احواله واحوال الثغور وانك عامل بجميع الوصايا والتنبيهات المندرجة في امري العالي الشان السلطاني الصادر فيما تقدم وقد صار مجزوم لدى سعادتي وانك دائما بادر بالامتثال لاوامري الجليلة السلطانية ولأجراء ارادتي الملوكية وبناء على ذلك صدر خطي السعيد هذا المقرون بالهيبة والاجلال المتضمن ابقاءك ولاية الايالة المرقومة في عهدتك كما كنت عليه سابقا فالتكن جميع افعالك واطوارك مطابقة لمقتضى الشرع الشريف وموافقة لرضاي الملوكي المنيف بموجب الصدق والاستقامة المرجوان في ذاتك والتهتم في رؤية احوال العباد الذين هم تحت حكمك وتبذل جل مجهودك في اجراء اوامر فرماني ولاجل افادتك بمقتضاك واليا في الايالة المذكورة صدر امري الشريف هذا وبطيه حكمي المنيف وارسل مع والآن بعد ان يصير هذا الأمر في معلومك تكون من الآن فصاعدا على ما انت عليه مجبول من الصدق والاستقامة وتجري احكام العهود الملتزم بها وتهتم في رؤية مصالح العباد التابعين لحكم باي بايالة الجزائر الغرب ونحن احلنا حمايتهم اليك بمقتضى امري العالي وتسعى في تكثير الفنون الواجبة لرفاهية اهل اوجاق المنصور واياك من الخلاف فاتقي منه وباعد على غدر الامكان ولذا حكت بصدور هذا الفرمان العالي الشان فعند وصوله لديكم تعلموا بمقتضى الأمر المشروح في هذا الفرمان الصادر بالشرف والاحترام الواجب له الاتباع والامتثال واجتنبوا من الخلل والحركة بخلاف غاية الاجتناب فاعلمن ذلك في معلومكم واعتمدوا على هذه العلامة الشريفة المحررة في اوائل شهر شوال المكرم سنة ثلثين ومائتين والف

بختام القسطنطينية المحروسة

[1] – مجموعة 3205، الملف الأول، رقم 26.

الملحق رقم (04): ترجمة الفرمان الذي أرسله السلطان محمود الثاني إلى عمر باشا يأمره بإطلاق النصارى المحبوسين عنده من رعية النمسا[1]

[1] – مجموعة 3205، الملف الأول، رقم 27.

الملحق رقم (05): فرمان يوضح استفسار الدولة العثمانية لسفير السويد عن استعداد الدول الأوروبية لمحاربة الجزائر

[1]- خط همايون، ع 17822، علبة 24، رقم 167 تاريخ 1231هـ

ترجمة فرمان استفسار الدولة العثمانية لسفير السويد بشأن استعداد الدول الأوروبية لمحاربة الجزائر

الرئاسة
الأمانة العامة
وزيرنا

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

دفتر : خط همايون
عدد : 17822
تاريخ : 1231

لقد اصبحت ترجمة اوراق الجريدة مرئية من طرف المقام الشاهاني العالي
و هذا ايضا ان شاء الله تعالى يكون كذلك من الامور الخفيفة و يجب أن لا ينسى ان الطوائف الا
الاجنبية قد يلجاون عادة الى المبالغة و الطنطنة في نشر الحوادث للاخافة و الارهاب قصد تورية
و ت مرامي و مقاصد اخرى لهم و لهذا فلا باس من الاستشارة الودية بالسفير الاسوجسي
للاستخبار و الاستفسار عن ماهية الاخبار و انني سوف اكتب الاجابة المفصلة لجوابك في صدر
التقرير الاخر .

الخط الهمايوني .

صاحب الدولة الكرامة و القدرة و المهابة .

سيدي و ولي نعمتي .

للعلم الهمايوني انه بناء على قيام متصرف رودوس بالاشعار اللازم عن الحوادث
و الاخبار المتعلقة بالتحضيرات و الاستعدادات الجارية في جزيرة مالطة للاساطيل و القوات
العسكرية البرية من طرف الدول المتفقة ، كان قد تم ترقيم تقريرى الاخر المتواضع الذى يبين
التفصيلات المتعلقة بالمذاكرات و المداولات التي دارت بين ارباب الشورى و بينما انا بصدد تقديم
هذا التقرير الى العتبة العليا اذا بقطعة رسالة تاتي من ـ والي ديودة ـ ازمير محمد
اغا الى حضرة القبطان باشا مفادها : ان الجزائر التي ظهرت في السفن المستامنه القادمة
من مالطة الى مدينة ازمير تتعرض الى المذاكرات و القرارات التي تم اتخاذها مقدما من طرف الدول
المتفقة للزحف نحو الاوجاقات لغزوها و الهجوم عليها ، الا ان هذا القرار لم ينفذ من طرف تلك
الدول المذكورة و ذلك نظرا لانفساخ و زوال المصلحة التي تم من اجلها اتخاذ قرار الهجوم و الغ
هذه من جهة و من جهة اخرى فان الجزائريين ايضا كانوا قد سمعوا مقدما الخبر
المتعلق بسوء نية الدول المتفقة نحوهم و بدء فهم ايضا قاموا بالتحضيرات و الاستعدادات اللازمة
من اجل الدفاع و التصدى للاعداء ، و زيادة على ذلك فان الاسطول الفلمنكي الذى يقف ازاء
الاوجاقات قد تصالح مع الجزائريين و حاضر المنطقة استعدادا للحرب و القتال مع العدو و الى
جانب الجزائريين و كذلك السب القطع من السفن الانكليزية المتكونة من السفن الصغيرة
و الكبيرة و التي وصلت الى ميناء جنوه قادمة من جبل الطارق قد اضحت ماموريتها تتمثل في القيا
بمبادرة احلال صلح و وئام بين الجزائريين و الفلمنكيين ، كما تطرقت الجرائد الى حوادث اخرى
ايضا حسبما فهم ذلك من محتوى التقرير الذى بعثه القبطان المشار اليه و لذى فقد تم رفع
التقرير مرفقة بتحرير محمد اغا ـ والي ـ ازمير و بالجرائد المذكورة ـ بعد ترجمتها ـ الى
العتبة العليا قصد تحقيق النظر الشاهاني و الاطلاع الهمايوني الكريم .

ان الشئ الذى يلاحظ هو كون الاخبار التي وصلت الينا بخصوص استعدادات
اساطيل الدول المذكورة وقواتها البرية متناقضة مع بعضها البعض فالتقرير الذى جاء من طرف

الرئاسة
الأمانة العامة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

والي ازمير مناقض للتقرير الذي ورد الينا من طرف متصرف رودوس ولذا لم يمكن التوصل الى المقصود عبر هذه التقارير المتناقضة كما لا يمكن الاستفادة في هذا المضمار من سفراء الدول الموجودين في هذه النواحي والاطراف لامكان اتجاههم الى التعليمات في اجاباتهم حتى لا ترتفع الشبه حول الموضوع.

اما بالنسبة لسفير ـ السويد ـ الموجود في هذه الناحية فانه نظرا لسياسة الحياد التي تمارسها دوله ازاء المصالح الغربية ـ اي الاوروبية ـ وبناء على اعطائه سابقا بعض المعلومات الخفية المتعلقة بالدول المتفقة، يمكن الجوء اليه للاستفسار والاستخبار منه بطريقة ودية وفي محمية تامة بواسطة ترجمانه الخاص هذا اذا لمس او شعر او شك في شيء اثناء اجتماعه والتقائه بسفراء هذه الدول.

وذلك من اجل التوصل بواسطته الى المعلومات الصحيحة التي تكسر قيود الشك والشبهة في هذا الموضوع، الا انه لما لم يرد حتى الان جواب عن السفير السويدي احيل بحث الموضوع في هذه الاونة الى مجلس الشورى للتداول والمذاكرة ولقد توصل المجلس في هذا الميدان كما بين ذلك في التقرير الاخر المفصل الى ارجاء توجيه السؤال الى سفراء الدول والكتابة الى القائمين بالاعمال حول الموضوع المطروح في الوقت الحاضر لعدم وجود اية فائدة ملحوظة في ذلك.

كما قرر الانتظار لجواب السفير السويدي حتى يتم الحصول بمقتضاه على ذلك الحين تستمر التحقيقات الخفية الجارية حول الاحداث المذكورة للوصول الى الحقيقة المطلوبة كما قرر المجلس ذلك.

ولا شك ان الامر والفرمان في هذا الميدان لصاحب الدولة والسلطان سيدي وولي نعمتي حضرة البادشاه المحترم.

[1] – خط همايون، ع 17822، علبة 24، رقم 167 تاريخ 1231هـ.

الملحق رقم (06): رسالة من عمر باشا إلى السلطان العثماني

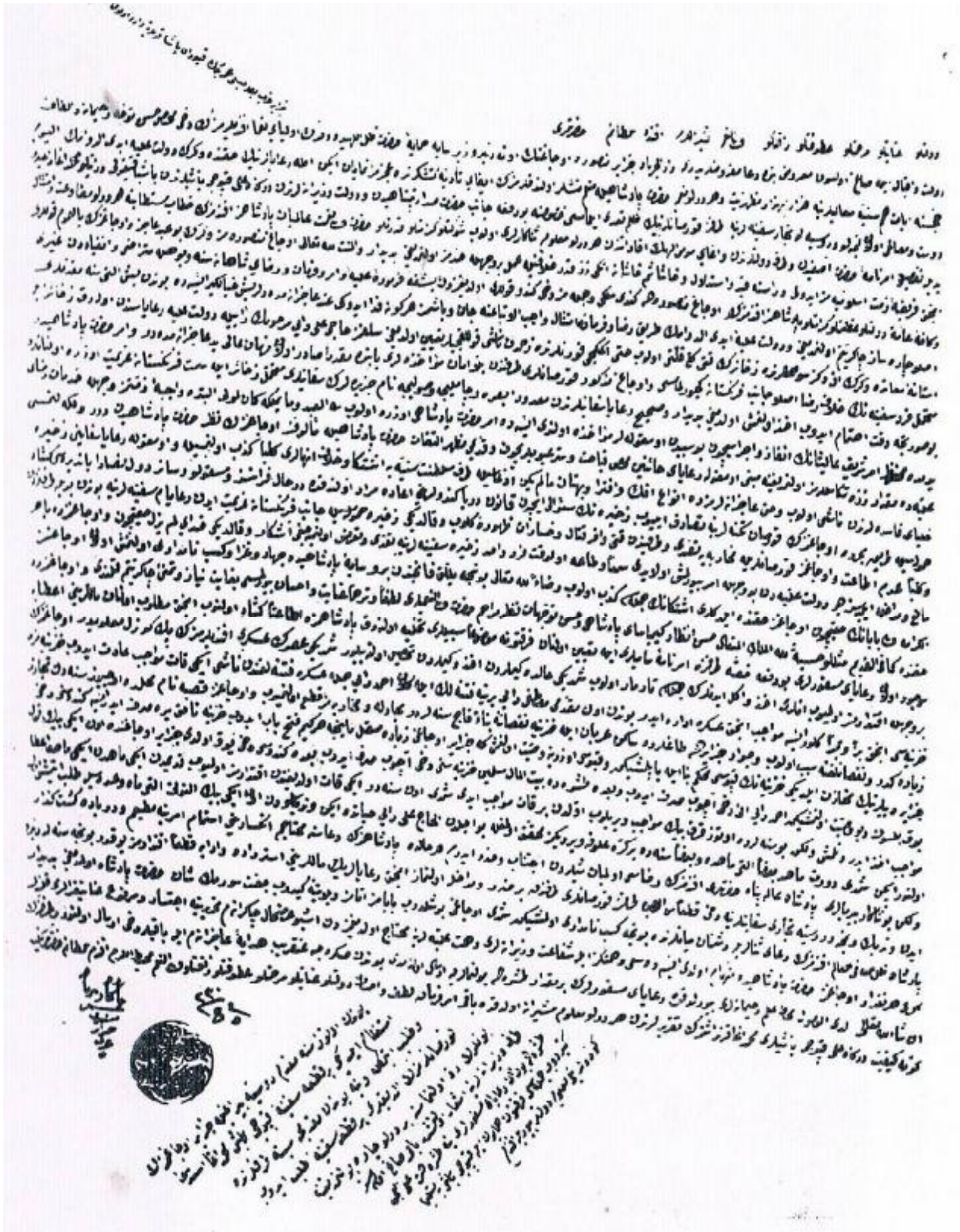

[1]- عبد الجليل التميمي: بحوث ووثائق...، المرجع السابق، ص226.

ترجمة رسالة عمر باشا إلى السلطان العثماني.

صاحب العناية والرأفة ، ولي النعم حضرة سلطاننا (19) .

ان الانكشاريين الذين يتمتعون منذ زمن بعيد بحماية الله وظله على الارض سيدنا السلطان وبقية اعضاده ، يعبرون عن كامل ولائهم وطاعتهم لحضرة السلطان وهم عاجزون عن التعبير عن شكرهم له . لقد طلبتم منا يا حضرة السلطان ان نكف الهجوم على البواخر التجارية الروسية والنمساوية ، حيث انكم ارتبطتم مع هاتين الدولتين ومع أهل الجزيرة (2) بعلاقات ودية . لقد اطلعنا على اوامركم وفرمانكم (3) التي وجهتموها الينا عن طريق علي باشا ومحمد آغا . نعلم حضرة سلطاننا اننا قبلنا كل امر صادر عنه بكل طاعة ، اذ حسب مبادىء ديننا ، نحاول دوما تجنب اي خلاف بيننا ، ذلك ان الاوجاق الانكشاريين المظفرين وعبدكم المتواضع ، هم جميعا رعايا جلالة السلطان . اننا سعداء ان نكون تحت اوامر جلالة السلطان وليس لنا طريق نسلكه غير الانصياع للاوامر السلطانية . ان ذلك لواجب علينا ونحن على استعداد لفداء انفسنا دفاعا عن هذا المبدأ .

* 0 *

منذ خمس أو ست سنوات لوحظ نقص في المواد الغذائية باستانبول وبلدان البحر الابيض المتوسط ، حتى ان والي الجزائر السابق المرحوم الداي الحاج علي ، قد عين حراسا امام الخبازين ، كما انه قد منع بعض البواخر العثمانية المحملة بالذخائر من الاتجاه الى الدول الاوروبية وهو في ذلك قد خالف اوامر الباب العالي ، على ان هناك بواخر أخرى تابعة الى.... (4) متجهة الى اوروبا قد وقعت بايدينا ، لقد احتفظنا بها ونحن في انتظار اوامر الدولة العلية ، ذلك ان ما يملكه العبد هو ايضا ملك لسيده ، سوف لن نتردد في تنفيذ اوامركم ، ومخالفة ذلك يعد جناية ومصدرا للمشاكل . ان طاعتنا للسلطان امر مسلم به ، شريطة ان لا يمس شرف الانكشاريين .

رفعت كثير من الشكايات ضد اوجاقنا الى حضرة سلطاننا ، انها اتهامات باطلة وافتراء واضح . نعلن على حضرة سلطاننا ان قراصنتنا عندما اعترضوا سبيل البواخر الاجنبية ، قد طلبوا اليهم اعلامهم بنوعية الذخائر المحملة، ولكن قوادتلك البواخر الفرنسية والروسية وآخرين من بواخر المسيحيين قد رفضوا ، وعليه فان معركة حربية اندلعت بين الطرفين ، وتسببت في خسائر كثيرة في الارواح والعتاد ، غير اننا قد عدلنا عن مهاجمة بواخر الاوروبيين امتثال لامركم الشريف السلطاني . منذ السنوات الاولى للفتح (5) وبفضل ارادة السلطان ، فان قراصنتنا مشهورون بحروبهم وغنائمهم ، ولكنهم ايضا مطيعون للاوامر السلطانية ، وبالرجوع الى طلبكم اطلاق سراح بعض الاشخاص ، فاننا قد اجبناكم باطلاق سراح باخرة ، اما الاموال المطلوبة استردادها ، فانها صرفت وليس باستطاعتنا تسديدها ، سوف نسخر كل ما سنتحصل عليه من غنائم لادارة الاوجاق ، مدة تفوق سنوات عوض الداي مصطفى بالداي أحمد ، وقد ضعف هذا الاخير اجور الانكشاريين على اثر الثورة التي حدثت ، كما انه بجانب الجزائر توجد جبال يسكنها العربان الذين هم في حرب سجال معنا ، وقد ترتب عن ذلك كله ، افلاس خزينتنا .

ومنذ ثلاثمائة سنة كان دايات الجزائر يحتفظون بالخزينة في القصبة ، وقد اوصدوا الباب وتركوا وصيتهم التي تنص ، على انه اذا جابه الانكشاريون مصاعب جمة ، فانه باستطاعتهم الاعتماد على تلك الخزينة (6) ، ولكن في حالة صرف تلك الاموال في غير مكانها ، فاننا نطلب ضرب عنقه . وبالفعل فان الداي احمد الذي فتح واستحوذ على خزينة السلطين وصرفها عنا وعنهم ، قد اغتيل . وفي ذلك الوقت كان اثنا عشر الف انكشاري يتقاضون أجورهم منذ بضع سنين كان يجب علينا تسديد أجور ما بين ثلاثين واربعين الف انكشاري . ففي سالف الزمن كنا ندفع أجورهم على دفعة واحدة ، ولكن منذ عشر سنوات لم تتمكن من مضاعفة اتاواتهم . كذلك كنا نسدد الاجور كل شهرين ، أما اليوم فان تسديد أتاواتهم يتم مرة واحدة كل اربعة اشهر بالنسبة للبعض ، وستة اشهر بالنسبة للبعض الآخر ، وتسلم ثالث تسديد أجورهم كل سنة . لقد طلب الحاج علي من البندقيين دفع اثني عشر الف التوني (قطعة ذهب) والتي وعدوه بتسديدها خلال ستة اشهر ، غير ان سلطاننا غير راض عن هذا الطلب (7) . أما نحن فقد تجنبنا مطالبة تلك الاموال ، مفضلين رضا السلطان . نعلم حضرة سلطاننا ان قراصنتنا سوف لن يتعرضوا لبواخر تجار البندقيين والنمساويين والروس ، ولكننا لا نستطيع تسديد الاموال التي كانوا يطالبوننا بها .

يا حضرة السلطان بالنظر الى قلة عدد الانكشاريين ، فاننا نطلب منكم ان ترسلوا لنا عددا من الجنود من الاقاليم ، واذا توفر لديكم ذلك فارسلوهم الينا . ان الداي سوف يتجهان الى ملاطيا لحرث ارضيهما . سوف نرسل اليكم قريبا هديتنا .

من داي الجزائر عمر بن محمد ،

في 5 جمادى الثانية 1230/16 ماي 1815

[1]- عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص ص 141-142.

الملحق رقم (07): تقرير آغا تشريفات الجزائر حول كيفية استقبال عمر باشا للقبطان الإنجليزي اللورد إكسموث سنة 1816م

إنه التقرير الذي سلمه آغا التشريفات (الحاج عبد الله) آغا الموجود حاليا بالأستانة في مهمة رسمية حيث كلفه أمير أمراء أوجاق جزائر الغرب عمر باشا بمهمة إيصال الهدايا المتواضعة التي أرسلها الباشا المذكور باسم أوجاق جزائر الغرب المنصورة إلى الدولة العثمانية العلية وتقديمها إلى المقام الشاهاني العالي والتقرير المشار إليه أنفا يتعلق بمسألة الأسرى الذين كانوا سبب الخلاف الذي نشب بين الباشا والإنجليز.

للعلم الهمايوني أنه في اليوم الأول من غرة جماد الثاني من هذه السنة المباركة جاء القائد الإنجليزي بأسطوله المتكون من سفينة ذات ثلاثة مخازن وخمس قطع من الرافعات وفرقطين وقوروت وبريق متنوعة الأحجام. ويصل عدد هذه القطع إلى أربعين قطعة. جاء القائد المذكور بأسطوله إلى واجهة أوجاق جزائر الغرب، وبعد أن رسا بالقرب من الأوجاق، أرسل مبعوثا إلى الباشا ليخبره بأنه يريد افتداء الأسرى السردانيين الموجودين في أوجاق الجزائر لأن هؤلاء الأسرى يعتبرون من رعايا إنجلترا لكون سردينيا كانت تحت إدارتها. فإذا وافق والي الجزائر على ذلك، فإنه مستعد أن يدفع مقابل كل رأس من هؤلاء الأسرى البالغ عددهم 50 أسيرا ألف ريال. وقد وافق أمير أمراء جزائر الغرب على الاقتراح الذي عرضه عليه القائد الإنجليزي.

وهكذا حلت المشكلة بين الطرفين بالصلح والسلام والود والوئام وبالرضا المتبادل.

إلا أن القائد الإنجليزي لم يقف عند هذا الحد فقط، بل طلب أيضا من الباشا أن يطلق سراح الأسرى النابوليتانيين البالغ عددهم 1200 أسير والذين كانوا قد أسروا منذ مدة طويلة. وقد عرض القائد الإنجليزي على الباشا ألف ريال مقابل كل رأس. إلا أن الباشا لم يستجيب لهذا الطلب حيث رد على القائد بقوله: إن النابوليتان دولة مستقلة ولها ملكها ن فإذا جاء الطلب منه بشأن افتداء أسراهم، فإنني مستعد أن أدفع إليكم هؤلاء الأسرى أيضا. وعندئذ أجابه القائد: لا داعي أن يطلب ملك النابوليتان منكم تحرير الأسرى ما دمت مستعد أن أدفع لكم فديتهم. فأجابه الباشا قائلا: إن إنجلترا دولة تربطها علاقات وطيدة بالدولة العلية و أوجاقنا تابع لها أيضا ونحن كلنا رعايا مولانا وبادشاهنا المعظم. ولذا فإننا مستعدون لتسليم الأسرى، لكن بعد أن تدفعوا ثمن فديتهم المتفق عليه.

ولما تلقى القائد الإنجليزي جواب الباشا المتعلق بتسليم الأسرى النابولتانيين غادر الجزائر متجها إلى تونس وطرابلس الغرب. وبعد أن مكث هناك شهرا، رجع إلى الجزائر. وعندما التقى مع مولانا الباشا قال له: عندما غادرت الجزائر متجها إلى أوجاقي تونس وطرابلس أخبرني ملكنا بأنني بإمكاني أخذ الأسرى حسب الاتفاق المبرم بيننا، ويتم استلامهم على ثلاث دفعات. ولكن بشرط أن يقوم أوجاق الجزائر بعد تنفيذ هذا الاتفاق برد كل الأسرى الذين وقعوا في الأسر أثناء الحرب. وبهذه الطريقة، نكون قد منعنا الأسر والاسترقاق بصفة نهائية، ويتم بعد ذلك إبرام معاهدة بيننا.

وقد أجابه مولانا الباشا قائلا: نحن أيضا نعمل ونتحرك وفقا لفرمان سيدنا و بادشاهنا المعظم. عندئذ قال القائد الإنجليزي: إن شروطي ستنفذ دون انتظار فرمان الدولة العلية. فقال مولانا الباشا: حاشا لله أن تتجلى إرادة الدولة العلية خلافا للشرع الشريف، ومع هذا، فإننا سوف نرسل هديتنا التقليدية إلى الدولة العلية باسم أوجاق المنصورة، وبعد ذلك يصدر فرمان شاهاني عال في هذا الشأن، ونحن نعمل بموجبه ومقتضاه.

وبعد هذا الرد، قال القائد الإنجليزي: إنني لا يمكنني انتظار كل هذا الوقت. إما أن يتم تنفيذ الاتفاق الذي أبرم بيننا من قبل حسب الشروط التي وضعتها، و إلا اعتبروني صديقا لكم حتى ألتحق بالسفينة فقط. وأريد منكم جوابا قاطعا خلال ثلاث ساعات.

ولما سمع مولانا الباشا هذه الإجابة التي اعتبرها تهديدا جمع جميع أهالي الأوجاق وأخبرهم بجواب القائد. وعند ذلك شرع الحاضرون في التشاور للرد على جواب القائد. واكتفوا في النهاية بتنصيب مدافعهم صوب أسطول القائد وإعلان الحرب عليه. واستعد جميع أهالي الجزائر لضرب الأسطول، إلا أن الباشا منعهم عن ذلك قائلا لهم: ليكونوا هم البادؤون لا نحن. ولما أدرك القائد الإنجليزي استعداد أهالي الجزائر لمحاربته رفع العلم الأبيض واعتذر عن تصرفاته. وقبل في النهاية تسوية مشكلة الأسرى في إطار الأوامر الشاهانية التي سوف تصدر في هذا الشأن بعد ستة أشهر. وانتهى النزاع بين الطرفين بهذه الكيفية. وطلب القائد الإنجليزي من الباشا أن يتولى هو بنفسه مهمة توصيل هدية الجزائر التقليدية إلى المقام الشاهاني العالي.

تلك هي قصة الأسرى التي وقعت بين القائد الإنجليزي ومولانا الباشا كما بينت ذلك في التقرير الذي سلمته إلى المقام الشاهاني العالي قصد تحقيق النظر الشاهاني والإطلاع الهمايوني. ولا شك أن الأمر والفرمان في هذا الشأن صاحب العطف والعناية حضرة البادشاه المعظم.

[1]- أرزقي شويتام : المرجع السابق، ص237-240.

الملحق رقم (08): موقع الأسطول الإنجليزي الهولندي تجاه ميناء الجزائر

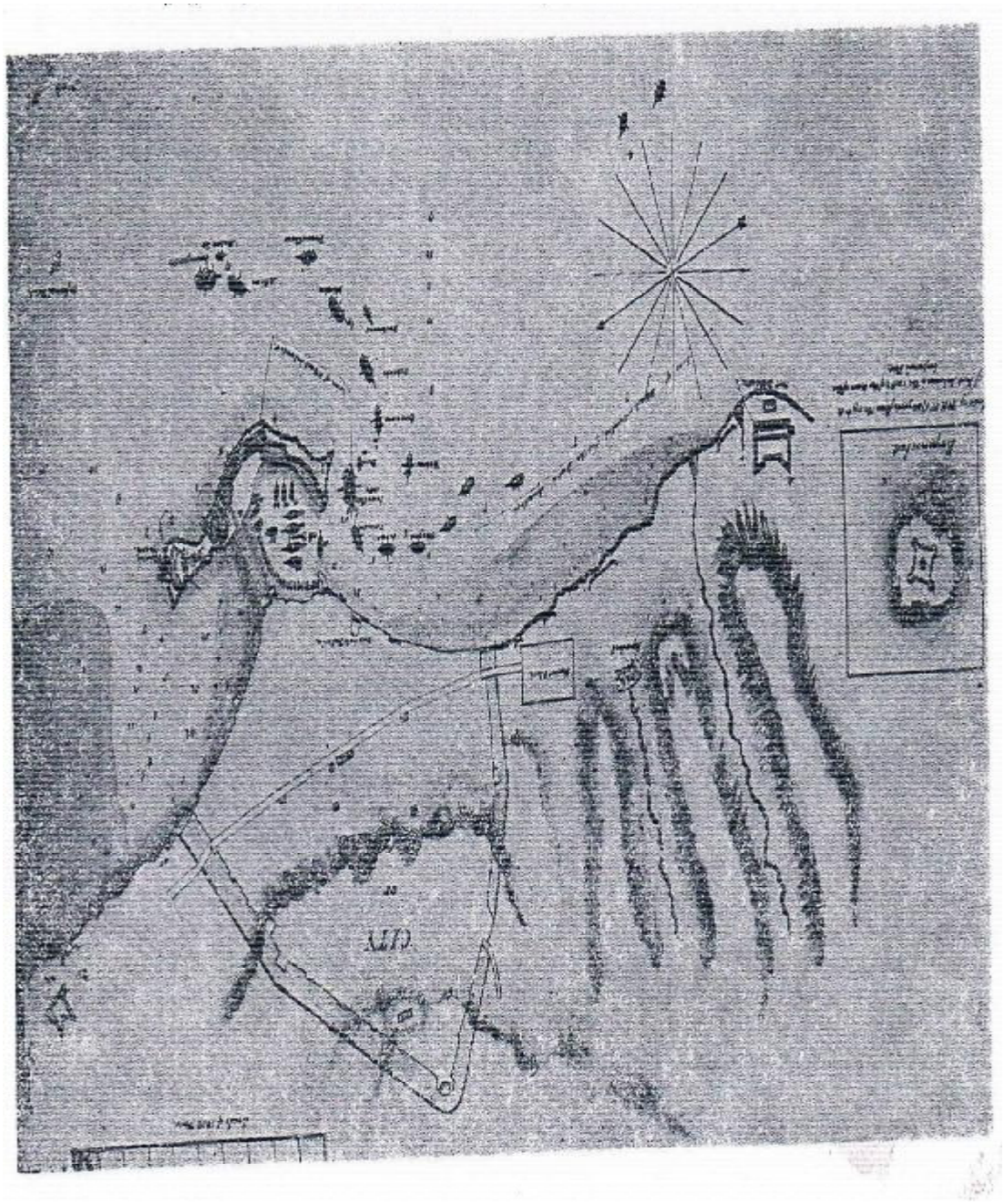

[1]- عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص 229.

الملحق رقم (09): تهديد اللورد إكسموث للداي عمر باشا

الى سمو داي الجزائر ،

نظرا لأعمال القسوة التي قمتم بها فى عنابة ضد مدنيين عـزل مـن المسيحيين ، ونظرا لاهمالهم غير اللائق للمطالب التي قدمتها اليكم باسم الوصي على عرش أنجلترا ، فان الأسطول الذي تحت قيادتي قد قـام بمعاقبتكم بتدمير أسطولكم البحري تدميرا تاما وتخريب دار الصناعة ، ونصف المدفعيـة .

« وحيث أن أنجلترا لم تعلن الحرب لتدمير المدن ، ولا تحاول تحميل تبعة قسوتكم الشخصية السكان الأبرياء ، فاني أقدم اليكم نفس الشروط التي قدمتها يوم أمس باسم ملكي . واذا لم تقبلوها ، فيجب ألا تأملوا فى السلام مع بريطانيا .

« واذا قبلتم هذه الشروط ، كما يجب عليكم ، فستطلقون ثلاث طلقات بالمدافع . وسأعتبر صمتكم رفضا لهذه الشروط ، واتخـذ الاجراءات الملائمة لاستئناف الهجوم .

« أعرض عليكم هذه الشروط ، بشرط أن لا يكون قنصل أنجلترا والضباط والجنود الذين اعتقلوا بنذالة فى مركب تابع للأسطول البريطاني، قد عوملوا معاملة سيئة ، وكذلك جميع العبيد المسيحيين الذين يوجدون حاليا تحت سلطانكم . وأنا أطالب بأن يعاد الي القنصل وجميع ضباطي وجنودي ، وذلك طبقا لنصوص المعاهدات القديمة .

التوقيع : اكسموث

[1] – وليام شالر: المصدر السابق، ص 305.

الملحق رقم (10): تقرير عمر باشا إلى السلطان العثماني حول نتائج القصف البريطاني الهولندي لمدينة الجزائر

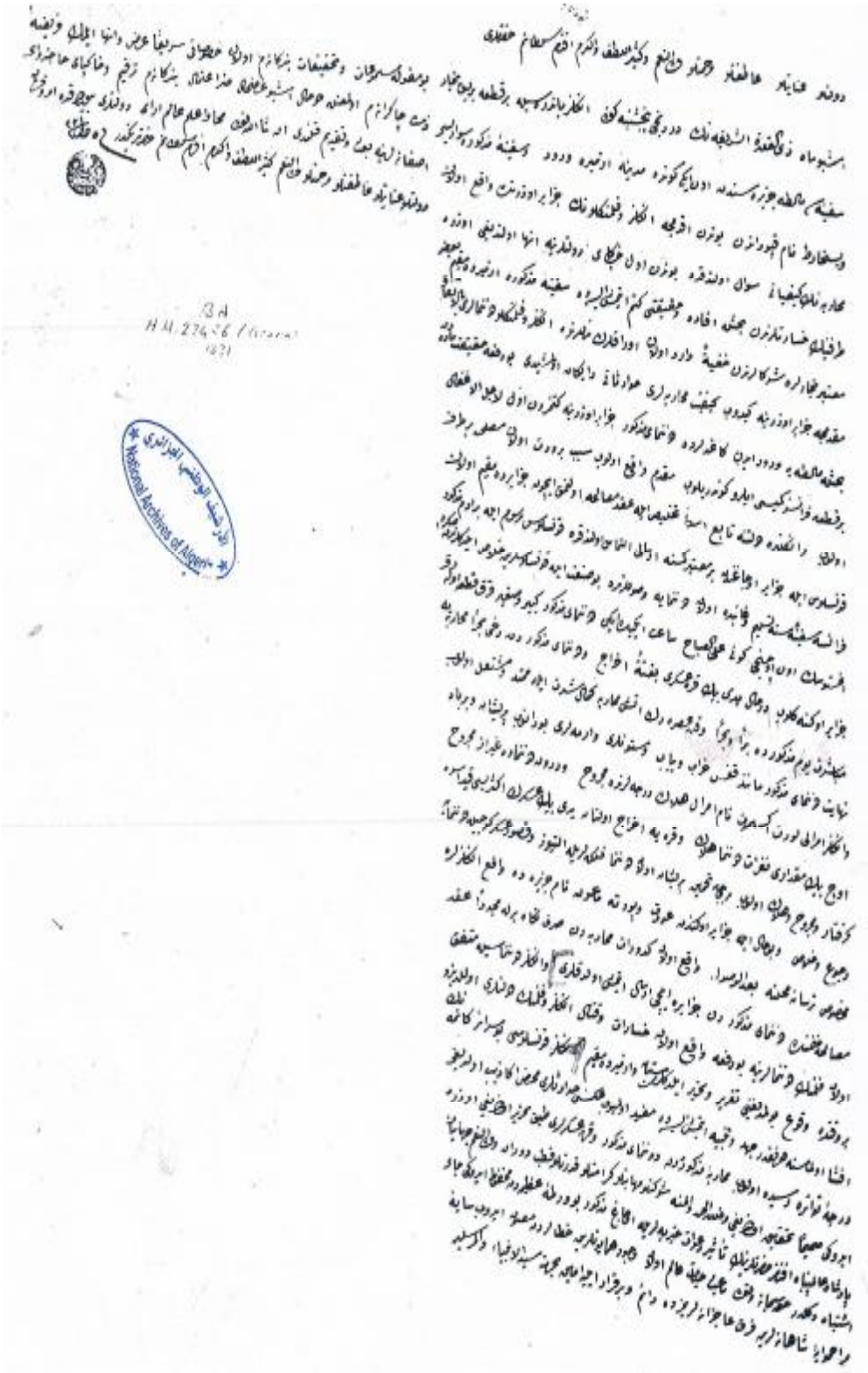

[1]-خط همايون، ع 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

ترجمة الفرمان السابق

الرئاسة — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأمانة العامة

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

دفتر : خط همايون
عدد : 22486
تاريخ : 1231

انه التقرير الذي تم تقديمه من طرف القبطان علي ، رئيس الميناء حالا في الاوجاق الجزائرية و الذي وصل في هذه الاونة الى دار السعادة موفدا من طرف الاوجاق المذكورة حاملا معه معروضات الاوجاق ليقوم بتقديمها الى المقام الهمايوني العالي .

على الرغم انه كان قد تمت المصالحة مقدما بين الانكليز و العثمانيين و الجزائر للانتظار مدة ستة اشهر للبحث من جديد فيما يتعلق بقضية الاسرى فانهم ظهروا في المياه الجزائرية باسطول يتكون من ثلاثين قطعة من السفائن الاسطولية في اليوم الخامس عشر من شهر الاصطبور الحال الموافق لليوم الثالث — الثلاثاء — من شهر شوال المبارك و ذلك قبل ان تنتهي المدة المتفق عليها في الاتفاق .

وبعد ان رفع الاسطول في وسطه العلم الابيض الذي يرمز بالمبادرة الى الصلح و السلام ارسل الينا رسالة بواسطة قلوقة او زورق تتضمن التكليفات الموجهة الينا حول تسليم الاسرى الموجودين لدينا طالبا منا الرد على الرسالة في مدة ساعة فقط ، وبينما نحن مقدمين على جميع الاراء حول التكليف المذكور قصد التدارس و التذاكر اذا بهم يتقدمون نحو الميناء دون يحترموا الوقف المضروب من طرفهم و لا ينتظروا مرور الساعة المعينة للرد على الرسالة المرسلة الينا من طرفهم .

الامر الذي جعلنا متيقنين بان الغرض الذي كانوا يريدون تحقيقه من وراء الرسالة و الرد عليها في مدة ساعة من الزمن ليس الا الاستغفال و نقض العهد واللجوء الى الحيل لاشعال نار الفتنة باشعال الحرب فجاة و في غفلة من الجزائريين ، و هذا ما حصل فعلا حيث انه قبل ان ننتهي من اعداد الجواب اللازم لرسالتهم و قبل ان ننتهي كذلك المدة المضروبة لذلك تقدموا ببعض سفنهم نحو الغلعة و الابراج حتى ما اذا وصلوا الى مدخل الميناء و قرب مرمى المدفع و البنادق توقفوا مرسين سفنهم ثم اشعلوا نار الحرب فجاة و من غفلة منا و استمرت الحرب المشتعلة بكل ضراوتها و قساوتها من الساعة الخامسة نهارا الى منتصف الليل ، و كانت قساوة و ضراوة و فظاعة المعركة التي دارت بين الطرفين بحيدة كل البعد عن امكان وصفها و التعبير عن حقيقتها لهول و فظاعتها .

وبعد الغروب كان العدو و يتمنى من كل قلبه ان ياخذ اسطوله و يبتعد عن ميدان المعركة كافا عن الضرب و الحرب غير ان ركود الجو و الهوا منع من ذلك فاستمرت المعركة الى الليل ايضا بكل شدتها و ضراوتها حتى الصباح .

ان كانت قد ادت هذه المعارك الضارية التي جمعت بين الاسطول الانكليزي المتحالف مع الاسطول الفلمنكي وبين الجزائر الى اصابة 3000 نفر من الغزاة المجاهدين بين قتيل و جريح فان المصابين من طرف الاعداء كانوا اكثر بكثير حيث وصل عدد الهالكين منهم بين او جريح الى 3000 الاف نفر كما فقدوا كذلك 8 او 10 من القباطنة .

وفي تلك الليلة التي استمرت المعركة فيها بين الجانبين و ان كانوا قد تمكنوا لاقترابهم منا ان يلقوا النيران الى الميناء و حرق اربعة سفن من نوع الفرقاطين و اربعة اخرى من

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الرئاسة
الأمانة العامة
الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

قوروت ... الا اننا احرقنا ايضا سفينتين لهم من سفن الاسطول كما خربنا قطعتين من النوع ذات المخازن الثلاثة و قطعا اخرى ايضا من نوع الفليون الكبار.

و في الليلة المذكورة و خاصة عندما كانت الرياح شديدة لاسطولهم السلاسل الحديدية لجميع السفائن التابعة لاسطولهم و بدأت تسير و تتفتح نحو اعماق البحر انطلاقا من قرب البر.

الامر الذي ادى بلهم الى استعمال ما تبقى منها من القطع المكسورة و المقطعة في الصباح ، عندما كنا نحن نقوم بالاستعدادات اللازمة من جديد و اذا فقد جاء الينا ترجمانهم في هذا الصباح ليقول لنا : اننا لم نكن نريد ما حصل بيننا ، لقد وقعت خسائر جسمية لكلا الطرفين ، غير اننا لا نتحمل وحدنا المسؤولية لاننا كلفنا للقيام لهذه المهمة تجاهكم من قبل جميع الدول المسيحية المتفقة على ذلك و هي التي دفعتنا الى القيام بما قمنا به من الاعمال الحربية ازائكم ، فاذا لم ترغبوا في الصلح و المصالحة معنا فاننا سوف نخبر على العودة الى الحرب معكم من جديد .

و امام هذا البيان الذي صدر من الترجمان المؤمر من طرفهم ارتأينا جمع الديوان للنظر في الامر و التوصل الى قرارها بالاتفاق ، و بعد مداولة الافكار و مذاكرة الاحوال تقرر بالاتفاق العزم على مواصلة الحرب معهم و المقاومة امام قواتهم مهما كان وضعها و شانها دفاعا عن الحريم و الوطن و ذودا عن حريم عصمة المقام الشاهاني املين الانتصار عليهم بفضل دعوات پادشاهنا الصالحة و احساناته الشاهانية المشجعة الينا .

الا اننا عدلنا بعد ذلك عن هذا القرار و استحسنا الميل الى التصالح معهم بالاستجابة الى مطالبهم التي تتمثل في رد الاسرى الموجودين عندنا اليهم و ذلك نظرا الى الموقف الموجد الذي اتخذته الدول المسيحية عندنا بالاتفاق فيما بينها حيث انها لم تقدم على هذه الوحدة الا لكونها تنوي الشر للجزائر و تريد الانتقام منها حتى تنال ما تريد و لذا فليس من الممكن ايقافهم عند حدهم حتى لو تحطمت اساطيلهم الموجودة امامنا حاليا تماما و رجعوا مهزومين لحزمها على اعادة الكرة من جديد و هذا يتطلب منا الشباب مدة طويلة امامهم في حروب طاحنة ضارية كما يتطلب ايضا الاستعداد الكامل لهذه المعركة الطويلة الا التي تؤدها الدول المسيحية المتحدة و المتعاونة بينها بعامل الروابط الدينية و الاواصر الجنسية اذ لا ينسى ان الكفر ملة واحدة اينما كانوا و كيفما كانوا . و نظرا كذلك الى ان هذا الامر يمكن ان يزعج الحضرة الشاهانية العليا و بقلعة ان تجاوز الحد و تفاهم الوضع و اصبحنا في حرب ضارية مع جميع هذه الدول ولذا اثرنا الصلح على الحرب.

و بعد ان تمت عملية تسليم الاسرى الذين كان يصل عددهم الى 1500 و الذين كانوا يشكلون المحور الاساسي في الحروب التي وقعت بين الطرفين اجريت المراسيم اللازمة و المألوفة من اجل تجديد العهد و الميثاق ضمن شروط معينة بين الطرفين و اما فيما يخص الاضرار و النتائج التي خلفتها الحرب فهي و الحمد الله بفضل الدعوات الصالحة و التوجيهات الحسنة التي كانت تشملنا دائما من طرف الحضرة الملوكانية العظمى الذي هو ظل الله في ارضه لم تك

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرئاسة

الأمانة العامة

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

شديدة الى حد الهلال و الدمار فقد تركت القذائف المدفعية ثغرا في بعض المناطق من ابراج القلعة الا انها لم تهدم تماما كما احترقت السفائن الموجودة في الميناء تحت تاثير نيران المدفعية ، غير ان و الله الحمد لقد بقيت المخازن و المحلات و المواقع التي يقع خارج الترسانة دون ان تصاب بشئ .

اما المساكن التي تقع في داخل القلعة و في المدينة فانها نظرا على انها ليست من الاخشاب بل هي من — الكاركير — لم تصب باضرار جسيمة .

و هكذا فقد بقيت الاوجاق المعمورة بعون الله و بحمايته الغيبية و بفضل دعوات و توجيهات المقام الشاهاني الحسنة معونة و سالمة من الخرابو التدمير رغم كون المعركة شديدة جدا و عن قلة منا و لقد تحطت الاوجاق هذه المحنة ايضا دون اهتزاز او زلزال كما ستستمر في تحمل اكثر منها بفضل الاحسانات الشاهانية و التاييدات الهمايونية العظمى باذن الله تعالى ولهذا فالاوجاق تطلب من المقام الشاهاني العالي في التقرير الذي تم تقديمه من قبل رسولها الى المقام الشاهاني العالي الذي هو القبطان على رئيس الميناء الحالي للاوجاق ان تحظى العطف الشاهاني العالي و احسانه الهمايوني بان يامر باعطاء المبلغ و الجبخانة و الجنود المطلوبة من طرفها حتى تحي من جديد و تبقى القوة المجاهدة في سبيل الله و سبيل المسلمين .

و المدافعة عن حريم عصمة الحضرة الملوكانية دائما و الى الابد تنكر عليهـــــا مكايد الاعداء وحيل المنافقين من الكفرة الفجرة و تتحطم امام سطوتها كل الحملات المعددة نحوها من طرف المسيحيين و الكفرة باذن الله تعالى ، و تنتقم من جديد بالتضحيات الروحية و المادية من جميع الاعداء و المتربصين لها و للدولة العثمانية العلية بتوجيه من المقام الشاهاني العالي بهذه الكيفية ختم قبطان على العرقوم تقريره .

[1] – خط همايون، ع 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.

الملحق رقم (11): تقرير اللورد إكسموث حول المعركة.

على متن المملكة شارلوط

في مرسى الجزائر يوم ٢٨ أغسطس ١٨١٦.

سيدي:

من كل أحداث الحياة التي كرستها كاملة لخدمة بلادي ليس منها ما أوجد لدي الشعور بالسرور والغبطة مثل الذي شعرت به نهار أمس. وهذا الحادث سيبقى دائما مصدر المتعة والشعور بالسعادة بالنسبة للإنسان بكونه كان واحدا من الأدوات المتواضعة التي استخدمها القدر ليرد إلى الصواب حكومة همجية، ومن أجل التحطيم وإلى الأبد نظام استبعاد المسيحيين. وفي غمرة هذا الشعور، أقدم سيدي تهاني الخالصة للنجاح الكامل الذي تكللت به الجهود البطولية التي قام بها اسطول جلالة الملك في مدينة الجزائر أمس 27، والنتائج السعيدة التي أدت إليها اليوم بتوقيع معاهدة الصلح...

كل السفن كانت موجودة في الميناء وكان عددها ما بين 40 و50 سفينة مسلحة بالمدافع والمهاريس كما كان يجري إصلاح عدد من السفن الأخرى...

لم يحدث على ما أعتقد، أن شوهدت نيران بمثل هذه الشدة وهاته الكثافة مثل تلك التي اندلعت والتي استمرت منذ الساعة الثالثة إلا ربعا والتي لم تتوقف إلا بعد أن مر نصف ساعة من منتصف الليل.

فالسفن التي كانت تحت قيادتي أخذت مواقعها بهدوء ودقة تجاوزت ما كنت أمله... ولقد حدث أثناء المعركة فترات حرجة لن أحاول وصفها والتي تسببت فيها السفن التي كانت تحترق والتي كانت قريبة جدا منا.

وعلى الساعة العاشرة سكتت البطارية التي تحيط بفرقتي لقد هدمت تهديما كاملا. لقد اقتصدت السفن في قطلاق نيرانها للمحافظة على البارود ولم ترد سوى على بعض الطلقات التي كانت ترسل ضدنا من حين لآخر. في حين أنه يوجد في الزاوية الأكثر ارتفاعا في المدينة حصنا يقع خارج مرمى مدافعنا والذي لم يتوقف عن مضايقتنا طوال مدة الهجوم...

لقد أفادتنا الأخبار التي وصلتنا من الساحل أن خسائر العدو كانت ما بين ستة وسبعة آلاف، بين قتيل وجريح وأن مخازن الترسانة وما فيها من الأخشاب والمعدات البحرية الأخرى قد هدم جزء منها مع عدد كبير من عربات ومقالات المدافع.

[1]- جمال قنان: المرجع السابق، ص323.

الملحق رقم (12): تقرير مفصل عن الهجوم الإنجليزي والذي قدمه القبطان سيد علي الجزائري إلى الدولة العثمانية

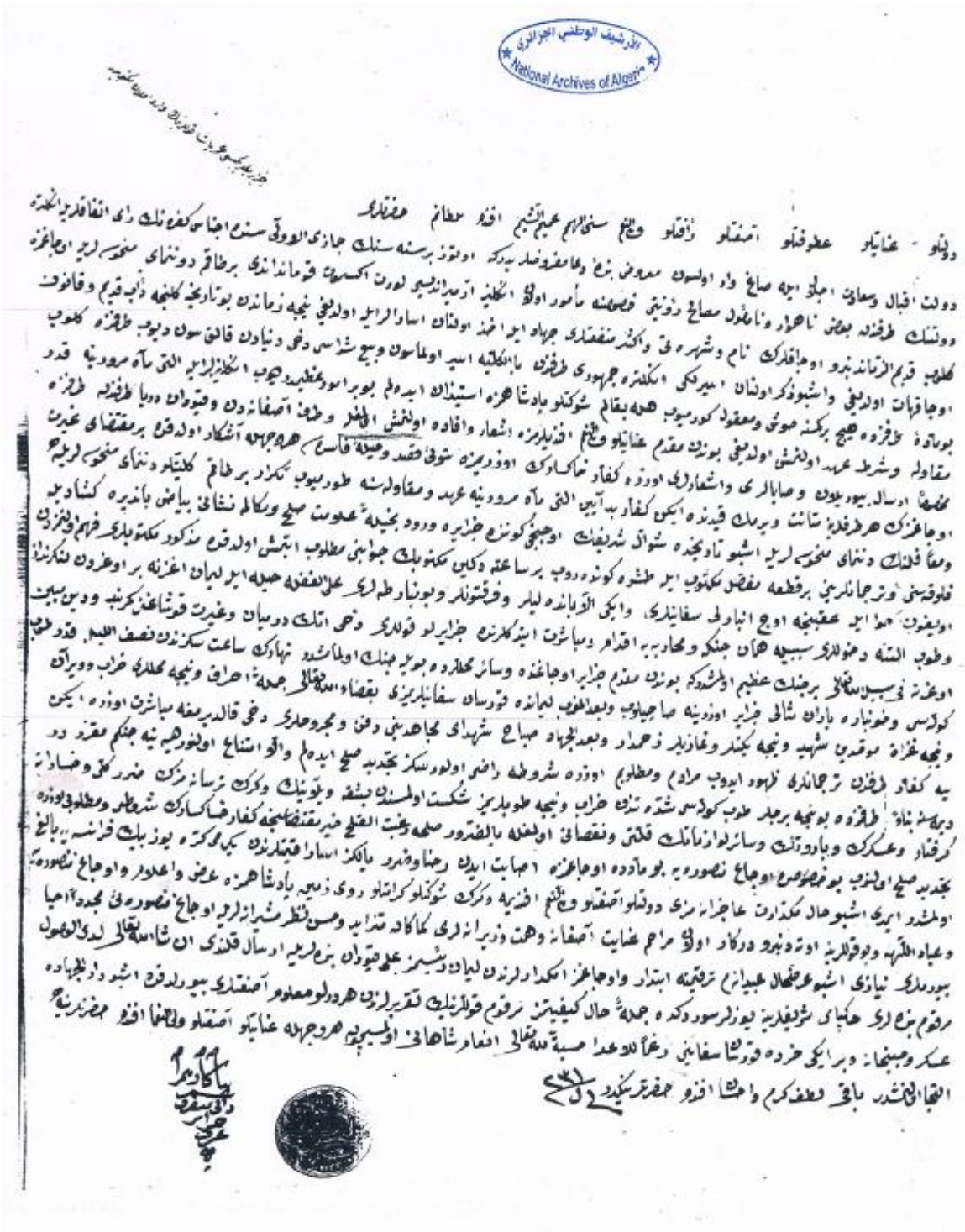

[1]- خط همايون، ع 22486، علبة 24، رقم 170 تاريخ 1231هـ.

ترجمة التقرير الذي قدمه السيد علي إلى الدولة العمانية حول نتائج القصف البريطاني لمدينة الجزائر سنة 1816م

الرئاسة
الأمانة العامة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

دفتر : خط همايون
عدد : 22456
تاريخ : 1231

القائمة التي وردت من طرف حضرة القبطان باشا المحترم .

صاحب الدولة و العناية و الرحمة و العطوفة ولي النعم و كثير الكـــــرم
سيدي و سلطاني حضرة البادشاه المحترم .

للعلم الهمايوني اننا كنا قد قمنا بعرض ما سمعنا من الاخبار الواردة من الجزائر بواسطة القادمين منها الينا او السامعين ممن قدموا من الجزائر على المقام الشاهاني العـــالي قصد تحقيق النظر الشاهاني و الاطلاع الهمايوني العالي و هي الاخبار المتعلقة بزحف اسطولي الانكليزي و الفلمنكي و ضربهما الجزائر معه وبذخيرة حروب و جريان الحروب التي دارت بين [illegible] اثر هذا الهجوم البحري و الخسائر التي لحقت بالجزائر نتيجة هذه الحرب .

على الرغم من اننا كنا منتظرين الاخبار الصحيحة التي تتعلق بالقضية من مصادرها الموثوقـة .

لكون ما سمعنا منها بواسطة عدة وسائل لا تخلو عن النقد كما لا تخلو عن احتمال الصدق الكذب ، وكنا نرتقب المعلومات الصحيحة من نتائج التحقيقات التي كانت تجرى في هـذا الميدان .

وبينما الامر كذلك اذا برئيس ميناء الجزائر السيد ـــ قبطان علي ـــ يصل الى مدينة الجزائر قبل كتابة عريضتي بـــ : 26 يوم حاملا معه تقريرين مفصلين عن الحـــــرب التي وقعت في الجزائر و اسبابها و عن كيفياتها ارسلا الى المقام الشاهاني العالي من سعادة عمر باشا امير امراء اوجاق جزائر الغرب كما قام الباشا المذكور بارسال رسالة خاصة الي ايضا .

و من هذه الرسالة ملفوفة شقة مفصلة توضيح الكيفية التي وقعت فيها الحرب بين الطرفين فبناء على هذه الملفوفـة :

جاء الاسطول الانكليزي بالاتفاق مع الاسطول الفلمنكي الى واجهة الجزائر ثم رفع العلم الابيض الذي يرمز الى الصلح و السلام ثم ارسل رسالة مفصلة الينا بواسطة مترجميه و الاسطـ طالبين منهم ان يحملوا اجابتنا عنها في مدة ساعة غير ان الذي حصل هو انهم بدأوا ضرب مواقعنا بالمدافع قبل تحقق ردنا حتى قبل ان نتحقق تماما من مضمون و محتوى رسالتهم و في هذه الحالة اضطر الجزائريون ايضا ان يقابلوهم بالمثل فنشأت المعركة بين الطرفين على اشدها و داموا بكل ضراوتها من الساعة الثامنة نهارا حتى منتصف الليل الامر الذي ادى بكلا الطرفين الى خسائر جسيمة في الاموال و الارواح فضلا عن التخريبات التي لحقت بالسفائن و الجبخانة الموجودة بالميد بسبب الاحتراق .

رئاسة الجمهورية

الأمانة العامة

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الأرشيف الوطني الجزائري
National Archives of Algeria

الجزائر في :

و انتهت المحاربة بين الطرفين بعد ان قبلت الجزائر بدفع الاسرى اليهم و ابرم الصلح بين الطرفين اى الجزائر و الانكليز .

وبناء على احراق السفائن الحربية و الجبخانات التي كانت بالميناء فان سيادة عمر باشا امير امراء الجزائر يرجو من المقام الشاهاني العالي أن تشمله الاحسانات الشاهانية و المعونات الهمايونية باعطائه عدة سفن مستعملة و اسلحة للاستعانة [illegible] بها امام الاعداء مبينا ان الكيفيات المتعلقة بالمحاربة التي دارت بين الجزائر و الانكليز و الخسائر التي لحقت بالجزائر من جراء ذلك سوف تتوضح للمقام الشاهاني بواسطة التقرير المفصل الذي ارسله الباشا المشار اليه الى المقام الشاهاني بواسطة رئيس ميناء الجزائر السيد قبطان علي .

ولذا فقد تم ارسال القبطان المشار اليه رفعة جاووش للمثول في الحضرة الطكانية العالية حاملا معه جميع المعروضات المتعلقة بقضية حرب الجزائر مع الانكليز و الحوادث التي جرت بعد وقوع الحرب .

كما تم تقديم عريضة خاصة من طرفي الى المقام الشاهاني العالي تتعلق بالتقرير المرسل من طرف الباشا المشار اليه الى المقام الشاهاني العالي و التفصيلات الموضحة في رسالته الى العبد الفقير حول المسالة الجزائرية الانكليزية [illegible] و الحرب التي دارت بين الطرفين قصد تحقيق الدفتر الشاهاني و الاطلاع الهمايوني تاكيدا لعهودي الخالصة للمقام الشاهاني الكريم و عند صدور الموافقة الشاهانية يكون العطى حسب الارادة الشاهانية لان الامر و الفرمان في هذا الميدان لصاحب القوة و السلطان حضرة الپادشاه المعظم .[1]

[1] – خط همايون، ع 22486، علبة 24، رقم 170 تاريخ 1231هـ.

الملحق رقم (13): رسالة إكسموث إلى وزارة حكومته بشأن نتائج الهجوم على الجزائر

يوم الأحد 15 سبتمبر 1815

وزارة البحرية ، 15 سبتمبر 1815

وصل القبطان بريسبان (Brisbane) قبطان سفينة جلالة الملك « كوين شارلوت » ، وصل في الليلة الماضية وهو يحمل البرقية التالية من الأميرال اكسموث ، موجهة الى جون ويلصن كروكر (John Welson Broker) المحترم

خليج الجزائر ، في 28 أغسطس 1815

سيدي ،

لم يصادفني في حياتي الطويلة في خدمة الدولة حادث ملأ نفسي بأحدث الانطباعات وبالسرور والاعتراف بالجميل ، مثل نجاح الأمس . فان الانسان الذي كان أداة متواضعة في يد العناية الالهية ، لكي يعيد الى رشدها حكومة قاسية ويدمر ، الى الأبد ، نظاما فظيعا لا يطاق لاستعباد المسيحيين ، أمر سيكون دائما مصدر للسرور والشرف . وكل شخص ساهم في هذه العملية المجيدة من حقه أن يشعر بالسعادة تغمر نفسه .

اسمحوا لي بأن أقدم تهانئي الى اللوردات على النصر الكامل الذي أحرزه أسطول جلالة الملك في الهجوم على مدينة الجزائر ، وعلى النتيجة السعيدة التي أدت الى توقيع معاهدة الصلح اليوم .

وهكذا ، فان حربا استغرقت يومين قد نجم عنها نصر شامل ومعاهدة صلح في صالح انجلترا وحليفتها مملكة هولندا ، وبشروط أملاها الحزم وحكمة حكومة جلالة الملك وفرضتها شدة أسلحته .

يجب أن أضيف شكري الى الوزراء الذين تفضلوا وكلفوا حماسي بهذه المهمة الخطيرة الشأن . فان الاجراءات التي اتخذوها تتفق مع رغباتي ، والسرعة التي تحقق بها النصر ، يؤكد حكمتهم .

انه لم يمض بعد أكثر من مائة يوم منذ غادرت الجزائر على رأس الأسطول البريطاني ، وأنا أبعد ما أكون عن تخيل الفضائع التي ارتكبت في غيابي . ولما وصل هذا الأسطول الى انجلترا ، اقتضت الظروف تشتيت قطعه ، ولكن أسطولا آخر زود بالموارد الضرورية التي هي في مستوى مهمته العظيمة (حملة الجزائر) جمع بعد ذلك . وهذه الحملة على الرغم من توقف حركتها بسبب هدوء البحر والرياح المعاكسة ، قد تمكنت ، مع ذلك ، من الانتقام للاهانة التي وجهت الى الأمة ، وعاقبت حكومة غاشمة وبسرعة لا مثيل لها . لقد رفعت شرف الأمة البريطانية عاليا — بريطانيا التي لا تتوانى عن معاقبة القسوة والظلم الذي يتعرض له أولئك الذين يعيشون تحت حمايتها .

لو شاء الله لتم نصرنا دون خسائر كبيرة في الضباط والجنود ! ولكن الدماء سالت غزيرة في هذه المعركة التي تميزت بصفات من الشجاعة والبطولة النادرة ، وهي خليقة بأن تثير أقوى شعور الحماس والنبل . وليتني استطيع أن أنقل اليكم ذلك كله !

لاشك في أن اللوردات قد تلقوا الآن بواسطة السفينة الحربية ذات الصارية الواحدة « جبار » أخبار العمليات التي قمت بها حتى تاريخ 14 ، وهو اليوم الذي أقلع فيه الأسطول من جبل طارق حيث ظل مقيما مدة أربعة أيام دون أن يستطيع الحركة بسبب العواصف الشديدة .

كان الأسطول كاملا من جميع النواحي ، وقد زادت قوته بخمس زوارق حربية جهزت اليه في جبل طارق ، وأقلعت بروح عالية مع أمل قوي في أن تتمكن من الوصول الى الميناء الذي تتجه اليه في ظرف ثلاثة أيام . ولكن ريحا معاكسة قضت على آمالنا . ومما زاد من سخطي لهذا التأخير أن أخبارا وصلتني عند الرحيل عن جبل طارق تقول ان الجزائريين يجمعون جيشا كبيرا ، وأنهم يقيمون تحصينات جديدة ، لا بجانب المدينة فحسب ، ولكن أيضا عند مدخل المرسى . وتبعا لذلك ، فقد خشيت أن تكون ليتي في أن أسدد هجومي الى هذه النقطة الأخيرة قد اكتشفت وعرفها الداي بنفس الطرق أتاحت له معرفة اتجاه هذه الحملة .

وهذه الأخبار تأكدت عندي في الليلة التالية بالمركب الذي وجهته قبل ذلك بوقت قصير لكي يحاول حفظ القنصل البريطاني في الجزائر . فان القبطان داشوود الذي كلف بهذه العملية ، لم ينجح الا بصعوبة كبيرة في تهريب شقيقة القنصل وزوجته بعد أن أسرتا في زي بحارين ، وقد ترك مركبا لينقل طفلا رضيعا للقنصل ، حمله الطبيب الى الميناء في قفة وكان يعتقد أنه قد وضعه في حالة نوم ، ولكن الطفل ، مع الأسف ، صاح عند الباب الرئيسي وانفضح الأمر ، فكانت النتيجة أن اعتقل الطبيب وثلاثة من البحارة وغيرهم ، بحيث بلغ مجموع الأشخاص المعتقلين ثمانية ، وأخضعوا للعبودية ووضعوا في السجن العادي . و في اليوم التالي أرسل الداي الطفل الى أمه ، ونظرا لأن هذا هو العمل الانساني الوحيد الذي قام به ، فانا اعتقد أنه يستحق ايراده في هذا التقرير .

وكذلك أكد القبطان داشوود أخبارا أخرى تقول ان نحو أربعين ألفا مقاتلا قد أحضروا من داخل البلد الى العاصمة وأن جميع الانتشارية قد استدعوا من مختلف المدن التي يشكلون حامياتها ، وأنهم يستخدمون بدون توقف في المدفعية وفي الزوارق الحربية في أعمال التحصينات في كل مكان على الشواطيء .

والسفن الحربية (الجزائرية) كانت كلها راسية في الميناء ، وهي تتكون مما يتراوح بين 40 و 50 زورق حربي وقاذفات القنابل ، وذلك بالاضافة الى وجود عدو آخر من السفن الحربية التي هي في حالة التصليح . وقد زج الداي بالقنصل الانجليزي في السجن ورفض اطلاق سراحه ، أو ضمان سلامة شخصه . وكذلك رفض كل مفاوضة بشأن الضباط والجنود الذين اعتقلوا في المركب الذي أعد لنقل الطفل الرضيع .

ونتيجة لهدوء البحر وللرياح المعاكسة ، فان الأسطول لم يصل الى شاطيء الجزائر الغربي الا يوم 16 . وفي اليوم التالي عند بزوغ الفجر ، تقدم الأسطول حتى أصبح مواجها المدينة ، ولكنه لم يقترب منها بالقدر الذي كنت أنويه .

ونظرا لأن البحر كان هادئا ، فقد اغتنمت الفرصة لارسال مركب تحت علم الهدنة وتحت حماية « سيفرن » . وقد كلف الضابط الذي يقود المركب بأن يبلغ السلطات الجزائرية أنني أود الاتصال بالداي باسم الوصي على عرش انجلترا ، وتلقى أمرا بأن ينتظر الجواب ساعتين أو ثلاثا . واذا لم يتلق أي رد في غضون هذه الفترة ، فعليه أن يعود الى المركب الرئيسي وينضوي تحت حكم الهدنة .

وقد استقبل هذا الضابط عند حاجز الأمواج قبطان الميناء ، الذي صرح ، عندما قيل له انه ينتظر وصول الرد في ظرف ساعة من الزمن ، بأن ذلك أمر مستحيل . وعندئذ ، أعلن الضابط البريطاني أنه سينتظر ساعتين أو ثلاثا ، ولاحظ أن ساعتين وقت كاف للغاية .

وعند هذه المرحلة ، كانت الريح التي هبت من البحر قد دفعت الأسطول حتى وصل الى الخليج ، وشرع فى اعداد القوارب ومراكب الخدمة ، واستمرت هذه العملية حتى ما يقرب من الساعة الثانية بعد الزوال .

وفى ذلك الحين أبصرت الضابط ورأيت الاشارة التي بعث بها والتي تقول بأنه لم يتلق أي رد بعد مرور ثلاث ساعات ، أمرت باعطاء اشارة لمعرفة ما اذا كانت جميع السفن على استعداد . ولما تلقيت ردا بالايجاب ، تقدمت بارجة الأميرال « كوين شارلوت » الى الأمام ، وفى اثرها بقية قطع الأسطول ، واتخذت كل منها الموقع المحدد لها . وقد دأرست السفينة التي تقود العملية على مسافة خمسين ياردة من مدخل المرسى . وحتى هذه اللحظة لم تطلق رصاصة واحدة ، وقد ساورني الأمل فى أن الجزائريين سيقبلون شروطنا فى نهاية الأمر .

على أن الصمت العميق الذي يسود الموقف انقطع فجأة بطلقة مدفع فى اتجاهنا من حاجز الأمواج ، وقد تلت هذه الطلقة طلقتان أخريتان فى اتجاه السفن الراسية فى الشمال . وقد ردت على النار بمثلها البارجة « كوين شارلوت » على الفور . وعندئذ ارتبطت البارجة بحبال بسفينة كبيرة كانت ترسو قريبا من الشاطيء عند مدخل الميناء ، وكانت بمثابة دليل لمواقعنا الأمامية .

وعند ذلك بدأ اطلاق أعنف نيران شاهدتها فى حياتي . وقد استمرت منذ الساعة الثالثة الا ربعا حتى الساعة التاسعة مساء بدون انقطاع ، ولم تتوقف كلية من الجانبين تماما ، الا على الساعة الحادية عشرة والنصف ليلا .

اتخذت السفن التي كانت خلفي مواقعها بنظام وهدوء يستحق الاعجاب ، وكانت تسدد نيران مدافعها بدقة فاقت كل ما كنت آمله . ان العلم البريطاني لم يشاهد قط مثل ما شاهده فى هذه المعركة من مطمئن النفس ، وكنت أحدس بمواقع السفن بأثر نيرانها المدمرة فى تحصينات المدينة وفى بطاريات المدفعية الجزائرية المواجهة لهم . وفى نفس الوقت ، كانت غبطتي عظيمة حينما شاهدت بارجة نائب الأميرال الهولندية ، فان كابلان فى الموقع الذي حددته لها . وكذلك رأيت بقية بوارجه تستمر فى اطلاق نيرانها الشديدة المفعول على البطاريات الجزائرية ، من جانب ، حيث انه لم يكن فى وسعي أن أصطحب نائب الأميرال فى المقدمة .

وعند غروب الشمس ، تلقيت اشارة من نائب الأميرال ميلن يبلغني فيها نبأ الخسائر الهائلة التي أصيبت بها البارجة « العاتية » (وقد بلغ عدد القتلى والجرحى على متنها حينئذ مائة وخمسين قتيلا وجريحا) ، ورجى مني أن أوجه اليه ان أمكن بارجتين حتى تتوزع قوة النيران الهائلة المسلطة على بارجته . وعلى الفور ، أقلعت البارجة « جلاسجو » التي كانت ترسو غير بعيد مني ، ولكن رياحا معاكسة جرفتها واضطرتها الى الرسو من جديد ، ولو أنها اتخذت فى هذه المرة موقعا أفضل من ذي قبل . وفى هذه الأثناء أعطيت أوامر الى سفينة المتفجرات التي كانت تحت قيادة الملازم فلامينج والسيد باركر بواسطة القبطان ريد من سلاح المهندسين ليأتي بها الى المرسى . ولكن نائب الأميرال كان يعتقد أن هذه السفينة ستقدم له خدمة كبيرة اذا تم تفجيرها تحت بطاريات المدفعية الجزائرية المقابلة له . وقد أعطيت أوامر جديدة لهذه الغاية ونفذت . وكذلك أبلغت نائب الأميرال أنني ، وأنا أشاهد عددا كبيرا من سفن العدو تلتهما النيران ، وأنه لن تنجو واحدة منها أرى أنني قمت بتنفيذ الجزء الأهم من التعليمات التي أحملها ، وأنني ، تبعا لذلك ، سوف أستعد لابعاد الأسطول ، وأنني أرغب منه أن يقوم بنفس العملية مع فيلقه ، وذلك فى أسرع وقت ممكن .

لقد واجهنا أثناء المعركة لحظات مرعبة لا أستطيع أن أتعرض لها بالوصف الآن ، وقد كانت نتيجة لاندلاع النيران فى سفن قريبة من سفننا . ولقد قاومت طويلا تضرعات الذين كانوا يقفون حولي والذين أرادوا أن أشعل النار فى بارجة تقع فى داخل المرسى على مسافة نحو مائة قدم منا ، ولكنني فى نهاية الأمر رضخت لهذا الالحاح . فان الرائد جوسي الذي كان يقف بجانبي والذي كان شديد الرغبة فى أن ينزل قواته من الاخصائيين فى الألغام ، طلب مني بالحاح الاذن بأن يرافق الملازم ريتشارد فى قارب تابع لهذه البارجة . ولم يلبثوا أن اقتربوا من البارجة ، ولم تمض سوى فترة أقل من عشر دقائق ، حتى تحولت البارجة الى شعلة هائلة . ولقد دفع حماسه المتأجج أحد ضباط صف البحريين التابعين لسفينة الصواريخ رقم 8 للسير ، على الرغم من منعي له ، لتأييد القارب ، فأصيب بجروح خطيرة ، وكذلك قتل ضابط وتسعة من بحارته فى العملية . وأما القارب الذي كان يجدف بسرعة فانه لم يتكبد سوى خسائر ثانوية ولم يخسر سوى اثنين من رجاله .

وأما بطاريات مدفعية العدو التي كانت تواجه فيلقي ، فقد توقفت عن اطلاق النار على الساعة العاشرة ليلا ، بعد ما دمرت كلية .

وعملنا على أن تكون نيران الأسطول معتدلة بقدر الامكان للاقتصاد فى البارود ، حتى تتمكن من الرد على بعض الطلقات المدفعية التي كانت لاتزال تسدد الينا بين الحين والحين ، على أن برجا يقع على الزاوية للمدينة لم تستطع قذائف مدافعنا الوصول اليه ، قد استمر على تسديد رصاصه وقنابله الى سفننا طول الوقت .

وفى هذا الوقت ، اقتضت العناية تحقيق رغباتي بأن هبت رياح من البر على الخليج ، وسمحت لنا بالقيام بمناوراتنا بسهولة وامتلأت أشرعتنا ولم تلبث سفننا أن أصبحت خارج مرمى القنابل على الساعة الثانية صباحا ، وذلك بعد اثنتي عشرة ساعة من العمل المتواصل .

لقد ساهمت مراكب المدفعية المسلحة بالمدافع والصواريخ ، بقيادة ضباط المدفعية بحظ كبير فى الأعمال الجليلة التي أنجزت فى هذا النهار وقدمت خدمات عظيمة . فبفضل النيران التي كانت تطلقها ، أمكن احراق جميع قطع الأسطول الجزائري (فيما عدا البوارج التي كانت خارج المرسى) . وهذا الحريق امتد بسرعة ليشمل دار الصناعة والمخازن والزوارق الحربية . لقد كان منظرا فظيعا ولكنه يستحق الاعجاب فى نفس الوقت ، ولا يمكن لريشة أن تصوره .

والسفن الحربية الصغيرة التي كانت مهمتها مساعدة السفن الكبيرة وتهيئة انسحابها ، لم تكتف بالقيام بمهامها على أفضل وجه ، بل انها استغلت كل فرصة لاطلاق نيرانها فى فترات متقطعة ، وكانت فى حركة دائبة .

وكانت القنابل تطلق ببراعة فائقة من مدافع البحرية الملكية ، وعلى الرغم من أنها كانت تطلق نيرانها بيننا وفوق رؤوسنا ، فانه لم يبلغ علمي أنها أحدثت أية اصابة فى سفننا .

وقد قام الأسطول بمناوراته فى هدوء وصمت كامل بحيث أنني لم أسمع صيحة واحدة فى غضون هذه العملية .

وكذلك كانت خدمة المدفعية ممتازة ، وسوف يمر وقت طويل قبل أن يشهد الناس نيرانا أشد وأعنف ، وسيذكرها الجزائريون الى الأبد .

والطريقة التي قاد بها الربان بارجة الأمير وقاد بها الربابنة بقية سفن الأسطول ، كانت محل تقدير واعجاب الجميع . والأول ، كان زميلي في السلاح نيفا وعشرين سنة .

وهذه التفاصيل (على الرغم من كونها غير وافية) حول معركة لم تدم الا وقتا قصيرا ، تسمح بأن آمل بأن تكون خدمات القائد الأعلى وولائه ، وخدمات الضباط والبحريين الذين أتشرف بقيادتهم ، ستكون محل رضى سمو الوصي على العرش ويستقبلها بما عرف عنه من كرم النفس .

وغاية أمانينا جميعا ، هي أن نرى خدماتنا محل الموافقة من جانب الملك والتصفيق من الشعب . ان ذلك من شأنه أن يبعث شعور الاعتباط والرضى في نفوسنا .

ولو حاولت أن أذكر للوزارة العدد الكبير من الضباط الذين أبدوا في ظروف مختلفة شجاعة أكثر من غيرهم في هذه المعركة ، لكان في ذلك عدم انصاف للكثيرين .

وأنا آمل في أنه لا يوجد في هذا الأسطول الذي أتشرف بقيادته ضابط يشك في اعترافي له بالجميل لخدماته العديدة . فان الضباط والجنود جميعهم قد قاموا بأكثر من واجبهم . وقد كنت أجد صعوبة في كبح جماح حماسهم أكثر مما كنت أشعر بالحاجة الى تحريضهم على القتال . وأنا لم أرقب من مظاهر الشجاعة أكثر مما رأيته من قبطان بارجتي ومن الضباط المحيطين بي مباشرة . وأنا مدين بالاعتراف والشكر لجميع من خدموا تحت أوامري ، وكذلك لنائب الأميرال فان كابلان وضباط أسطول جلالة ملك هولندا . فان ذكرى خدمتهم لن تزول من ذاكرتي الا حينما تفارقني الحياة . انني لم أر قط في حياتي شجاعة وحماسا يفوق ما رأيته في هذه المعركة . وابتداء من ضباط الصف البحريين حتى كبار ضباط الأسطول ، كانت تسري في الجميع روح واحدة . وسوف يكون من دواعي غبطتي وسروري أن أقدم لهم أمام الوزارة كلما احتاج واحد منهم اليها .

سلمت هذه البرقية الى نائب الأميرال ميلن ، قائدي الذي يأتي بعدي في القيادة ، والذي شاهدت منه خلال هذه الحملة خدمات مشرفة الى أقصى حد . فان هذا الضابط يتمتع بخبرة ممتازة في قيادة الأسطول . وهو يستطيع أن يقدم جميع التوضيحات التي ستكون مرضية للوزارة بشأن المسائل التي لم أتعرض لها في هذا التقرير . انني آمل في أن أكون قد حصلت على تقديره . واذا كان لدي أسف أعبر عنه بشأنه ، فهو لأنني لم أكن قد عرفته من قبل .

تجدون مرفقا مع هذه البرقية تقدير الأضرار التي لحقت بسفن الأسطول وقائمة بأسماء القتلى والجرحى الذين سقطوا في المعركة . وأنا سعيد بأن أفيد بأن القبطان « ايلكينز » والقبطان « كود » كلاهما يستعيد صحته بسرعة ، والأمر كذلك بالنسبة الى معظم الجرحى .

ان الأخبار الواردة من البر تفيد بأن خسائر الأعداء تتراوح بين ستة وسبعة آلاف رجل .

انني أوصي بضباطي وأسطولي وأرجو حمايتكم لهم .

أتشرف بأن الخ .

الامضاء : اكسموث

[1]- وليام شالر: المصدر السابق، ص-ص 302-305.

الملحق رقم (14): تفاصيل عن تدمير قطع الأسطول الراسي في ميناء الجزائر والتي أبان عنها إكسموث

في غضون الهجوم الذي وقع على الجزائر يوم 27 أغسطس 1816 ، تم تدمير أربع بوارج كبيرة ذات أربعين مدفعا (للواحدة) وخمس حراقات حربية كبيرة ذات ثلاثين مدفعا (للواحدة) وجميع الزوارق الحربية التي يبلغ عددها ثلاثين زورقا . وهذه السفن دمرت تدميرا تاما فيما عدا سبع منها . وكذلك دمر عدد من السفن التجارية ذات الصاريتين وعدد من السكونات وعدد من السفن الصغيرة من مختلف الأشكال والأحجام ، وكذلك دمرت جزئيا جميع الجسور العائمة والأرصفة والمسطحات والفنار الذي يهتدى به الملاحون ودار الصناعة بما يحتوي عليه من الخشب (البناء وتصليح السفن) والأجهزة البحرية المختلفة ، وكذلك دمرت حاملات المدافع والبراميل ومخازن السفن من مختلف الأنواع والأوصاف .

الامضاء : اكسموث

[1] – وليام شالر: المصدر السابق، ص 303.

الملحق رقم (15): رسالة اللورد إكسموث إلى حكومته بشأن نتائج القصف على الجزائر.

سيدي ، أتشرف بأن أبلغ الوزارة عن طريقكم بأنني أرسلت القبطان بريسبان ليحمل نسخة من برقيتي ، وذلك خشية تأخر نائب الأميرال ميلن الذي يحمل الأصل ، نتيجة للرياح المعاكسة التي بدأت تهب بعد بضع ساعات من رحيله . والقبطان بريسبان الذي أدين له بخدمات ممتازة طيلة مدة المعركة ، يمكنه أن يقدم جميع التفاصيل التي ربما أهملتها .

لقد وصل الأميرال شارلز بن روز (Ch. Penrose) متأخرا ولم يمكنه المساهمة فى المعركة عند الهجوم على الجزائر . انني متأسف لذلك من أجله ومن أجلي أيضا .

انني أشعر بالاغتباط بأن أفيد بأن جميع العبيد الذين كانوا يوجدون فى مدينة الجزائر وفى جوارها قد أبحروا ، كما استعيد مبلغ 357ر000 دولار لحساب ملك نابلي ، واسترجع مبلغ 25ر500 دولار لحساب ملك سردانية . ستوقع المعاهدات يوم الغد ، وأنا آمل أن أتمكن من الاقلاع فى ظرف يوم أو يومين .

سافرت السفينة « ميتدن » الى جبل طارق ، ومن هناك ستقلع فى الاتجاه الذي يعين لهـا .

ستنفصل عن الأسطول فى جبل طارق السفينة « البيول » لكي تستقبل بارجة الأميرال ، سير شارلز بن روز . سأضطر الى أن أصطحب معي البارجة « جلاسجو » الى أنجلترا .

الامضاء : اكسموث

[1]– وليام شالر: المصدر السابق، ص 309.

الملحق رقم (16): تفاصيل دقيقة حررت في القنصلية الأمريكية بشأن حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر

كان الجو في صباح يوم 27 أغسطس سنة 1816 ، جميلا لطيفا والهواء ساكنا لا يكاد يعكر هدوءه الا نسيم عليل . وقد كان من الممكن رؤية الأفق البحري كله من هذا المنزل ، وهو مغطى بالسفن الحربية ذات الأشكال المختلفة ، من البارجة العظيمة ذات ثلاث طبقات حتى مركب المدفعية الصغير . وكان مدفع الانذار قد أعلن وصول هذا الأسطول يوم أمس ، ويبدو أنه يقترب بفعل التيارات البحرية .

وعلى الساعة الحادية عشرة كان النسيم يميل الى الرطوبة والبرد الخفيف ، وقد انفصلت بارجة عن بقية الأسطول وتوقفت عند مرمى المدفعية الجزائرية ، وذلك بعد أن رفعت علم المفاوضة ، ووجهت مركبا الى الرصيف . وقد احتفظت هذه البارجة بموقعها حتى الساعة الواحدة بعد الزوال ، وهي دائما تحمل علم المفاوضة ، وفي نفس الوقت ، تجمعت بقية قطع الأسطول في الخليج وبدأت تستعد للهجوم .

وعقب انزال علم المفاوضة على البارجة ، شوهدت عدة اشارات من الأسطول ، كما شوهدت ست بوارج تحمل العلم الهولندي تتقدم الى الأمام ، لتشكل خطا متراصا للقتال . وقد تحركت حراقة فرنسية كانت ترسو في الخليج عند ظهور الأسطول المشترك وغادرت مرساها واتجهت اليه .

وعلى الساعة الواحدة و 40 دقيقة ، اتجهت خمس قاذفات للقنابل مواقعها الحربية في مقابل المدينة ، وذلك على مسافة ميل واحد من مواقع بطاريات المدافع . وعلى الساعة الثانية والربع يلاحظ نشاط مكثف لتبادل الاشارات بين قطع الأسطول ، وتدل المناورات التي يقوم بها على نية اتخاذ مواقع حربية للهجوم .

وعلى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر ، تقدم الأميرال الانجليزي على متن البارجة « كوين شارلوت » المسلحة بمائة مدفع والتي تدفعها ريح شمالية باردة — تقدمت بخيلاء ، وفي أثرها سفينتان حربيتان ، احداهما مسلحة بثمانية وتسعين مدفعا والأخرى بأربعة وسبعين مدفعا . وقد بدت البوارج الثلاث في نظام مشوش وكأنها تحاول كل منها احتلال الذي عين لها . وأما قطع الأسطول الهولندي ، فقد كانت في الأثر وفي خط منتظم للمعركة .

وقبل الساعة الثالثة بقليل ، تقدم الأميرال الانجليزي الى الأمام خارج موقعه السابق ، ويبدو أنها تجنب بقليل صفوف المدفعية البحرية الجزائرية الهائلة . وعند هذه اللحظة تقدمت سفينتان كلتاهما مسلحة باربع وسبعين مدفعا ، واتخذت كلتاهما موقعا على مسافة لا تتجاوز مدى طلقة مسدس . وفي نفس الوقت ، تقدمت البارجة « العاتية » (1) التي تحمل علم نائب الأميرال والمسلحة بثمانية وتسعين مدفعا ، ولكنها اتخذت موقعا أبعد من السفن السابقة ، وهذا بدون شك مرجعه الى خطأ . وفي هذه اللحظة ، انحجب الأسطول عنا ، وذلك فيما عدا السفن الثلاث التي سبق الحديث عنها ، وعدد من المراكب الشراعية ذات الصارية الواحدة والسفن الصغيرة التي استمرت على المناورة تحت الأشرعة ، ولا يوجد ما يدل على نيتها في الرسو .

وعلى الساعة الثالثة تماما ، أطلقت المدافع الجزائرية قذيفة في اتجاه سفينة الأميرال . وإثر ذلك مباشرة ، أصبحت المعركة شاملة .

وعلى الساعة الثالثة وعشرين دقيقة ، توقفت نيران المدفعية الجزائرية المواجهة للبحر ، وقد شاهدنا مئات من المغاربين على طول الشاطيء وتم تحت أسوار هذه القنصلية ، وكثير منهم قد وقع تحت القنابل أو الشظايا ، من بارجة الأميرال .

وفي هذه الأثناء استمر قصف الأسطول الانجليزي بعنف وكانت المدفعية الجزائرية ترد عليه بكل شجاعة .

وعلى الساعة الخامسة ، تجددت نيران المدفعية الجزائرية واستمرت بصورة متقطعة .

وعلى الساعة السابعة والنصف ، كانت السفن الراسية في الميناء طعمة للنيران .

وعلى الساعة الثامنة ، بلغت القنصل الأمريكي أخبار بأن أورطة من الجيش قد قبضت على القنصل الانجليزي في منزله ووضعته في القيد وزجت به في السجن العمومي .

وعلى الساعة الثامنة والنصف ، كانت المدافع لاتزال تطلق نيرانها ، وقد أصبح القسم الأعلى من مبنى القنصلية خرابا بعدما أصيبت أسواره بخمس قنابل .

وعلى الساعة التاسعة أخذت نيران الجانبين تخف . وعلى الساعة الحادية ، كانت المدافع تطلق نيرانها على فترات متباعدة .

وعند منتصف الليل ، كان المنظر الذي نشاهده من شرفة القنصلية في الميناء عبارة عن شعلة هائلة من النار ، وبدت بقايا سفينتين وقد دفعت بها الأمواج خارج المرسى . كان المنظر في هذه اللحظة هائلا وعظيما .

وفي هذه الأثناء بدأت عاصفة يرافقها رعد من السحب السوداء الكثيفة المتجمعة ، بدون شك ، نتيجة لدخان المعركة ، وقد كانت أضواء البرق اللامعة تكشف الستار عن أسطول العدو الذي ينسحب مستعينا بالنسيم الذي يهب من اليابسة ، وتبدو في خليقة الأفق انداكن ، وكأنها أشباح هائلة . وفي نفس الوقت لاتزال القنابل والقذائف تخرق السماء بين الحين والحين ، وطلقات المدافع الآتية من البوارج والتي لاتزال على المرمى تدل على عدو متعب منهك القوى ولكن غير منهزم . لقد كانت بطاريات المدافع الجزائرية التي تشمل ثلاثة آلاف قطعة ، تنازع الأسطول شرق المعركة .

وعند الفجر ، يوم 28 أغسطس ، اعترف الجزائريون بعجزهم عن المزيد من المقاومة ، في الوقت الذي كان فيه الأسطول المشترك يبدو على استعداد لاستئناف الهجوم . وفي غضون النهار ، اعترف الجزائريون بهزيمتهم وقبلوا الشروط المهينة التي قدمها اليهم المنتصرون .

لقد قاست البحرية والمدفعية وتحصيناتها من تدمير واسع النطاق ، ولكن المرجح أن الجزائريين لم يفقدوا عددا من الرجال يوازي العدد الذي خسره العدو . وتقول تقديرات (تستحق ما تستحقه مثل هذه التقديرات من الثقة) أن عدد القتلى والجرحى من الجزائريين في هذه المعركة بلغ 600 قتيل . والواقع أنه لا يوجد ما يدل بعد المعركة ، على أن خسارتهم كانت كبيرة في الأرواح .

* * *

[1] – وليام شالر: المصدر السابق، ص ص 289-292.

الملحق رقم (17): مذكرة تتضمن شروط الاتفاق بين الداي عمر وإكسموث بعد الحرب.

يسعد القائد الأعلى أن يخبر الأسطول ، بأن نتيجة المعركة كانت توقيع الصلح الذي ستطلق المدافع 21 طلقة احتفالا به ، وذلك بالشروط التالية التي أملاها الوصي على عرش أنجلترا :

1 ــ ألغي استرقاق المسيحيين الى الأبد .

2 ــ سيتم تسليم جميع العبيد الذين يوجدون فى مملكة الداي ، مهما تكن جنسيتهم ، فى بارجتي عند الزوال يوم الغد .

3 ــ وفى نفس الوقت يعيد الداي جميع أموال الفدية التي أخذها على الأسرى منذ بداية هذه السنة .

4 ــ قدمت تعويضات الى قنصل أنجلترا على جميع الخسائر التي تحملها عقب القبض عليه وسجنه .

5 ــ قدم الداي اعتذارا علانيا بمحضر وزرائه وضباطه وطلب العفو الى القنصل بالعبارات التي طالب بها قائد البارجة « كوين شارلوت » .

يغتنم القائد العام هذه الفرصة ليشكر علانية الأميرالات ، والقبطانات ، والضباط ، والبحارة ، والمدفعية البحرية الملكية وفريق الصواريخ ، للخدمات التي تتسم بالولاء والاخلاص التي قدموها فى غضون الحملة ، ويعلن ان صلاة عامة ستقام يوم الأحد القادم لشكر الله على تأييد العناية الالهية فى غضون معركة 27 أغسطس للأسطول البريطاني ضد أعداء الانسانية .

المطلوب قراءة هذه المذكرة على بحارة جميع السفن .

[1] – وليام شالر: المصدر السابق، ص 307.

الملحق رقم (18): رسالة من عمر باشا إلى السلطان العثماني يوضح فيه حالة الجزائر بعد حملة اللورد إكسموث عليها[1]

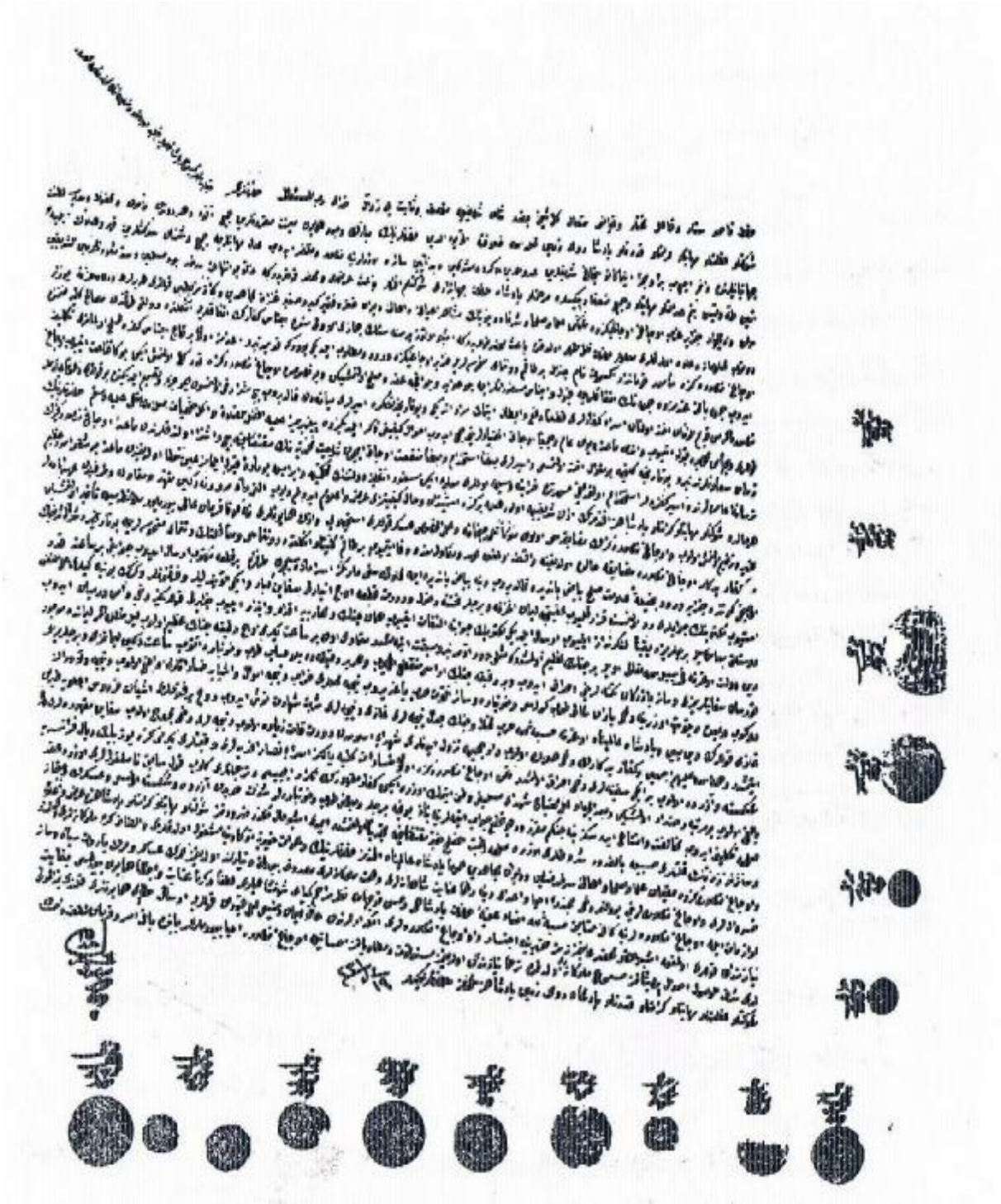

[1] – عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص 228.

ترجمة رسالة عمر باشا إلى السلطان العثماني والتي يوضح فيها حالة الجزائر بعد حملة اللورد إكسموث1816م[1]

صاحب الشوكة والعظمة والمهابة ، حضرة سلطاننا ، أخلد الله ملكه الى يوم الدين ، ويديم تأثير سياسته في البر والبحر .

ان جنودكم الانكشاريين المظفرين اينما كانوا واقفون لمحاربة الاعداء ، لينصرهم الله على قهر اعدائهم وهلاكهم ، آمين . ان جميع الاوجاق وعبدكم الحقير يقدمون الى حضرة سلطاننا ، ظل الله على الارض ، الاسباب التي دفعتنا الى ارسال عرض حالنا هذا (19) . ان الجزائر دار الجهاد ، تقع على حدود امبراطورية حامي الحرمين الشريفين ، وهيبة اوجاق هذا البلد وعلمائه وشرفائه وباياته واعيانه واغنائه ومجاهديه ، قد قوضت ونالت منها الاحداث . فبتاريخ جمادى الاولى 1230 ، عقدت الدول المسيحية اتفاقا بينها ، وعهدت الى الجنرال اللورد اكسموث قيادة اسطوله اللعين ضد أوجاقكم ، وعندما وصل الى الجزائر طلب الينا عقد الصلح مع الدول الاعداء والكف عن مطالبتهم بالاموال التي كانوا يدفعونها الينا . غير ان اوجاقكم بالجزائر ، قد عبروا عن عدم رضائهم بتلك الشروط ، كما ورفضوا تسريح الاسرى المسيحيين بدون فدية ، كما طالب بذلك اللورد اكسموث .

وعليه قمنا بعقد اجتماع مع المسؤولين في الديوان والانكشاريين المسنين لدرس الوضعية وقد خلصنا الى القول : « اننا باسرنا المسيحيين قد اقتدينا بسلوك النبي والسلاطين ، اذ بعض الاسرى كانوا يستخدمون في كثير من الاعمال ، والبعض الآخر يعملون في الترسانة ، غير ان الانقليز رفضوا قبول هذا الامر » . ومنذ ستة أشهر ، أمضينا معاهدة مع الانقليز الذين طلبوا الينا اعادة امضائها . وقد وجد الاوجاق انفسهم في ضيق شديد نتيجة خرق هاته المعاهدة . !اننا نطلب من حضرة سلطاننا اصدار فرمانه ، ومدنا بدون تأخير كبير بالذخائر والعساكر ، ذلك ان الكفار الغير الامناء ، قد ضايقوا أوجاقكم بعدم احترامهم بنود المعاهدة المعقودة (20) . وعليه فقد وصل الاسطول الانقليزي – الهولندي اللعين الى ميناء الجزائر بتاريخ 3 شوال. لقد استعمل الانقليز الحيلة برفعهم علما ابيضا (كذا)، كما ووجهوا الينا رسالة ، طالبين منا الرد عليهم خلال ظرف ساعة واحدة ، وعندما لم يستلموا اي رد ، دخلوا الميناء مجابهين قلاعنا وبواخرنا ، ويتركب اسطولهم من اربع بواخر كبيرة ذات ثلاث جسور وباخرتين وبارجتين واربع بواخر مدفعية. وبعد برهة من الزمن اندلعت الحرب . ان الجزائريين على استعداد لمتابعة الحرب دفاعا عن الدين والدولة .ان هاته الحرب كانت رهيبة بحيث لن تاريخ الانسانية لم يسجل مثيلا لها .

لقد كانت معركة حامية الوطيس دامت احدى عشرة ساعة وثلاث وعشرين دقيقة ، احرقت خلالها كل بواخرنا وسفن تجارتنا ، ولم تر دقيقة راحة واحدة ، لا انفكت تتهاطل علينا في كل لحظة ، سيلا وافرا من القنابل الصغيرة والكبيرة الحجم بحيث ان تحصيناتنا وميناءنا قد تحطمت خلال ظرف ساعة واحدة . لقد حلت بنا النار ، فكانت كالقذائف تقع في كل مكان وأدى ذلك الى خراب كثير من الامكنة ، وضياع املاكنا وثروتنا (21) . لقد استشهد كثير من الاوجاق الشجعان ، دفاعا عن دينهم وسلطانهم ، ان مأواهم الجنة مثوى لهم ، ليتغمدهم الله برحمته . ان عدد موتى الكفار كان اربع مرات عدد المسلمين ، بالاضافة الى ان عدد الجرحى كان مرتفعا ، اما بواخر الكفار فقد اصابتها النيران واحترقت اثنان منها . ومن الخسائر التي لحقت أوجاقكم عدم اخذهم فدية الاسرى التي بلغت مليونين من الريالات الفرنسية .

ومن الغد ، بعد ما دفنا شهداءنا ، ارسل الينا الكافر مبعوثه ومترجمه وكرر ما قاله سابقا حول عقد الصلح مضيفا الى القول : « انه اذا رفضتم ذلك ، فان العرب ستندلع من جديد » . ونظرا الى ان قلاعنا قد تهدمت ، وذخائرنا قد نفدت ، خلال هاته الحرب ، وان عدد جنودنا اصبح غير كاف ، فقد اضطررنا الى قبول شروطهم وامضاء الاتفاقية من جديد . لقد عرضنا على حضرة سلطاننا تقرير رضيعتنا المؤسفة . ان أوجاقنا الوسائل والعلماء ورجال الدين والاهالي والديوان يرفعون لحضرة سلطاننا مشاعر الولاء والوفاء . ان أوجاقنا يلتمس حضرة السلطان ان يعمل للدفاع عن الدين والبلاد ، كما اننا في حاجة الى ازاتكم السديدة التي ستضيء لنا الطريق .

ارسلنا تقريرنا بواسطة قائد الميناء علي ، وسوف يشرح لكم لدى وصوله ، معطيات الوضعيات ، ولنا الامل في تحقيق ما طلبناه منكم .

ايها السلطان ليجازيكم الله .

عمر باشا داي الجزائر ، 18 شوال 1231 / 12 سبتمبر 1816 .

[1]- عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص ص 146-147.

الملحق رقم (19): منحنى بياني يوضح أثر حملة اللورد إكسموث على الأسطول الجزائري سنة 1816م.[1]

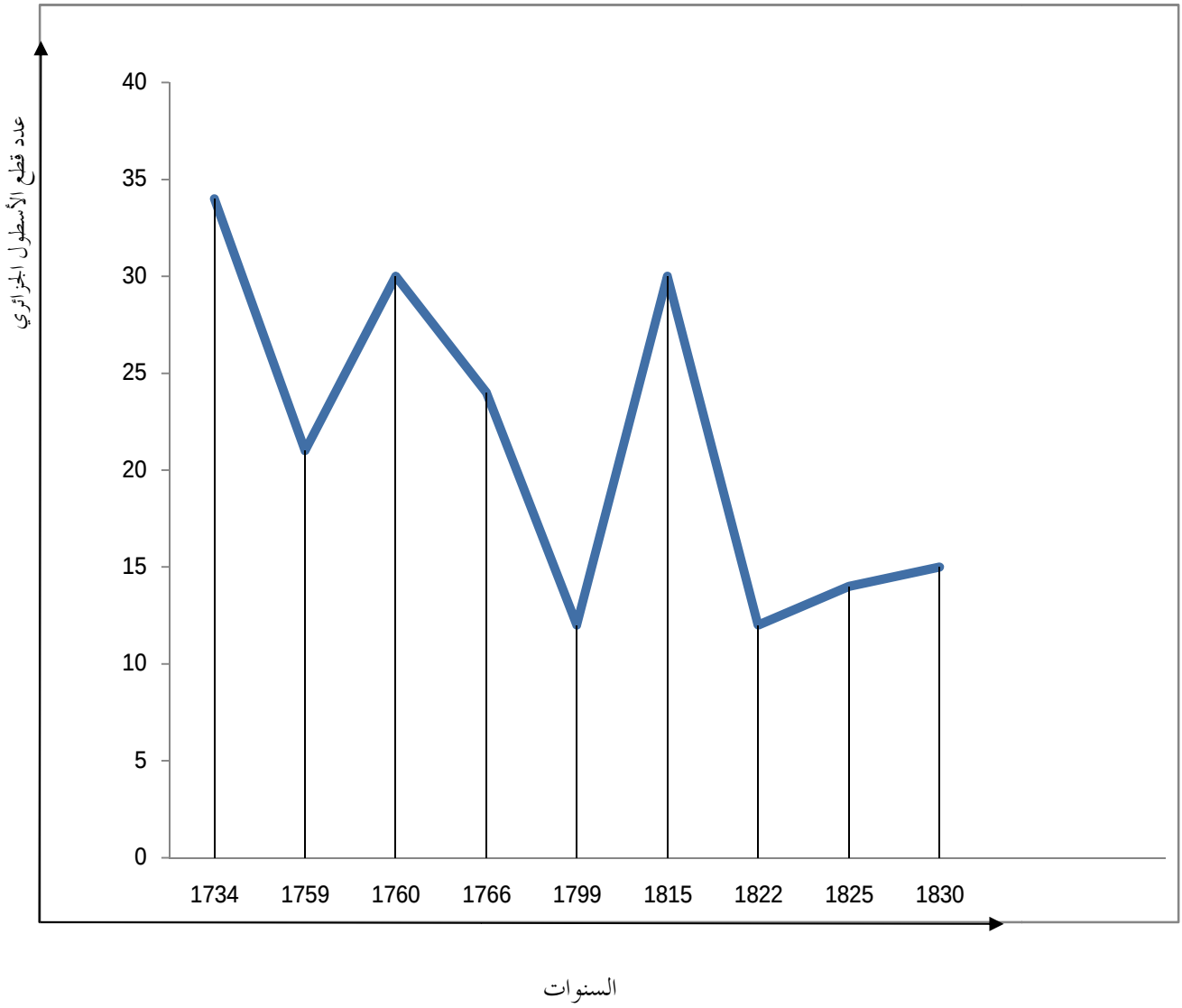

[1] – من إنجاز الطالب بالاعتماد على ناصر الدين سعيدوني: البحرية الجزائرية ...، المرجع السابق، ص29.

الملحق رقم (20): بروتوكول مؤتمر إكس لاشابيل 1818م[1]

اتفق المفاوضون طبقا لنص برتكول ــ على أن يواصلوا فى المؤتمر الوزاري الذي سيعقد فى لندن النظر فى مختلف المشروعات المقترحة لالغاء القرصنة التي تمارسها الدول البربرية بطريقة فعالة . فقد طالب الكونت دوكابو ديستريا مرة أخرى ولفت أنظار المؤتمر الى هذه المسألة . ولما اعترف بأهمية وضع أية حواجز فى أقرب وقت ممكن للأضرار التي تلحقها القرصنة بالتجارة الأروبية ، وباقتراح قرارات تتخذ لهذه الغاية وبالقيام بمسعى مباشر وقوى لمواجهة ايالات الشواطيء البربرية فى افريقية ، فقد طلبوا الى مندوبي بريطانيا وفرنسا ، بوصفهما ممثلين للبلاطين اللذين يجب أن يكون لنفوذهما ، بطبيعة الحال ، ثقل أكبر لدى هذه الايالات ، أن يوجها اليها انذارات جدية بأن استمرارها على نظام القرصنة الذي يضايق التجارة السلمية ستكون له آثار تحسن الايالات صنعا فى أن تفكر عاجلا فى نتائجها التي قد تمس وجودها نفسه وقد تعهد الدوق دوريشوليو واللورد كاستلريق بأن يعطوا التعليمات الضرورية للقيام بمثل هذا المسعى ، وبأن يبلغوا الحكومات الأخرى بالنتيجة التي قد يسفر عنه . وكذلك تحتفظ البلاطات الخمس بحقها فى تحذير الباب العالي أيضا بصورة ودية من الأخطار التي قد تتعرض لها الايالات البربرية نتيجة لاستمرارها على ممارسة القرصنة ، من حيث انها ستكون سببا فى اتخاذ الدول الأروبية اجراءات حاسمة .

التوقيع :

ميترنيخ ، ريشوليو ، كاستلريق

ويلينجطون ، هاردنبرج ، بيرنسطورو

نيسلرود ، كابو ديستريا

* * *

[1] – وليام شالر: المصدر السابق، ص 323.

الملحق رقم (21): مذكرة مؤتمر إكس لاشابيل الموجهة إلى الإيالة الجزائرية يعن طريق الأميرالين البريطاني والفرنسي[1]

لقد كلفت الدول الأروبية التي اجتمعت فى « ايكس لاشابيل » فى السنة الماضية فرنسا وبريطانيا بمهمة القيام بمسعى جدي باسم جميع هذه الدول لدى الايالات البربرية بشأن ضرورة وضع حد لاعمال القرصنة والعنف التي تمارسها سفنها المسلحة فى البحر .

ونحن قد حضرنا باسم أصحاب الجلالة ملك فرنسا وأنجلترا بوصفنا ممثلين لهما لنبلغكم نيات الدول الأروبية . فان هذه الدول قد صممت بطريقة لا تراجع فيها على وقف نظام القرصنة الذي يتناقض مع المصالح العامة لجميع الدول ، بالاضافة الى كونه يقضي على جميع الآمال فى قيام حالة الرخاء فى البلدان التي تمارسه . واذا استمر هذه الايالات على هذا النظام المعادي للتجارة السلمية ، فانها ستثير ضدها ، حتما ، الاتحاد العام لجميع الدول الاروبية ، ويجب عليها أن تفكر قبل فوات الاوان ، ان مثل هذا الاتحاد سيكون من نتائجه تعريض وجود الايالات نفسها للخطر .

ولكنه قبل آن نشير الى العواقب الوخيمة التي ستترتب على استمرار نظام القرصنة الذي يثير امتعاض أروبا ، نسارع لتؤكد لكم أنه اذا تخلت الايالات عن هذا النظام الذي يجر الويلات ، فان الدول الاروبية ، سوف لا تكتفي بالاحتفاظ بعلاقات طيبة معها وبتفاهم وصداقة ، بل هي ستشجع أيضا جميع أنواع العلاقات التجارية التي ستكون فيها فائدة لرعاياها . والدول التي تتشرف بالتحدث باسمها ، متحدة اتحادا تاما ، فيما يتعلق بهدف المسعى الهام الذي كلفنا بالقيام به ، ونحن نترجم باخلاص نياتهم .

ونحن نأمل فى أن ادراككم لمصالحكم يجعلكم لا تترددون فى الرد بطريقة مرضية على المطالب التي قدمناها اليكم منذ حين ، والدول الأروبية تقتصر على مطالبة الايالات بأن تحترم الحقوق التقليدية التي تعتبرها الدول المتحضرة مقدسة . واذا ادعت الايالات البربرية ان من حقها مضايقة تجارة الدول الأخرى ،حسبما يمليه عليها هواها ، فانها سوف تجر على نفسها الاسلحة الاروبية حتما . فالتتلطفوا اذا بمنحنا هذه التأكيدات التي يتوقعها ملوكنا منكم ، والتي ينتظرونها بفارغ الصبر لكي يتفلولها الى حلفائهم بشأن موضوع يهمهم كثيرا . ولكنه فى مثل هذه الحالة ، لا تكفي الوعود الشفاهية . فان هذه العملية تتطلب تعهدا جديا وذا أهمية فائقة بالنسبة للملاحين وللتجارة بين جميع الدول . ونظرا لاننا نسجل تصريحنا مكتوبا بشأن نيات الحلفاء ، فنحن فى حل من أن نعتقد فى أنكم سترددون على هذا المسعى بنفس الطريقة ونحن سنسارع بابلاغ حكوماتنا التعهد الايجابي الذي تسلمونه الينا ، لاننا نكرر القول بأننا لا نسمح لكم برفض اقتراحات من شأنها أن تجعلكم تجنون سريعا الفوائد التجارية التي سيضمنها احترام حقوق الدول .

التوقيع : توماس فريمان

جورين دوجرافيير

سبتمبر 1819

[1]- وليام شالر: المصدر السابق، ص ص325-326.

الملحق رقم (22): إشعار الدول الأوروبية الكبرى للداي حسين سنة 1819م[1]

أيها الأمير

إن الدول الأوروبية التي اجتمعت في السنة الماضية في إيكس لا شابيل قد أوكلت لفرنسا وبريطانيا العظمى أمر تقديم تحذيرات جادة وخطيرة باسمها جميعا للإيالات البربرية حول ضرورة وضع حد للنهب وللإعتداءات التي تقوم بها السفن المسلحة التابعة لهاته الإيالات.

إننا جئنا باسم جلالة ملك فرنسا وناڤارا وباسم جلالة ملك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا كمبعوثيهما لتبليغكم موقف الدول الأوروبية.

فهاته الدول مصممة وعازمة بصفة نهائية على وضع حد لنظام القرصنة والذي هو ليس فقط معاديا للمصالح العامة لكل الدول وإنما يخرب كذلك كل أمل في الرخاء الذي يمارسونه. وغالبا ما اشتهرت الإيالات في اتباع نظام هو عدو لكل تجارة هادئة فإنها سوف تؤدي لا محالة إلى تكوين رابطة تضم جميع الدول الأوروبية، ضدها. ويجب عليها أن تتمعن جيدا في ذلك قبل فوات الأوان، ذلك أن قيام مثل هذه الرابطة قد يعرض للخطر وجودها ذاته.

وفي الوقت الذي نبين لكم فيه النتائج الخطيرة التي قد تنجم عن استمرار القرصنة التي تثير شكاوى أوروبا، فإننا نسرع أيها الأمير بالتأكيد لكم بأنه ما تخلت الإيالات عن نظام بشع مثل هذا، فإن الدول ليست فقط على استعداد للإبقاء على علاقات التفاهم والصداقة معها، ولكنها سوف تشجع كذلك، قيام كل أنواع العلاقات التي قد تكون مفيدة لرعايا كل الأطراف.

إن الدول التي لنا شرف التحدث باسمها متفقة على أهمية السعي الذي كلفنا القيام به لدى سعادتكم وإننا المعبران الصادقان عن نواياها.

إننا نتمنى أيها الأمير، مسترشدا بالحرص لخدمة مصالحكم الحقيقية، بأن لا تترددوا في قبول المطالب التي قدمناها إليكم والرد عليها بكيفية مرضية. إن الدول الحليفة تريد أن تعتقد بكون الإيالات البربرية تحترم القوانين والأعراف التي كرستها جميع الأمم المتحضرة. وإذا كانت تعتقد بكونها قادرة على إزعاج الأمم الأخرى، كما يحلو لها فإنها ستشهر ضدها لا محالة، أسلحة كل أوروبا، وعلى ذلك فالرجاء منكم أيها الأمير أن تعطوا لنا الضمانات التي ينتظرها منكم جلالتي ملك فرنسا وبريطانيا العظمى والتي يترقبونها بشغف، لتبليغها إلى حلفائهما حول الموضوع الذي يشغل مكانا بارزا في أذهانهم.

غير أنه في ظروف خطيرة مثل هذه الضمانات الشفوية لا تكفي إذ المطلوب هو عقد رسمي. ذلك أن الموضوع هو على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لمن الملاحة والتجارة لكافة الدول. وبما أننا أخطرناكم كتابة بنوايا الدول الحليفة فإننا محقون في الإعتقاد بأنكم سترددون بنفس الكيفية على هذه المسعى. وسنسرع في تبليغ حكومتينا بتعهدكم الإيجابي الذي ستبلمونه لنا لأننا، ونكرر ذلك لكم أيها الأمير، لا نتصور بأنكم سترفضون مقترحات تهدف إلى تمكينكم من الإستفادة من جميع مزايا العلاقات التجارية التي يضمنها إحترام قانون الناس (القانون العام).

[1]- جمال قنان: المرجع السابق، ص ص 327-328.

الملحق رقم (23): ملخص لرسالتي الداي حسين إلى السلطان محمود الثاني حول الحرب الإنجليزية الجزائرية سنة 1824م[1]

وزيري المحترم

لقد اطلعت على تقريرك المتعلق بالنزاع الذي نشب بين أوجاق جزائر الغرب والإنجليز، كما اطلعت على تقرير القبطان باشا الذي ورد بهذا الخصوص وعلى التحريرات التي وردت من قبل الأوجاق المذكور في هذا الموضوع.

ولا شك أن هذه الوضعية تؤيد أشد التأييد سوء نية الإنجليز وفساد تفكيرهم وأدمغتهم. كنا نسايس الفرنج ونعاملهم بالرفق واللطف لانشغالنا بتأديب عصاة الروم وأشقيائهم حتى لا يميلوا إليهم ويتعاطفوا معهم، فينقلب الكل ضدنا. ولكن الكفار أدركوا السياسة المتبعة إزاءهم فبدؤوا يعكرون الجو ويقومون يوما بعد يوم بأعمال تخريبية في النواحي المختلفة من الممالك المحروسة للدولة العلية. ولا شك أن ما وقع منهم في الجزائر جزء من ذلك الفساد الذي يريدون إيقاعه في الممالك المحروسة. غير أن الجزائريين رجال مجاهدون ويعرفون كيف يدافعون عن الدين والوطن، وهم أمة متينة، وأسعاف الأمة المتينة بالمساعدات اللازمة من شيمة المروءة والتدين، ولا يجوز التخلي عنها في أيامها العصيبة مع أعدائها، ولذا يجب تنظيم الأمر والعمل بالمقتضى اللازم حسبما جرى ذلك في المذكرة التي وردت من الخواص.

الخط الهمايوني

تدور هذه الوثيقة حول المحضر الرسمي الذي تم إرساله إلى حضرة القبطان باشا من قبل أوجاق جزائر الغرب، والرسالة التي وردت من حسين باشا أمير أمراء جزائر الغرب إلى الحضرة الملوكانية.

وكان محتوى الرسالتين المذكورتين يدوران حول موقف الإنجليز من الأوجاق بعد جريان الحرب وإنعقاد الصلح بين الطرفين.

وكان المطلب من القبطان باشا أن يقوم برفع وتقديم الرسالتين المذكورتين إلى المقام الشاهاني العالي قصد الإعلام والإحاطة بمضمونهما. ولذا فهو قد أرسل الرسالتين مرفقتين بتذكرة من عنده ليتم المطلوب.

مما جاء في محتوى الرسالتين أن الإنجليز على الرغم من انعقاد الصلح بين الطرفين بعد الحرب، مازالوا ينظرون إلى القضية نظرة غالب ومغلوب. ويعتبرون أنفسهم غالبين والجزائريين مغلوبين، ويتصرفون على هذا الأساس تصرفا لا يتفق مع الصلح المبرم بين البلدين حيث يأتون بسفنهم إلى واجهة ميناء الجزائر ويظهرون عضلاتهم أمام الجزائريين للضغط عليهم وتخويفهم. فعلى هذا الشكل والمنوال جاءت بعض السفن الإنجليزية إلى واجهة ميناء الجزائر وأرست بالغرب من المدينة، وعند ذلك خرج القنصل الإنجليزي من قصره وذهب إليهم ثم بعد ذلك أرسل شخصا إلى أمير الأوجاق يعرض عليه شروطا قاسية التي لا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال، منذرا ومتوعدا بالتوجه إلى ولايته إن لم تقبل تلك الشروط. وإذا قبلت شروطه، فإنه يرجع إلى قصره بالجزائر. وإزاء هذا الموقف الذي اتخذه القنصل عقد الداي اجتماعا لدراسة الوضع الناتج عن تهديدات القنصل والنظر في الشروط المعروضة عليه. وقد اتفق في الاجتماع على عدم قبول تلك الشروط. وعلى إثر ذلك انطلق القنصل بالسفن الإنجليزية إلى الخارج متظاهرا بالعودة إلى بلاده. وفي طريق عودته اعتدى على بعض المراكب الجزائرية التي تصادف وجودها في طريقه بدون مبررات.

وبعد مرور بضعة أيام، رجع القنصل المذكور ومعه بعض السفن الإنجليزية الأخرى إلى واجهة ميناء الجزائر. وبدأت السفن تقوم ببعض المناورات الحربية. وأمام هذا الوضع الجديد بادر الجزائريون بوضع السفن الجزائرية الموجودة بالميناء، وكذا سائر الآلات في المخازن حتى لا يطرأ عليها التلف والهلاك. وإلى جانب هذا تم جمع الأمراء من الولايات لتدارس الوضعية الجديدة بصفة جماعية لإعلان الحرب على الإنجليز إذا اقتضى الأمر ذلك. وهذا ما توصل إليه المجتمعون بعد مباحثات طويلة حيث أعلنوا في نهاية هذا الاجتماع قرار إعلان الحرب ضد الإنجليز.

وبعد هذا القرار الاضطراري أردنا الاتصال بالمقام الشاهاني الكريم لإحاطته بالأوضاع الجديدة التي نتجت عن الموقف السلبي الذي اتخذه الإنجليز ضدنا من جهة، والموقف الذي اتخذناه بالإجماع إزاء ذلك من جهة أخرى. وكان اتخاذنا لقرار الحرب – في المقام الأول – اعتمادا على الله ثم على عطف وحماية ومساعدة المقام الشاهاني التي لم تنقطع عنا في يوم من الأيام، خاصة في مثل هذه اللحظات الحرجة التي هلك فيها جزء كبير من الجنود والتابعين للأوجاق بسبب انتشار الوباء في البلاد. لذا فنحن في حاجة ماسة إلى جلب الجنود من أزمير وضواحيها حتى نتمكن من مواجهة الإنجليز والدفاع عن الدين والوطن.

وبناء على ذلك، بعثنا إلى المقام الشاهاني الكريم الرسالتين المذكورتين اللتين تضمنتا أخلص أمنياتنا للمقام الشاهاني الكريم راجين منه أن لا يتخلى عنا وعن الأوجاق في مثل هذا الظروف الحرجة، وأن يتجلى علينا بألطافه الشاهانية المستمرة ويأمر بإصدار فرمان لإعطاء الفرصة الكافية إلى الحاج خليل مفتي الجزائر المقيم بأزمير لجلب ما يلزم من الجنود من أزمير وضواحيها.

وبما أنه من المتعذر إرسال هؤلاء الجنود عن طريق البحر نظرا لمرابطة القوات الإنجليزية على الحدود البحرية المواجهة للجزائر، فإنه يمكن في هذه الحالة إرسالهم على دفعات قوام كل منها خمسين أو ستين جنديا عن طريق تونس وطرابلس الغرب، ومن هناك يمكن إرسالهم إلى الجزائر برا، بشرط الاتفاق مع وكلاء تونس و طرابلس الغرب المقيمين بأزمير.

وأننا نعاهد المقام الشاهاني بأننا سوف ندافع عن عصمة ديننا دفاع الأبطال، وإذا أخذنا هذه المرة من قبل الإنجليز على غرة ومفاجأة، فإن ذلك لن يتكرر مرة أخرى بإذن الله، وبتأييد المقام الشاهاني الكريم. كما أنه لم يؤثر على عزيمتنا في الجهاد، فنحن معروفون لدى الأعداء والأصدقاء بالجهاد والثبات. ولن يرى السلطان المعظم منا هذه المرة بإذن الله إلا ما تقر به عيناه ويفرح به فؤاده.

تلك هي المعلومات التي وردت في الرسالتين المذكورتين. وفي ضوء هذه المعلومات انعقد المجلس الاستشاري لدراسة الموقف والنظر إلى إمكانية إمداد الأوجاق بالمساعدات اللازمة وذلك انطلاقا من الأوامر الشاهانية التي صدرت بهذا الشأن.

[1]- أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص 241-244.

الملحق رقم (24): المنشور الفرنسي الذي وزع على الجزائريين قبيل الاحتلال

يا أيها ساداتي القضاه والإشراف والعلماء وأكابر المشايخ والاختيارية اقبلوا مني أكمل السلام وأشمل أشواق قلبي بمزيد العز والإكرام. أما بعد أعلموا هداكم الله إلى الرشد والصواب إن سعادة سلطان فرانسة مخدومي وعزة جنابه الأعلى عز نصره قد أنعم على توليته إياي منصب سار عسكر. ويا أعز أصدقائنا و محبينا سكان الجزائر ومن ينتمي إليكم من شعب المغاربة إن الباشا حاكمكم من حيث أنه تجرأ على بهدلة بيرق فرانسة المستحق كل الاعتبار وأقدم على إهانته فقد سبب بجهله هذا كل ما هو عتيد أن يحل بكم من الكوارث والمضرات لكونه دعى عليكم الحرب من قبلنا فإن عزة اقتدار سلطان فرنسة دام ملكه نزع الله من قلبه مرحمته المعهودة ورأفته المعروفة المشهورة فلابد أن هذا الباشا حاكمكم من قلة بصيرته وعماوة قلبه قد جذب على نفسه الانتقام المهول وقد دنا منه القدر المقدر عليه وعن قريب يحل به ما استحقه من العذاب المهين.

أما أنتم يا شعب المغاربة اعلموا وتأكدوا يقينا أني لست أتيا لأجل محاربتكم فعليكم أن لا تزالوا آمنين ومطمئنين في أماكنكم وتعملوا أشغالكم وكل مالكم من الصنائع والحرف براحة سر. ثم أني أحقق لكم أنه ليس فينا من يريد يضركم لا في مالكم ولا في أعيالكم. ومما أضمن لكم أن بلادكم وأراضيكم وبساتينكم وحوانيتكم وكل ما هو لكم صغيرا كان أو كبيرا فيبقى على ما هو عليه ولايتعرض لشيء من ذلك جميعه أحد من قومنا بل يكون في أيديكم دائما. فآمنوا بصدق كلامي. ثم إننا نضمن لكم أيضا ونعدكم وعدا حقيقيا مؤكدا غير متغير ولا متأول أن جواممكم ومساجدكم لا تزال معهودة معمورة على ما هي الآن عليه وأكثر وأنه لا يتعرض لكم أحد في أمور دينكم وعبادتكم فإن حضورنا عندكم ليس هو لأجل محاربتكم وإنما قصدنا محاربة باشاتكم الذي بدأ وأظهر علينا العداوة والبغضاء.

ومما لا يخفى عليكم غاية تحكمه وقبح طبعه المشؤم ولا ينبغي لنا أن نطلعكم على أخلاقه الذميمة وأعماله الرذيلة فإنه واضح لديكم انه لا يسعى إلا على خراب بلادكم ودشارها وتضييع أموالكم وأعمالكم. ومن المعلوم أنه إنما يريد أن يجعلكم من الفقراء المنحوسين المهدلين الخاسرين أكثر من المسخط عليهم. فمن أعجب الأمور كيف يخفى عنكم أن باشاتكم لا يقصد الخير إلا لذاته والدليل كون أحسن العمارات والأراضي والخيل والسلاح واللبس والحلي وأما أشبه ذلك كله من شأنه وحده.

فيا أيها أحبابنا سكان المغرب أنه عز وجل ما سمح بأن يصدر من باشاتكم الظالم ما فعله من أعمال الخبث والردى إلا إنعاما منه سبحانه وتعالى عليكم حتى تحصلوا بهلاكه وبزوال سلطنته على كل خير ويفرج عنكم ما أنتم فيه من الغم والشدة، وإذ والحل هذه اسرعوا واغتنموا الفرصة ولا تعمى أبصاركم عما أشرقه الله عليكم من نور اليسر والخلاص ولا تغفلوا عما فيه مصلحتكم بل استيقظوا لكي تتركوا باشاتكم هذا وتتبعوا شورنا الذي يؤول إلى خيركم وصلاحكم. وتحققوا أنه تعالى لا يبغي قط ضرر خليفته بل يريد أن كل واحد من برایاه يحوز ما يخصه من وافر نعمه التي اصبغها على سكان أرضه.

يا أيها أهل الإسلام إن كلامنا هذا صادر عن الحب الكامل وأنه مشتمل على الصلح والمودة، وأنتم إذا شيعتم مراسيلكم إلى أوردينا حينئذ نتكلم وإياهم والمرجو من الله تعالى إن محادثتنا مع بعضنا بعض تؤول إلى ما فيه منافعكم وصلاحكم. وعشمنا بالله أنكوم بعدما تحققتم أن مقاصدنا وغايتنا الفريدة ليست هي سوى خيركم ومنفعتكم تشيعوا لنا صحبة مراسيلكم كل ما يحتاج إليه عسكرنا المنصور من الذخائر مابين طحين وسمن وزيت وعجول وغنم وخيل وشعير وما يشبهه. وحين وصلت مرسلاتكم إلينا فحالا ندفع الثمن فلوسا نقدية على ما تريدون أكثر.

هذا وأما إن كان منكم معاذ الله خلاف ذلك حتى تختاروا محاربتنا ومقاومتنا أعلموا أن كل ما يصيبكم من المكروه والشر إنما يكون سببه من جهتكم فلا تلوموا إلا أنفسكم فأيقنوا أنه ضد إرادتنا فليكن عندكم محققا إن عساكرنا المنصورة تحيط بكم بأيسر مرام ودون تعب وإن الله يسلطها عليكم فإنه تعالى كما أنه يأمر من يجعل لكم النصر والظفر بالمرحمة والمسامحة على الضعفاء المظلومين فكذلك يحكم بأشد العذاب على المفسدين في الأرض العائثين على البلاد فلابد أنكم أن تعرضتم لنا بالعداوة والشر هلكتم عن أخركم.

هذا أيها السادة ما بدأ لي أن أكلمكم به فهو نصيحة مني إليكم فلا تغفلوا عنه واعلموا بأن صلاحكم إنما في قبوله والعمل عليه وإن هلاككم لا يرده منكم أحد إن عرضتم عما نصحتكم وأنذرتكم به وأيقنوا يقينا مؤكدا أن كلام سلطاننا المنصور المحفوظ من الله تعالى غير ممكن تغييره لأنه مقدر والمقدر لابد أن يكون السلام على من سمع وأطاع.

وبعد مداولات مطولة قرر المجلس إمداد الأوجاق بالمساعدات اللازمة وإرسال الجنود إلى الأوجاق عن طريق تونس وطرابلس الغرب ومنها إلى الجزائر برا دون اهتمام لما قد يصدر من الإنجليز تجاه هذه المساعدات.

[1]- أرزقي شويتام: المرجع السابق، ص ص 246-249.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم:(رواية ورش)

أولا: الوثائق الأرشيفية:

- مجموعة 3205 الملف الأول الوثيقة رقم 30.
- مجموعة 3205 الملف الأول وثيقة رقم 26.
- مجموعة 3190، ملف2، وثيقة رقم 13.
- مجموعة 3205 الملف الأول رقم 25.
- مجموعة 3190 الملف الأول رقم 444.
- مجموعة 3205 الملف الأول رقم 27.

-خط همايون:

- خط همايون، عدد 48979، علبة24، رقم 193 تاريخ 1231هـ.
- خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 177 تاريخ 1231هـ.
- خط همايون، عدد 29459، علبة 25، رقم 249 تاريخ 1231هـ.
- خط همايون، عدد 22556، علبة 24، رقم 45 تاريخ 1231هـ.
- خط همايون، عدد 22486 علبة 24، رقم 171 تاريخ 1231هـ.
- خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 169 تاريخ 1231هـ.
- خط همايون، عدد 22523، علبة 24، رقم 179 تاريخ 1231هـ.
- خط همايون، عدد 22550، علبة 25، رقم 197 تاريخ 1239هـ.
- خط همايون، عدد 22556، علبة 24، تاريخ 1232هـ.
- خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 170 تاريخ 1231هـ.
- خط همايون، عدد 22556، علبة 24، رقم 184 تاريخ 1231هـ.
- خط همايون، عدد 17822، علبة 24، رقم 167 تاريخ 1231هـ.
- خط همايون، عدد 22486، علبة 24، رقم 169 تاريخ 1231هـ.
- خط همايون، عدد 39818، علبة26، رقم 221 تاريخ 1238هـ.

ثانيا: المصادر

1- باللغة العربية:

أ- المصادر غير المنشورة:

- التلمساني ابن رقية: الزهرة النيرة فيما جرى في الجزائر حين أغرت عليها جنود الكفرة، مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم 1626.

- التنلالي عبد الرحمن: رحلة عبد الرحمن التنلالي التواتي، مخطوط بدون رقم تصنيف، خزانة سيدي عبد الله البلبالي (توات)، أدرار، الجزائر.

ب-المصادر المنشورة:

- ابن أبي الضياف أحمد: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط2، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.

- ابن حمادوش الجزائري: رحلة ابن حمادوش المسماة لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، تقديم وتعليق وتحقيق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1983.

- ابن خلدون عبد الرحمن: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق خليل شحادة وسهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2001.

- ابن عبد القادر محمد الأمير الجزائري: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق ممدوح حقي، ط2، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، 1964.

- ابن عبد القادر مسلم: خاتمة أنيس الغريب والمسافر، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

- ابن غلبون الطرابلسي: التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تصحيح وتعليق الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، المطبعة السلفية ومكتبتها، مصر، 1349هـ.

- ابن ميمون محمد الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

- ابن هطال التلمساني أحمد: رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1969.

- الأنصاري أحمد بك النائب: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، منشورات مكتبة الفرجاني، ليبيا، د.ت.

- بفايفر سيمون: مذكرات أو لحمة تاريخية عن الجزائر، تقديم وتعريب أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

- حليم بيك إبراهيم: التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1988.

- خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

-دوفوألبير: الرايس حميدو، تعريب محمد العربي الزبيري، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1972.

- الراشدي ابن سحنون: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1973.

- الراشدي أحمد بن عبد الرحمن الشقراني: القول الأوسط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط، تحقيق وتقديم ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1991.

- الزهار: مذكرات أحمد الشريف نقيب أشراف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

- الزياني محمد بن يوسف: دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران، تقديم وتعليق المهدي البوعبدلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.

- ستيفن جيمس ولسون: الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785-1797م، ترجمة علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2008.

- شالر ويليام: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824م، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- صوريس ديكثودي: تاريخ الشرفاء، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، المغرب، 1989.

- العنتري محمد الصالح: مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

- : فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلاؤهم على أوطانهـــا، مراجعـــة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

- فايسات أوجين: تاريخ بايات قسنطينة في العهد التركي من 1792- 1873، ترجمة: صالح نور، تقديم الشيخ عبد الرحمن شيبان، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- كاثكارت جيمس: مذكرات أسير الداي، تعريب إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعيـــة، الجزائـــر، 1982.

- مؤلف مجهول: تاريخ بايات قسنطينة، المرحلة الأخيرة، تحقيق حساني مختار، منشورات دحلـــب، الجزائـــر، د.ت.

- المحامي محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بـــيروت، لبنـــان، 1981.

- المزاري الآغا بن عودة : طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخـــر القـــرن التاسع عشر، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2007.

- الناصري أبو العباس أحمد: الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصـــري، دار الكتب، الدار البيضاء، 1997.

- الناصري محمد أبو راس الجزائري: فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، تحقيق محمد بـــن عبـــد الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

- : عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، دراسة وتحقيق بوركبة محمـــد، ط1، ج2، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تلمسان، الجزائر، 2011.

2- باللغة الفرنسية:

- Devoulx (Albert), Tachrifat, Recueil de Notices Historiques sure l'administration de L'ancienne Régence d'Alger, Alger, Imp du gouvernement, 1852.
- , Tunis et Alger au XVIII siècles, Paris, Sindbad, 1983.
- de Tassy (Laugier), Histoire de Royume D'Alger, Henri du Souzet, Amsterdam, 1725.
- de Paradis (Venture), Alger au XVIII E Siècle, Alger, Typographie Adolphe Jourdan place du Gouvernement 1898

- Père (Dan), Histoire de Barbbarie et de ses corsaires, Paris, seconde édition, 1646.
- Shaw(Thomas), Voyage dans la régence D'Alger, Traduit de l'anglais par J.Mac Carty, Tunis Bouslama, 1981.

ثالثا:المراجع:

1- باللغة العربية:

- آلتر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، ج2، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1989.

- أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

- الأرقش ولندة وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال مصادره، مركز النشر الجامعي، ميديا كوم، الجزائر، 2003.

- إيشبودان العربي: مدينة الجزائر تاريخ عاصمة، ترجمة جناح مسعود ومراجعة حاج مسعود مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

- بالحميسي مولاي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

- برنيان أندري وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة إسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

- بن خروف عمار: العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب في القرن السادس عشر، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

- بن عبد الكريم محمد: حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، ط1، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1972.

- بنور فريد: الجواسيس الفرنسيون في الجزائر 1782-1830م، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.

- بوحوش عمار: التاريخ السياسي الجزائري من البداية وإلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

- التميمي عبد الجليل: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي (الجزائر وتونس وليبيا) 1818-1871، ط2، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، تونس، 1985.

- الجمل شوقي عطا الله: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1977.

- جوليان شارل آندري: تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، ج2، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983.

- : تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م، ترجمة جمال فاطمي وفتحي سعيدي وآخرون، ط1، مج1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

- الجيلالي عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام، ج3، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

- حساني مختار: التراث الجزائري المخطوط في الجزائر والخارج، ط1، ج2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009.

- دحماني توفيق: دراسة في عهد الأمان القانون الأساس السياسي والعسكري للجزائر في العهد العثماني، دار العثمانية، الجزائر، 2009.

- راي أروين: العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة 1776-1816م، ترجمة: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.

- خلاصي علي: الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

- حسون علي: تاريخ الدول العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط4، المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، 2002.

- حليمي عبد القادر: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972.

- الركيبي عبد الله: الجزائر في عيون الرحالة الإنجليز، ج1، دار الحكمة، الجزائر، د.ت.

- الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- : مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985.

- زروال محمد: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

- زين العابدين شمس الدين نجم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.

- سبنسر وليم: الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتقديم عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

سعد الله أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر (بداية الاحتلال)، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

- : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ط3، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990.

- : رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي صاحب كتاب السعي المحمود في نظام الجنود، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1990.

- : تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ط1، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998.

- : بحوث في التاريخ العربي الإسلامي، عالم المعرفة، الجزائر، 2011.

- سعد الله فوزي: يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ج1، ط1، دار القصبة، الجزائر، 2005.

- سعيدوني ناصر الدين: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

- : النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

- : ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.

- : الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د.ت.

- سعيدوني ناصر الدين والشيخ المهدي البوعبدلي: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الفترة الحديثة والمعاصرة، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

- السيد محمود: تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006.

- الشريف محمد الهادي: تاريخ تونس من عصور ما قبيل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشاوش، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993.

- شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

- : دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي (الفترة العثمانية) 1519-1830، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

- : نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

- الطويل محمد السعيد: البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي 1795-1832، ط1، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2001.

- عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م ، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

- عبد الكريم أحمد عزت: دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1970.

- العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1993.

- عمار حمداني: حقيقة غزو الجزائر، تعريب لحسن زغدار، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.

- عمر عبد العزيز عمر: جوانب من تاريخ المغرب العربي في العصر الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008.

- : دراسات في تاريخ العرب الحديث، المشرق العربي، د.ط، د.ت.

- عمورة عمار: الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

- غطاس عائشة: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007.

- فركوس صالح: الحاج أحمد باي قسنطينة 1826-1850م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

- : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، مديرية النشر لجامعة قالمة، الجزائر، 2010.

- فلتزي لوسات: المغرب العربي قبل احتلال الجزائر (1790-1830)، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، سراس للنشر، تونس، 1994.

- فيرو شارل: الحوليات الليبية من الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي، ترجمة وتحقيق محمد عبد الكريم الـــوافي، ط3، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1994.

-قنان جمال: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1999.

- : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1617-1830، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- : نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.

- قدوري عبد المجيد: المغرب وأوروبا ما بين القرنين 15-18م مسألة التجاوز، ط1، المركز الثقـــافي العـــربي، المغرب، 2000.

- كوران أرجمنت: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشـــورات الجامعة التونسية، تونس، 1970.

- لونيسي رابح: محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ط2، كوكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

- مانتران روبير: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، ط1، ج2، دار الفكـــر للدراســـات والنشـــر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993.

- مؤنس حسين: تاريخ المغرب وحضارته من قبيل الفتح الإسلامي إلى الغـــزو الفرنســـي، ط1، مـــج2، ج3، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1992.

- محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث، من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط2، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، 1979.

- محمود باشا: الاستيلاء على إيالة الجزائر أو ذريعة المروحة، ترجمة: عزيز نعمان: دار الأمل للطباعة والنشـــر والتوزيع، الجزائر، 2005.

- محمود علي عامر ومحمد خير فارس: تاريخ المغرب العربي الحديث (المغرب الأقصى، ليبية)، الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق، سوريا، د.ت.

- المدني أحمد توفيق:. محمد عثمان باشا 1766-1791م، سيرته، حروبه، آثاره، المؤسسة الوطنيـــة للكتـــاب، الجزائر، 1986.

- : حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492- 1792م، ط1، دار البصائر للتوزيع والنشر، الجزائر، 2007.

- مروش لمنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة الأساطير والواقع، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

- مقلاتي عبد الله: في جذور الثورة الجزائرية، مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال إلى فاتح نوفمبر 1954، وزارة الثقافة، الجزائر، 2011.

- المنصور محمد: المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين (1792-1822م)، ترجمة محمد حبيدة، ط1، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006.

- منور العربي: تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19م، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

- هلايلي حنيفي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

- : العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815-1830، ط1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.

: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- : التاريخ الأندلسي المورسكي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010.

- هشام سوادي هاشم: تاريخ العرب الحديث 1516-1830 من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.

- وولف جون: الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

- ياغي أحمد إسماعيل: تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2000.

- يحي بوعزيز: مدينة وهران عبر التاريخ، دار الغرب للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د.ت.

- :علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوربا 1500-1830، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

- : المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الـــوطني لمدريـــد (1780-1798م)، ديـــوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

- : الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر الحديثة، ط2، ج2، ديوان المطبوعات الجامعيـــة، الجزائـــر، 2009.

- يحي جلال: المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، ج3، دار النهضة العربية للطباعـــة والنشـــر، بيروت، لبنان، 1981.

2- باللغة الفرنسية:

- Alfred (Nettement), Histoire de la conquête d'Alger écrite sur les documents inédits et authentiques, Paris, Jacques la coffre 1856, pp105-116.
- Belhamissi (Moulay), Histoire de la marine Algérienne1516-1830, Alger, Enal, 1983.
- , Les captifs algériens et L'europe chrétienne 1518-1830, E.N.A.L, Alger, 1988.
- , Alger la Ville aux Mille Canons, ENAL, Alger, 1990.
- , Marine et marins D'Alger 1518-1830, T3, Alger, Bibliothèque Nationale Algérie, 1996.
- , Alger L'Europe et la guerre secrète 1518-1530, Alger, édition Dahlab, 1999.
- Garrot (Henri), Histoire général de L'Algérie, imp, p, Crescenzo Voutes, Alger, 1910.
- Gaid (Mouloud), L'Algérie, sous les Turks, maison Tunisinne de led, Tunis, 1974.
- Grammont (H, de), Histoire D'Alger sous la domination turque, 1515-1830, Paris 1887.
- Kadache (Mahfoud,(L'Algérie durant la période Ottomane, OPU, Alger, 1991.
- Merouche (Lemnuer), Recherches sur L'Algérie à L'époque ottomane II la course Mythes et Réalité, ouvrage publie avec le soutien du centre national de livre, Edit, 2000.
- Mercier (Ernest), Histoire de l'Afrique septentrionale, Berberie, Paris, E. Leroux, 1888.

- Rinn (Louis), Marabouts et Khouans, Etude sur l'Islam en Algérie, Alger, Adolphe Jourdan, 1884.
- Roux (Charles), La France et L'Afrique du Nord avant 1830, les précurseurs de la conquête, Paris, Falacan, 1832.

رابعا: المقالات

1- باللغة العربية:

- الإمام هيفاء معلوف: العلاقات الأمريكية- شمال إفريقية في العصر الحديث، **المجلة التاريخية المغربية**، ع15-16، تونس، 1979.

- أميلي حسن: القراصنة ومعتقداتهم بشمال إفريقيا في كتاب باربارياوقراصنتها، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع115، تونس، 2004.

- : معاملة الأسرى المسيحيين في كتاب بربارية وقراصنتها للأب بيار دان، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع119، تونس، 2005.

- بليل رحمونة: دور العمل البحري في اقتصاد إيالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر، **مجلة الحوار المتوسطي**، ع2، دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، 2010.

- بن جبور محمد: البحرية الجزائرية في أواخر العهد العثماني، **مجلة عصور**، ع 12-13، جامعة وهران، الجزائر، 2008.

- : راية الإيالة وتبادل السفارات مع الباب العالي خلال القرن التاسع عشر، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع4، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

- بن عتوبلبراوات: الباي محمد الكبير، حياته وسيرته، **مجلة عصور**، ع3، وهران، الجزائر، 2003.

- : الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته، **مجلة عصور**، ع6-7، جامعة وهران، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

- بوشنافي محمد: الداي مصطفى باشا وعصره 1798-1805م، **مجلة عصور الجديدة**، ع7-8، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2003.

- : الداي علي خوجة وإصلاحاته، **مجلة عصور**، ع3، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، 2003.

- : الداي حسين وسقوط الإيالة الجزائرية 1818-1830م، **مجلة عصور**، ع6-7، جامعة وهران، الجزائر، 2005.

- تابست علي: مذكرة سيدي سميث ضد النشاط البحري لدول المغرب، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع7، الجزائر، 1993.

- تابليت علي: من أبطال البحرية الجزائرية "الرايس حميدو" 1770-1815م، **مجلة التراث**، ع4، شركة الشهاب، باتنة، الجزائر، 1989.

- التميمي عبد الجليل: التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 19م، **المجلة التاريخية المغربية**، ع1، تونس، 1974.

- : دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1830-1881م، **المجلة التاريخية المغربية**، ع3، تونس، 1975.

- حمادي عبد الله: جزائر القرن السادس عشر من خلال وثائق بعض الأسرى الإسبان، **مجلة المصادر**، ع06، الجزائر، 2002.

- حماش خليفة: تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ع2، الجزائر، 2003.

- دادة محمد: الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية، **مجلة عصور الجديدة**، ع7-8، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

- الزبيري محمد العربي: مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال، **مجلة الأصالة**، ع12، الجزائر، 1973.

- زكية زهرة: التنافس الفرنسي الإنجليزي على الجزائر وموقف الباب العالي منه 1792-1830م، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع11-12، الجزائر، 2000.

- : الأميرال سد ناي سميث والتحالف الأوروبي المسيحي ضد الجزائر عام 1814م، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع15-16، جامعة الجزائر، 2013.

- سعيدوني ناصر الدين: الخزينة الجزائرية 1800-1830، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع3، تونس، 1975.

- : الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827-1830م، **المجلية التاريخية** المغربية، ع5، تونس، 1976.

- : ثورة ابن الأحرش بين التمرد المحلي والانتفاضة الشعبية، **مجلة الثقافة**، ع78، الجزائر، 1983.

- : البحرية الجزائرية في العهد العثماني، **مجلة التاريخ**، ع22، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1986.

- : المعاهدة الجزائرية الإسبانية، 1791م، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع7، الجزائر، 1993.

- سلفا توري بونو: وضع الجاليات الأوروبية بالمغرب، **مجلة الأصالة**، مج10، ع25، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012.

- سيدهم فاطمة قشي: مكانة التصوف في الحياة الاجتماعية والسياسية في العهد العثماني بالجزائر، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع1، الجزائر، 2009.

- : موارد إيالة الجزائر المالية في مطلع القرن التاسع عشر، **مجلة كان التاريخية**، ع13، دار الكتب والوثائق القومية المصرية، مصر، 2011.

- شقرون الجيلالي: اتفاقية السلام والصداقة الأمريكية الجزائرية الأولى 05 سبتمبر 1795م، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، ع2، سيدي بلعباس، الجزائر، 2010.

- شويتام أرزقي: التنافس الدولي في البحر المتوسط خلال القرنين 18 - 19م وموقف الجزائر منه، **حولية المؤرخ**، ع3-4، الجزائر، 2005.

- الصباغ ليلى: عنابة بين اسمها وموقعها وعلاقاتها مع العالم المتوسطي حتى الاحتلال الفرنسي، **مجلة الأصالة**، مج14، ع33، الجزائر، 2011.

- فكاير عبد القادر: علاقات الجزائر مع هولندا خلال الفترة العثمانية، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، ع1، منشورات المركز الجامعي، مصطفى إسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2007.

- : حملتا أونطونيو بارثللو على الجزائر في أواخر القرن الثامن عشر من خلال مخطوط "تاريخ مجيء الصبنيول"، **مجلة عصور الجديدة**، ع1، جامعة وهران، الجزائر، 2011.

- قدورعبد المجيد: النشاط الاقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع28، الجزائر، 2007.

- لونيسي رابح: العلاقات الجزائرية الأمريكية عبر التاريخ، **مجلة عصور**، ع16، جامعة وهران، الجزائر، 2010.

- المدني أحمد توفيق: من الوثائق الجزائرية العثمانية (الحرب الإنجليزية والعهد الجديد)، **مجلة التاريخ**، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1981.

- هلايلي حنيفي: القرصنة وشروط افتداء الأسرى الإسبان في الجزائر خلال العهد العثماني، **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، ع4، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2005.

- : النظام الحربي للجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر حتى سنة 1830، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع119، مؤسسة التميمي، تونس، 2005.

- : النشاط الاقتصادي في مدينة الجزائر العثمانية على ضوء مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، ع26، الجزائر، 2008.

2- باللغة الفرنسية:

- Anonyme, « Enterprise de don Angelo Barcelo Contre Alger 1784 », R.Af, N°26, 1882.
- Berbrugger (Adrien), « Expédition du conte d'Oreilly Contre Alger en 1775» R. Af, N°8, 1864.
- , et Sir Hary (Neal), « Guerre de 1824 entre Alger et L'Angleterre », R.Af, N° 1864.
- Braudel (Fernand), « Les Espagnols et L'Afrique du Nord de 1492-1577 », R.Af, N°69, 1928.
- Colombe (Marcel), «Contribution à l'étude du recrutement de l'odjak D'Alger dans les dernières années de l'Histoire de la Régence D'Alger» R.Af, N°86, 1942.
- Chabaud (Arnaud), « Attaque des Batteries Algériennes par lord exmouth », R.Af, N°19, 1876.
- Devoulx (Albert(, « Les registres des prises maritimes » R.Af, N°16, 1872.
- , « la marine de la Régence D'Alger », R.Af, N°13, 1869.
- Féraud (Charles), « Deuxième récit indigène de l'Expédition d'Oreilly en 1775 », R.Af, Alger, 1865.
- ,(« Les trois Attaques des Espagnols contre Alger, au 18 siècle », R.Af, Alger, 1876.

- Joseph de Mazarredo, « Expédition D'oreilly Contre Alger en 1775 », R.Af, Alger, 1864.
- Haedo (F.D.de), «Topographie et histoire générale D'Alger», traduction Monnereau et A, Berbrugger, R.Af N° 14, 1871.
- Playfair (R.L), « Episodes de L'Histoire des relations de la Grande Bretagne avec les états Barbaresques avant la conquête Française », R.Af, N°22, 1978.

خامسا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

-بن عتو بلبراوات: الباي محمد الكبير ومشروعه الحضاري، رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة وهران، 2002.

- بوشنافي محمد: الجيش الانكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر 1700-1830م، رسالة ماجستير بجامعة وهران، 2002.

- الزين محمد: الأوضاع الاجتماعية والصحية في الجزائر العثمانية 1518-1830، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سيدي بلعباس، 2011.

- شقرون الجيلالي: العلاقات الدبلوماسية بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية 1776-1830م، مذكرة ماجستير، وهران، 2004.

- صحراوي عبد القادر: التصوف والمتصوفة في الجزائر العثمانية ما بين القرنين 16-18م وهي أطروحة دكتوراه غير منشورة بجامعة سيدي بلعباس 2009.

- مكحلي محمد: ثورات رجال الزوايا والطرقية في الجزائر خلال العهد العثماني 1707-1827م وهي أطروحة دكتوراه بجامعة سيدي بلعباس 2009.

- هلايلي حنيفي: النظام الحربي للجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن السابع عشر حتى سنة 1830م، أطروحة دكتوراه، سيدي بلعباس، الجزائر، 2004.

الفهارس

- فهرس الأعلام
- فهرس الأماكن الجغرافية
- فهرس المحتويات

فهرس الأعلام

-أ-

- ابن حمادوش: 38.
- أنطونيو بارثلو: 57، 58
- أوريلي:43، 52، 54، 56، 58.
-ابن أبي الضياف: 175.
-ابن الأحرش:17، 18، 20، 21، 29، 38.
51،
-ابن الشريف عبد القادر: 20.
-ابن خلدون: 26.
-أبو القاسم سعد الله: 136.
-أبو راس الناصري: 22.
-أحمد الشريف الزهار: 14، 59، 107،
111، 115، 138، 140، 151، 156،
157، 158، 173.
-أحمد باشا: 13، 166.
-أحمد باي: 168.
-إكسموث: في جل صفحات المذكرة
-الباي عثمان: 16.
-الباي محمد الكبير: 38.
-الجنرال حسين: 129.
-الداي حسين: 141، 145، 147، 148،
151، 152، 155، 156، 158، 160،
167، 168، 172، 197، 199، 201.
-الداي علي خوجة: 16، 17، 37، 50،
140، 165، 166.
-الدرقاوي:20، 21، 22، 23، 24.
-الرايس حميدو: 46، 63، 76، 84، 85،
140.
-الزهار: 59، 107، 111، 138، 158،
169، 172، 173، 195.
-الزياني: 16، 24.
-السلطان محمود الثاني: 47، 50، 51، 75،
108، 129، 140، 152.
-العنابي: 138.
-العنتري: 16، 28، 29، 56.
-المزاري: 18.
-المقراني:20.
-المولى سليمان: 187، 188، 190.

-ب-

-بكري: 131،42، 194، 195، 196،
197، 198، 199،
-بوتان: 45، 48، 192، 193، 200.
-بوشناق: 42، 131، 194، 195، 196،
197، 198، 199.
-بولينياك: 131.
-بيرجاس: 114.
-بينبريدج: 63.

-ت-

-تاليران: 131، 196.

-ج-

-جعفر باي: 169.

-جون وولف: 42، 199.

-ح-

-حاج علي: 13، 20، 106، 166.

-حمدان بن عثمان خوجة: 15، 194، 197، 200.

-حمودة باشا: 19.

-خ-

-خليل أفندي: 159.

-د-

-دان: 72، 73.

-دو غرامون: 14.

-دوفال: 121، 131، 132، 134، 149،164،171،172،197، 199،200، 201.

-دوفولكس: 84، 114.

-ديبواتانفيل: 26.

-ديكاتور: 63.

-ز-

-زيقل: 104.

-س-

-سان جيمس: 83.

-سيدني سميث: 70، 77، 78، 82، 85، 92، 99، 100، 101، 102، 103.

-ص-

-صالح باي: 53، 54، 55.

-ع-

-عبد الرحمن التنلالي: 130.

-عبد الله بن إسماعيل: 20.

-عثمان باي: 19.

-عثمان خوجة: 15، 194، 197، 200.

-علي الغسال: 13، 166.

-علي رايس: 115، 120، 129، 149.

-عمر باشا: 13، 47، 104، 105، 107، 109، 122، 129، 132، 139، 140، 166.

-ف-

-فان كابلان: 112.

-ك-

-كاثكارت:74.

-كاستلريه: 102، 134.

-كولي: 201.

-ل-

-لوجي دوتاسي: 49، 73.

-لير: 62.

-م-

-مازاريدو: 54.

-ماك دونال: 143، 152، 154، 155، 158.
-محمد الخزناجي: 13.
-محمد بن عثمان باشا: 11، 45.
-محمد خسرو: 104، 105، 129، 135، 159.
-محمد رايس: 174.
-محمد علي باشا: 193.
-مصطفى باشا: 13، 14، 15، 19، 42، 166.

-ن-

-نابليون: 19، 45، 76، 78، 79، 88، 90، 97، 98، 130، 131، 143، 179، 192، 193.

-و-

-وليم سبنسر: 29، 32، 88، 111، 119، 153.
-ويرد: 104، 112.
-ويليام شالر: 31، 49، 63، 64، 74، 109، 119، 120، 121، 124، 136، 145، 146، 162، 164، 170، 171.

-هـ-

-هاري نيال: 155، 156.
-هانري تشاو: 171.

-ي-

-يوسف باشا: 179، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 186.

فهرس الأماكن الجغرافية:

-أ-

- السويد: 44، 60، 121، 200.
-أزمير: 49، 51، 128.
-إسبانيا: 12، 32، 40، 42، 44، 45، 52، 53، 56، 57، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 74، 89، 92، 93، 96، 124، 125، 190.
-إسطنبول: 36، 48، 51، 101، 130، 160.
-إفريقيا: 31، 66، 67، 72، 75، 77، 79، 87، 88، 91، 92، 94، 95، 97، 99، 100، 101، 102، 129، 137، 174، 176، 178.
-الأناضول: 48.
-الأندلس: 11، 18، 40، 66.
-الأوراس: 17، 168.
-الباب العالي: 48، 75، 78، 86، 100، 101، 106، 109، 110، 114، 117، 122، 128، 130، 142، 143، 145، 159، 196.
-البرتغال: 40، 44، 45، 58، 81، 92، 96، 107، 162، 164.
-البلقان: 87، 152، 172.
-البندقية: 12.
-الجزائر: جل صفحات المذكرة
-الحجاز: 36.
-الحراش: 53، 54، 55.
-الدانمرك: 44، 162، 164.
-الدولة العثمانية: 15، 47، 50، 51، 88، 93، 103، 104، 105، 128، 129، 130، 143، 172، 176، 177، 186، 187.
-السودان: 36، 185.
-الشمال القسنطيني: 17، 19، 28.
-الفلامينك: 114.
-القسطنطينية: 40، 49.
-المرسى الكبير: 12، 53، 57، 60، 61.
-المغرب: 21، 23، 29، 31، 43، 57، 73، 77، 138.
-النمامشة: 17، 168.
-النمسا: 76، 80، 87، 143، 144، 162، 191، 193.
-الولايات المتحدة الأمريكية: 61، 64، 78، 134، 136.
-أمريكا: 47، 61، 62، 63، 64، 74، 76، 88، 89، 90، 154، 172.
-إنجلترا: 12، 31، 33، 39، 46، 59، 68، 80، 81، 82، 83، 85، 87، 89، 90، 96، 97، 98، 99، 102، 103، 104،

107، 109، 111، 112، 115، 125، 129، 132، 133، 139، 142، 143، 144، 146، 149، 150، 154، 155، 157، 170، 177، 182، 183.

-أيرلندا: 147.

-إيطاليا: 178.

-ب-

-باريس: 80، 86، 124، 132، 134، 141، 149، 195، 197.

-بجاية: 20، 30، 41.

-برشلونة: 53.

-بروسيا: 80، 102، 139، 143.

-بريطانيا: 19، 25، 45، 57، 61، 63، 64، 70، 71، 76، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 93، 94، 95، 98، 101، 102، 103، 104، 105، 107، 113، 123، 125، 131، 137، 142، 144، 145، 146، 147، 150، 152، 153، 154، 157، 158، 164، 170، 175، 177، 195.

-ت-

-تلمسان: 23، 29، 54.

-تونس: 19، 43، 49، 78، 85، 91، 96، 97، 100، 103، 104، 106، 108، 115، 129، 156، 158، 165، 174، 175، 176، 177، 178، 180، 181، 188.

-تيطوان: 23.

-ج-

-جبل طارق: 45، 57، 70، 79، 80، 82، 85، 88، 96، 113، 190.

-جرجرة: 17، 29، 168.

-جنوة: 52، 126.

-ر-

-روسيا: 80، 88، 103، 128، 142، 143، 144، 193.

-س-

-سردينيا: 84، 103، 109، 110، 125، 126، 127، 174، 180، 183، 201.

-سيدي مبارك: 24.

-ش-

-شمال إفريقيا:67، 72، 77، 78، 79، 89، 91، 92، 96، 98، 100، 101، 102، 103، 104، 129، 176، 178.

-ط-

-طرابلس الغرب: 67، 79، 86، 92، 98، 104، 105، 110، 129، 137، 138، 149، 179، 180، 181، 183، 184، 185، 186.

-ع-

-عنابة: 27، 103، 111، 113، 132، 141.

-عين ماضي: 17.

-غ-

-غرناطة: 66.

-ف-

-فرنسا: 12، 21، 25، 26، 27، 28، 31، 97، 103، 125، 127.

-فينا: 26، 48، 64، 70، 75، 76، 77، 80، 83، 85، 87، 90، 93، 94، 100، 102، 103، 110، 125، 126، 128، 129، 130، 134، 135، 170، 195.

-فاس: 21، 23، 189.

-ق-

-قادس: 53.

-قرطاجنة: 53، 57، 64.

-قسنطينة: 19، 28، 30، 113، 168.

-ل-

ليبيا: 179.

-لندن: 80، 81، 82، 83، 86، 88، 100، 103، 104، 127، 131، 133، 142، 144، 145، 149، 181.

-ليفورنة: 52، 194، 197.

-م-

-مالطة: 45، 52، 58، 67، 68، 69، 70، 75، 77، 78، 80، 83، 84، 85، 86، 89، 94، 100، 105، 113، 155، 193.

-متيجة: 27، 37.

-مرسيليا: 92، 97، 185، 195.

-مصر: 19، 36، 89، 98، 107، 179، 193، 196.

-معسكر: 24، 38، 54، 55.

-ملیانة: 23.

-ميلة: 20.

-ن-

-نابولي: 52، 58، 84، 103، 109، 110، 125، 126، 162، 164، 183.

-و-

-وجدة: 23.

-وهران: 11، 12، 13، 22، 24، 28، 37، 42، 53، 54، 57، 60، 61، 111، 113.

-هـ-

-هولندا: 12، 39، 63، 81، 90، 104، 105، 106، 125، 126، 127، 139، 181.

فهرس المحتويات

المحتوى الصفحة

إهداء

تشكرات

قائمة المختصرات

مقدمة أ

الفصل الأول: الأوضاع العامة للإيالة الجزائرية في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر الميلادي

أولا:الأوضاع السياسية 11

1-اضطراب السلطة وتعفن الوضع الإداري 11

2-ثورات رجال الطرقية 17

أ-ثورة ابن الأحرش 18

ب-الثورة الدرقاوية 21

ثانيا : الأوضاع الاقتصادية 26

1-الزراعة 26

2-الصناعة والتجارة 29

ثالثا: الأوضاع الاجتماعية 34

رابعا: الأوضاع العسكرية 38

1-البحرية الجزائرية 38

2-الجيش الإنكشاري 48

خامسا: الأطماع الخارجية تجاه الإيالة الجزائرية 52

1-حملة أوريلي 1775م 52

2-حملة دون أونطونيو بارثلو الأولى 1783م 57

3- حملة دون أنطونيو بارثلو الثانية 1784م 58

4-الحملة الأمريكية 1815م 61

الفصل الثاني: دوافع حملة اللورد إكسموث 1816م على مدينة الجزائر ومراحلها

أولا: دوافع حملة اللورد إكسموث 66

1-مسألة القرصنة 66

2-قضية الأسرى 71

3-المسألة الجزائرية في مؤتمر فينا 1815م 76

4-الدوافع السياسية 80

5-الدوافع العسكرية 83

6-الدوافع الاقتصادية 88

7-الدوافع الدينية 92

8-التنافس الفرنسي البريطاني على الجزائر 95

9-مذكرة سيدني سميث 99

ثانيا: مراحل حملة إكسموث على مدينة الجزائر 1816م 103

1-مرحلة الاستعدادات 103

أ-استعدادات الطرف البريطاني 103

ب-استعدادات الطرف الجزائري 105

2-مرحلة المفاوضات 107

3-مرحلة القصف 112

4-نتائج الحملة 118

الفصل الثالث: الانعكاسات الإقليمية والدولية لحملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر 1816م

أولا: المواقف الدولية تجاه الحملة 127

1-موقف الدولة العثمانية 127

2-موقف فرنسا 129

3-موقف الولايات المتحدة الأمريكية 133

4-موقف الإيالات المغاربية 136

ثانيا: التكتل الأوروبي وانعكاساته على الإيالات المغاربية 138
1-استمرار الجهاد البحري المغاربي 138
2-مشروع الرابطة البحرية الأوروبية 140
3- القضية الجزائرية في مؤتمر إكس لاشابيل 1818م 142
4- إبلاغ الإيالات المغاربية بقرارات مؤتمر إكس لاشابيل 145
5- الحملة الإنجليزية على الجزائر سنة 1824م 150
أ-المرحلة الأولى من الحملة 150
ب-المرحلة الثانية من الحملة 154
ج-نتائج الحملة 157
ثالثا: الانعكاسات الإقليمية لحملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر 159
1-انعكاسات الحملة على الإيالة الجزائرية 159
2-انعكاسات الحملة على الإيالة التونسية 173
3-انعكاسات الحملة على إيالة طرابلس الغرب 178
4-انعكاسات الحملة على المغرب الأقصى 186
رابعا: الأطماع الفرنسية ونهاية الإيالة الجزائرية 190
1-مشاريع فرنسا لاحتلال الجزائر 190
2-مسألة الديون 192
3-مخططات دوفال وحادثة المروحة 198
خاتمة 203
الملاحق 208
قائمة المصادر والمراجع 245
الفهارس 261
فهرس الأعلام 262
فهرس الأماكن الجغرافية 265
فهرس المحتويات 268